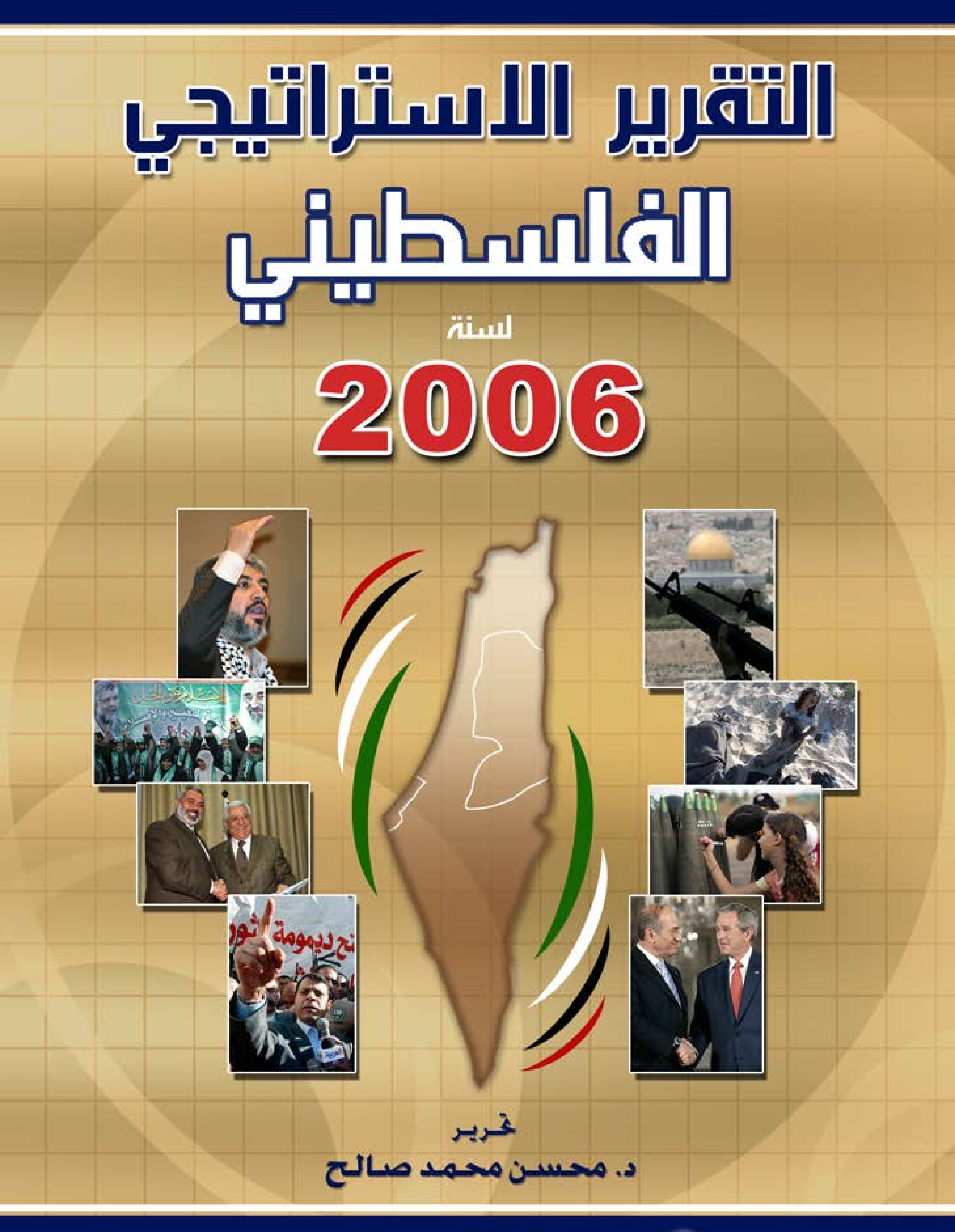


التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة

2006

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت



التقرير الاستراتيجي الفلسطيني
لسنة 2006



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

The Palestinian Strategic Report 2006

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

الطبعة الأولى

2007م – 1428هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-0-0992-6 (النسخة الورقية)

ISBN 978-9953-0-0993-3 (النسخة المجلدة)

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

تلفون: +961 1 30 36 44

تلفاكس: +961 1 30 36 43

ص.ب.: 14–5034 بيروت – لبنان

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net **الموقع:** www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

تصميم الغلاف:

الحارث عدلوني

تصميم وإخراج:

CA s.a.r.l. | Beirut, Lebanon | +961 1 30 44 44

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006

تحرير

د. محسن محمد صالح

مستشارو التقرير

أ.د. أنيس صايغ

أ.د. عبد الوهاب المسيري

أ. منير شفيق

المشاركون

أ.د. إبراهيم حسن أبو جابر

د. أحمد مشعل

أ.د. أحمد سعيد نوفل

د. بشير موسى نافع

أ.د. حسن السيد نافعة

د. طلال عتريسي

أ.د. عبد الله الأحسن

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار

د. محسن محمد صالح

د. محمد نور الدين

أ.د. وليد عبد الحي



فهرس المحتويات

الفصل الثالث: الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم العربي

الفصل الخامس: القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

الفصل السادس: القضية الفلسطينية والوضع الدولي

الفصل السابع: الأرض والمقدسات



الفصل الثامن: المؤشرات السكانية الفلسطينية

الفصل التاسع: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة


مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

فهرس الجداول

المشاركون في كتابة التقرير

الفصل الأول: الوضع الفلسطيني الداخلي: سنة التغيير والحصار

د. بشير موسى نافع:

محاضر في التاريخ الإسلامي والدراسات الإسلامية بكلية بيربك، جامعة لندن. وقد نشر العديد من الدراسات بالإنجليزية والعربية حول تاريخ القومية العربية والقضية الفلسطينية، وحول الإسلام المعاصر والتاريخ الفكري للإسلام، في عدد من الدوريات الأكاديمية، بما في ذلك: المنتقى، الإنسان، قراءات سياسية، الاجتهاد، مراصد، *The Arab Review, Islamic Studies, The Muslim World, Journal of Islamic Studies, Middle East Affairs Journal, The Arab Studies Quarterly, International Journal of Middle East Studies, Die Welt de Islams, Islamic Law and Society, Journal of Qur'anic Studies.*

وصدر له: الإمبريالية والصهيونية والقضية الفلسطينية؛ والعراق: سياقات الوحدة والانقسام؛

Arabism, Islamism and the Palestine Question: 1908-1941; The Rise and Decline of the Arab-Islamic Reform Movement; Islamic Thought in the Twentieth Century: Thematic Studies (co-editor).

الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: سنة الارتباك وخلط الأوراق

د. محسن محمد صالح:

أستاذ مشارك في الدراسات الفلسطينية، والمدير العام لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، والمشرف العام على إصدار التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي، رئيس قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سابقاً، والمدير التنفيذي لمركز دراسات الشرق الأوسط بعَمَّان سابقاً. الفائز الأول بجائزة بيت المقدس للعلماء المسلمين الشبان من أكاديمية البحوث الإسلامية ببريطانيا سنة 1997، وجائزة الامتياز في التدريس من الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا سنة 2002. صدرت له عدة كتب أهمها: التيار الإسلامي في فلسطين 1917–1948، الطريق إلى القدس، والقوات العسكرية والشرطة

في فلسطين 1917–1939، ودراسات منهجية في القضية الفلسطينية، والقضية الفلسطينية: خلفياتها وتطوراتها، والحقائق الأربعون في القضية الفلسطينية. نشرت له الكثير من الدراسات المحكّمة والمقالات، وشارك في عشرات المؤتمرات المحلية والدولية.

الفصل الثالث: الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان

أ.د. حسن السيد نافعة:

أستاذ دكتور ورئيس قسم العلوم السياسية في جامعة القاهرة، مصري، حاصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة السوربون. حائز على جائزة الدولة التشجيعية في مجال العلوم الاجتماعية سنة 2004، وعلى جائزة الدولة التشجيعية في العلوم السياسية سنة 1997. عمل أستاذاً زائراً في جامعات كاليفورنيا وميريلاند وكولومبيا في الولايات المتحدة. عضو لجنة العلوم السياسية بالمجلس الأعلى للثقافة في مصر، وعضو منتخب في مجلس إدارة المجلس المصري للشؤون الخارجية. نُشرت له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات. ومن كتبه المنشورة: الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، وإصلاح الأمم المتحدة، ومعجم النظم السياسية الليبرالية في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، ومصر والصراع العربي – الإسرائيلي، والعرب واليونسكو.

الفصل الرابع: القضية الفلسطينية والعالم العربي

أ.د. أحمد سعيد نوفل:

يعمل حالياً أستاذاً في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن. حاصل على دكتوراه في السياسة الدولية من جامعة السوربون الفرنسية، وعلى دكتوراه العلوم السياسية من جامعة القاهرة. سبق له التدريس في المعهد الدبلوماسي الأردني، وجامعة رينيه ديكارت بباريس، وجامعة فرساي بفرنسا، وجامعة تورنتو بكندا، وجامعة الكويت. كتب وشارك في كتابة العديد من الكتب، كما نُشرت له الكثير من الدراسات، مثل: مشاكل تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية، والوطن العربي والتحديات المعاصرة، ومصر والحل السياسي وآثاره، وتأثير خريطة الطريق والجدار الفاصل على التسوية السياسية، ومستقبل قضية القدس من المنظور الإسرائيلي، ونمط التحولات الديمقراطية لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، واتجاهات العلاقات الأردنية – الفلسطينية على ضوء اتفاقيات التسوية مع إسرائيل.

الفصل الخامس:
القضية الفلسطينية
والعالم الإسلامي

* منظمة المؤتمر الإسلامي
* باكستان

أ.د. عبد الله الأحسن:
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في قسم التاريخ والحضارة في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، بنجلاديشي/ باكستاني، حاصل على الدكتوراه من جامعة ميتشيجان في الولايات المتحدة سنة 1985، وكانت حول منظمة المؤتمر الإسلامي. نشرت له الكثير من المقالات والدراسات، وهي تتركز حول منظمة المؤتمر الإسلامي، وهو مهتمٌ أيضاً بالشؤون الباكستانية.

* تركيا

د. محمد نور الدين:
أستاذ التاريخ واللغة التركية في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الجامعة اللبنانية، لبناني، باحث متخصص في الشؤون التركية. نُشرت له عدة دراسات وكتب وخصوصاً حول تركيا، ومنها: تركيا في الزمن المتحول، وقبعة وعمامة: مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا، وتركيا الجمهورية الحائرة، وحجاب وحراب: الكمالية وأزمات الهوية في تركيا.

* إيران

د. طلال عتريسي:
أستاذ علم الاجتماع التربوي وعلم النفس الاجتماعي في الجامعة اللبنانية، لبناني، حاصل على الدكتوراه في الاجتماع من جامعة السوربون بباريس، مدير معهد العلوم الاجتماعية في الجامعة اللبنانية، مدير عام مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق – بيروت سابقاً، من المطلعين والمتخصصين في الشأن الإيراني. صدرت له الكثير من الكتب والدراسات والمقالات. ومن كتبه: البعثات اليسوعية ومهمة إعداد النخبة السياسية في لبنان، والحركات الإسلامية في مواجهة التسوية (مع آخرين)، دولة بلا رجال: جدل السيادة والإصلاح في الشرق الأوسط، والجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية.

الفصل السادس:
القضية الفلسطينية والوضع الدولي

أ.د. وليد عبد الحي:

أستاذ في قسم العلوم السياسية بجامعة اليرموك في الأردن، حاصل على درجة الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة. عمل في عدد من الجامعات العربية، وشغل منصب رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة اليرموك بالأردن، كما يعمل مستشاراً لشؤون البحوث والدراسات في المجلس الأعلى للإعلام في الأردن. نشر 15 كتاباً، يتركز معظمها في الدراسات المستقبلية من الناحيتين النظرية والتطبيقية، ومن أبرزها: الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية، والدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، وتحول المسلمات في نظريات العلاقات الدولية "دراسة مستقبلية"، ومناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في الوطن العربي، والمكانة المستقبلية للصين على سلم القوى الدولي 1978–2010. كما قام بترجمة عدد من الكتب والدراسات من اللغة الإنجليزية، ونشر أكثر من 50 بحثاً في المجلات العلمية المحكمة.

الفصل السابع:
الأرض والمقدسات

أ.د. إبراهيم حسن أبو جابر:

مدير مركز الدراسات المعاصرة في أمّ الفحم. حصل على الدكتوراه من جامعة غوته بفرانكفورت عام 1990، عمل لمدة أربع سنوات في جامعة بن جوريون، ثم في كلية الدعوة في أمّ الفحم. يعمل أيضاً مرشداً في فرع جامعة ديربي في البلاد. أصدر العديد من الكتب والبحوث والدراسات منها: القدس في دائرة الحدث، وموسوعة جرح النكبة، وانتفاضة القدس والأقصى، والجدار الفاصل، وخطة خارطة الطريق، ومستقبل القدس وسُبل إنقاذها من التهويد، وكفر قاسم الماضي والحاضر، وخطة الانفصال عن غزة، والبطالة في المجتمع العربي في البلاد.

الفصل الثامن:
المؤشرات السكانية الفلسطينية

أ. عبد الله عبد العزيز نجّار:

قائم بأعمال مدير عام الإدارة العامة للتعدادات في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله بفلسطين، وهو يعمل في هذا الجهاز منذ سنة 1995. عمل مديراً فنياً ونائباً للمدير التنفيذي للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت سنة 1997. حاصل على شهادتي ماجستير إحداها في الدراسات السكانية والأخرى في الاقتصاد والإحصاء من الجامعة الأردنية. عمل سابقاً محاضراً متفرغاً في كلية الأندلس بعمّان،

ومحاضراً غير متفرغ في جامعة بيرزيت. شارك في إعداد العديد من المواد التعليمية والتدريبية، كما شارك في العديد من المؤتمرات الإقليمية والدولية.

الفصل التاسع: الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

د. أحمد مشعل:

أستاذ الاقتصاد، ومساعد مدير الجامعة العربية المفتوحة (فرع الأردن). حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة إلينوي في الولايات المتحدة، متخصص في التحليل الاقتصادي. عمل سابقاً مديراً لمركز الاستشارات والتدريب بجامعة الزيتونة في الأردن، وقائماً بأعمال مدير دائرة الأبحاث والتخطيط المالي في البنك العربي بعمّان، ومستشاراً اقتصادياً ومديراً لدائرة الأبحاث والسياسات النقدية في سلطة النقد الفلسطينية.

مقدمة التقرير

هذا هو التقرير الاستراتيجي الفلسطيني السنوي الثاني الذي يصدره مركز الزيتونة. ونحن نحمد الله على النجاح الذي لقيه التقرير الأول، كما نشكر لكافة الزملاء والكتّاب ثنائهم وتعليقاتهم وملاحظاتهم، والتي حرصنا على الاستفادة منها في هذا التقرير.

يعالج التقرير بالرصد والتحليل الأوضاع الفلسطينية الداخلية، والمشهد الإسرائيلي، والعدوان الصهيوني على الأرض والإنسان، ومسار التسوية؛ كما يناقش المؤشرات السكانية الفلسطينية، والأوضاع الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة. ويُغطّي التقرير المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية. وقد أفرد في هذه السنة فصلاً جديداً حول الأرض والمقدسات، كما أفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

شارك في كتابة التقرير لسنة 2006 نخبة من أحد عشر خبيراً، من أبرز الباحثين والمتخصصين في الشأن الفلسطيني. وتمت الاستفادة من ملاحظات أساتذتنا الكبار مستشاري التقرير. ثم قام المحرر يعاونه فريق من باحثي المركز بتحرير الفصول وتجهيزها في شكلها النهائي، وإضافة الرسوم البيانية والصور التوضيحية.

يحاول التقرير أن يرصد المسار الرئيسي للأحداث خلال سنة 2006، وهو لا يشغل نفسه بالتفاصيل، ولكنه يسعى لتقديم صورة متوازنة تجمع بين المعلومات التي ترسم الصور الكلية للسنة، وبين التحليل والرؤى التي تلتقط حركة الأحداث، وتربط بينها، وتحاول تحديد اتجاهاتها. وقد اهتم التقرير بالتزام مواصفات البحث العلمي، وخصوصاً من ناحية الكتابة الموضوعية والتوثيق الأكاديمي. وبالطبع، فنحن ندرك حساسية عدد من الموضوعات المطروحة، واختلاف وجهات النظر حولها؛ لكننا نؤكد أن التقرير كُتب من دون أية مواقف مسبقة تجاه أحد؛ وأن المشاركين لم تحكمهم سوى أمانتهم العلمية، وموضوعيتهم، والتزامهم الصادق بعدالة قضية فلسطين وقضايا أمتهم.

سوف يلاحظ القارئ أننا استخدمنا ما يعرف اصطلاحاً بالأرقام "الزاوية" أو الأرقام العربية، وهي الأرقام المستخدمة في اللغة الإنجليزية. وقد استخدمناها تسهيلاً على إخواننا في شمال أفريقيا من قُرّاء التقرير. كما حرصنا على أن تكتب الأسماء الأجنبية باللغة الإنجليزية أيضاً، عندما يَرِد ذكرها للمرة الأولى.

إن إصرارنا على الدقة العلمية، وعلى أن يغطي التقرير جميع الجوانب المتعلقة بالقضية، مع توفير الإحصاءات والأرقام الموثقة لسنة 2006، جعلنا نتأنى في إصداره إلى حين توفر المعلومات التي ظهر كثير منها (وخصوصاً في الجانب الاقتصادي) في شهر آذار/ مارس 2007. ولذلك، فعلى الرغم من الجهود الحثيثة المتواصلة لإصداره بالسرعة الممكنة، فإن "ولادته" الطبيعية كانت في أيار/ مايو 2007. وسنحاول في السنة القادمة التسريع في إنجازه وإصداره شرط ألا يؤثر ذلك

على المستوى والجودة.

لا بد من تقديم جزيل الشكر للأساتذة المشاركين والمستشارين، الذين لولا إسهاماتهم القيمة لما خرج هذا التقرير. كما لا بد من تقديم خالص الشكر للباحثين المساعدين في مركز الزيتونة، وأخص بالذكر وائل سعد وغنى جمال الدين وإقبال عميش ومنى حوري؛ حيث قاموا بجهود متميزة في المساعدة في توفير المادة العلمية الداعمة، وفي مراجعة النصوص وتدقيقها، وفي تنفيذ التعديلات المطلوبة.

وبلا شك، فإننا نقرُّ بكل تواضع وتقدير للمسؤولية، أنه قد تكون هناك بعض الثغرات أو جوانب قصور، لكننا نبذل جهدنا على أن ينمو هذا التقرير وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم. كما نأمل أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام. والصدر مفتوح لكل ملاحظة ونقد بناء.

والله الموفق،

المحرر

د. محسن محمد صالح

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي:
سنة التغيير والحصار

الوضع الفلسطيني الداخلي:
سنة التغيير والحصار

مقدمة

افتتح عام 2006 على الصعيد الفلسطيني الداخلي بمفاجأة نتائج الانتخابات البرلمانية، التي أعطت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" أكثرية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، وأعطت المقاومة من خلال ذلك، شرعية إضافية، هي شرعية صناديق الانتخاب. وانتهى العام وقد وصلت العلاقة بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء وبين حماس وأجنحة معينة في فتح إلى حافة الانفجار الشامل. وكما هي الأمور دائماً، ارتبط الوضع الفلسطيني ارتباطاً وثيقاً بمتغيرات الوضع العربي، وبالتدافعات الإقليمية، وبالوضع الدولي. كان هذا هو عام اتضاح الإخفاق الأمريكي الكبير في العراق، والتجاهل الأمريكي – الإسرائيلي المستمر لعملية السلام، واستمرار التحسن الاقتصادي الروسي وعودة الثقة إلى الدبلوماسية الروسية، والإخفاق الإسرائيلي في لبنان وتصاعد وتيرة الأزمة اللبنانية الداخلية بعد انفراط عقد المحور العربي الثلاثي وعلى خلفية من الضغوط الغربية المتزايدة على سورية، والتهديدات الأمريكية المتعلقة بالملف النووي الإيراني.

لقد قادت حركة فتح الحركة الوطنية الفلسطينية منذ نهاية الستينيات من القرن العشرين، كما شكلت عماد منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) والساحة السياسية الفلسطينية. لم تكن قيادة فتح للحركة الوطنية بلا تحديات فلسطينية سياسية، ولا هي استطاعت استدعاء الدعم العربي بمعزل عن التدخلات العربية الرسمية في الشأن الفلسطيني؛ ولكنها استمرت على كل الأحوال طوال أكثر من ثلاثين عاماً. ولعل النصف الثاني من السبعينيات كان المنعطف الهام في حسم قيادة فتح للحركة الوطنية. فبالرغم من المعارضة الفلسطينية والعربية الواسعة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي حمله ياسر عرفات منذ ذلك الحين بتصميم لا يلين، وبدعمٍ مصري وسوفياتي، وبالرغم من الآثار السلبية التي تركها مشروع الدولة على مجمل القضية، إلا أن معارضي عرفات وفتح، في الحقيقة، لم يكن لديهم مشروع بديل. وقد استجاب مشروع الدولة في الثمانينيات لتوجهات عربية لم تكن خافية للتحلل التدريجي من المسؤولية عن القضية الفلسطينية.

في 1993، توصلت فتح، باسم منظمة التحرير، إلى اتفاق أوسلو، الذي بني على ثقل الانتفاضة الفلسطينية، وعلى المتغيرات المتسارعة في عالم ما بعد الحرب الباردة، وعلى نزعة متزايدة في قيادة فتح لتحقيق ما يمكن تحقيقه وطنياً، وبغضّ النظر عن المتطلبات العربية الأوسع. وقد برز عشية التوقيع على اتفاق أوسلو مَنْ رأى في الاتفاق، إضافةً إلى ذلك، سعياً ضمنياً من قيادة فتح والقيادة

الإسرائيلية، على السواء، لاستباق ظاهرة الصعود الإسلامي السياسي في الضفة والقطاع، والالتفاف عليها. وربما كان بروز حماس والجهاد الإسلامي خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى هاجساً فعلياً للطرفين، والواضح أن كُلاً من القيادة الوطنية الفلسطينية وقيادة الدولة العبرية اعتقد أن قيام سلطة الحكم الذاتي سيكون كفيلاً باستيعاب الظاهرة الإسلامية. لكن ما شهدته المرحلة بين تأسيس السلطة وانطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية كان كفيلاً بتوفير مساحة إضافية لتوسع الاتجاه الإسلامي.

بنيت السلطة، لا لتعكس تماماً الهموم والمطامح الوطنية الفلسطينية، بل كانت أقرب إلى جهاز أمني هائلٍ للتحكم؛ وسرعان ما تحولت أجهزة ووزارات السلطة إلى بؤر فساد واسعة النطاق. وشيئاً فشيئاً، أخذت العيوب الهيكلية في اتفاق أوسلو في التجلي، لتجعل من مسار السلام عملية بطيئة، ما كان لها أن تصل إلى نهايتها المرجوة، حتى من وجهة نظر من فاوض على الاتفاق ووقّع عليه. وربما يمكن اعتبار اندلاع الانتفاضة الثانية في نهاية أيلول/ سبتمبر 2000 مؤشراً على انتصار وجهة النظر الناقدة والمعارضة لاتفاق أوسلو، التي كان التيار الإسلامي أبرز ممثليها. خلال سنوات الانتفاضة الثانية، تعزز وضع التيار الإسلامي، وبرزت حماس باعتبارها قوة فلسطينية رئيسة، وهو المتغير الذي بدا أن الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أخذه فعلاً في الاعتبار. فقد تغير هو نفسه بعد التجربة الفاشلة في مفاوضات كامب ديفيد 2، وبعد أن أصبحت الانتفاضة والمقاومة تطرحان استراتيجية بديلة لاستراتيجية التفاوض والتفاوض فقط.

في 2005، عبّرت متغيرات السياسة الفلسطينة الداخلية عن نفسها في نتائج الانتخابات البلدية (انظر التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005). ولكن الانتخابات البلدية بطبيعتها المحلية لم تكن لتقدم مؤشراً حاسماً؛ وكان لا بد بالتالي من انتظار الانتخابات التشريعية، من ناحية، ونتائج عملية إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، من ناحية أخرى. بانعقاد الانتخابات التشريعية (التي حددها اتفاق أوسلو بسكان الضفة والقطاع)، وفوز حماس، دخل الوضع الفلسطيني السياسي الداخلي مرحلة انتقالية. ففتح ما زالت قوة مؤثرة، سواء أكان ذلك على صعيد التحكم بأجهزة السلطة أم على الصعيد الشعبي وصعيد المقاومة، كما أن الوضع الفلسطيني هو بطبيعته عرضة للتدخلات الإقليمية والدولية.

أولاً: من الانتخابات إلى الحكومة

لم يكن عقد الانتخابات في موعدها المقرر، 25 كانون الثاني/ يناير، خيار الرئيس الفلسطيني محمود عباس ومجموعة المستشارين الملتفين حوله. ففي ضوء نتائج الانتخابات البلدية في سنة 2005، والصعود السياسي الحثيث لحركة حماس، لم يكن لدى عباس ثقة كافية بفوز فتح. وقد شابت الأسابيع القليلة السابقة للانتخابات تصريحات متكررة من عباس توحي

باحتمال التأجيل. ثم طرح عباس مسألة القدس، مشيراً إلى أنه لن يسمح بعقد الانتخابات ما لم تسمح السلطات الإسرائيلية لسكان القدس بالتصويت واختيار ممثليهم، وهو ما أعطى الانطباع لدى البعض بأن الرئيس الفلسطيني يأمل فعلاً في منع سكان القدس من التصويت، في الوقت الذي فَسَّره آخرون على أنه محاولة للضغط على "إسرائيل"، وإصرار على الحقوق الفلسطينية[1]. ويبدو أن الإدارة الأمريكية كانت راغبة في عقد الانتخابات في موعدها، مدفوعة برغبة قوية في توكيد نجاح سياسة "دمقرطة" الشرق الأوسط التي مَثَّلت في حينه، ولو ظاهرياً، سياسة أمريكية رئيسية معلنة في المنطقة. وقد أسهمت نتائج بعض استطلاعات الرأي، التي أجرتها مراكز أبحاث فلسطينية قريبة من واشنطن، وأظهرت احتمال فوز فتح في الانتخابات[2]، في تعزيز موقف الإدارة الأمريكية من عقد الانتخابات في موعدها المقرر. وسرعان ما ضغطت واشنطن على الدولة العبرية، التي أعلنت بالتالي السماح للفلسطينيين من أهالي مدينة القدس بالتصويت.

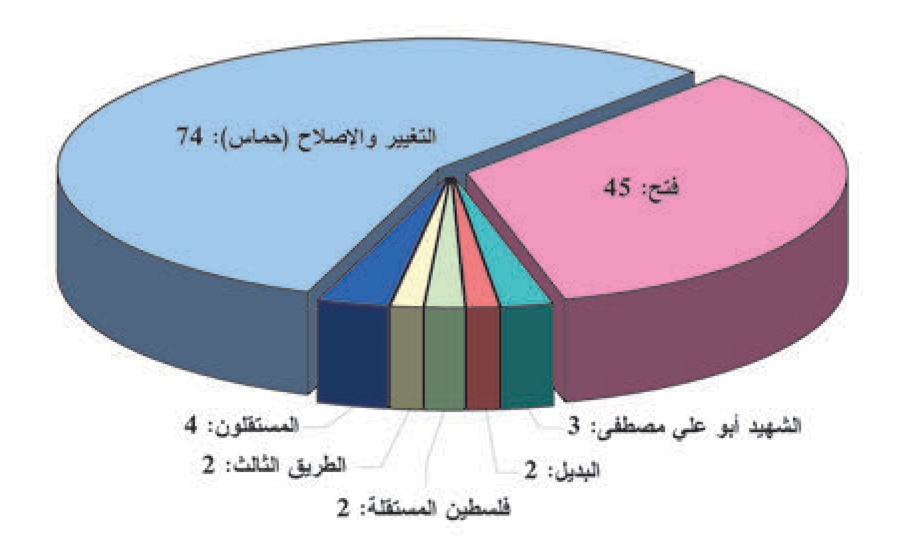
جدول 1/1: نموذج لنتائج استطلاع الرأي حول شعبية فتح وحماس

	[3]2005/11/18-16	[4]2005/12/25-24	[5]2006/1/6-5	[6]2006/1/21-20
حماس	%19.3	%25	%25.1	%23.4
فتح	%37.1	%38.5	%38.2	%39

عُقدت الانتخابات التشريعية الفلسطينية على أساس نظام مختلط، اعتمد الدوائر الفردية والقوائم النسبية معاً. وقد أظهرت الانتخابات فوزاً مريحاً لمرشحي حماس، التي حصدت ما مجموعه 74 مقعداً من الدوائر والقوائم، بينما حصلت فتح على 45 مقعداً. وتوزعت باقي المقاعد كالتالي: أربعة للمستقلين، وثلاثة للجبهة الشعبية، واثنان لكل من قائمة البديل وقائمة فلسطين المستقلة وقائمة الطريق الثالث[7]. شكلت النتائج صدمة بالغة لقيادة السلطة الفلسطينية، وللعديد من الدول العربية، ولدول الاتحاد الأوروبي، وللإدارة الأمريكية، وأكدت الاتجاه العام لصعود القوى الإسلامية السياسية في المجالين العربي والإسلامي طوال العقد الأخير، ونهاية تفرد فتح في قيادة الشأن الوطني الفلسطيني. ولكن الرئيس عباس تصرف بكياسة وأعلن أنه لن يتردد في تكليف حماس تشكيل الحكومة الفلسطينية. خلال الفترة القصيرة التالية عقدت قيادة حماس في الخارج والداخل اجتماعات في القاهرة، أقرت في النهاية اختيار اسماعيل هنية، أحد أبرز قيادات حماس في قطاع غزة وأكثرهم شعبية، لرئاسة الحكومة. وفي 21 شباط/ فبراير، كلف الرئيسُ عباس هنيةَ رسمياً بتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة.

جدول 1/2: نتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة سنة 2006[8]

اسم القائمة	عدد المقاعد
التغيير والإصلاح (حماس)	74
حركة فتح	45
الشهيد أبو علي مصطفى	3
البديل (ائتلاف الجبهة الديموقراطية وحزب الشعب وفدا ومستقلين)	2
فلسطين المستقلة	2
الطريق الثالث	2
المستقلون (المدعومون من حماس)	4
المجموع	**132**



كان خيار حماس الأول تشكيل حكومة وحدة وطنية، تضم فتح والقوائم والتنظيمات الفلسطينية الأخرى. ولكن التصريحات الأمريكية الرسمية، المعربة عن رفض واشنطن حكومة تقودها حماس، أوحت بأن الحكومة لن تعيش طويلاً. كما برزت، إضافةً إلى ذلك، مشكلة موقف حماس من منظمة التحرير الفلسطينية. أما على مستوى قيادات السلطة الفتحاويين، فقد كان التوجه منذ لحظة إعلان النتائج هو رفض المشاركة في حكومة وحدة وطنية تقودها حماس؛ بل إن

القيادي الفتحاوي محمد دحلان أعلن أنه من العار على فتح المشاركة في مثل هذه الحكومة[9]. وقد أكد السيد سليم الزعنون، عضو اللجنة المركزية في حركة فتح ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، في تصريح له أن جهات عربية وأجنبية تحرض فتح على حماس[10]. أما الجبهة الشعبية فقد انقسمت بين رأي قيادات الخارج المؤيد للمشاركة في حكومة الوحدة، وبين قيادات الداخل المعارضة. وسرعان ما اتجهت الجبهة نحو رفض المشاركة، على أرضية رفض حماس التوكيد على مرجعية منظمة التحرير، والاعتراف بأن المنظمة هي المرجع الوحيد للسلطة والشعب، والتوكيد على الالتزام ببرنامج المنظمة السياسي. وقد أظهرت القوائم البرلمانية الصغرى الأخرى تردداً واضحاً في المشاركة بالحكومة، وتقدمت بطلبات تعجيزية ثمناً للمشاركة؛ وهو ما أدى في النهاية إلى أن تنفرد حماس بتشكيل الحكومة. وليس هناك شك في أن الرأي العام الفلسطيني كان منحازاً وبقوة لخيار تشكيل حكومة وحدة وطنية[11]؛ وفي ضوء التطورات التي شهدتها الساحة الفلسطينية خلال الشهور التالية من 2006، ربما يمكن القول أن الأطراف الفلسطينية التي أسهمت في إفشال جهود تشكيل حكومة الوحدة تتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة. ففي مرحلة تغيير انتقالية بالغة الحساسية، وفي مواجهة الأعباء الثقيلة للقضية الوطنية، لم يكن هناك مفرٌّ من حكومة وحدة.

ألقى الرئيس الفلسطيني خطاباً أمام المجلس التشريعي الجديد في 18 شباط/ فبراير دعا فيه الحكومة القادمة إلى الالتزام بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير والسلطة الوطنية وبنهج السلام وبرنامج المنظمة. وكان واضحاً أن مسألة الموقف من المنظمة، وبالتالي من الاتفاقات الدولية، بما في ذلك اتفاق أوسلو، ستشكل موضوع جدل وخلاف متزايد. وقد حددت حماس موقفها، كما أعلنه رئيس الحكومة المنتخب اسماعيل هنية في الرد على خطاب التكليف وفي بيانه أمام المجلس التشريعي، بالإعراب عن التقدير لمنظمة التحرير باعتبارها مظلة الحركة الوطنية الفلسطينية على مر عقود طويلة، والدعوة إلى إعادة بنائها وتفعيلها لتمثل الشعب الفلسطيني تمثيلاً أفضل وتضم كافة القوى والاتجاهات الفلسطينية. ولكن ذلك لم يمنع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير من مهاجمة برنامج الحكومة، لا سيما فيما يتعلق بمرجعية المنظمة[12]. في النهاية، لم يمنع هذا الاختلاف من نيل الحكومة الجديدة الثقة من المجلس التشريعي في الثامن والعشرين من شباط/ فبراير. وبدأت، بالتالي، مرحلة جديدة في مسيرة السلطة الوطنية، مرحلة حكومة تقودها حماس لسلطة تسيطر فتح على كافة أجهزتها الأمنية وجهازها البيروقراطي المتضخم.

وقبل مغادرة هذه النقطة يجب إبراز حقيقتين: الأولى: أن نزاهة الانتخابات وحياد الأجهزة، يجب أن يُسجّلا في مصلحة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أما الثانية: وهي الأهم من الناحية السياسية، فان هذا الاختيار لحماس من جانب الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية والقطاع، أعطى شرعيةً إضافيةً للمقاومة وخطها السياسي، من خلال صناديق الاقتراع، مما وجّه ضربة قاسية، للسياسة الأمريكية – الإسرائيلية وحتى الأوروبية، التي تعدّ حماس خصوصاً، وفصائل المقاومة الأخرى عموماً منظمات إرهابية، وتعدّ المقاومة إرهاباً.

ثانياً: الحصار

لم تكن المعارضة الإسرائيلية والغربية للحكومة الجديدة خافية على أحد، وسواء أكان ذلك في محاولةٍ لاحتواء مقاطعةٍ وضغوطٍ اقتصادية محتملة، أم استجابةً للرأي العام الفلسطيني الذي أرهقه إسراف وفساد الحكومات السابقة؛ أعلن رئيس الحكومة، اسماعيل هنية، عزمه اتباع سياسات تقشفية. ولكن هنية، على الأرجح، لم يكن يتوقع مدى ارتهان الوضع المالي والاقتصادي الفلسطيني للسياسات الإسرائيلية والمساعدات الغربية، ومدى الحصار الذي ستواجهه الحكومة ويواجهه الشعب. بدأ الحصار بقرار إسرائيلي بوقف مستحقات الضرائب والرسوم الفلسطينية التي تُحصلها السلطات الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية، كما فرضت إجراءات تضييق على العمال الفلسطينيين في الدولة العبرية[13]. وانطلقت بالتالي مباحثات إسرائيلية – أمريكية لفرض حصار دولي على الحكومة الفلسطينية، يمنع عنها ما كان مقرراً من مساعدات غربية، بهدف إسقاط الحكومة وفرض انتخابات جديدة. وسرعان ما أعلنت الإدارة الأمريكية (بتأييد من الكونجرس) ودول الاتحاد الأوروبي قطع الاتصالات الدبلوماسية مع الحكومة، وإيقاف المساعدات المالية. وقد سَوَّغ الحصار الأورو – أمريكي برفض الحكومة الاستجابة لما بات يعرف بشروط الرباعية Quartet (أي اللجنة الدولية الخاصة بالمسألة الفلسطينية المُشكَّلة من الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والأمم المتحدة)، التي تشمل الاعتراف بالدولة العبرية، ونبذ العنف، وتخلي قوى المقاومة عن سلاحها، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي[14].

الاختراق الرئيس للحصار الدولي جاء من روسيا، التي أعلنت منذ التاسع من شباط/ فبراير رغبتها دعوة وفد من حماس لزيارة موسكو. لم يؤيد المبادرة الروسية سوى فرنسا، بينما أعربت كل من الحكومة الإسرائيلية والإدارة الأمريكية والحكومة البريطانية معارضتها الخطوة الروسية وشكوكها في قدرة موسكو التأثير على موقف حماس. ولكن الجانب الروسي صمّم على توجيه الدعوة، وجرت زيارة وفد حماس، برئاسة خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، للعاصمة الروسية في الأسبوع الأول من آذار/ مارس[15]. وبالرغم من الاستقبال الدافئ الذي حظي به الوفد، والوعود الروسية بالمساعدة، فإن المبادرة الروسية لم تؤد إلى كسر فعلي للحصار؛ كما أن الروس التزموا موقفهم المعلن، وحثّوا حماس على الاستجابة لشروط الرباعية الدولية. ولكن الدلالات السياسية لاستقبال وفد حماس في موسكو كانت أكبر بكثير من النتائج المباشرة للزيارة. فهذه هي الخطوة الرئيسة الأولى منذ سنوات، التي تقف فيها روسيا موقفاً مخالفاً للإجماع الأورو– أمريكي فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية؛ وهي إن دلت على شيء فإنما تدل على بداية عودة الثقة للسياسة الروسية في الشرق الأوسط، واستعداد موسكو للرد على محاولات الحصار الأمريكي الاستراتيجي لروسيا في أوروبا الشرقية.

لم يكن الموقف العربي أفضل كثيراً من الموقف الأورو – أمريكي؛ فبالرغم من ترحيب عدد من

الدول العربية بحكومة حماس، فإن الدول العربية الرئيسة والمعنية مباشرة بالشأن الفلسطيني لم تستطع اتخاذ خطوات فعلية تصطدم بالموقف الأمريكي. فرئيس الوزراء المصري والملك الأردني طالبا حكومة حماس بالالتزام باتفاقية أوسلو وما ترتب عليها[16]. وبينما حافظت القاهرة، عبر قنوات أمنية، على الاتصال بالحكومة الفلسطينية، فإن وزير الخارجية المصري أحجم عن استقبال وزير الخارجية الفلسطيني، محمود الزهار، عند بدء جولة الأخير العربية في نيسان/ أبريل. كما فجّرت الحكومة الأردنية أزمة صاخبة مع حماس، عندما أعلنت ضبط مجموعة ادعت أنها تتبع حماس، وتعتزم تنفيذ عمليات عسكرية ضد أهداف أردنية[17]. وكانت النتيجة المتوقعة للتصعيد الأردني إلغاء زيارة وزير الخارجية الفلسطيني لعمّان. من جهة أخرى، اتسم الموقف السعودي من الحكومة بالحذر والفتور. سورية، حيث تقيم قيادة حماس في الخارج، بل وقيادات كل التنظيمات الفلسطينية الأخرى، أظهرت ترحيباً كبيراً بنتائج الانتخابات وتولي حماس قيادة الحكومة الفلسطينية، معتبرة أن انتصار تيار المقاومة الفلسطينية هو انتصار للسياسة السورية وتوكيد على أن سورية تقف في صف القوى العربية ذات الوزن الشعبي الحقيقي. كما قامت كل من قطر والسودان باستقبال وفد كبير لحماس في عاصمتي البلدين، والتعهد بتقديم مساعدات عاجلة للحكومة الفلسطينية[18] (انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).

كانت المشكلة الملحة التي تواجه حكومة حماس هي توفير المال اللازم لدفع رواتب 140 ألف موظف حكومي، عسكري ومدني، مسجلين على الكادر الحكومي. والحقيقة أن الأزمة الفلسطينية المالية بدأت قبل تولي حماس مقاليد الحكومة، التي استلمتها بخزينة خالية الوفاض تعاني من مليار و772 مليون دولار من الديون[19]. في شباط/ فبراير، قام خالد مشعل، على رأس وفد كبير من قيادة حماس، بزيارة للجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد واكب الزيارة، صدور قرار من مجلس الشورى الإيراني بتشكيل لجنة دعم لفلسطين. وقد أعلن المسؤولون الإيرانيون عن تقديم دعم يقدر بـ 250 مليون دولار لسد عجز الميزانية الفلسطينية الناجم عن قطع المساعدات الأوروبية والأمريكية[20]. وفي الوقت نفسه، انطلقت حملة عربية واسعة لجمع التبرعات الشعبية لصالح فلسطين. وفي ظل التعاطف الشعبي العربي مع الحكومة الفلسطينية، والإحراج الذي سببه الإعلان عن المساعدات الإيرانية، اتخذ مؤتمر القمة العربي المنعقد بالخرطوم قراراً بتقديم دعم عاجل للفلسطينيين[21]. والحقيقة أن عدداً من الدول العربية سارع بالفعل إلى تسديد حصته من الدعم إلى الصندوق الخاص الذي أنشأته الجامعة العربية، بما في ذلك الجزائر والسعودية ومصر وقطر والكويت؛ إلا أن البنوك العربية امتنعت عن تحويل أموال المساعدات للحكومة الفلسطينية، خوفاً من العقوبات الأمريكية. وأصبحت مسألة امتناع البنوك عن التعامل مع الحكومة الفلسطينية واحدة من أكبر العقبات أمام جهود كسر الحصار[22]. كان القدر المتواضع من الأموال التي تم نقلها بالفعل للخزينة الفلسطينية، هو ذلك الذي حمله وزراء أو مسؤولون من حماس عبر المعبر بين

قطاع غزة ومصر، وهي الطريقة التي لم تكن سالكة دائماً في ظل اتفاقية المعبر، التي أعطت لمراقبين أوروبيين حق الإشراف على عمل المعبر.

لم تكن المجموعة الأوروبية، إلى جانب الإحراج في الموقف من سلطة منتخبة ديموقراطياً، وإلى جانب ما يسببه الحصار من تجويع للشعب كله، ترغب فعلاً في انهيار السلطة، وهو الاحتمال الذي أصبح واقعياً في ظل صمود الحكومة الفلسطينية. وسرعان ما دفع هذا عدداً من الدول الأوروبية إلى إنشاء صندوق خاص تحت إشراف البنك الدولي لتقديم معونات للفلسطينيين، لا تمر عبر الحكومة الفلسطينية، وتُخصَّص لدعم قطاع الصحة والمرافق الأساسية. وقد وافقت اللجنة الرباعية على الآلية الأوروبية المقترحة[23]، مما أسهم في الاستجابة لحد الكفاف من الحاجات الفلسطينية.

وعلى أي حال، فقد تمكنت الحكومة الفلسطينية من سدِّ نسبةٍ لا بأس بها من رواتب الموظفين، فقد أشار وزير المالية بالوكالة الدكتور سمير أبو عيشة إلى أن المبالغ التي كان من المتوجب دفعها للموظفين، تقدر بنحو مليار و181 مليون دولار كرواتب، دُفع منها 658 مليون دولار حتى نهاية عام 2006؛ حيث تلقى الموظفون العاملون في قطاع التربية والتعليم 69% من مجمل رواتبهم. أما بالنسبة للعاملين في القطاع الصحي فإن إجمالي ما تم صرفه لهم قد بلغ 74%. أما بالنسبة للعسكريين، فقد دفعت الحكومة ما نسبته 60% من مجمل رواتبهم[24].

تراجعت خلال الشهور الأخيرة من العام حدة الضغط الداخلي المترتب على الحصار، إما بفعل الدفعات المالية التي قدمت للموظفين، أو بفعل قدرة الفلسطينيين على التأقلم مع الوضع الجديد. ولكن الحدة السياسية المواكبة للحصار لم تتراجع. وقد وجه عدد من قيادات حماس الاتهام بالتواطؤ مع الحصار الدولي إلى الرئاسة الفلسطينية، وإلى عدد من مسؤولي السلطة الملتفين حول الرئيس عباس. وفي لقاء عاصف بين رئيس الوزراء والرئيس، رفض محمود عباس طلب هنية اللجوء إلى صندوق الاستثمار الفلسطيني، الذي يقع تحت سلطة الرئيس، للتخفيف من حدة الحصار[25]. ولأن المعابر وضعت هي الأخرى تحت سلطة الرئيس، فقد أشير في عدد من الحالات إلى أن صائب عريقات، المعيّن من قبل الرئيس لتنسيق عمل المعابر، تواطأ مع المراقبين الأوروبيين لعرقلة إدخال الأموال التي حاول بعض من قادة حماس وبعض من وزرائها إدخالها إلى قطاع غزة[26]. في النهاية، أسهم الحصار المفروض على الحكومة إسهاماً ملموساً في تأزم الوضع الفلسطيني، وعزز من الهجمات الدعائية الموجهة ضد حكومة حماس. ولكن الحصار وحده ما كان من الممكن أن يولد الأزمة، فالفلسطينيون عاشوا سنوات الانتفاضة الأولى بدون مساعدات خارجية؛ وكان من الممكن أن يعيدوا بناء حياتهم واقتصادهم على أساس ظروف الحصار والمقاطعة. كان الحصار مجرد عامل بين عدد من العوامل المتداخلة، التي عبّرت عن وجود خلاف داخلي حقيقي حول السلطة والقرار واتجاه القضية الوطنية الفلسطينية.



فازت قائمة الإصلاح والتغيير التي تمثل حماس بأغلبية كبيرة ومفاجِئة في انتخابات المجلس التشرِيعي الفلسطيني. الصورة لقيادات من حماس في قطاع غزة عند إطلاق الحملة الانتخابية في 2006/1/3. (ا ف ب)



كان هناك إجماع محلي وعربي ودولي على أن الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي عقدت في 2006/1/25، كانت شفافة وحرة ونزيهة. الصورة للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر الذي كان ضمن 900 مراقب أجنبي راقبوا الانتخابات. (رويترز)



رئيس المجلس التشريعي الجديد د. عزيز الدويك، يستلم المنصب من رئيس المجلس السابق روحي فتوح، في مقر المجلس، رام الله، 2006/2/18. (ا ف ب)



رئيس الوزراء المكلف اسماعيل هنية، يُسلّم قائمة بأعضاء وزارته إلى الرئيس عباس، غزة، 2006/3/19. (رويترز)



الرئيس عباس مع أعضاء الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس، بعد أن أدّى المتواجدون منهم في قطاع غزة اليمين الدستورية، في 2006/3/29. (رويترز)



اتهمت حماس رجل فتح القوي محمد دحلان طوال سنة 2006 بإثارة الفتنة والفلتان الامني، والسعي الدائم لإسقاط حكومتها؛ وحدثت حملات إعلامية عنيفة متبادلة بين الطرفين. الصورة لدحلان في مظاهرة مؤيدة لفتح في جنين في 2006/12/17. (رويترز)



بدأ مؤتمر الحوار الوطني أعماله في 2006/5/25، والصورة لجلسة الانعقاد في رام الله. ويظهر محمود عباس وإلى يمينه د. عزيز الدويك وإلى شماله محمد صبيح. (رويترز)



دعا خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إلى رفع السقف السياسي والنضالي الفلسطيني وإلى كسر الحصار، وإلى عدم الاعتراف بـ"إسرائيل". الصورة لمشعل في 2006/7/10 في مؤتمر صحفي أكد فيه أن الحملة العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة ستفشل. (رويترز)



عانى الطلاب الفلسطينيون من إغلاق المدارس، بسبب إضراب المعلمين الفلسطينيين، الذين كانوا يعانون أيضاً من عدم دفع مرتباتهم. الصورة عند مدخل مدرسة في جنين في 2006/9/2. (ا ف ب)



مظاهرة ضخمة تأييداً لحماس في غزة في 2006/10/6، بعد عدة أشهر من الحصار ومحاولات اسقاط حكومتها. الصورة بعد أيام من تهديد الرئيس عباس بحلّ الحكومة. (رويترز)



رئيس الوزراء اسماعيل هنية يجلس على الرصيف في الجانب المصري من معبر رفح في 2006/12/14، بعد أن عطّلت "إسرائيل" دخوله إلى قطاع غزة عدة ساعات. (رويترز)



مؤتمر صحفي لعدد من قيادات الفصائل الفلسطينية في دمشق في 2006/12/16، أعلنت فيه رفضها لدعوة الرئيس عباس لعقد انتخابات لمجلس تشريعي فلسطيني جديد. في الصورة من اليمين إلى اليسار أحمد جبريل، ورمضان شلح، وخالد مشعل، وفاروق قدومي، وماهر الطاهر. (رويترز)

ثالثاً: صراع الصلاحيات

بدأ صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس حتى قبل تولي الحكومة مقاليد الحكم. ففي الجلسة الأخيرة للمجلس التشريعي السابق، الذي تمتعت فيه فتح بالأكثرية، وعقدت بعد ظهور نتائج الانتخابات، أخذ المجلس عدداً من القرارات والتعديلات الدستورية التي استهدفت تعزيز سلطات الرئيس وإضعاف الحكومة والمجلس المنتخب، وأعطت للرئيس سلطة مطلقة في تشكيل المحكمة الدستورية وعلى ديوان الموظفين[27]. كما صادق المجلس التشريعي المنتهية ولايته على مرسوم رئاسي يقضي بتعيين أمين عام للمجلس التشريعي ليحل محل أمين سر المجلس[28]؛ الذي كان يجب أن يكون أحد النواب المنتخبين، بينما أصبح أمين عام المجلس من خارج المجلس النيابي. وهذا ما عدّته حركة حماس "انقلاباً أبيض، وفساداً دستورياً"[29]. وما إن عقد المجلس المنتخب جلسته الأولى، التي انتخب فيها د. عزيز الدويك رئيساً للمجلس، حتى ثار بين الدويك والرئيس عباس خلاف حول شرعية القرارات الصادرة عن جلسة المجلس السابق الأخيرة. لم يحل الخلاف نهائياً حول تلك القرارات، بل وانتهى إلى العرض على المحكمة الدستورية؛ ولكنه كان مؤشراً سيئاً على ما يمكن أن يطرأ على صعيد العلاقة بين الرئيس عباس وحكومته الجديدة.

على صعيد المؤسسات الإعلامية، أصدر الرئيس مرسوماً يضع كل الأجهزة الإعلامية التابعة للسلطة تحت الإشراف المباشر للرئيس. وعلى الصعيد الأمني، أصدر مرسوماً بتأسيس هيئة خاصة لإدارة المعابر الحدودية برئاسة الوزير السابق وعضو المجلس التشريعي عن حركة فتح صائب عريقات (ووضع معبر رفح تحت سيطرة أمن الرئاسة)، ومرسوماً آخر بتعيين قائد الأمن الوقائي السابق، رشيد أبو شباك، مديراً للأمن الداخلي، مشرفاً على الأمن الوقائي والدفاع المدني والشرطة، وهي الأجهزة التي كانت سابقاً تتبع وزارة الداخلية؛ كما عُيِّن سليمان حلس مديراً لجهاز الأمن الوطني[30]. بذلك، أحكم الرئيس سلطاته على كل الأجهزة الأمنية، وهو المجال الذي كان هو نفسه قد خاض صراعاً صاخباً حَوْلَهُ مع الرئيس الراحل عرفات، عندما كان عباس رئيساً للحكومة، ليؤكد سلطات الحكومة عليه. من جهة أخرى، استبعد الرئيس جميع وزراء حكومته، بما في ذلك وزير الخارجية، عن جولاته الخارجية ومقابلاته ومباحثاته مع المسؤولين العرب والأجانب، بغض النظر عن موقف هؤلاء من حكومة حماس.

بيد أن محطة التصعيد الرئيسة في صراع الصلاحيات جاءت عندما أصدر وزير الداخلية، سعيد صيام، قراراً بتشكيل قوة أمنية تابعة لوزير الداخلية تحت اسم القوة التنفيذية[31]. يرجع السبب الرئيسي وراء تشكيل هذه القوة إلى التدهور المتزايد في الحالة الأمنية، لا سيما في قطاع غزة، وفقدان وزير الداخلية سلطاته المفترضة على الأجهزة الأمنية التابعة للسلطة. وقد شُكِّلت القوة التنفيذية من عناصر كتائب القسام، التابعة لحركة حماس، وعدد من تنظيمات المقاومة الأخرى المعروفة بعلاقاتها الجيدة مع حماس. ما إن أعلن عن تشكيل القوة التنفيذية حتى أصدر الرئيس قراراً يلغي قرار وزير الداخلية. وطوال الفترة التالية، وبالرغم من محاولات التفاهم والتوافق بين

رئيس الحكومة ورئيس السلطة على وجود القوة التنفيذية، فقد امتنع الرئيس، الذي يتبعه ديوان الموظفين، عن تنسيب عناصر القوة رسمياً لكادر موظفي وزارة الداخلية. بل إن كل التعيينات التي قامت بها الحكومة لموظفين جدد في أجهزة الحكم ظلت هي الأخرى تعيينات مؤقتة، لم تقنَّن من ديوان الموظفين.

وكانت وكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" نقلت عن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الإعلان عن الاتفاق بين الرئيس عباس، ورئيس الوزراء اسماعيل هنية على الخطوات القانونية والتأهيلية والمالية التي أعلنها الرئيس منذ البداية بشأن دمج أفراد هذه القوة في الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية[32]. ومن جهة أخرى صرح الناطق باسم وزارة الداخلية خالد أبو هلال في مؤتمر صحفي بأن رئيس السلطة "صادق على الاعتماد المالي والتنفيذي للقوة الأمنية التنفيذية وأوعز إلى وزير المالية باتخاذ الإجراءات الإدارية والمالية لتفريغ الدفعة الأولى وعددها 3,422 فرداً"[33].

بعد أيام من تشكيل القوة التنفيذية، أعلن الرئيس عباس عن تشكيل قوة أمنية جديدة باسم الحرس الرئاسي[34]. وأصبح من الواضح أن هناك توجهاً لتصعيد التوتر العسكري بين القوى الأمنية التابعة للرئيس، من ناحية، وجناح حماس العسكري والقوة التنفيذية، من ناحية أخرى. فبعد أسابيع قليلة من تشكيل حرس الرئاسة، نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية Haaretz تقريراً حول مخطط لزيادة كبيرة في تعداد الحرس، وموافقة إسرائيلية على تزويده بالسلاح[35]، وذلك في حين أشارت تقارير أخرى إلى أن الأردن ومصر هما اللتان تعهدتا بإمداد الحرس بالسلاح[36]. وإلى جانب ما أضافته الزيادة الكبيرة في تعداد حرس الرئاسة، والأنباء المتكررة عن تزويده بالسلاح من هذا الطرف أو ذاك، إلى أجواء التوتر والأزمة الداخلية، يمكن القول أن الحكومة الفلسطينية الجديدة لم تتسلم خلال 2006 صلاحياتها كاملة، لا بالإشراف على أجهزة السلطة الأمنية ولا بالتحكم بديوان الموظفين الذين يشكلون جسم السلطة وعبئها الرئيس. ومنذ نهاية حزيران/ يونيو إلى بداية آب/ أغسطس، وجهت قوات الاحتلال ضربات مؤلمة للحكومة والمجلس التشريعي الجديدين عندما شنت حملة اعتقالات واسعة طالت 64 نائباً ووزيراً ومسؤولاً في حماس بالضفة الغربية، بما في ذلك رئيس المجلس التشريعي د. عزيز الدويك[37]. وقد بدا الإجراء وكأنه تعبير إسرائيلي خاص عن القنوط وفقدان الصبر، بعد أن عاشت الحكومة كل هذا الوقت.

رابعاً: التأزم الأمني

ليس ثمة من شك في أن الأزمة التي عاشها الوضع الفلسطيني الداخلي كانت في جذورها أزمة سياسية، أزمة الرفض الإسرائيلي – الأمريكي للتحول الديموقراطي الذي شهدته الساحة الفلسطينية، وأزمة رفض أركان السلطة الفلسطينية السابقة التخلي عن الحكم والسيطرة على القرار الفلسطيني للحكومة الجديدة التي تقودها حماس. هذا، فضلاً عن الاختلاف على الخط السياسي بين حماس وفتح، فيما يتعلق بشروط

الرباعية أو البرنامج أو إدارة الصراع. وفي ظل هذه الأزمة، تصاعد الحصار الدولي على الحكومة والشعب الفلسطيني. ولكن أكثر مظاهر الأزمة استفزازاً لمشاعر الفلسطينيين كان الانفلات الأمني، وتكرار الصدامات المسلحة بين القوى التابعة لحماس والأخرى التابعة للرئيس أو المحسوبة على أجنحة معينة في حركة فتح. فمنذ أُسست سلطة الحكم الذاتي في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، التزمت القوى السياسية الفلسطينية المختلفة سياسة "حرمة الدم الفلسطيني"، التي ظهرت بأوضح ما ظهرت به عندما شنت دوائر أمن السلطة في 1996 حملة اعتقالات واسعة لقيادات ونشطاء حماس والجهاد الإسلامي، وعرضت الكثير منهم للتعذيب. ولكن أياً من التنظيمين لم يرد باستخدام السلاح، وتحملا حملة الاضطهاد غير المبررة حتى انقشعت. ولكن أزمة 2006 كانت من نوع مختلف، بعد أن أصبحت مؤسسة الحكم والسلطة والقرار ذاتها هي محل التدافع.

شهدت مناطق الحكم الذاتي في قطاع غزة والضفة الغربية سلسلة لا تتوقف من التظاهرات الحاشدة، التي حاول من خلالها كل من أنصار الحكومة ومعارضيها استعراض ثقله الجماهيري، والتوكيد على مصداقية نتائج الانتخابات أو عدم تعبيرها عن حقائق الأوزان السياسية في الشارع. ولو اقتصر الأمر على التجمعات الجماهيرية لما كان هناك ما يستدعي القلق. ولكن ما استدعى القلق كان انضمام وحدات من المؤسسات الأمنية لهذه التظاهرات، ورفع بعض من التجمعات شعارات إسقاط الحكومة، وإعلان قطاعات مهنية، لا سيما في الضفة الغربية، الإضراب العام[38]. أما بالنسبة للتحركات المعارضة للحكومة، فقد كان المسوغ الرئيس للتظاهرات والإضرابات هو المطالبة بصرف الرواتب، التي لم تستطع الحكومة توفيرها بسبب الحصار والمقاطعة. ولكن بدلاً من تضامن القوى الوطنية المختلفة من أجل كسر الحصار والمقاطعة، كون المتضرر الرئيس منهما هو الشعب الفلسطيني ككل، تحولت مسألة الرواتب إلى وسيلة للحشد ضد الحكومة وبقائها.

وعلى خلفية من التظاهرات والتظاهرات المضادة، من صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس، ومن الحملة الإعلامية واسعة النطاق ضد الحكومة، بدا وكأن هناك عملاً حثيثاً لتصعيد عصبية فتح التنظيمية ودفع أجنحة فتح المسلحة إلى ساحة الصراع ضد حماس والحكومة. وشيئاً فشيئاً، تحول التحريض السياسي إلى حوادث إطلاق نار واشتباكات مسلحة بين حماس وفتح، وبين القوة التنفيذية والأمن الوقائي، أو حتى داخل الأجهزة الأمنية ذاتها. في 31 آذار/ مارس، اغتيل عبد الكريم القوقا، الأمين العام للجان المقاومة الشعبية، التي عُرفت بعلاقاتها الوثيقة بحماس؛ وقد أعلنت لجان المقاومة إثر ذلك أن لديها معلومات تفيد بضلوع محمد دحلان، قيادي فتح القوي في قطاع غزة وأحد أبرز مناوئي الحكومة، مع الجانب الإسرائيلي، في اغتيال القوقا[39]. ومنذ نهاية الأسبوع الأول من أيار/ مايو، اندلعت اشتباكات متقطعة بين عناصر تابعة لحماس وأخرى تابعة لفتح، كانت ذروتها قيام مجموعة مسلحة في 16 أيار/ مايو باغتيال محمد التتر، أحد قياديي كتائب القسام، الجناح العسكري لحماس[40]. ووسط شعور جماهيري عام بالصدمة، خلصت لجنة المتابعة الوطنية المشكلة من كل التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة إلى تحميل الطرفين المسؤولية[41].

عادت الاغتيالات لتطال أحد عناصر القسام في 4 حزيران/ يونيو (ياسر الغلبان)، وأحد قيادات حماس السياسيين في 6 تموز/ يوليو (د. حسين العوجة). وما إن قرر وزير الداخلية تشكيل ونشر القوة التنفيذية، حتى تكررت الصدامات بين عناصرها وعناصر جهاز الأمن الوقائي الذي يدين بالولاء لمحمد دحلان، التي كان أسوأها اشتباكات مطلع تشرين الأول/ أكتوبر، والتي أدت إلى سقوط ثمانية قتلى ونحو 100 جريح[42]. حَرَّكت هذه الاشتباكات تدخلات كثيفة للوساطة والتهدئة، تعهدتها حركة الجهاد والجبهة الشعبية، وكذلك الوفد الأمني المصري المقيم في قطاع غزة[43]. وقد نجحت هذه التحركات في وقف الاشتباكات وإنشاء لجنة للتنسيق وضبط العلاقات بين الطرفين. ولكن ذلك كان مجرد حل مؤقت، لأن المسألة السياسية ظلت تراوح مكانها. ولذا، وعلى خلفية من تعقيد الملف السياسي ووقوع ما يشبه القطيعة بين الرئيس عباس ورئيس الوزراء هنية، شهد الشهر الأخير من العام ما يقترب من حالة انفجار أمني واسعة، شملت محاولة اغتيال لوزير الداخلية سعيد صيام في 2006/12/10، واغتيال بسام الفرا، أحد قياديي كتائب القسام بمدينة خان يونس في 2006/12/13، ومحاولة اغتيال وزير الأسرى وصفي قبها في 2006/12/13، وإطلاق حرس الرئاسة النار على مسيرة لحماس في رام الله وسقوط 35 جريحاً من المتظاهرين في 2006/12/15، وإطلاق النار على وزير الخارجية محمود الزهار في 2006/12/17، وقصف مقر الرئيس في مدينة غزة، واقتحام مسلحين مقري وزارتي الزراعة والنقل[44].

وحسب إحصائية أعدتها الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن فقد قتل نتيجة الفلتان الأمني 322 فلسطينياً في الفترة 1/1 – 2006/11/30، منهم 236 في قطاع غزة و86 في الضفة الغربية، مقارنة بـ176 فلسطينياً قتلوا طوال سنة 2005 (97 في قطاع غزة و79 في الضفة الغربية). وحسب تصنيف الهيئة فقد قتل في الفترة نفسها 41 فلسطينياً على خلفيات سياسية (منها 40 في قطاع غزة وواحد في الضفة الغربية)، و88 بسبب شجارات عائلية و83 بسبب فوضى السلاح وسوء استخدامه. ولاحظ التقرير وقوع 12 اعتداء على الحريات الأكاديمية و16 اعتداء على البلديات أو العاملين فيها، و12 اعتداء على رموز السلطة القضائية، و22 اعتداء على الحريات االصحفية، و93 حادثة اختطاف فردية وجماعية لفلسطينيين ولزوار أجانب[45]. وقد رصد مركز الميزان لحقوق الإنسان حالات الفلتان الأمني في قطاع غزة، وقدَّم الجدول التالي عن الفترة 2002–2006[46]:

جدول 1/3: حصيلة ضحايا الفلتان الأمني في قطاع غزة 2002-2006

السنة	الحالات	عدد الجرحى		عدد القتلى		عدد المختطفين	
		الجرحى	الأطفال	القتلى	الأطفال	أجانب	فلسطينيين
2002	3	2	0	2	0	0	0
2003	39	111	9	18	3	0	0
2004	121	178	6	57	6	6	10
2005	394	895	151	101	23	16	23
2006	869	1,239	170	260	27	19	104

والجدول التالي يبين تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي في قطاع غزة في سنة 2006[47]:

جدول 1/4: تفاصيل حالات الانفلات الأمني والعنف الداخلي في قطاع غزة للعام 2006

نوع الحادث	عدد الحالات
شجار عائلي	152
خلافات بين فصائل	59
صراع بين أجهزة السلطة	14
اشتباك بين أجهزة أمنية وفصائل	22
اشتباك بين أجهزة أمنية وعائلات	26
اشتباك بين عائلات وفصائل	16
إطلاق نار في المناسبات	14
إطلاق نار في المسيرات	6
عبث بالسلاح	82
تصفية عملاء	1
خطف واحتجاز	97
قتل	66
اعتداء على موظفين أو شخصيات عامة أو أجانب	74
إغلاق طرق	42
اعتداء على مؤسسة	121
انفجار داخلي	57
أخرى	53

هذا التدهور الأمني المتسارع وانقطاع سبل الحوار بين معسكر الرئيس والحكومة أدى إلى مزيد من تفاقم الأزمة الفلسطينية الداخلية في نهاية العام ومطلع سنة 2007، وانحدار الأوضاع إلى حافة الحرب الأهلية، ومن ثم إلى التدخل العربي – السعودي ودعوة الطرفين إلى لقاء التفاهم الحاسم في مكة المكرمة.

خامساً: المقاومة

لم يكن البرنامج السياسي وصراع الصلاحيات المصدر الوحيد للخلاف الداخلي؛ فقد واكبهما أيضاً خلاف قديم جديد، حول حق مقاومة الاحتلال ومواجهة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. كانت قوى المقاومة الفلسطينية قد وافقت الرئيس عباس في جلسات الحوار الوطني بالقاهرة في ربيع 2005 على التزام ما عرف بالتهدئة حتى نهاية العام. ولكن لا عباس، ولا الطرف المصري، الذي طالب بالتهدئة وشارك في الحوار الفلسطيني الوطني، استطاع الحصول على تهدئة مقابلة من الإسرائيليين. وواصلت القوات الإسرائيلية خلال 2005 اغتيال عناصر المقاومة واجتياح مناطق مختلفة من الضفة الغربية على وجه الخصوص. في مطلع 2006، أعلنت فصائل المقاومة الرئيسية: كتائب القسام، وسرايا القدس، وكتائب شهداء الأقصى، انتهاء التهدئة، وهددت بالرد العنيف على كل اعتداء إسرائيلي[48]. وقد شهدت الأيام القليلة التالية، دعوات متجددة من الرئيس عباس لقوى المقاومة إلى الاستمرار بالتهدئة، في حين استهجنت بعض القيادات الملتفة حول الرئيس إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على أهداف إسرائيلية، وهي الوسيلة التي تحولت إلى أداة المقاومة الرئيسة للرد على الاعتداءات الإسرائيلية.

قامت القوات الإسرائيلية خلال الشهور الثلاثة الأولى من العام باغتيال ستة من المسؤولين بسرايا القدس التابعة للجهاد الإسلامي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أعلن ناطق إسرائيلي أن نتائج الانتخابات وتولي حماس رئاسة الحكومة لن يُغيرا شيئاً في سياسة "إسرائيل" في استهداف قادة حماس.

تجنبت كتائب القسام إحراج الحكومة والرئيس والمشاركة في ردود قوى المقاومة على الاعتداءات الإسرائيلية، والتي انحصرت في أغلبها في عمليات القصف بالصواريخ. وفي 17 نيسان/ أبريل، وبعد تصاعد عمليات التصفية الإسرائيلية لقادة سرايا القدس، نفذت السرايا عملية استشهادية قتل فيها ثمانية وجرح 65 من الإسرائيليين. وفي حين وصف الرئيس عباس العملية بـ"الحقيرة"[49]، رأت حركة فتح والحكومة الفلسطينية أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الفلسطينيين هي السبب وراء مثل هذه العمليات. وكان الواضح، على أية حال، أن الطرف الإسرائيلي غير معني بالتهدئة، وأنه ينظر إليها باعتبارها شأناً فلسطينياً خاصاً، لا طريقاً لتنظيم العلاقة بينه وبين المقاومة الفلسطينية. وفي حين شهدت أشهر الصيف انهياراً شاملاً للتهدئة، نفذت كتائب القسام،

بالاشتراك مع لجان المقاومة الشعبية وجيش الإسلام، في 25 حزيران/ يونيو، عملية "الوهم المتبدد"، التي غيرت قواعد اللعبة إلى حد كبير.

تسارعت الضغوط الإسرائيلية لإسقاط حكومة حماس بعد عملية "الوهم المتبدد"، ولكن الإسرائيليين سرعان ما تورطوا في حرب شاملة على لبنان وحزب الله في تموز/ يوليو وآب/ أغسطس، انتهت بخسارة كبيرة للجيش الإسرائيلي وفشل في القضاء على قوات حزب الله في الجنوب اللبناني. وفي غمرة الحرب، صرح الرئيس عباس بأن "إسرائيل" طلبت هدنة في قطاع غزة، مقابل توقف المقاومة عن إطلاق الصواريخ[50]. وقد عقد الرئيس عباس خلال الأسابيع القليلة التالية لقاءات مع ممثلي التنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة في محاولةٍ للتوصل إلى هدنة، أو تهدئة جديدة، معلناً في ختامها، مقابل نفي من الفصائل، تجديد التهدئة[51]. كان عباس، كما التزم منذ انتخابه رئيساً، يرغب في التوصل إلى وقف المقاومة الفلسطينية بغض النظر عن الموقف الإسرائيلي، بينما كانت فصائل المقاومة حريصة على التوصل إلى هدنة متبادلة في كل من الضفة والقطاع وليس في القطاع وحسب. ولذا، فمهما كانت حقيقة ما توصل إليه عباس في لقاءاته مع الفصائل، فإن الأوضاع لم تتغير كثيراً على الأرض.

في تشرين الثاني/ نوفمبر، قامت القوات الإسرائيلية باجتياح شمال قطاع غزة، بحجة وقف إطلاق الصواريخ؛ وكان الرئيس عباس وصف الصواريخ بالعبثية وهاجم فصائل المقاومة[52]. استهجنت الفصائل تصريحات الرئيس واعتبرت أنها توفر غطاءً للاعتداء الإسرائيلي. ومهما كان الأمر، فقد أثبتت أحداث 2006، على صعيد الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية، كما على صعيد ردود فصائل المقاومة، أن من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، فصل ملفات الصراع على فلسطين عن بعضها البعض، وأن الطريق الأسلم، بل والطريق الوحيد الممكن، هو التعامل مع هذه الملفات معاً وككل واحد. (انظر مزيداً من التفصيلات حول العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، والأسرى والمعتقلين في الفصل الثاني: المشهد الإسرائيلي الفلسطيني).

سادساً: فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية

منذ جلسات الحوار الوطني، والاتفاق الذي توصلت إليه كافة الفصائل الفلسطينية، بالقاهرة في ربيع 2005، برزت مسألة تنشيط وإعادة بناء منظمة التحرير باعتبارها واحدة من أولويات العمل الوطني الفلسطيني. وبالرغم من التحركات التي قام بها رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون، ولقاءاته بقادة الفصائل الفلسطينية في دمشق، فإن الرئيس محمود عباس، رئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة، لم يأخذ قراراً عملياً واحداً لإطلاق عملية إعادة البناء.

كانت قيادة السلطة الفلسطينية منذ تأسيس السلطة في 1994 قد عملت فعلياً وضمنياً على تهميش المنظمة وإهمالها، ربما في تحضير للرأي العام الفلسطيني للاتفاق النهائي حول المشكلة الفلسطينية، الذي كان ثمة قبول غير معلن في بعض أوساط قيادة السلطة حول أنه لن يشمل عودة اللاجئين الفلسطينيين. ومنظمة التحرير هي إطار تمثيل الفلسطينيين جميعاً، من هم داخل حدود فلسطين ومن هم في الشتات، كما أنها مظلة كل الفصائل الفلسطينية (ما عدا حماس والجهاد)، التي يتواجد عدد منها في تجمعات الشتات فقط، وتعارض اتفاق أوسلو وما ترتب عليه. تهميش المنظمة، إذن، كان في جوهره تخلصاً من صداع الشتات، بلاجئيه وفصائله. ولكن ما إن أعلنت نتيجة الانتخابات التشريعية، وأصبح مؤكداً أن حماس ستقود الحكومة الفلسطينية القادمة، حتى سارع الرئيس الفلسطيني إلى اللجوء لشرعية المنظمة من جديد، مؤكداً على أن ملف المفاوضات يعود إلى المنظمة، وأن المنظمة هي التي وقعت أوسلو، وهي من يقود عملية التفاوض، وهي في الوقت نفسه مرجعية سلطة الحكم الذاتي وحكومتها، بغض النظر عن القوة السياسية التي تقود الحكومة. كان الرئيس يسعى، من ناحية، إلى توكيد عزل حكومة حماس عن ملف المفاوضات، ومن ناحية أخرى، إلى فرض البرنامج السياسي للمنظمة على الحكومة. ولكنه من حيث لم يقصد، ربما، ضاعف من أهمية التوجه الفلسطيني المتسع إلى إعادة بناء المنظمة وإعادة الحيوية لأجهزتها، وليس من وجهة نظر حماس وحسب[53].

في نهاية شباط/ فبراير، صرح رئيس المجلس الوطني، سليم الزعنون، بأن المجلس المركزي للمنظمة سيجتمع بالقاهرة في أيار/ مايو 2006، موحياً بأن الاجتماع سيكون بداية انطلاق عملية إعادة بناء المنظمة. ولكن عضو اللجنة التنفيذية، تيسير قُبعة، وصف تصريحات الزعنون بالعبث[54]. ولكن الأمناء العامين للتنظيمات الفلسطينية، وبحضور فاروق القدومي، الأمين العام للجنة حركة فتح المركزية، عقدوا اجتماعاً لهم في نهاية آذار/ مارس بدمشق، واتفقوا على تشكيل لجنة عليا لإعادة بناء المنظمة[55]. وقد نشرت تقارير بعد ذلك تؤكد أن اللجنة المُشكَّلة قد توصلت بالفعل إلى مسودة اتفاق لآلية إعادة بناء المنظمة. وخلال الشهور القليلة التالية، عقدت اجتماعات أخرى بدمشق، وبحضور القدومي، ركزت على المسألة نفسها[56].

بيد أن المشكلة كانت في قدرة فاروق القدومي على تمثيل حركة فتح، وإضافة ثقل سياسي ومعنوي حقيقي للضغط على عباس واللجنة التنفيذية للمنظمة. وكانت الخلافات بين القدومي وعباس قد تصاعدت بِتَسْليم عباس صلاحيات الدائرة السياسية في المنظمة إلى وزير الخارجية ناصر القدوة. واستمرت الخلافات بين مد وجزر طوال 2006، عاكسة إحدى وجوه أزمة حركة فتح الداخلية. لم يكن محمود عباس من أكثر الشخصيات شعبية في قيادة فتح، وكان من الواضح بعد وفاة الرئيس عرفات أنَّ تقسيم المَوْقِعَين، في رئاسة لجنة منظمة التحرير التنفيذية ورئاسة لجنة فتح المركزية بينه وبين فاروق القدومي، قُصد به ألا يسمح لعباس بالتفرد في قيادة الشأن الفلسطيني الوطني. ولكن عباس، الذي أصبح رئيساً للسلطة أيضاً، جمع في يده الكثير من مصادر

السلطة والنفوذ والمال. وفي حين أصبح ثقل فتح الأكبر والأهم، منذ تأسيس سلطة الحكم الذاتي، في الضفة والقطاع لا في المهجر، ظل القدومي في الخارج مشرفاً على وجود ضعيف وغير فعال لفتح وعلى دائرة منظمة التحرير السياسية المهمشة إلى حد كبير. وقد أحاط الرئيس عباس نفسه بشخصيات السلطة المعروفة بعلاقاتها الوثيقة بالولايات المتحدة واتفاقها مع تصوره لمواصلة العملية السلمية. عدد من هذه القيادات لم يكن من فتح أصلاً، وعدد آخر اعتبر من جيل فتح الثاني أو الثالث، وهو ما أثار حفيظة القدومي وأغلب أعضاء لجنة فتح المركزية. وكان هاني الحسن، عضو اللجنة المركزية لفتح، قد صرح، في تعبير عن شعور عدد من قادة فتح المخضرمين، محذراً من "مساع أمريكية للسيطرة على فتح"[57].

في نهاية أيار/ مايو، التقى عباس والقدومي بعمّان، وشاع بأن صفقة ما تم التوصل إليها بينهما[58]. ولكن أجواء التشاحن سرعان ما عادت لتصبغ العلاقات بين الرجلين. وفي منتصف تشرين الأول/ أكتوبر، وبينما تصاعد الجدل حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، فشلت لجنة فتح المركزية في الانعقاد للتداول حول الموضوع بعمّان، بسبب الخلافات بين عباس والقدومي. وبعد شهر واحد، عقد مجلس فتح الثوري في رام الله، وأُعلن عباس قائداً عاماً للقوات الفلسطينية، وهو منصب مستحدث، أثار سخرية القدومي[59]. لم ينته العام إلا وعباس يصدر قراراً بتعيين أحد أبرز المحيطين به، ياسر عبد ربه، أميناً لسر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وقراراً آخر بإغلاق مقر الدائرة السياسية لمنظمة التحرير بعمّان، مما اعتبر ضربة مباشرة للقدومي، الذي لم يبق تحت إشرافه إلا مقر الدائرة في تونس[60].

هذه الخلافات داخل فتح، التي لم تقتصر على الخلافات بين عباس والقدومي، بل تكاد تصل إلى تنظيمات فتح في كل مدينة فلسطينية في الضفة والقطاع، جعلت من عملية الاتفاق حول إعادة بناء منظمة التحرير أكثر صعوبة. ولكن المسألة الأهم أنه بالرغم من الاتفاق بين التنظيمات الفلسطينية في دمشق على سبل وآلية إعادة بناء المنظمة، فإن مثل هذا المشروع لا يخص الفلسطينيين وحسب؛ فقد أُسست المنظمة بقرار عربي، وعاشت برعاية عربية، وإعادة إحيائها وبنائها، بما في ذلك إمكانية إعادة رسم أوزان القوى السياسية داخلها، يخص المحيط العربي، حيث توجد المنظمة ومؤسساتها والجزء الأكبر من شعبها، ولا يخص الفلسطينيين فقط. وحتى نهاية العام، لم يكن هناك من مؤشرات عربية واضحة على موافقة الدول العربية الرئيسة على عملية إعادة بناء المنظمة. مثل هذه المؤشرات لم تبرز إلى أن قُدِّم للفلسطينيين ما سيعرف بالورقة المصرية، التي حملت التصور المصري للتوافق الفلسطيني الداخلي، وتضمنت نصاً صريحاً حول إعادة بناء المنظمة. ثم جاء اتفاق مكة ليطلق العملية بالفعل.

سابعاً: الحوار الوطني وتشكيل حكومة وحدة وطنية

منذ بدأت الأوضاع الفلسطينية بالتأزم، وُضعت أغلب ملفات الحياة السياسية على مائدة الحوار الوطني. في الأصل، ومنذ هُمِّش

دور منظمة التحرير وتراجعت قيادتها عن ضم القوى غير الممثلة في أطرها، لم تكن هناك مؤسسة رسمية تلتقي داخلها كافة الفصائل وشخصيات العمل العام من المستقلين. ولكن ما إن انطلقت الانتفاضة الثانية، حتى وُلدت لجنة المتابعة الوطنية في قطاع غزة، لتلعب مثل هذا الدور، وتُنسق العلاقات بين القوى السياسية الفاعلة في الانتفاضة، في الوقت الذي أصبحت دمشق مركز لقاء قادة الفصائل في الخارج. وقد كانت اجتماعات الحوار الوطني، التي عقدت بالقاهرة في ربيع 2005، والتي ضمت كل الفصائل الفلسطينية، أبرز تعبير عن التوجه لإيجاد إطار فلسطيني سياسي يعالج القصور في وضع منظمة التحرير.

ما أعاد التوكيد من جديد على فكرة الحوار الوطني في الداخل الفلسطيني، كان الجدل الكبير الذي أثارته ما باتت تعرف بـ"وثيقة الأسرى". بدأ الإعداد للوثيقة ربما في نيسان/ أبريل، بعد أن توصل مروان البرغوثي، القيادي الفتحاوي الأسير، إلى تفاهم أوّلي في سجن هداريم Hadarim الإسرائيلي مع عدد من القيادات الأسيرة من أبناء الفصائل الأخرى. البرغوثي، الذي يستمر في لعب دور متفاوت في توجهات فتح والعلاقات بين فتح والفصائل الأخرى، افترض كما يبدو أن باستطاعته والقيادات الأسيرة الأخرى الاتفاق على تصور إجماعي للعمل الوطني، يضع حداً للخلافات المتفاقمة بين الحكومة والرئيس، وحول تشكيل حكومة وحدة وطنية. وقد استعان البرغوثي بعلاقات القيادي الفتحاوي محمد دحلان الجيدة بالإسرائيليين لتسهيل نقل قيادات أسيرة بارزة من كافة الفصائل الفلسطينية من سجونهم المختلفة إلى سجن هداريم، لتسهيل الحوار حول الوثيقة تحت الإعداد[61]. البرغوثي، الذي يدرك الوزن المعنوي للأسرى في التأثير على الرأي العام الفلسطيني، تجاوز على الأرجح غرابة الشعور بأن تحدد مجموعة أسرى، بكل ما يثقلها من ظروف سجن وتوق للحرية، برنامج العمل السياسي لشعب يخوض غمار واحدة من أكثر حركات التحرر الوطني تعقيداً.

نُشرت الوثيقة، التي حملت عنوان "وثيقة التفاهم الوطني"، بتوقيع قيادات أسيرة من أغلب الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي[62]. وقد وجدت الوثيقة ترحيباً سريعاً من الرئيس محمود عباس واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، بينما أعرب رئيس الوزراء اسماعيل هنية عن ترحيب متحفظ، معلقاً بالحاجة إلى مزيد من الوقت لإجراء دراسة مُعمّقة للنص. ترحيب عباس وتحفّظ هنية يعودان بالتأكيد إلى سبب رئيس: أن الوثيقة تستجيب لمطالب اللجنة الرباعية والرئيس عباس من الحكومة، أي الاعتراف بالدولة العبرية والالتزام بالاتفاقيات الموقعة منذ أوسلو. وربما كان النص الأكثر إشكالية من وجهة نظر حماس هو الوارد في البند 18 من الوثيقة، الذي دعا إلى أن تستند حالة التفاهم الوطني، وما ينجم عنها من حكومة وحدة وطنية، إلى "برنامج الإجماع الوطني الفلسطيني والشرعية العربية وقرارات الشرعية الدولية المنصفة لشعبنا، تمثلها منظمة التحرير والسلطة الوطنية رئيساً وحكومة، والفصائل الوطنية والإسلامية". بذلك، تجاهلت الوثيقة كون حماس والجهاد ليستا ممثلتين في المنظمة، وليستا طرفاً فيما يسمى "برنامج الإجماع

الوطني"، وقد أعربتا دوماً عن رفض تقديم أي تنازل للدولة العبرية يتعلق بالاعتراف، قبل أن تتضح ملامح التسوية النهائية، وما يمكن أن يحصل عليه الفلسطينيون في المقابل.

تَمسَّك الرئيس عباس بوثيقة الأسرى، وهدد بالدعوة إلى استفتاء شعبي حول الوثيقة، ولكن الحوار الوطني أُطلق من جديد في مدينتي رام الله وغزة، بحضور ممثلين عن الفصائل النشطة في الضفة والقطاع وعدد من القيادات والشخصيات المستقلة. كان الجميع يتحسسون الوزن المعنوي للأسرى، ويدركون في الوقت نفسه غرابة أن تقرر مجموعة منهم، وهُمْ في الأَسْر (أي منزوعي الصلاحيات التنظيمية) برنامج العمل لكافة القوى وللحركة الوطنية؛ وأصبح الهدف بالتالي هو التوصل إلى نص جديد للتفاهم الوطني. أمهل عباس المجتمعين في الحوار الوطني عشرة أيام للاتفاق، وعلى الرغم من أن الدستور الفلسطيني لم يشرع للاستفتاء الشعبي، فقد عاد للتلويح بالاستفتاء[63]. ربما كان عباس يستشعر أن الالتفاف الشعبي العاطفي حول الأسرى، من ناحية، وطول نص الوثيقة وغموضها، لا سيما أن معظم بنودها لم تكن مصدر خلاف، من ناحية أخرى، إضافةً إلى العنت المعيشي الناجم عن الحصار، يضمن نتيجة إيجابية للاستفتاء. وفي المقابل، أشار معارضو الوثيقة والاستفتاء إلى أن مبدأ الاستفتاء غير دستوري، وأن الشعوب لا تستفتى على حقوقها الوطنية الكبرى، وأنه حتى وإن كان لا بد من الاستفتاء فليُستفتَ كل أبناء الشعب الفلسطيني في الداخل والمهجر، لأن القضايا محل الخلاف تخصهم جميعاً.

لم يلتفت الرئيس لأصوات المعارضين وأصدر مرسوماً يدعو لعقد استفتاء حول الوثيقة في 26 تموز/ يوليو؛ ولكن لقاء الحوار الوطني قرر استبعاد خيار الاستفتاء، وواصل النقاش حول صيغة جديدة[64]. في النهاية، توصل المجتمعون إلى اتفاق حول الوثيقة، أُقرّ في لقاء بين الرئيس ورئيس الوزراء[65]. وبالرغم من أن التعديلات على وثيقة الأسرى شملت العديد من البنود، إلا أن اللافت كان التعديل الذي تناول البند 18 محل الخلاف الرئيسي، الذي أصبح كالتالي: "وضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي الشامل، توحد الخطاب السياسي الفلسطيني على أساس الأهداف الوطنية الفلسطينية، كما وردت في هذه الوثيقة وقرارات الشرعيتين العربية والدولية **المنصفة** لشعبنا، بما يحفظ حقوقه وثوابته، تنفذها منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، رئيساً وحكومة والفصائل الوطنية والإسلامية...".

بالاتفاق على وثيقة التفاهم الوطني، انطلق البحث من جديد حول تشكيل حكومة وحدة وطنية، التي بات الجميع يدرك أنها المخرج من الأزمة، والطريق الأنجع لمواجهة الضغوط الخارجية والحصار. ولكن سرعان ما اتضح أن الخلاف حول تشكيل الحكومة، برنامجاً وأسماء وتوزيع حقائب، أكثر تعقيداً من الخلاف حول نص وثيقة التفاهم الوطني، وأن الاتفاق على الوثيقة لم يذلل الصعوبات كما تصور البعض. والحقيقة أن مسألة الحكومة لم تعد مسألة فلسطينية داخلية، تتعلق بالتدافع بين من فاز في الانتخابات وطبقة سياسية ترفض التنازل عن امتيازات السلطة

والحكم والقرار وحسب، بل أصبحت أيضاً مجالاً للضغوط الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، وبعض الدول العربية كذلك.

تراجعت حدة الخلافات خلال أسابيع الحرب الإسرائيلية على لبنان، وأخذ الجميع في انتظار نتيجة الحرب التي كشفت عن انقسام عربي، بدا أن الرئيس عباس يقف فيه إلى جانب المعسكر الأمريكي. وما إن انتهت الحرب حتى تزايدت حدة الخلافات الفلسطينية من جديد، لا سيما أن حماس وقوى المقاومة رأت في انتصار المقاومة اللبنانية انتصاراً لها. وقد تم خلال الأسابيع الأخيرة من آب/ أغسطس والأولى من أيلول/ سبتمبر تداول العديد من الأفكار حول تشكيل الحكومة، بدءاً من حكومة تكنوقراط إلى حكومة فصائل. ولكن ما تسرب من لقاء الرئيس عباس بوزيرتي الخارجية الإسرائيلية تسيبي ليفني Tzipi Livni والأمريكية كوندوليزا رايس Condoleezza Rice، أشار إلى أن عباس ليس في وارد الموافقة على أي من الصيغ المتداولة للحكومة[66]. وبتدهور الأوضاع الأمنية والسياسية في تشرين الأول/ أكتوبر، تدخلت قطر، في شخص وزير خارجيتها، في أول محاولة عربية غير مصرية للوساطة[67]. ولكن الوساطة القطرية، التي شملت وصول الوزير القطري إلى رام الله، لم تستطع التغلب على الخلافات بين الرئيس ورئيس الوزراء.

بعد أيام من لقائه وزيرة الخارجية الأمريكية، أبلغ عباس حكومته أن الإدارة الأمريكية ترفض الاتفاق الوطني حول وثيقة الأسرى الجديدة[68]. وربما كان هذا الموقف الأمريكي ما دعا الرئيس عباس إلى إهمال الوثيقة ورفع مطلب جديد في مواجهة حكومة حماس يتعلق بالالتزام بالمبادرة العربية للسلام (مبادرة الأمير عبد الله، التي عرفت بمبادرة قمة بيروت العربية). وقد أكد هنية أن الخلاف حول المبادرة العربية عائق أساسي أمام تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، على الأقل فيما يتعلق ببرنامج الحكومة[69]. وفي مفاجأة سياسية، أخذ الرئيس خطوة الامتناع عن لقاء رئيس الوزراء، مسهماً بالتالي في تصعيد أجواء الخلاف. ومنذ نهاية تشرين الأول/ أكتوبر، بدأ النائب الفلسطيني ومرشح الرئاسة السابق مصطفى البرغوثي وساطة بين الرئيس والحكومة، وصلت إلى حد التصريح بالاتفاق على 80% من القضايا، بما في ذلك توزيع أغلب الحقائب وصيغة أولية للبرنامج السياسي[70]. وكانت حماس في أثناء هذه المشاورات قد استعدت للاكتفاء بتسعة مقاعد من أصل 14 مقعداً (هو حجم تمثيلها في الحكومة بالنسبة إلى مقاعدها في المجلس التشريعي)، وتخلت عن رئاسة الوزراء وعن ترشيح قياداتها من الصف الأول لعضوية الحكومة.

بيد أن التقارير حول الاتفاق كان مبالغاً فيها، أو أن أطرافاً خارجية كانت تدفع إلى إجهاض كل جهود الاتفاق. عادت واشنطن إلى التوكيد على أن الحكومة الفلسطينية الوحيدة المقبولة هي الحكومة الملتزمة بشروط اللجنة الرباعية؛ ثم واجه الرئيس عباس الفلسطينيين بإعلان الوصول إلى "طريق مسدود"[71]، في الوقت الذي غادر فيه رئيس الوزراء البلاد في جولة عربية. ولأن تصريح "الطريق المسدود" جاء بعد لقاء لعباس بوزيرة الخارجية الأمريكية، فقد تولّد انطباع عام بأن

الرئيس كان يستجيب لضغوط أمريكية جديدة، وأنه يدفع الأمور باتجاه الحسم العسكري على الأرض. ما أكد هذا الانطباع كان القنبلة الأخرى التي سرعان ما ألقاها عباس في الساحة الفلسطينية، بإعلانه في خطاب أمام اجتماع للمجلس التشريعي في 16/12/2006، عن إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية مبكرة، من دون أن يحدد موعد الانتخابات[72]. صَعَّد الإعلان عن انتخابات مبكرة من حالة التوتر في الضفة والقطاع على السواء؛ وفي حين خرجت القيادات السياسية الملتفة حول الرئيس للدفاع عن الانتخابات، أعلن الناطقون باسم حماس أن الرئيس لا يملك السلطات الدستورية لحل المجلس التشريعي قبل نهاية مدته القانونية، وأن إعلانه يمثل خطوة للالتفاف حول نتائج انتخابات ديموقراطية شفافة.

خلال الأسبوع الثالث من تشرين الثاني/ نوفمبر، قام خالد مشعل بزيارة للقاهرة، بحث خلالها مسألتي تبادل الأسرى المتعلقة بالجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit الذي أسرته حماس، والخلافات الفلسطينية حول حكومة الوحدة الوطنية[73]. وقد تسرب عن الزيارة أن الجانب المصري يقبل وجهة نظر حماس حول الحكومة، وأنه سيدفع من جديد من أجل تبلور اتفاق فلسطيني داخلي. وبدا أن إعلان الرئيس عباس الدعوة إلى انتخابات مبكرة لم يفاجئ الفلسطينيين وحسب، بل وفاجأ الدول العربية المعنية كذلك. ولوحظ، على أية حال، أن مصر، الطرف العربي الرئيس المعني بالشأن الفلسطيني، أبدت فتوراً تجاه خطوة عباس الجديدة وامتنعت عن تأييدها. ومع نهاية العام، وبينما تصاعدت حدة التوتر والاشتباكات المسلحة بين الأطراف المختلفة، دعا الأردن عباس وهنية إلى لقاء في عمّان[74]. ولكن اللقاء لم يتبلور، أولاً: لأن حماس لم تكن تنظر إلى الأردن باعتباره طرفاً محايداً، وأن الأردن لم يعالج بعد ترسبات الأزمة الأمنية – السياسية التي كان قد أثارها مع حماس قبل عدة شهور. وثانياً: لأن عباس لم ينظر بترحيب إلى فكرة تعامل الأردن معه ومع هنية على قدم المساواة. وثالثاً: لأن تداعي الأحداث سرعان ما ابتلع الدعوة الأردنية.

وعلى خلفية الانسداد السياسي، تصاعد التدهور الأمني، وتزايد عدد ضحايا الصدامات المسلحة، التي انتقلت من شوارع مدينة غزة إلى مدن القطاع الأخرى، وبدا كأن العقل السياسي الفلسطيني عاجز عن احتواء الأزمة وتجاوز التدخلات الخارجية. وأخذت التقارير تتواتر حول عمل محمد دحلان على تفجير مسلح واسع النطاق لإيقاع هزيمة بجناح حماس المسلح والقوة التنفيذية الموالية للحكومة، وأنه يلقى تأييداً من الإدارة الأمريكية ومن بعض الدول العربية، وبالفعل فشل تحقيق هذا الهدف ميدانياً، إلى جانب سلسلة الإخفاقات التي منيت بها إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش George W. Bush. ولم يعد هناك بد من ضرورة تدخل عربي، يضع المصلحة الفلسطينية والعربية العليا في الاعتبار، مهما كان الموقف الأمريكي. وهذا ما تبلور لاحقاً في دعوة الملك السعودي عبد الله حماس وفتح للقاء في مكة المكرمة؛ وهو اللقاء الذي توصل إلى اتفاق مكة وأطلق مرحلة جديدة للعمل الوطني الفلسطيني.

خاتمة

أثار دخول حماس القوي الانتخابات التشريعية الفلسطينية جدلاً واسعاً حول ما إن كانت حماس قد وصلت إلى نهاية طريق المقاومة، في هذه المرحلة على الأقل، وأنها تسعى إلى الحصول على حصة تتفق وحجمها الجماهيري ووزنها السياسي من السلطة والحكم. وبالرغم من أنه من الصعب النفي القاطع لمثل هذا المنطق، لا سيما فيما يتعلق بعدد من قيادات حماس في الضفة والقطاع، إلا أن ما أكدته أحداث 2006 هو أن الدافع الآخر وراء المشاركة في الانتخابات، دافع الخشية من ضربة عسكرية واسعة، وحماية برنامج المقاومة وإعطائه الشرعية، كان حقيقياً وواقعياً. ولكن ربما لم تدرك قيادة حماس، بَعدَ النصر الكبير في الانتخابات أن الوضع الفلسطيني يمر بمرحلة انتقالية، بحيث لا يمكن لأحد تقدير المدى الذي ستأخذه، أو إن كانت الخريطة السياسية التي أسفرت عنها نتيجة الانتخابات ستصبح هي الخريطة العادية للوضع السياسي الفلسطيني لوقت طويل. البعض يرى أنه كان على حماس، مثلاً، أن تبذل جهداً أكبر وأطول لتشكيل حكومة وحدة وطنية؛ وحتى بعد أن حصلت الحكومة التي تقودها حماس على الثقة من المجلس التشريعي، كان على جهود تشكيل حكومة الوحدة ألا تتوقف. والبعض يرى أن حكومة حماس فقدت زمام المبادرة أمام هجمة التظاهرات المطالبة بالرواتب. ولكن مع ذلك يسجل لحكومة حماس صمودها في وجه الحصار، وما تعرضت له من ضغوط، الأمر الذي لولاه لما تحقق لقاء مكة.

ومن ناحية أخرى، كشفت أزمة العام 2006 أن على القوى الفلسطينية الأخرى، بما في ذلك فتح، التي امتنعت عن المشاركة في حكومة الوحدة، لهذا السبب أو ذاك، أن تدرك أن وجودها مرتبط بتقديمها المصلحة الوطنية على المصالح الفئوية الخاصة، وأن ذهابها في شباط/ فبراير إلى خيار ترك حكومة حماس للغرق وحدها كان تقديراً خاطئاً، سواء أكان من وجهة نظر مصلحة الشعب والقضية الوطنية، أم من وجهة نظر فهم تصميم حماس على تحمل المسؤولية التي ألقاها الشعب على كاهلها في الانتخابات. لقد أكدت نتائج الانتخابات حقائق التحولات السياسية العميقة في الساحة الفلسطينية، التي بدأت في الثمانينيات من القرن العشرين وتعززت بعد توقيع أوسلو. هذه التحولات، التي تشير إلى صعود التيار الإسلامي، لا تقتصر على الساحة الفلسطينية، بل هي ظاهرة عربية وإسلامية شاملة. ولا يمكن للقضية الوطنية أن تتقدم إن ظلت القوى الفلسطينية الأخرى، ضمناً أو صراحة، تشتغل في محاولة تجاهل الصعود السياسي الإسلامي أو محاصرته.

وُلدت الأزمة الفلسطينية من خلاف متعدد المستويات بين حكومة حماس ومعسكر الرئيس الفلسطيني حول السياسات والصلاحيات، وحول الحكم والقرار؛ ولكنها وُلدت أيضاً من الرفض الإسرائيلي والأمريكي لتبلور نهج سياسي فلسطيني وطني جديد للتعامل مع القضية الوطنية. وبالرغم من أن اتفاق مكة قد وفر فرصة كبيرة لإعادة التوافق الفلسطيني الداخلي وتشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن استحقاقات فوز حماس في الانتخابات ومشاركتها القوية في سلطة الحكم الذاتي يفرض استحقاقات تتجاوز تشكيل حكومة الوحدة. من هذه الاستحقاقات، ضرورة إدراك خطورة اعتماد السلطة الفلسطينية على المساعدات الأمريكية – الأوروبية، مما يعني الارتهان للإرادة

الإسرائيلية. فهذا الارتهان يشكل خطراً على كامل القضية الفلسطينية، ولذلك فإن تحرير الإرادة الفلسطينية من هذا الارتهان، والعودة إلى الدعم العربي والإسلامي الرسمي الشعبي، يجب أن يكون أولوية أولويات العمل الوطني. ومن هذه الاستحقاقات، إعادة بناء هيكل سلطة الحكم الذاتي على أساس وطني، بمعنى التخلص من الطبيعة السياسية الفئوية لأجهزة الأمن وللبيروقراطية الفلسطينية، التي جعلت مؤسسات السلطة وكأنها امتداد لحركة فتح، أو حتى لأجنحة معينة في الحركة. والأهم من ذلك هو بدء العمل الفعلي لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، وجعلها أكثر تمثيلاً لحقيقة الاتجاهات السياسية الفلسطينية وللشعب الفلسطيني ككل. وأخيراً، ضرورة التوصل إلى برنامج مقاومة وطني يتمحور حول تحرير القدس، ومواجهة الجدار والمستوطنات.

هوامش الفصل الأول

1 انظر التغطية الصحفية للموضوع في: جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، وجريدة **الحياة**، لندن، وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2006/1/1؛ وجريدة **الحياة الجديدة**، فلسطين، 2006/1/4.

2 انظر مثلاً: **الحياة**، 2006/1/22.

3 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll16.htm

4 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll17.htm

5 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll18.htm

6 مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح، انظر:
http://www.najah.edu/ARABIC/Centers/poll/poll19.htm

7 انظر التغطية الصحفية حول النتائج في: **الشرق الأوسط**، و**الحياة**، و**القدس العربي**، 27–2006/1/30.

8 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/elections/result.html

9 انظر مثلاً، تصريحات صائب عريقات ودحلان في: **الحياة**، 2006/1/27؛ وجريدة **عكاظ**، السعودية، 2006/1/28.

10 جريدة **الخليج**، الإمارات، 2006/2/13.

11 جريدة **الأيام**، فلسطين، 2006/2/13.

12 **الحياة**، 2006/2/23.

13 **الحياة**، 2006/2/20.

14 حول كافة جوانب الحصار الدولي للحكومة الفلسطينية، انظر: وائل أحمد سعد، **الحصار** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006).

15 **الحياة**، و**الشرق الأوسط**، 5–2006/3/7.

16 جريدة **القبس**، الكويت، 2006/1/30؛ و**الحياة**، 2006/2/2.

17 جريدة **الدستور**، عمّان، 2006/4/19.

18 **الحياة**، 14–15، 2006/2/20.

19 جريدة **الغد**، عمّان، 2006/8/31.

20 **الحياة**، 21، 2006/2/28.

21 **الحياة**، وجريدة **السياسة**، الكويت، 2006/3/27.

22 **القدس العربي**، 2006/8/23.

23 **الحياة**، 2006/5/17؛ و**القدس العربي**، 2006/6/21.

24 حول دفعات رواتب الموظفين، انظر شبكة فلسطين الإخبارية:
http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=7813&Itemid=36

25 **الشرق الأوسط**، 2006/5/25.

26 المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/12/23، انظر: http://www.palestine-info.info/ar/default.aspx

27 **الحياة**، 2006/2/14.

28 **الحياة الجديدة**، 2006/2/14.

29 جريدة **السفير**، بيروت، 2006/2/15.

30 **السفير**، و**الحياة**، 15، 22–2006/2/23؛ و**القدس العربي**، 2006/4/10.

31 **الأيام**، فلسطين، و**الحياة**، 2006/4/21.

32 وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2006/6/14، انظر: http://www.wafa.ps/body.asp?id=90728

33 جريدة **النهار**، بيروت، 2006/6/15.

34 **الحياة**، 2006/4/27.

35 *Haaretz*, 28/5/2006.

36 **القدس العربي**، 2006/4/29؛ وانظر: وائل سعد، **الحصار**، ص 48–50.

37 **الدستور**، و**الحياة**، 2006/6/29؛ و**الشرق الأوسط**، 2006/8/7؛ و**القدس العربي**، 2006/8/9.
38 انظر مثلاً: **الحياة**، 2006/6/2-2006/9/5؛ و**النهار**، 2006/9/22.
39 موقع إسلام أون لاين، 2006/3/31، انظر:
http://www.islam-online.net/Arabic/news/2006-03/31/article02.shtml
40 المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/5/17.
41 **الحياة**، و**الأيام**، فلسطين، 9، 2006/5/12؛ و**السفير**، 2006/5/22.
42 **السفير**، 2006/10/2.
43 **السفير**، 2006/10/20؛ و**الحياة**، 2006/10/29.
44 **الشرق الأوسط**، 11، 2006/12/18؛ والمركز الفلسطيني للإعلام، 13-2006/12/14؛ وموقع عرب 48، 2006/12/15، انظر: http://www.arabs48.com
45 انظر: الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، حصيلة الفلتان الأمني حتى نهاية تشرين الثاني 2006، في:
http://www.piccr.org/dmdocuments/press%20releases/NUMBER%20OF%20KILLED%20PPL-%20SECURITY%20CHAOS%202006.pdf
46 مركز الميزان لحقوق الإنسان، انظر:
http://www.mezan.org/site_ar/insecurity/insecurity_statistics.php
47 المرجع نفسه.
48 **الدستور**، و**الخليج**، 2006/1/1.
49 **الحياة**، و**الغد**، 2006/4/18.
50 **الحياة**، 2006/7/24.
51 **الحياة**، 2006/8/18.
52 **السفير**، 2006/11/9.
53 انظر مثلاً، تصريح خالد مشعل في: مجلة **المشاهد السياسي**، 2006/2/5:
http://www.almushahidassiyasi.com/ar/4/336/
54 **الأيام**، فلسطين، 2006/2/26؛ و**الغد**، 2006/3/5.
55 **الحياة**، 2006/3/29.
56 انظر مثلاً: جريدة **القدس**، فلسطين، 2006/4/18؛ و**الحياة**، 2006/7/9.
57 **القدس العربي**، 2006/5/27.
58 **القدس العربي**، 2006/6/1.
59 **القدس العربي**، 2006/11/17.
60 **الحياة**، 2006/11/11؛ و**الشرق الأوسط**، 2006/12/22.
61 حول أنباء الوثيقة المبكرة، انظر: **القدس العربي**، 2006/5/11.
62 حول ردود فعل الأطراف المختلفة على الوثيقة، انظر: **الحياة**، و**السفير**، 2006/5/12؛ والنص الكامل في: **السفير**، 2006/5/27.
63 **الحياة**، 2006/5/26.
64 **الحياة**، 11-12، 2006/6/19.
65 **القدس العربي**، 2006/6/19؛ و**الحياة**، 2006/6/28.
66 **الحياة**، 2006/9/21.
67 **الحياة**، و**السفير**، 3-5، 10-2006/10/11.
68 جريدة **البيان**، الإمارات، 2006/10/1.
69 **الحياة**، 2006/9/21.
70 **الحياة**، 2006/10/31، و8، 2006/11/15.
71 **القدس العربي**، و**السفير**، و**الحياة**، 2006/10/29، و2006/12/1.
72 **الدستور**، و**الحياة**، 10، 2006/12/12.
73 **الحياة**، 2006/11/26.
74 **الدستور**، و**الحياة**، 2006/12/26.

الفصل الثاني

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: سنة الارتباك وخلط الأوراق

المشهد الإسرائيلي الفلسطيني: سنة الارتباك وخلط الأوراق

مقدمة

إنها بحق سنة "ارتباك" و"أوراق مختلطة" بالنسبة للإسرائيليين، فقد بدأوا سنة 2006 بآمال كبيرة في القدرة على فرض تصوراتهم الخاصة بالتسوية على الفلسطينيين، وتنفيذ مشروع الانسحاب أحادي الجانب. وكان يُعزّز تفاؤلَهم قوةُ الدفع السياسي، والشعبيةُ التي يتمتع بها شارون وحزبه الجديد كاديما Kadima، والوضعُ العسكري والاقتصادي الإسرائيلي المريح، والأجواءُ المحلية والإقليمية والدولية المواتية نسبياً، فضلاً عن خفوت الانتفاضة، والتوقعات بأن العملية الجارية لترتيب البيت الفلسطيني، ستؤدي في نهايتها إلى نزع أسلحة المقاومة، وضبط الأمور تحت سلطة فلسطينية ضعيفة ومسالمة. غير أن دخول شارون في الغيبوبة، وفوز حماس في الانتخابات، والفشل الإسرائيلي الذريع في الحرب على حزب الله ولبنان، قد أربك الإسرائيليين، وخلط الأوراق، وأفقد القيادة الإسرائيلية القدرة على تحديد الاتجاهات، وأضعف شعبيتها؛ مما أدّى إلى تراجعها عن تنفيذ الانسحاب أحادي الجانب، وإلى إعادة النظر في خياراتها وأولوياتها.

نفذ الإسرائيليون حصاراً قاسياً على الشعب الفلسطيني، بهدف إسقاط حكومة حماس وإفشالها، وكان تصرفاً مكشوفاً في معاقبة الفلسطينيين على أية خيارات ديموقراطية يختارونها، إذا كانت لا تتوافق مع رغبات الاحتلال، مهما كانت الانتخابات حرة وشفافة. لكن صمود الشعب الفلسطيني كعادته، وبقاء حكومة حماس، أفشل المحاولات الإسرائيلية.

وإذا كانت سنة 2006 قد شهدت "إعادة تموضع" سياسي إسرائيلي، فقد شهدت أيضاً "إعادة تموضع" سياسي فلسطيني. وإذا كان الشعور في بداية العام يميل إلى التفاؤل باقتراب الوصول إلى تسوية أو فرضها، فإن الشعور في نهاية العام كان يميل إلى أن الوضع يزداد صعوبة وتعقيداً، وأن الطريق أمام الطرفين لا يزال طويلاً.

أولاً: المشهد السياسي الداخلي

شهدت الساحة السياسية الداخلية الإسرائيلية عدداً من المظاهر والتغيّرات في سنة 2006 كان من أبرزها:

1. إعادة تشكيل الخريطة السياسية الحزبية الإسرائيلية.
2. "غيبوبة" الجنرال أريل شارون Ariel Sharon، و"غيبة" الإرادة عن تنفيذ برنامج

الانسحاب الأحادي الجانب، و"تغييب" أكبر وتراجع أكثر لدور الجنرالات في صناعة القرار السياسي الإسرائيلي، و"غياب" أوضح للقادة التاريخيين عن قيادة المشروع الصهيوني والدولة العبرية.

3. حراك حزبي باتجاه الوسط، ولكن في سفينة يتجه مسارها نحو اليمين، خصوصاً فيما يرتبط بالعلاقة مع الفلسطينيين.
4. أوضاع آنية قوية أمنياً وعسكرياً واقتصادياً، يصاحبها قلق من مخاطر مستقبلية كبيرة.
5. تزايد مظاهر الفساد في الأوساط السياسية، وتراجع الثقة في المؤسسات الحكومية والجيش.
6. حالة إحباط وإرباك نتيجة فوز حماس في انتخابات المجلس التشريعي، ونتيجة الفشل في إسقاط حكومتها، وكذلك نتيجة فشل العدوان الإسرائيلي على لبنان.

في بداية سنة 2006 كان مسؤولو الأمن القومي الإسرائيلي يقولون إن "إسرائيل" تجد نفسها في ذلك الوقت في وضع من أفضل أوضاعها الاستراتيجية والأمنية والسياسية في تاريخها. وخلص الخبراء والمتخصصون والسياسيون الذين التقوا في مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference إلى أن "إسرائيل" تملك قدرة عالية على التعامل بفعالية مع المخاطر الأمنية، لكن هناك أخطاراً استراتيجية متصاعدة على المديَيْن القريب والبعيد. كما لاحظوا أن الحالة المعنوية قويّة، ولكن ثقة الجمهور بمؤسسات الحكومة وبالنظام "الديموقراطي" تتراجع، ولاحظوا أيضاً أن هناك تراجعاً في المشاعر الوطنية وفي الأوضاع الاجتماعية. وهو ما جعل هؤلاء الخبراء يوصون بتحسين القيادة والتعليم وتقوية حكم القانون، والاستعداد لمواجهات قادمة مع "أعداء إسرائيل"[1]. غير أن إخفاقات الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع الملفين الفلسطيني واللبناني طوال سنة 2006، فضلاً عن مشاكلها الداخلية، جعلت ثقة الجمهور الإسرائيلي بالحكومة والكنيست Knesset تضعف بشكل قوي، كما تراجعت الثقة بالإعلام والجيش بشكل ملحوظ[2].

قبل أن يدخل شارون في غيبوبته في 2006/1/4، كان قد أدخل الوضع السياسي الإسرائيلي في حالة من الإرباك وخلط الأوراق، مهَّدت لتغيير الخريطة السياسية الحزبية الإسرائيلية. وكان حزب كاديما الذي أنشأه شارون قد أصبح منذ إنشائه الحزب الأكثر شعبية في "إسرائيل". وشهدت أحزاب الليكود Likud والعمل Labor وشينوي Shinui انضمام أعداد كبيرة من أعضائها وقياداتها إلى حزب كاديما. وخلال الشهرين الأوّلَين من سنة 2006 كانت استطلاعات الرأي تعطي حزب كاديما نحو 39–43 مقعداً في الكنيست، غير أن هذه الشعبية مالت للتراجع قليلاً قبيل الانتخابات.

تولى إيهود أولمرت Ehud Olmert قيادة كاديما في إثر غياب شارون. غير أن أبرز مؤهلاته كانت ولاؤه التام لشارون، وقد حذا أولمرت حذو سلفه، إلاَّ أنه كان يفتقد للكاريزما والخبرة والإمكانات القيادية لشارون. ثم إنه باعتباره شخصية مدنية لم يكن يتمتع بالثقل الأمني والعسكري الذي

تمتع به الجنرال شارون. بالإضافة إلى أن شارون كان يتمتع بمصداقية عالية لدى المستوطنين، باعتباره مهندس الحركة الاستيطانية، وهو ما يعطيه مكانة خاصة عند الحديث عن إخلاء المستوطنات تطبيقاً لفكرة الانسحاب من جانب واحد. لكن أولمرت كسب جزءاً من شعبيته بسبب الضعف النسبي لمنافسيه من قياديي حزبي العمل والليكود.

ولد أولمرت سنة 1945، وحصل على بكالوريوس في علم النفس، وعلى دبلوم في الفلسفة، كما درس الحقوق. وشارك في خدمته العسكرية في لواء جولاني Golani Brigade. انتمى إلى الليكود في وقت مبكر، وتولى منصب رئيس بلدية القدس لمدة عشر سنوات، كما تولى وزارة الصناعة في حكومة شارون. وتصفه بعض الشخصيات الإسرائيلية بالتصنع والتعالي والفظاظة، وقد اتهم بملفات فساد عديدة، على أن كل ما وجه إليه من انتقادات لا ينفي خبرته السياسية الكبيرة.

فقد كاديما الكثير من طعمه ولونه بغياب شارون، ولكنه استفاد من قوة الدفع التي خلّفها للفوز في الانتخابات النيابية. غير أن شعاره "قيادة قوية للسلام" افتقد معناه الحقيقي بغياب قيادة شارون، وبتراجع عملية "السلام" وفق التصور الإسرائيلي، وبفوز وبروز حماس.

بالنسبة لليكود فقد كان خروج زعيمه شارون وتأسيسه لكاديما ضربة في الصميم، إذ سحب معه أكثر من نصف قيادات وناخبي الليكود. ولم تبق فيه إلا الكتلة المتشددة برئاسة بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu، الذي لم يكن يروق كثيراً للناخب الإسرائيلي، خصوصاً وأن سياساته (عندما كان وزيراً للمالية في حكومة شارون) أثارت حنق الفئات الاجتماعية الفقيرة. ولم يستطع نتنياهو تقديم قائمة معروفة وقوية للانتخابات، حتى إن سيفر بلوتسكر Sever Plocker، أحد الصحفيين البارزين في يديعوت أحرونوت Yedioth Ahronoth، قال إنهم "مرشحون رماديون" لا يملكون سوى سيرة ذاتية شحيحة. أما الشعار الذي اختاره الليكود فكان "لنكن أقوياء في وجه حماس"[3]، فهو يتوافق مع فلسفة الحزب في إثارة الهواجس الأمنية والنزوع لفرض السيطرة.

أما عمير بيرتس Amir Peretz الذي حقق فوزاً مفاجئاً لقيادة حزب العمل، فكان أول يهودي شرقي (سفارديم) Sephardim يفوز بقيادة حزب صهيوني رئيسي. وبيرتس المولود في المغرب ينتمي للطبقة العاملة، وحاول أن يركز على علاج الهموم الاقتصادية والاجتماعية المحلية، ورأى فيه البعض دماً جديداً وقيادة شابة واحتمالاً حقيقياً لفكر جديد[4]. غير أن فوز حماس دفعه إلى أن يتماهى مع الآخرين في التركيز على الجوانب السياسية والأمنية، وأن يعطي تصريحات تقترب كثيراً من خطة الفصل أحادي الجانب. وواجه بيرتس، من جهة أخرى، مشكلة وراثته لحزب كان يسير نحو الاضمحلال، وتلقى ضربة قاسية بانتقال الكثير من كوادره القيادية إلى كاديما (وعلى رأسهم شمعون بيريز Shimon Peres، وحاييم رامون Haim Ramon وداليا إيتسيك Dalia Itzik، مع عشرات من رؤساء البلديات وقادة فروع حزب العمل...)، كما تعرض بيرتس نفسه لحملة تشويه بسبب خلفيته السفاردية والطبقية[5]. ولأن ناخبي حزب العمل يأتون عادة من

الأشكناز Ashkenaz، ومن الطبقة الوسطى ومن الفئات العليا لهذه الطبقة، فقد أصبح في وضع صعب مع ناخبيه المحتملين[6]. ولذلك فإن مجرد الحفاظ على المقاعد البرلمانية للحزب كان يعد إنجازاً في حدّ ذاته.

اختار بيرتس شعاراً تظهر فيه صورته مصحوباً بعبارة "لأنه قد آن الأوان"، مما أثار حوله التساؤلات والنكات والاتهامات بالذاتية و"الأنا"، فقام بتغيير الشعار إلى "نكافح الإرهاب ونقضي على الفقر". واضطر بيرتس لتصغير شاربه الستاليني (الذي لم يكن مرحباً به من اليهود الروس)، وأخذ يلبس ربطة العنق، ويخفف من صوته الأجش[7]. على أن ما يهمنا الإشارة إليه هو أنه بتولي بيرتس لقيادة العمل أخذت صورة الحزب النمطية باعتباره حزباً أشكنازياً بالتغيُّر، خصوصاً مع انضمام عشرات الآلاف من الفئات والطبقات الأخرى (سفارديم، عرب... إلخ).

التقت الأحزاب الإسرائيلية الرئيسية (بما فيها كاديما والعمل والليكود) في برامجها الانتخابية على معظم القضايا الحساسة المتعلقة بالتسوية:

1. رفض عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأرض المحتلة سنة 1948 "إسرائيل".
2. بقاء القدس الموحدة عاصمة أبدية لـ"إسرائيل".
3. رفض الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة سنة 1967.
4. إبقاء الكتل الاستيطانية في الضفة الغربية تحت السيطرة الإسرائيلية.
5. إتمام بناء الجدار الفاصل.
6. رفض التفاوض مع السلطة الفلسطينية بقيادة حماس.

وتختلف الأحزاب الصهيونية في بعض التفصيلات المتعلقة بشكل الكيان الفلسطيني المستقبلي وصلاحياته وحدوده، وتتراوح تصوراتها من الحكم الذاتي إلى الدولة منقوصة الأرض والسيادة. كما تختلف في الإطار الشكلي للمفاوضات، ومتى يتم اللجوء إلى خطوات أحادية الجانب.

ويقدم كاديما رؤيته على أساس فرض الحلول المنفردة والانسحاب أحادي الجانب، والموافقة على وجود دولتين قويتين على أساس الواقع الديموغرافي، مع ضمان يهودية "إسرائيل" وأمنها. ويقف حزب العمل على يسار كاديما موافقاً على مبدأ الدولتين لشعبين، ومتساهلاً أكثر في مساحة الدولة الفلسطينية المتوقعة وصلاحياتها، وداعياً إلى إيجاد حلّ نهائي، وإلى عدم اللجوء للإجراءات أحادية الجانب إلا إذا تعذرت تماماً فرص المفاوضات. أما الليكود فيرى أن نهر الأردن هو الحدود السياسية والأمنية لـ"إسرائيل"، ويدعو ألا يُعطى للفلسطينيين أكثر من حكم ذاتي تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية.

أما "أفضل" عروض الأحزاب الصهيونية فتأتي من ميرتس Meretz، الحزب اليساري الذي يدعو برنامجه لإنهاء احتلال الضفة الغربية وإقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس الشرقية (ما عدا الأحياء اليهودية)، وإدارة مفاوضات سلام مع القيادة التي ينتخبها الشعب الفلسطيني بغض

النظر عن هويتها[8]. لكن الحزب نفسه لم يستبعد القيام بخطوات أحادية الجانب إذا لم يتم التوصل إلى اتفاق سياسي[9].

وفي أقصى اليمين كان هناك عدد من الأحزاب أبرزها حزب إسرائيل بيتنا Yisrael Beitenu المهووس بيهودية الدولة والولاء لها، والذي دعا إلى تسوية الصراع بناء على تبادل السكان بحيث تتنازل "إسرائيل" عن المناطق ذات الكثافة العربية في داخلها، بما في ذلك منطقة المثلث العربي، مقابل تنازل الفلسطينيين عن المناطق المأهولة بالاستيطان اليهودي في الضفة الغربية.

وإذا كانت طروحات الأحزاب الدينية كالمفدال Mafdal وشاس Shas تقترب من طروحات الليكود، فإن طروحات الأحزاب العربية هي الوحيدة التي تتحدث عن دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتختلف الأحزاب الإسرائيلية في برامجها الاقتصادية والاجتماعية، فيُقدِّم حزب العمل مزيجاً اشتراكياً ليبرالياً هو أقرب لأنظمة الدول الاسكندنافية، أما الليكود فيدعو إلى اقتصاد حر راديكالي منسجم مع العولمة، ويقف كاديما بينهما من حيث الاقتصاد الحر مع محاربة الفقر والبطالة. وفي الوقت الذي يقف فيه ميرتس على يسار حزب العمل في التركيز على العدالة الاجتماعية، يقف إسرائيل بيتنا قريباً من الليكود في الدعوة إلى الاقتصاد الحر. أما الأحزاب الدينية فتحاول ضمان خدمة قطاعات مؤيديها وأتباعها، من حيث توفير المخصصات المالية لمدارسهم وبرامجهم وشرائحهم المجتمعية.

أما الجانب الثالث الذي يحظى باهتمام البرامج الانتخابية فهو العلاقة بين الدين والدولة، حيث تدعو الأحزاب الدينية مثل شاس والمفدال ويهدوت هتوراة Yahadut Hatorah إلى دور أكبر للدين في الحياة السياسية. أما الأحزاب العلمانية فتتفاوت في طريقة التعامل مع هذه المسألة، غير أنّ الأحزاب الكبيرة بالذات تتميز بالانتهازية والبراجماتية، وهي مستعدة لإقامة تحالفات مع الأحزاب الدينية وإعطائها عدداً من المكاسب والمناصب في الميزانيات والتشكيلات الحكومية، وهو ما ينطبق على كاديما والعمل والليكود. بينما تُظهر أحزاب إسرائيل بيتنا وميرتس وشينوي سلوكاً أكثر علمانية، وأكثر تأكيداً على الفصل بين الدين والدولة.

نتائج الانتخابات الإسرائيلية:

عقدت الانتخابات الإسرائيلية للكنيست السابع عشر في 2006/3/28، وبلغ عدد أصحاب حق الاقتراع خمسة ملايين و14 ألفاً و622 ناخباً من بينهم 620 ألف ناخب عربي. وشارك في الانتخابات ثلاثة ملايين و186 ألفاً و739 ناخباً، أي ما يعادل 63.5%. شارك في الانتخابات 31 قائمة انتخابية، تمكنت 12 قائمة منها فقط في تجاوز نسبة الحسم، التي تشترط حدّاً أدنى لدخول الكنيست هو 2% من عدد الأصوات، بعد أن كانت نسبة الحسم هي 1.5% فقط في الانتخابات السابقة.

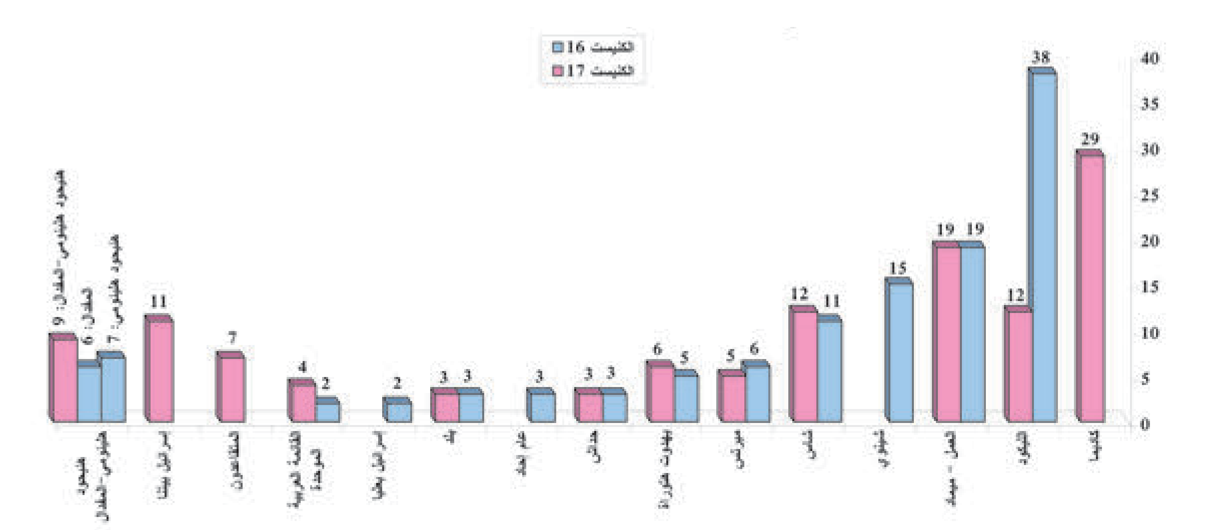
والجدول التالي يوضح نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر مقارنة مع الكنيست السادس عشر:

جدول 2/1: نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر مقارنة بالكنيست السادس عشر[10]

اسم القائمة	الكنيست السادس عشر 2003/1/28		الكنيست السابع عشر 2006/3/28	
	عدد الأصوات الصّالحة	المقاعد	عدد الأصوات الصّالحة	المقاعد
كاديما	–	–	690,901	29
الليكود	925,279	38	281,996	12
العمل – ميماد	455,183	19	472,366	19
شينوي	386,535	15	4,675	–
شاس	258,879	11	299,054	12
ميرتس	164,122	6	118,302	5
يهدوت هتوراة	135,087	5	147,091	6
الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة (حداش)	93,819	3	86,092	3
عام إحاد (شعب واحد)	86,808	3	–	–
التجمع الوطني الديموقراطي (بلد)	71,299	3	72,066	3
إسرائيل بعليا	67,719	2	–	–
القائمة العربية الموحدة	65,551	2	94,786	4
المتقاعدون (جيل)	–	–	185,759	7
إسرائيل بيتنا	–	–	281,880	11
هئيحود هليئومي *	173,973	7	224,083	9
المفدال *	132,370	6		
عدد الذين يحق لهم الاقتراع	**4,720,075**		**5,014,622**	
مجموع الأصوات الكلي	**3,200,773**		**3,186,739**	
مجموع الأصوات الصالحة	**3,148,364**		**3,137,064**	

* في انتخابات الكنيست الـ 17 تحالف حزبا هئيحود هليئومي HaIchud HaLeumi والمفدال في قائمة واحدة.

نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر مقارنة بالكنيست السادس عشر



كانت هذه الانتخابات هي تاسع انتخابات مبكرة منذ إنشاء "إسرائيل"، وهي ظاهرةٌ كَثُرت في الدورات الأخيرة للكنيست (جرت في الدورات: 2، 5، 10، 11، 13، 14، 15، 16، 17)، وهي تدل بشكل أو بآخر على تزايد حالة اللااستقرار الداخلي، والخلافات السياسية تجاه التعامل مع التحديات الكبيرة، فضلاً عن تزايد ظاهرتي التفتت وإعادة التشكل في الأحزاب الإسرائيلية.

كان من الملاحظ أن القوائم الانتخابية للأحزاب الثلاثة الكبرى شهدت انخفاضاً في تمثيل الجنرالات واليهود الشرقيين ضمن الأسماء العشرة الأولى. ففي الليكود لم يكن هناك أي جنرال، وفي العمل كان هناك جنرالان هما عامي إيالون Ami Ayalon وبنيامين بن إليعزر Binyamin Ben–Eliezer، أما العشرة الأوائل من كاديما فكان بينهم ثلاثة جنرالات هم شاؤول موفاز Shaul Mofaz، وآفي ديختر Avraham Dichter، وجدعون عزرا Gideon Ezra. ولم يتمثل اليهود الشرقيون ضمن العشرة الأوائل إلا باثنين لكل من العمل والليكود وبثلاثة لكاديما، على الرغم من أن نسبتهم في "إسرائيل" هي حوالي 45%[11].

أعادت نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر تشكيل الخريطة السياسية الحزبية الإسرائيلية، فكانت صعوداً متوقعاً لكاديما، وهبوطاً مُدوِّياً لليكود، وإعادة تموضع داخلي للعمل، واختفاءً لشينوي، وتصويتاً اجتماعياً فئوياً للمتقاعدين. ويمكن إجمال أبرز الملاحظات على هذه الانتخابات فيما يلي:

1. لأول مرة في تاريخ "إسرائيل" يفوز حزب لا يتجاوز عمره ستة أشهر في الانتخابات، ولأول مرة يكون الفائزون من غير حزبي العمل والليكود. وبالرغم من أن التوقعات كانت تعطي لكاديما نحو ثلث الأصوات (حوالي 40 مقعداً)، إلا أن فوزه بنحو ربع الأصوات (29 مقعداً)

يشكل إنجازاً لا بأس به. وهو يعطي مؤشراً على رغبة الناخب الإسرائيلي بالتغيير، ويُظهر ضيقاً من الحزبين التاريخيين اللذين عانا من التآكل والخلافات الداخلية. كما أن التصويت لكاديما عبَّر عن تأييد في الشارع الإسرائيلي لفكرة الانسحاب أحادي الجانب.

2. فقد حزب الليكود نحو 70% من ناخبيه ومن مقاعده في الكنيست، وحصل، فيما يشبه الانهيار، على 12 مقعداً فقط بعد أن كان يتمتع بـ38 مقعداً. وهذا يعبر عن ضخامة الانشقاق الذي عانى منه الليكود بخروج شارون ومؤيديه، كما يعبر عن أزمة في الرؤية والاتجاه في طريقة التعامل مع القضية الفلسطينية في داخل الليكود؛ إذ لم يبق فيه إلا المجموعات الأكثر تشدداً ويمينية. وهو مؤشر من جهة أخرى إلى ما يمكن أن تؤدي إليه الصراعات والمماحكات الشخصية في الأوساط القيادية.

3. حافظ حزب العمل على عدد مقاعده نفسها في الكنيست، وهو يُعدُّ إنجازاً لعمير بيرتس وللحزب الذي تعرّض لضربة قاسية بانتقال الآلاف من قياداته وكوادره وعناصره إلى كاديما. كما يدل ذلك على أن الحزب استطاع تعويض الكثير من قواعده بعناصر جديدة، خصوصاً من اليهود الشرقيين ومن العرب، وهو ما سيؤثر على الوجه الأشكنازي والطبقي للحزب.

4. حصل انهيار تام لحزب شينوي الذي هجره معظم أفراده إلى كاديما، وانشق ما تبقى منه إلى حزبين (شينوي 4,675 صوتاً، وحيتس 10,113 صوتاً)، ولم يتمكن كلاهما من تجاوز نسبة الحسم، بعد أن كان للحزب 15 عضواً في الكنيست السابق، مدعومين بأصوات نحو 387 ألف ناخب. وقد عُزي ذلك إلى استحواذ كاديما على أصوات الوسط التي كان يتمتع بها شينوي، فضلاً عن انضمام أوريئيل رايخمان Uriel Reichman مؤسس الحزب نفسه إلى كاديما. كما يمكن أن يعزى ذلك إلى فشل الحزب في تحقيق وعوده الانتخابية، وإلى إظهاره نوعاً من الانتهازية بعيداً عن المبادئ التي طرحها. وكان رئيس الحزب يوسف لبيد Yosef Lapid قد أعلن في 2006/1/25 استقالته من رئاسة الحزب واعتزاله العمل السياسي، وإعلانه أن شينوي بتركيبته الحالية لا يستحق ثقة الجمهور[12].

5. شهدت الانتخابات أقل نسبة عدد من المشاركين في الانتخابات في تاريخ "إسرائيل"، إذ إن النسبة بلغت 63.5% ممن لهم حق الاقتراع، وهي أقل من الانتخابات التي سبقتها بنحو 4.3%. وكانت الانتخابات تشهد إقبالاً تتراوح نسبته من 82% إلى 87% في الفترة 1949–1969، ومن 77% إلى 79% في الفترة 1973–1999. وإذا كان ثمة تفسير للظاهرة، فلعلها ترتبط بانخفاض سقف التوقعات الشعبية من الأحزاب السياسية ومن العملية السياسية، وإلى زيادة اللامبالاة خصوصاً في قطاعات الشباب، وتزايد الشعور بأن الأمور "عادية"، وتحسن الوضع الأمني والاقتصادي، وعدم الشعور بالخطر[13].

6. هناك مؤشرات على تراجع الأحزاب ذات الصبغة الايديولوجية مثل الليكود وميرتس

والقومي الديني، وعلى أن الناخب الإسرائيلي أصبح أكثر براجماتية وأقلَّ التزاماً ايديولوجياً بحزب محدد. ومن جهة أخرى، فإن هناك مؤشرات على تزايد التصويت المبني على الولاء الطائفي (سفارديم وأشكناز) والعرقي (روس، شرقيين، ...)[14].

7. حقق حزب المتقاعدين Pensioners Party أو جيل Gil مفاجأة كبيرة بفوزه بسبعة مقاعد. وهو حزب لم يكن ممثلاً في الكنيست، وقادته غير معروفين وليسوا شخصيات سياسية. وهو يعبر عن تصويت لفئة اجتماعية محددة أرادت أن تخدم مصلحتها الخاصة، ولم يحدد ناخبوها مواقفهم بناء على المصالح القومية، والتوجهات السياسية اليمينية أو اليسارية، ولا على البرامج الاقتصادية الشاملة. كان التصويت للمتقاعدين أشبه بعملية احتجاجية واسعة ضد كل الأحزاب السياسية والمؤسسات الحاكمة[15].

ومن جهة أخرى، فإن هذا التصويت يعطي مؤشراً على تزايد قيمة العامل الاجتماعي – الاقتصادي في قرارات الناخب الإسرائيلي مقارنة بالعامل الأمني. فقد كان "مؤشر السلام" الإسرائيلي يشير إلى أن نسبة العامل الاجتماعي – الاقتصادي ارتفعت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2005 إلى 53% مقابل 35% للعامل الأمني، غير أن الوضع، إثر فوز حماس، رجع ليُغلِّب العامل الأمني بنسبة 47% مقابل 37% للعامل الاجتماعي – الاقتصادي. مع العلم أن نسبة تحقيق الأمن و/ أو السلام كانت تصل إلى 98% لدى ناخبي الليكود، و80% لدى ناخبي العمل سنة 1969[16].

8. عدَّ الكثيرون الانتخابات مؤشراً على انحسار كبير لتيار اليمين، وانتقالاً واسعاً إلى تيار الوسط، خصوصاً بعد الضربة الكبيرة التي تلقاها الليكود. ولكن قراءة متأنية تجعلنا نتحفظ في تبني هكذا استنتاجات. فقد حصلت الأحزاب اليمينية والدينية على 50 مقعداً، لكن يجب التنبه إلى وجود أعضاء يمينيين في كاديما كالمستوطن عتنيئل شنيلر Otniel Schneller ونائبة الوزير روحاما أبراهام Ruhama Avraham والوزير تساحي هنغبي Tzachi Hanegbi... وغيرهم، وهو ما قد يرفع عدد اليمينيين إلى نحو 60 نائباً أو ربما أكثر. فضلاً عن ضرورة التنبه إلى الصعود القوي للحزب اليميني المتطرف إسرائيل بيتنا الذي حصل على 11 مقعداً[17].

9. **الانتخابات في الوسط العربي:** بلغ عدد الناخبين العرب 620 ألفاً، شارك منهم في الانتخابات 347 ألفاً بنسبة 56%. وحصلت قوائمهم العربية على ما مجموعه 257 ألفاً و374 صوتاً، وهو ما يعادل 74.2% من أصوات الناخبين العرب. وتمكنت القائمة العربية الموحدة (التي تضم تحالف الفرع الجنوبي للحركة الإسلامية، والحزب الديموقراطي العربي، والحركة العربية للتغيير) من الحصول على أربعة مقاعد، فيما حصلت الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة على ثلاثة مقاعد، وحصل التجمع الوطني الديموقراطي على ثلاثة مقاعد أيضاً. وقد حققت الأحزاب الثلاثة نجاحاً واسعاً في المدن والبلدات العربية الكبيرة، بينما كان

التصويت واضحاً للأحزاب الصهيونية في القرى الدرزية والتجمعات البدوية في الشمال.

حصلت القوائم العربية الثلاث على نحو 81.2% من مجموع الأصوات في المدن والبلدات العربية الكبيرة (الناصرة، أم الفحم، شفا عمرو، الطيبة وغيرها) البالغ عددها 132,481 صوتاً، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية مجتمعة على 14.9% من الأصوات. وفي التجمعات البدوية في النقب حصلت القوائم العربية على 78.1% من الأصوات، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على 15.2% من أصل 10,506 أصوات. وفي التجمعات البدوية في الشمال، التي بلغ عدد الأصوات المشاركة فيها 9,528 صوتاً، حصلت الأحزاب العربية على 39.3%، والأحزاب الصهيونية على 52.2%. أما في القرى العربية الدرزية (12 قرية) فقد حصلت الأحزاب العربية على 20% فقط، بينما حصلت الأحزاب الصهيونية على 75.9% من مجموع الأصوات المشاركة البالغ عددها 35,067 صوتاً (انظر جدول 2/2).

جدول 2/2: نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر في الوسط العربي[18]

	عدد الناخبين	المشاركون		الأحزاب العربية		الأحزاب الصهيونية	
		العدد	النسبة المئوية %	عدد الأصوات	النسبة المئوية %	عدد الأصوات	النسبة المئوية %
المدن والبلدات العربية الكبيرة	224,503	132,481	59	107,556	81.2	19,800	14.9
المجمعات البدوية في الشمال	21,781	9,528	43.7	3,746	39.3	4,977	52.2
القرى العربية الدرزية	58,901	35,067	59.5	7,002	20	26,623	75.9
التجمعات البدوية في النقب	28,283	10,506	37.1	8,208	78.1	1,592	15.2

ويمكن إجمال أبرز الملاحظات حول مشاركة الفلسطينيين العرب في الانتخابات بما يلي:

1. لا يزال هناك قطاع واسع مؤثر يقاطع انتخابات الكنيست، ويتمثل بشكل رئيسي في الحركة الإسلامية بقيادة الشيخ رائد صلاح. وتظهر شعبية هذه الحركة في نتائجها القوية التي تحصل عليها عادة في الانتخابات البلدية.
2. لا يُعبِّر عدد المقاعد العربية في الكنيست عن النسبة العددية العربية الحقيقية، إذ لا يزيد عدد الأعضاء العرب عن 12 من أصل 120 عضواً، بينما يفترض أن يصل عدد الأعضاء العرب إلى 24 عضواً حسب نسبتهم العددية البالغة نحو 20%.

3. لا تزال الغالبية العظمى من العرب تُعبِّر عن ميول قومية ووطنية وإسلامية في تصويتها، وخصوصاً في المدن والبلدات الكبيرة، وفي النقب؛ بينما يطرح ضعفها الشديد في الوسط الدرزي مقابل الشعبية الواسعة للأحزاب الصهيونية تساؤلات كبيرة. وربما كان هناك عدد من التفسيرات المعروفة والجاهزة كاعتبار الإسرائيليين للدروز مجموعة خاصة وإلزامها التجنيد الإجباري... وغير ذلك، ولكن دراسة الظاهرة تحتاج إلى الغوص في الأمور بشكل أعمق، وهو ما ينطبق على المجموعات البدوية وخصوصاً بدو الشمال. ومهما كانت التفسيرات فإن ذلك لا يعفي الاتجاهات القومية والإسلامية والوطنية من بذل وِسْعها، لكسر النفوذ الصهيوني في تلك الأوساط.

الحكومة الإسرائيلية:

شكل إيهود أولمرت الحكومة الحادية والثلاثين منذ إنشاء "إسرائيل" وتم عرضها على الكنيست يوم 2006/5/4 وحصلت على الثقة بأغلبية 65 صوتاً ومعارضة 49 صوتاً. وتشكلت الحكومة من ائتلاف من أربعة أحزاب هي كاديما والعمل وشاس والمتقاعدين، وتكونت من 25 وزيراً، حيث حصل كاديما على 12 وزارة أهمها رئاسة الوزراء والخارجية والمالية، وحصل العمل على سبع وزارات أهمها الدفاع، وشغل شاس أربع وزارات، بينما شغل المتقاعدون مقعدين وزاريين. وكان من بين الوزراء 12 وزيراً من الأشكناز، و12 وزيراً من السفارديم، ووزيراً واحداً، وُلد لأب عراقي وأم بولندية.

لم تتمتع الوزارة عند تشكيلها بأغلبية مريحة، كما خلت المناصب الكبرى من الجنرالات، فرئاسة الوزراء والخارجية والدفاع تولاها مدنيون بالأساس. ووجد عمير بيرتس الذي تولى حقيبة الدفاع نفسه في وضع صعب، إذ إنه قادم من أجواء الاتحادات العمالية (الهستدروت Histadrut) ومهتم بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. ولكن الحكومة لم تخل من الجنرالات أمثال شاؤول موفاز الذي تولى وزارة المواصلات وبنيامين بن إليعزر الذي تولى وزارة البنية التحتية.

لم تستمر الحكومة على حالها، فقد اضطر وزير العدل حاييم رامون إلى الاستقالة في 2006/8/22 بسبب تهم الفساد، ثم إن حزب إسرائيل بيتنا انضم إلى الحكومة، حيث عُيِّن رئيسه أفيغدور ليبرمان Avigdor Liberman نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للشؤون الاستراتيجية في 2006/10/30، وفي اليوم نفسه قدم الوزير العمالي أوفير بينس – باز Ophir Pines–Paz استقالته من وزارة العلوم والثقافة والرياضة، فحلت مكانه وزيرة التعليم يولي تامير Yuli Tamir قائمة بأعمال وزارته[19].

وقد تضمن برنامج الحكومة سعيها إلى بلورة الحدود الدائمة لـ"إسرائيل" كدولة يهودية ديموقراطية، وإنه في غياب المفاوضات مع الفلسطينيين فإن الحكومة ستقوم بتحديد أراضي "إسرائيل"، كما أكدت الحرص على استكمال بناء الجدار العازل. وتضمن برنامج الحكومة رفع

الحد الأدنى للأجور، وتقليص عدد العمال الأجانب بمن فيهم الفلسطينيون، والحرص على التركيز في التعليم اليهودي على تعزيز الهوية اليهودية... إلخ[20].

لاحقت الإخفاقات السياسية والعسكرية حكومة أولمرت وضعفت شعبيتها بسبب فشلها في إسقاط حكومة حماس، وعدم قدرتها على البدء بتنفيذ برنامجها المرتبط بالتسوية والانسحاب أحادي الجانب، والفساد والفضائح الأخلاقية التي لاحقت الوزراء، وبسبب فشلها في حربها على حزب الله ولبنان، ولذلك تصاعدت حدة الانتقادات للحكومة وأدائها، في الوقت الذي تصاعدت فيه شعبية التيارات اليمينية. وأظهر استطلاع للرأي أجرته يديعوت أحرونوت ومعهد داحاف Dahaf Institute أن 27% من الجمهور الإسرائيلي يرون أن نتنياهو هو الأنسب لرئاسة الحكومة، يليه ليبرمان زعيم إسرائيل بيتنا بنسبة 15% ولم يحصل أولمرت إلا على 7%[21]. وأشارت استطلاعات الرأي في النصف الأول من تشرين الأول/ أكتوبر 2006 إلى أنه لو أجريت الانتخابات في ذلك الوقت فإن الليكود سيحصل على 22 مقعداً وإسرائيل بيتنا على 20 مقعداً، ولكل من كاديما والعمل 15 مقعداً[22]. وهذا ما دعا أولمرت لإشراك حزب إسرائيل بيتنا في الحكومة. وبذلك أخذت الحكومة صبغة أكثر يمينية وتطرفاً، وهو ما أضعف قدرتها على المناورة السياسية والحركة.

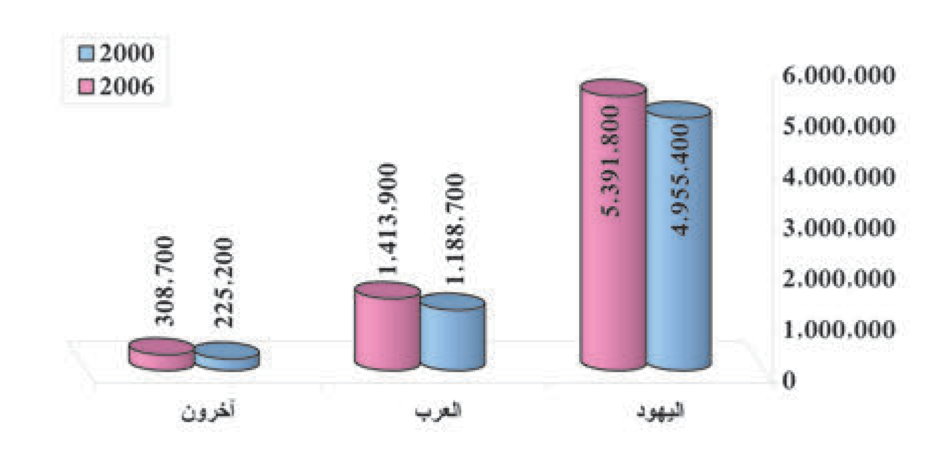
ثانياً: أبرز المؤشرات السكانية والاقتصادية والعسكرية:

1. المؤشرات السكانية:

بلغ عدد سكان "إسرائيل" في نهاية سنة 2006 حسب الإحصاءات الرسمية سبعة ملايين و114 ألفاً، بينهم خمسة ملايين و392 ألف يهودي أي نحو 75.8% من السكان، بينما لم يصرح نحو 309 آلاف عن ديانتهم (4.3%) وهم على الأغلب من مهاجري روسيا وأوروبا الشرقية ممن لم تثبت يهوديتهم. أما عدد السكان العرب (بما في ذلك القدس الشرقية والجولان) فبلغ نحو مليون و414 ألفاً أي 19.9% من السكان. وإذا ما حذفنا عدد سكان القدس الشرقية والجولان الذين يبلغ عددهم نحو 240 ألفاً فإن عدد ما يعرف بفلسطينيي الـ 1948 يصبح حوالي مليوناً و174 ألفاً أي نحو 17.1% من السكان. ويقيم حوالي 465 ألف مستوطن يهودي في الضفة الغربية بما في ذلك شرقي القدس، كما يقيم نحو 20 ألف مستوطن يهودي في الجولان (انظر جدول 2/3).

جدول 2/3: أعداد السكان في "إسرائيل" خلال الفترة 2000-2006
(لا تتضمن أعداد العمال الأجانب)[23]

السنة	إجمالي عدد السكان	اليهود	العرب (بمن فيهم سكان شرقي القدس والجولان)	آخرون
2000	6,369,300	4,955,400	1,188,700	225,200
2001	6,508,800	5,025,000	1,227,500	256,300
2002	6,631,100	5,094,200	1,263,900	273,000
2003	6,748,400	5,165,400	1,301,600	281,400
2004	6,869,500	5,237,600	1,340,200	291,700
2005	6,990,700	5,313,800	1,377,100	299,800
2006	7,114,400	5,391,800	1,413,900	308,700

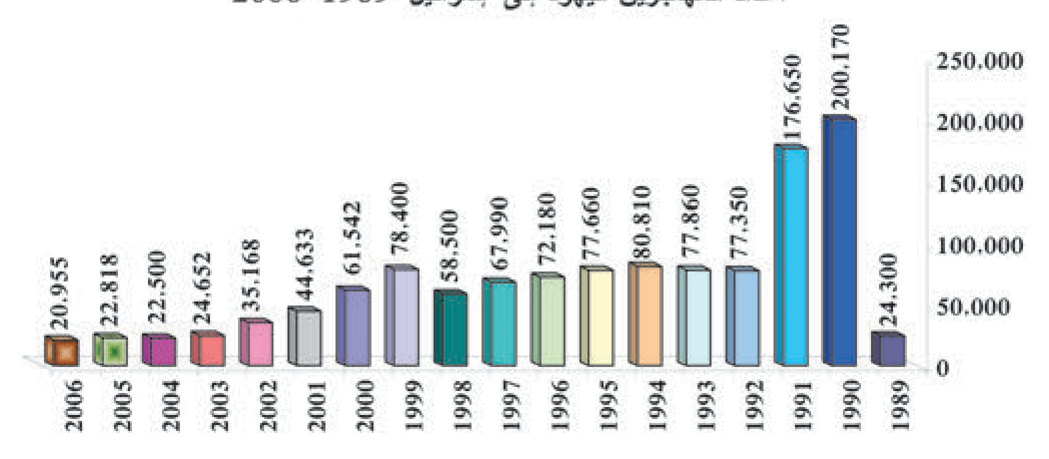


وهاجر إلى "إسرائيل" 20,955 مهاجراً يهودياً جديداً خلال سنة 2006 مقارنة بـ 22,818 هاجروا سنة 2005، وقد استمرت الهجرة اليهودية على وتيرتها المنخفضة في السنوات الخمس الماضية مقارنة بالسنوات الاثنتي عشر التي سبقتها (انظر جدول 2/4).

جدول 2/4: أعداد المهاجرين اليهود إلى "إسرائيل" 1989-2006[24]

السنة	1989	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
عدد المهاجرين	24,300	200,170	176,650	77,350	77,860	80,810	77,660	72,180	67,990	58,500

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	المجموع الكلي
عدد المهاجرين	78,400	61,542	44,633	35,168	24,652	22,500	22,818	20,955	1,224,138



ولا يزال فلسطينيو الـ 1948 يعانون من الإهمال والتمييز العنصري الإسرائيلي، كما لا تزال الدعوات تتعالى لدى العديد من قوى اليمين المتطرف بتهجير العرب أو ما يسمى التبادل السكاني. وقد أظهر استطلاع أجراه معهد جيوغراتوغرافيا GeoCartographia Research Institute، أن 40% من اليهود في "إسرائيل" يحبذون أن تقوم الحكومة بتشجيع العرب على الرحيل، وأن 68% ليسوا مستعدين للعيش بجوار العرب، وأن 46% ليسوا مستعدين لإقامة صداقة مع العرب، وأن 63% يعدُّون العرب بمثابة خطر أمني ديموغرافي عليهم، وأن 50% يشعرون بالكراهية والاشمئزاز عندما يستمعون إلى أي كلام يقال باللغة العربية[25].

ويشير التقرير السنوي الإسرائيلي الصادر عن معهد تخطيط سياسات الشعب اليهودي أنه للمرة الأولى في سنة 2006 منذ نحو ألفي عام يصبح التجمع اليهودي هو الأول في العالم، إذ بلغت نسبة اليهود في "إسرائيل" 41% من يهود العالم وهم أكثر بقليل من يهود الولايات المتحدة[26]. ولعل ذلك يعود إلى انخفاض نسب الخصوبة لدى اليهود الأمريكان مقارنة بـ"إسرائيل"، وإلى مشاكل اليهود في الذوبان في المجتمع الأمريكي، فضلاً عن رفض الكثير منهم الإفصاح عن يهوديتهم.

ومن جهة أخرى، فإن التقديرات تشير إلى وجود 700–750 ألف إسرائيلي يعيشون خارج "إسرائيل"، ويعيش 60% منهم في أمريكا الشمالية، و25% في أوروبا[27]. وفي الكثير من الحالات فإن هؤلاء يبحثون عن الأمان وعن فرص عمل واستقرار أفضل، كما أن عدداً منهم يكون أصلاً من تلك البلاد ثم يقوم بالهجرة إلى "إسرائيل" كواجب ديني أو قومي أو لأسباب اقتصادية واجتماعية مختلفة، ثم ما يلبث أن يعود إلى البلد الذي هاجر منه محتفظاً بجنسيته الإسرائيلية. وقد أشارت معطيات السفارة الإسرائيلية في موسكو إلى أن 50 ألفاً من المهاجرين الروس إلى "إسرائيل" في العقد الأخير من القرن العشرين قد عادوا إلى روسيا، وأن 28 ألفاً منهم قد حصلوا من جديد على الإقامة الدائمة والجنسية الروسية[28].

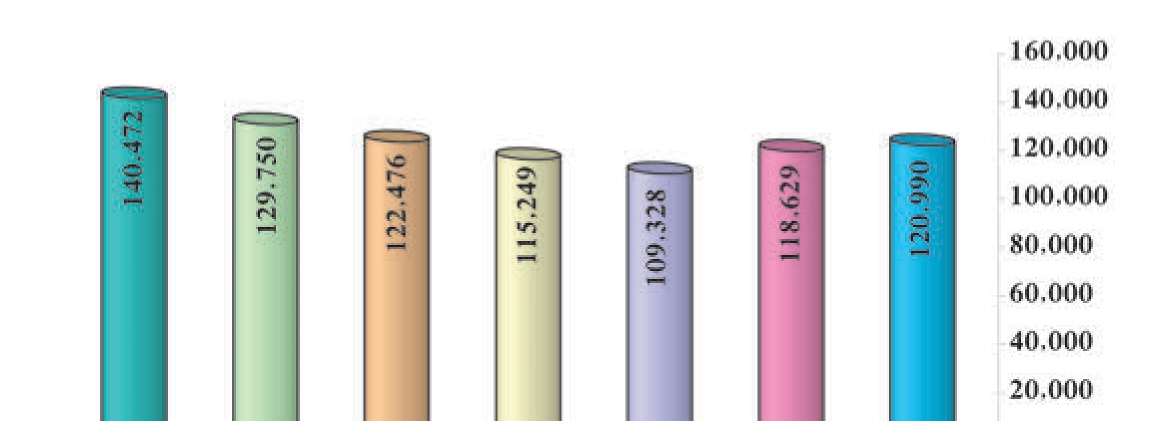
2. المؤشرات الاقتصادية:

تشير الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية إلى أن الاقتصاد الإسرائيلي حقق نسبة نمو بلغت 5% سنة 2006 مقارنة بنسبة 5.2% حققها سنة 2005، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي GDP إلى 626 ملياراً و15 مليون شيكل (140 ملياراً و472 مليون دولار) سنة 2006، مقارنة بـ 582 ملياراً و291 مليون شيكل (129 ملياراً و750 مليون دولار)؛ (انظر جدول 2/5). ووفق التقرير السنوي لبنك "إسرائيل" المركزي لسنة 2006، فقد بلغ معدل دخل الفرد 19,900 دولار[29].

جدول 2/5: إجمالي الناتج المحلي والدخل القومي الإسرائيلي 2000-2006[30]

السنة	إجمالي الناتج المحلي		ناقصاً: الدخل الصافي المدفوع في الخارج		إجمالي الدخل القومي		سعر صرف الشيكل (حسب بنك "إسرائيل" المركزي)
	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	بالمليون شيكل	بالمليون دولار	
2000	493,311	120,990	28,568	7,007	464,743	113,983	4.0773
2001	498,908	118,629	19,744	4,695	479,164	113,935	4.2056
2002	517,975	109,328	19,071	4,025	498,904	105,303	4.7378
2003	524,187	115,249	17,819	3,918	506,368	111,331	4.5483
2004	548,936	122,476	16,038	3,578	532,898	118,897	4.482
2005	582,291	129,750	11,719	2,611	570,572	127,138	4.4878
2006	626,015	140,472	6,574	1,475	619,441	138,997	4.4565

إجمالي الناتج المحلي الإسرائيلي (بالمليون دولار) 2000-2006

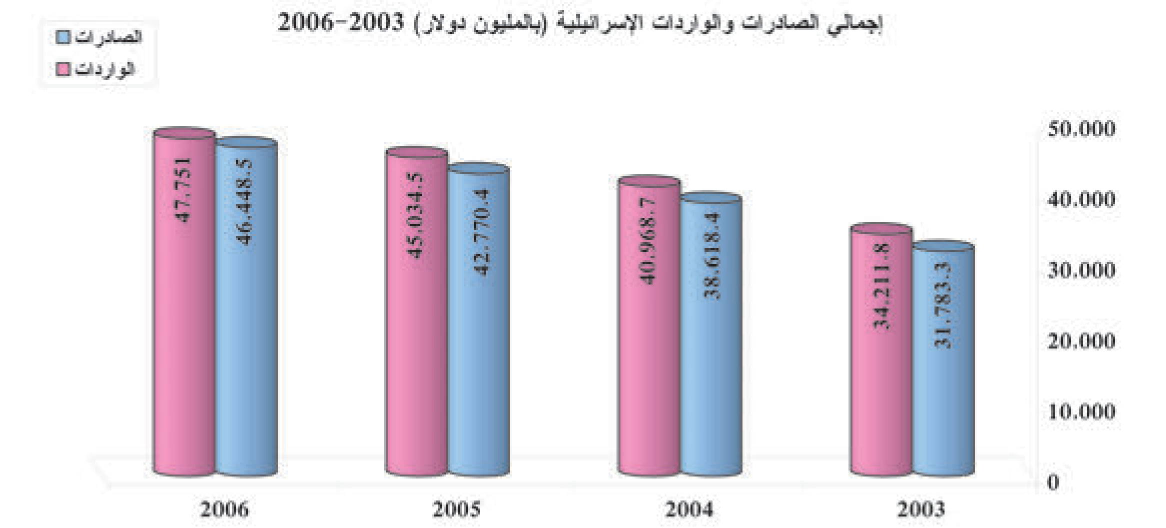


أما ميزانية الحكومة الإسرائيلية لسنة 2006 فقد توقعت مصروفات بقيمة 271.4 مليار شيكل (60 ملياراً و900 مليون دولار)، وتوقعت أن يكون حجم النفقات الحقيقية 231 ملياراً و800 مليون شيكل (52 ملياراً و14 مليون دولار) أما الباقي فهو حجم خدمة الديون، ويقدر بـ 39 ملياراً و600 مليون شيكل (ثمانية مليارات و886 مليون دولار)، كما توقعت الميزانية عجزاً مقداره 17 ملياراً و200 مليون شيكل (ثلاثة مليارات و860 مليون دولار)[31]. وخلال سنة 2006 نما الدين الإسرائيلي الخارجي العام بمقدار ثمانية مليارات و200 مليون دولار، وبلغ مجموعه مع نهاية السنة 85 مليار دولار[32].

وقد بلغت الصادرات الإسرائيلية لسنة 2006 ما مجموعه 46 ملياراً و448 مليوناً و500 ألف دولار، مقارنة بما مجموعه 42 ملياراً و770 مليوناً و400 ألف دولار سنة 2005، أي بنسبة زيادة مقدارها 8.6%. أما الواردات لسنة 2006 فبلغت 47 ملياراً و751 مليون دولار، مقارنة بما مجموعه 45 ملياراً و34 مليوناً و500 ألف دولار سنة 2005 أي بنسبة زيادة مقدارها 6% (انظر جدول 2/6).

جدول 2/6: إجمالي الصادرات والواردات الإسرائيلية (بالمليون دولار) 2003-2006[33]

السنة	2003	2004	2005	2006
الصادرات	31,783.3	38,618.4	42,770.4	46,448.5
الواردات	34,211.8	40,968.7	45,034.5	47,751



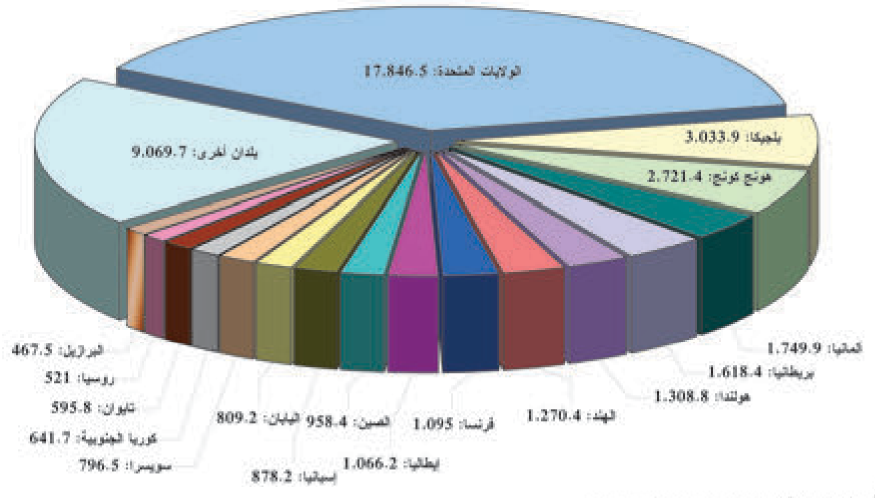
تعدُّ الولايات المتحدة الشريكَ التجاري الأول لـ"إسرائيل"، ففي سنة 2006 بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى أمريكا 17 ملياراً و846 مليوناً و500 ألف دولار مقارنة بـ 15 ملياراً و500 مليوناً و100 ألف دولار سنة 2005، أما الواردات الإسرائيلية من أمريكا سنة 2006 فبلغت خمسة مليارات و916 مليوناً و600 ألف دولار مقارنة بستة مليارات و42 مليوناً و100 ألف دولار سنة 2005؛ (انظر جدول 2/7).

وإلى جانب الولايات المتحدة فإن أبرز الدول المستوردة من "إسرائيل" هي بلجيكا (ثلاثة مليارات و33 مليوناً و900 ألف دولار)، وهونج كونج (ملياران و721 مليوناً و400 ألف دولار)، وألمانيا (مليار و749 مليوناً و900 ألف دولار)، وبريطانيا (مليار و618 مليوناً و400 ألف دولار)، وهولندا (مليار و308 ملايين و800 ألف دولار)، والهند (مليار و270 مليوناً و400 ألف دولار). أما أبرز الدول المصدرة إلى "إسرائيل" فهي بلجيكا (ثلاثة مليارات و920 مليوناً و500 ألف دولار)، وألمانيا (ثلاثة مليارات و201 مليوناً و400 ألف دولار)، وسويسرا (ملياران و802 مليوناً و600 ألف دولار)، وبريطانيا (ملياران و458 مليوناً و500 ألف دولار)، والصين (ملياران و427 مليوناً و900 ألف دولار)، وإيطاليا (مليار و839 مليوناً و400 ألف دولار). ومن الواضح أن بلجيكا هي ثاني أكبر شركاء "إسرائيل" التجاريين، ويظهر أن السبب مرتبط بتجارة الماس بين البلدين.

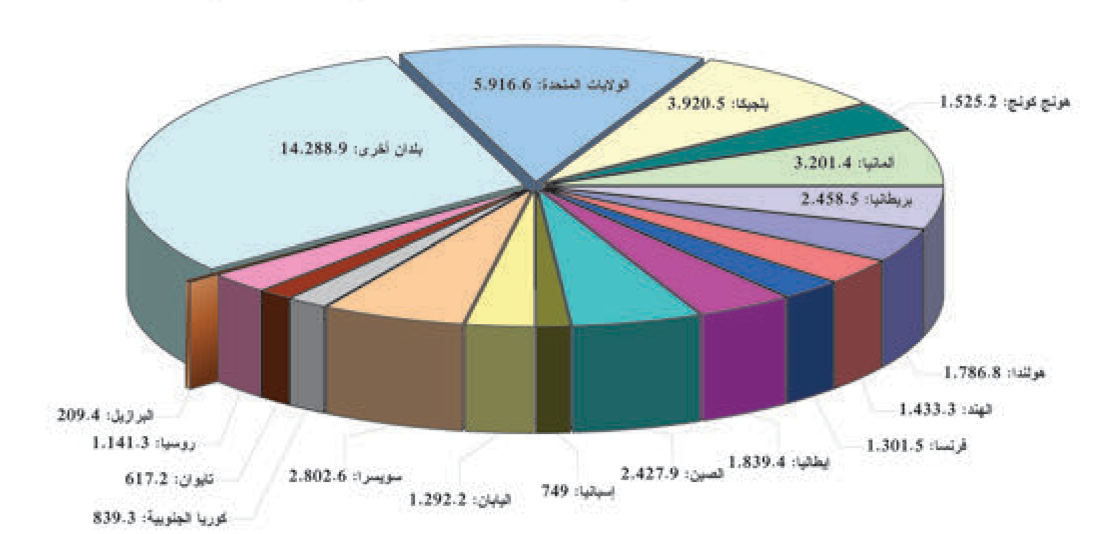
جدول 2/7: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع دول مختارة 2006-2003 (بالمليون دولار)[34]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2006	2005	2004	2003	2006	2005	2004	2003
الولايات المتحدة	17,846.5	15,500.1	14,175.1	12,088.5	5,916.6	6,042.1	6,099.1	5,330.8
بلجيكا	3,033.9	3,679.5	2,898.1	2,320.9	3,920.5	4,557.7	4,130.8	3,179.9
هونج كونج	2,721.4	2,373.6	1,907.7	1,495.4	1,525.2	1,277.7	1,178.3	892.7
ألمانيا	1,749.9	1,345.9	1,361	1,123.3	3,201.4	2,986	3,090.2	2,731.1
بريطانيا	1,618.4	1,649.9	1,447.8	1,224.5	2,458.5	2,552.1	2,482.8	2,283.4
هولندا	1,308.8	1,259.7	1,232.8	1,085.1	1,786.8	1,626.7	1,483.8	1,196.5
الهند	1,270.4	1,222.8	1,037.9	717.8	1,433.3	1,276.2	1,107.7	888.8
فرنسا	1,095	882.6	764	684.6	1,301.5	1,203.8	1,248.9	1,182.6
إيطاليا	1,066.2	897.8	810	772.5	1,839.4	1,733.7	1,565.7	1,398.2
الصين	958.4	747.9	786.9	612.6	2,427.9	1,888.3	1,418.4	1,008.1
إسبانيا	878.2	687.8	616.2	525.4	749	613.7	652.3	624.6
اليابان	809.2	799.1	782.3	626	1,292.2	1,238.1	1,197	843.7
سويسرا	796.5	900.3	782.3	504.9	2,802.6	2,464.7	2,682.1	2,062
كوريا الجنوبية	641.7	449.8	417.7	286.9	839.3	852.7	759.9	579.8
تايوان	595.8	602.3	587.6	298	617.2	553.4	498.6	385.5
روسيا	521	417.6	319.1	220.5	1,141.3	1,055.7	688	618.2
البرازيل	467.5	467.3	488	364.1	209.4	166.5	207	127.8
بلدان أخرى	9,069.7	8,886.4	8,203.9	6,832.3	14,288.9	12,945.4	10,478.1	8,878.1
المجموع العام	**46,448.5**	**42,770.4**	**38,618.4**	**31,783.3**	**47,751**	**45,034.5**	**40,968.7**	**34,211.8**

الصادرات الإسرائيلية مع دول مختارة سنة 2006 (بالمليون دولار)



الواردات الإسرائيلية مع دول مختارة سنة 2006 (بالمليون دولار)



وحسب الأرقام الرسمية الإسرائيلية فان صادرات الصناعات الإلكترونية والآليات لسنة 2006 بلغت تسعة مليارات و739 مليوناً و200 ألف دولار، وبلغت صادرات الماس نحو تسعة مليارات دولار، وبلغت صادرات الصناعات الكيماوية ثمانية مليارات و289 مليوناً و900 ألف دولار، أما صادرات الفواكه والخضروات فبلغت ملياراً و48 مليوناً و400 ألف دولار[35].

والجدولان التاليان يقدمان ملخصاً للتجارة الإسرائيلية الخارجية:

جدول 2/8: الصادرات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية لسنتي 2005-2006 (بالمليون دولار)[36]

السنة	سلع زراعية	سلع صناعية	الماس		أخرى	المجموع
			المصقول	الخام		
2005	1,027.1	25,274.4	6,658.4	3,492.2	158.7	**36,610.8**
2006	1,029.3	29,055.1	6,367	2,624.1	284.1	**39,359.6**

جدول 2/9: الواردات الإسرائيلية حسب المجموعة السلعية لسنتي 2005-2006 (بالمليون دولار)[37]

السنة	السلع الاستهلاكية	المواد الخام	المواد الاستثمارية	الوقود	الماس المصقول والخام	أخرى	المجموع
2005	5,329.5	16,818.5	6,192.8	6,764.2	9,179.8	171.9	**44,456.7**
2006	5,898.9	18,516.9	6,573.8	7,454.4	8,625.7	158.5	**47,228.2**

وتلقت "إسرائيل" سنة 2006 دعماً أمريكياً رسمياً بقيمة مليارين و630 مليون دولار منها مليارين و280 مليون دولار منحة عسكرية. وهي الميزانية نفسها المعتمدة لدعم "إسرائيل" سنة 2005. وخلال الفترة منذ سنة 1949 وحتى نهاية 2006 بلغ مجموع الدعم الأمريكي الرسمي لـ"إسرائيل" 96 ملياراً و765 مليوناً و600 ألف دولار[38].

كان للحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 آثار سلبية على الاقتصاد الإسرائيلي، حيث قُدرت الخسائر المباشرة للحرب بنحو 2.7 مليار دولار، بالإضافة إلى خسائر غير مباشرة بنحو 2.4 مليار دولار[39]. ومع ذلك فقد كان أداء الاقتصاد الإسرائيلي جيداً نسبياً خلال سنة 2006، حيث تعد نسبة النمو التي حققها وهي 5% قوية مقارنة بالمشاكل التي واجهها. ويعود جزء من أسباب ذلك إلى انخفاض جذوة الانتفاضة الفلسطينية، وإلى تزايد حجم الاستثمارات الأجنبية في "إسرائيل" والتي بلغت خلال الأشهر العشرة الأولى من سنة 2006 ما مجموعه 17.1 مليار دولار أي بزيادة قدرها 72% عن مجمل الاستثمارات سنة 2005[40].

3. المؤشرات العسكرية:

يُعدُّ المجتمع الإسرائيلي مجتمعاً عسكرياً خصوصاً وأنه مجتمع استيطاني لمجموعات من المهاجرين تمكنت من تثبيت نفسها من خلال القوة العسكرية، ومن خلال الحلول مكان الشعب الفلسطيني الذي يعيش إما تحت الاحتلال الإسرائيلي وإما في مواطن المنافي واللجوء. ولأن القضية لم تُحل ولأن عناصر الأزمة واللااستقرار لا تزال قائمة، فإن الإحساس بالقوة والأمن يظلان من المكونات الأساسية للعقلية الإسرائيلية. ويشمل ذلك استراتيجية المحافظة على قوة عسكرية تكفي لهزيمة الجيوش العربية مجتمعة، والتحالف مع الولايات المتحدة لضمان تحقيق الانتصار. كما يشمل الاستعداد للحرب في أي لحظة، وتبني مبادئ الهجوم والضربات الاستباقية والمفاجأة وسرعة الحركة.

ومع ذلك، ففي سنة 2006 واجهت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بعض الهزات والتطورات:

أ. الإهانة التي تلقاها الجيش، من خلال أسر جندي له في قطاع غزة واثنين آخرين في جنوب لبنان، وعدم قدرته على تحريرهما.

ب. فشل الجيش الإسرائيلي الذريع في حربه ضد حزب الله ولبنان، وما تلا ذلك من انكشاف التقصير في العديد من أنظمة القيادة والعمل واستخدامات الأسلحة والقيادة الميدانية للمعارك، فضلاً عن استقالة العديد من ضباط الجيش وقياداته.

ج. تولي شخصية مدنية لوزارة الدفاع "عمير بيرتس" (وهي من المرات قليلة الحدوث في التاريخ الإسرائيلي)، وتراجع حجم تواجد الجنرالات في الوزارات والكنيست.

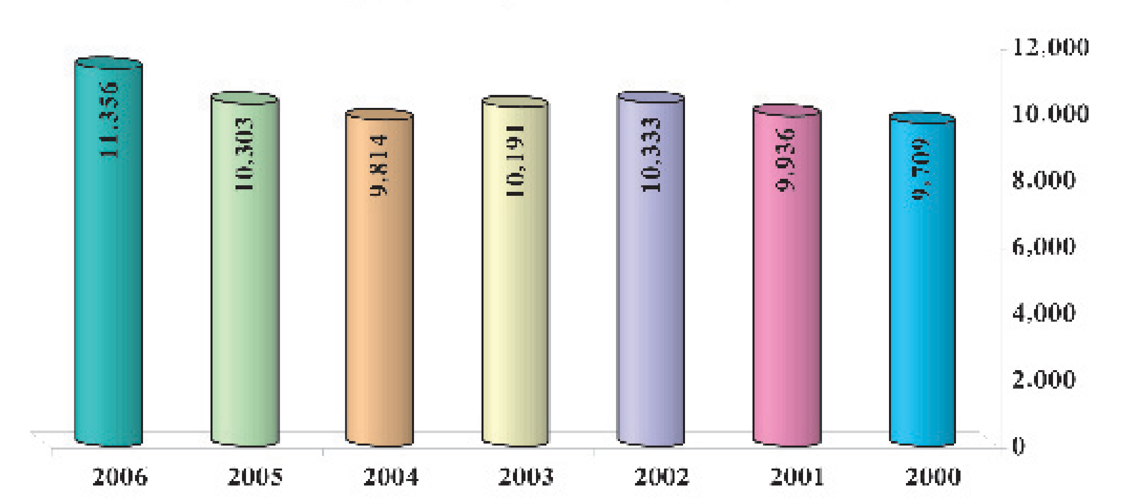
د. تدمير سمعة دبابات الميركافا في الحرب ضد حزب الله ولبنان، والتي توصف بأنها مفخرة

الجيش الإسرائيلي، وأنها قلعة برّية متحركة. وكانت تقارير إسرائيلية قد أشارت إلى تدمير 48 دبابة، غير أن معلومات أخرى أشارت إلى تدمير 118 دبابة وإعطاب 46 دبابة أخرى[41]. وهو ما دفع بقيادة الجيش الإسرائيلي إلى إصدار قرار بإغلاق خطوط إنتاج دبابات الميركافا خلال السنوات الأربع القادمة، بحسب صحيفة غلوبس الاقتصادية الإسرائيلية Globes[42].

وحسب المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء فقد بلغت النفقات العسكرية الإسرائيلية لسنة 2006 ما مجموعه 50 ملياراً و609 ملايين شيكل (11 ملياراً و356 مليون دولار)[43]. غير أن لدى الإسرائيليين ما يخفونه في نفقاتهم العسكرية، فعادة ما تذهب إيرادات مبيعات السلاح إلى ميزانية الجيش الإسرائيلي دون ذكرها في ميزانية الحكومة، كما أن المبلغ المشار إليه يذكره الإسرائيليون كصافي نفقات بعد أن يقوموا بعمل مقاصة مع إيرادات مبيعات تبلغ 263 مليون دولار (أي أن الإنفاق العسكري الحقيقي يبلغ 11 ملياراً و619 مليون دولار)[44]. غير أن هذا الرقم يظل مثاراً للشكوك إذا ما علمنا أن مبيعات الأسلحة الإسرائيلية لسنة 2006 بلغت أربعة مليارات و400 مليون دولار[45].

جدول 2/10: النفقات العسكرية الإسرائيلية الرسمية 2000-2006[46]

السنة	بالمليون شيكل	بالمليون دولار
2000	39,587	9,709
2001	41,788	9,936
2002	48,957	10,333
2003	46,350	10,191
2004	43,988	9,814
2005	46,239	10,303
2006	50,609	11,356



ولم يكن هناك اختلاف ملحوظ في حجم القوات العسكرية الإسرائيلية في سنة 2006 عنه في 2005، فالإحصاءات الرسمية تشير إلى أن الجيش العامل يبلغ مجموعه 176,500 عنصر (133 ألفاً قوات برية، و34 ألفاً قوات جوية، و9,500 قوات بحرية)، أما قوات الاحتياط فيبلغ عددها 445 ألفاً (380 ألفاً قوات برية، و55 ألفاً قوات جوية، وعشرة آلاف قوات بحرية)، وهناك أيضاً 7,650 من قوات حرس الحدود. وتتوزع القوات البرية على 16 فرقة و76 لواء[47].

وفي سنة 2006 كان الجيش الإسرائيلي يملك 3,890 دبابة (من بينها 3,510 تحت الخدمة)، و845 طائرة مقاتلة (من بينها 494 تحت الخدمة)، و291 طائرة هليوكبتر (من بينها 183 تحت الخدمة)، كما يمتلك ثلاث غواصات و15 سفينة حربية... وغيرها. ولا زال الجيش الإسرائيلي يستوعب الجيل الرابع من دبابات الميركافا Merkava MKIV، كما استلم الدفعة الأولى من طائرات إف-16- أي (سوفا) (Sufa) F-16I وتم جدولة تلَقِّي الدفعة الثانية في الفترة 2006-2008، واستلم سلاح الطيران دفعة من طائرات الهليوكبتر الأباتشي لونجبو (سراف) الهجومية AH-64D Apache Longbow (Saraf). كما ستستلم البحرية غواصتين ألمانيتين من نوع دولفين Dolphin بإمكانهما التسلح بسلاح نووي، وستشارك الحكومة الألمانية بثلث تكلفتهما البالغة ملياراً و170 مليون دولار[48].

ومن جهة أخرى، تتحدث المعلومات وجهات الاختصاص عن امتلاك "إسرائيل" لحوالي 200 رأس نووي، تجعلها سادس أكبر قوة نووية في العالم، ويمكن إطلاقها من الجو باستخدام طائرات إف-16س F-16S، وطائرات إف-15 إي س F-15ES، أو من الأرض باستخدام صواريخ باليستية متوسطة المدى مثل أريحا 2 JerichoII، أو من البحر باستخدام صواريخ أمريكية من طراز هاربون Harpoon تطلق من السفن أو الغواصات. كما تملك على الأقل مائة قنبلة مضادة

للتحصينات (تحت الأرض) bunker – busting bombs، أو ما يعرف بالقنابل النووية الصغيرة mini – nukes، ويتم توجيهها بالليزر، وهي قادرة على اختراق التحصينات تحت الأرض مثل المختبرات النووية ومخازن أسلحة الدمار الشامل[49].

وفي سعيها لتطوير إمكاناتها القتالية، تحدثت الأخبار عن قيام سلاح البحرية بعمل دراسة لبناء غواصة من دون طاقم يصعب كشفها وتستخدم في الهجوم ضد السفن[50]، وتحدثت عن صناعة دبابات وجرافات من دون سائق قامت القوات الإسرائيلية باستخدامها على الحدود مع قطاع غزة[51]. ووقعت "إسرائيل" اتفاقاً مع الهند لإنتاج الصاروخ الاعتراضي البرق 2 لسلاحي البحرية في البلدين بتكلفة تأسيسية مقدارها 350 مليون دولار[52].

وقد تمكنت "إسرائيل" من زيادة مبيعاتها من الأسلحة سنة 2006، ليصل مجموعها إلى أربعة مليارات و400 مليون دولار حسبما صرَّح يوسي بن حنان Yossi Ben Hanan رئيس قسم دعم إنتاج الصناعات العسكرية في وزارة الأمن. وتعدُّ الهند والولايات المتحدة أكبر زبائن السلاح الإسرائيلي وتقدر مشتريات كلٍّ منهما سنة 2006 بأكثر من مليار دولار. وكانت مبيعات السلاح الإسرائيلي قد ارتفعت من ثلاثة مليارات و270 مليون دولار سنة 2003 إلى ثلاثة مليارات و740 مليون دولار سنة 2004، ثم انخفضت إلى ثلاثة مليارات و500 مليون دولار سنة 2005، لتعود للارتفاع من جديد محققة رقماً قياسياً سنة 2006[53].

وقد نجحت "إسرائيل" من عقد صفقة سلاح مهمة مع نيجيريا بقيمة 250 مليون دولار، وتتضمن بيع أنظمة طائرات بدون طيار، و15 طائرة حربية إسرائيلية، وتدريب طيّارين نيجيريين[54].

وستظل سنة 2006 تُذكر باعتبارها عنواناً للفشل الاستخباراتي والعمليات الإسرائيلية في الحرب ضد حزب الله ولبنان، وهو ما تسبب في تساقط عدد من رؤوس قادة الجيش الذين استقالوا أو أجبروا على الاستقالة مثل قائد المنطقة الشمالية أودي آدم Udi Adam، ورئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس Dan Halutz[55].

ثالثاً: موقف "إسرائيل" من فوز حماس ومحاولات إسقاط حكومتها:

1. موقف "إسرائيل" من فوز حماس:

رفضت "إسرائيل" مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية إلا بعد تطويعها ونزع أسلحتها. وكانت "إسرائيل" تنظر بعين القلق إلى النتائج المتقدمة التي حصلت عليها حماس في الانتخابات البلدية سنة 2005.

كانت حماس قادماً غير مرغوب فيه إسرائيلياً وأمريكياً وأوروبياً وعند العديد من البلدان العربية، فضلاً عن بعض المتنفذين في السلطة الفلسطينية. لكن حماس فرضت نفسها نضالياً وشعبياً بحيث لم يعد من الممكن تجاوزها. وظهرت معضلة أن ترتيبات البيت الفلسطيني والدخول في أية عملية إصلاح أو هدنة أو تسوية لا يمكن أن تتم دون موافقة أو مشاركة أو على الأقل سكوت حماس. وكانت تلوح في الأفق معضلة "المخاطر المزدوجة"، إذ تستطيع حماس إذا ما أريد تجاهلها أن تتابع الانتفاضة، وتعطل مسار العملية السياسية وتنتقص من شرعيتها، كما يحتمل من جهة أخرى إذا ما دخلت الانتخابات أن تفوز فيها وبالتالي تكسب شرعية سياسية وشعبية، وتزيد الوضع تعقيداً، وتظهر كوريث محتمل (أو كشريك على الأقل) لقيادة الشعب الفلسطيني؛ خصوصاً وأنها ليست عضواً في م.ت.ف. ولا تعترف بالاتفاقات التي عقدتها ولا تعترف بـ"إسرائيل". وبالتالي يكون فوزها خروجاً عن قواعد اللعبة الإسرائيلية – الأمريكية المطلوبة في إدارة السلطة الفلسطينية.

كانت المزايا المحتملة لمشاركة حماس في الانتخابات مع تحصيلها لمقاعد برلمانية في حدود 20–30% تدفع الأمريكان إلى الموافقة والإسرائيليين إلى الترقب والحذر. إذ إن هذه التوقعات التي كانت سائدة قبل الانتخابات كانت ستضع حماس في وضع الأقلية التي يجب أن تحترم رغبة الأكثرية، وستقوي وضع عباس وشرعيته، وستعطيه مبررات المضي قدماً في نزع أسلحة المنظمات بما فيها حماس، ومحاولة استيعابها في النظام السياسي الفلسطيني. ويبدو أنه كان هناك منذ البداية عدم استعداد لاحترام نتائج الانتخابات إذا لم تُحقّق النتائج المتوقعة. فمنذ نيسان/ أبريل 2005 كان وزير المالية نتنياهو يعلن أن "واشنطن وتل أبيب لا تريدان وصول حماس للسلطة، حتى لو تم ذلك عبر الانتخابات التشريعية"[56]، بينما أعلن نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز أن "إسرائيل" ستساعد محمود عباس، لأنه إذا فازت حماس فإن ذلك سيكون نهاية عملية السلام[57]. وقال أولمرت قبيل الانتخابات إن "إسرائيل" لن تقبل أن تكون حماس جزءاً من اللعبة السياسية، وأضاف إنه "لا فرق إذا كانت حماس جزءاً من المجلس التشريعي أو الحكومة الفلسطينية، سنواصل ضغوطنا لمنع وضع كهذا"[58].

وقد شرحت ليفني في 2006/1/19 كيف أن "إسرائيل" سعت لإقناع قادة دول الغرب بخطورة إجراء الانتخابات قبل أن يتم تفكيك التنظيمات المسلحة؛ وكيف أن أبا مازن تمكن من إقناعهم في المقابل بأن الانتخابات ضرورية له حتى يتمكن من محاربة "الإرهاب" والفوضى، وأنه "تعهد لهم بمباشرة هذه العملية فور انتهاء الانتخابات وتركيب الحكومة". وحسب ليفني فإن هؤلاء القادة تعهدوا لـ"إسرائيل" بالتخلي عن دعم السلطة الفلسطينية وقطع العلاقات معها إذا لم يف عباس بوعده، كما تعهدوا بدعم "إسرائيل" في الخطوات التي ستتخذها لمواجهة الوضع الجديد[59].

وقبيل الانتخابات كان صنّاع القرار في "إسرائيل" – حسب إذاعة الجيش الإسرائيلي –

يتخبطون في اتخاذ موقف حاسم من حماس، ومنقسمون في الرأي فيما إذا كان دخولها الحلبة السياسية سيدفع إلى اعتدالها أم سيجرها إلى مزيد من التطرف[60].

كان فوز حماس مفاجأة وصدمة كبيرة لـ"إسرائيل"، وعلّقت إذاعة الجيش الإسرائيلي في برنامجها الإخباري الرئيسي بقولها أن:

> إسرائيل تصاب بصدمة. إنها في ارتباك وبلبلة، لأنها لم تستعد كما ينبغي، ولم تبلور خطواتها المستقبلية... إن استعجال أولمرت باستدعاء وزيري الدفاع والخارجية ورؤساء المخابرات وقادة الجيش إلى جلسة مشاورات، تعكس الارتباك الحاصل جراء القنبلة أو الهزة من العيار الثقيل التي فجرها فوز حماس، اذ ليس لدى هذه الحكومة سياسة واضحة، لا على المستوى التكتيكي ولا الاستراتيجي. إنها لا تفقه ما عليها فعله الآن... إن النتائج لم تصدم إسرائيل فحسب، إنما أيضاً وجهت صفعة إلى الولايات المتحدة التي ظنت أن الديموقراطية المنشودة، ستدفع برئيس السلطة الفلسطينية إلى تفكيك البنى التحتية لحماس، لكن يبدو الآن أن حماس هي التي فككت سلطة أبي مازن[61].

واعتبر يوفال شتاينتس Yuval Steinitz، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست، أن نتائج الانتخابات الفلسطينية تُحدث زلزالاً سياسياً، وتدل على فشل مريع ارتكبته "إسرائيل" بسماحها لحماس بالمشاركة في الانتخابات[62]. أما نتنياهو، زعيم الليكود، فذكر أنه حذر من قيام دولة حماسستان، وأن فوز حماس الكاسح سيحول السلطة إلى نظام متطرف على غرار إيران وطالبان[63]. ودعا النائب اليميني المتطرف إيفي إيتام Effie Eitam إلى تصفية كل ممثلي حماس في البرلمان، ونقل قائمتهم في المجلس التشريعي إلى قائمة الشاباك للتصفية[64]. وقد تبادل المسؤولون في جهاز الشاباك وفي شعبة الاستخبارات العسكرية الاتهامات بشأن فشل جهازيهما في توقع فوز حماس[65].

وقد اعترف الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتسليا لسنة 2006 أن صعود حماس يمثل تحدياً استراتيجياً، حيث تمكّنت من السلطة دون أن تُغيِّر مواقفها. كما ادعى أن العالم فشل لأنه لم يطلب من حماس الاعتراف بـ"إسرائيل" كشرط للمشاركة في الانتخابات. ولاحظ بأن "العملية السلمية التي هدفت إلى تخليص السلطة الفلسطينية من الإرهاب هي نفسها التي أحضرت قادة الإرهاب إلى السلطة". وأشار إلى أن حماس لن "تعتدل" ولا يُتوقع منها أن تسلم أسلحتها، أو تتوقف عن "الإرهاب" ما لم تطالبها القوى الفلسطينية السياسية الأخرى بذلك. ونبه إلى أن صعود حماس جعل احتمالات إنشاء دولة فلسطينية بحدود مؤقتة أمراً أكثر صعوبة[66].

ويظهر أن فوز حماس لم يضعف حزب كاديما، وإنما عزز موقفه في استخدام منطق انعدام وجود الشريك الفلسطيني، وبالتالي المضي في فكرة الانسحاب أحادي الجانب التي تعد جوهر البرنامج السياسي للحزب[67].

2. محاولات "إسرائيل" إسقاط حكومة حماس:

قررت "إسرائيل" مقاطعة الحكومة الفلسطينية التي ستشكلها حماس إلا إذا اعترفت بـ"إسرائيل"، ونبذت العنف و"الإرهاب"، ونزعت أسلحة المنظمات "الإرهابية"، ووافقت على الاتفاقات التي تم التوقيع عليها بين "إسرائيل" وبين م.ت.ف. والسلطة الفلسطينية[68]. وقد أصبحت هذه المطالب هي المطالب نفسها تقريباً التي حددتها الرباعية الدولية (الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والأمم المتحدة) للتعامل مع الحكومة الفلسطينية.

وقررت "إسرائيل" أيضاً تنفيذ حصار اقتصادي خانق ضد الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، عقاباً له على خياره الديموقراطي الحر الذي لم يوافق هواها، فأوقفت تحويلات أموال الضرائب المستحقة للفلسطينيين والتي تقوم هي بجمعها (بناء على اتفاق باريس)، وهي تزيد عن 60 مليون دولار شهرياً. كما أوقفت التعاملات البنكية الإسرائيلية مع البنوك الفلسطينية، وتم بالتنسيق مع الأمريكان منع أية تحويلات بنكية خارجية إلى الحكومة الفلسطينية. واستخدمت "إسرائيل" إمكاناتها كقوة احتلال في إغلاق الحدود البرية والبحرية والجوية الفلسطينية، ومنع نقل البضائع دون إذنها ومراقبتها وإشرافها.

وانتشر الحديث في الأوساط الإسرائيلية عن فرض حمية (ريجيم) على الفلسطينيين وحكومتهم بهدف تطويعهم من خلال تجويعهم، كما نقلت الصحف العبرية عن مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي ومدير مكتبه دوف فايسغلاس Dov Weissglas في لقاء لقيادة حزب كاديما قوله وسط قهقهة الحاضرين أنهم سيجعلون الفلسطينيين يضعفون ويهزلون ولكن دون أن يموتوا[69]. أو كما أجابت نائبة وزير الداخلية روحاما أبراهام عندما أُخبرت أن الفلسطينيين في غزة لا يستطيعون شراء السكر، فقالت ساخرة: إذا لم يجدوا السكر فليصنعوا المربى!![70]. وبتعبير نحميا شترسلر Nehemia Shtrasler في صحيفة هآرتس في 2006/2/21، فإن الإسرائيليين يحرصون على أن "يفهم الشعب الفلسطيني أن الحصول على الطعام يلزمه بالعودة إلى حركة فتح"[71]!!.

التعامل الإسرائيلي مع الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال دونما احترام لكرامتهم وإنسانيتهم وحريتهم في الاختيار، هو فضيحة كبرى بكل المقاييس، لا يتحمل الاحتلال الصهيوني البشع وحده مسؤوليتها، وإنما تشترك في ذلك كل القوى التي شاركت في الحصار أو التزمت به أو حتى تلك التي سكتت عنه. وإذا كان من واجب الأمم المتحضرة في القرن الحادي والعشرين أن تحاصر الغزاة المحتلين وتعاقبهم حتى ينسحبوا، فإن من الشائن أن تدخل هذه الدول والأمم في بيت الطاعة الأمريكي – الإسرائيلي لتشارك في حصار شعب مظلوم مقهور محتل، خصوصاً إذا كان بعض هذه الدول دولاً عربية وإسلامية.

ومنذ مطلع سنة 2006 وحتى أواخر تشرين الأول/ أكتوبر اقتحم الجيش الإسرائيلي 70 مؤسسة خيرية فلسطينية في الضفة الغربية حيث جمدت أو سرقت أرصدتها المالية[72]، كما داهم

محلات الصرافة بحجة اتهامها بممارسة نشاطات مالية في عمليات ضد أهداف إسرائيلية[73].

وتضمنت الإجراءات الإسرائيلية متابعة سياسة الاغتيالات، ومنع التواصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة[74]، كما تم إيقاف عمليات التنسيق الأمني[75]، فضلاً عن إيقاف التنسيق مع مكاتب الارتباط الفلسطينية[76]. واعتمد الجيش الإسرائيلي في اجتماع عقده في 2006/3/30 خطة جديدة سماها "السهم الجنوبي" تقضي بتكثيف الهجمات الجوية والبرية والبحرية على مناطق قطاع غزة[77].

حافظت "إسرائيل" على خيط اتصالها بمحمود عباس، ومنحته حرية الحركة، وراوحت بين محاولات تشجيعه أو الضغط عليه لإسقاط حكومة حماس، وإجراء انتخابات جديدة. كما عملت في الوقت نفسه على إثارة الفوضى والفلتان الأمني والصراع الفلسطيني.

وقد نشرت النيويورك تايمز The New York Times في 2006/2/14 تقريراً عن خطة أمريكية إسرائيلية تهدف إلى عزل السلطة الفلسطينية، والتسبب بمعاناة للشعب الفلسطيني تجبره على إسقاط حكومة حماس وإعادة فتح إلى السلطة[78]. ومن السيناريوهات التي كان يتم تداولها في "إسرائيل" أن يقوم أبو مازن بإلغاء نتائج الانتخابات والإعلان عن إجراء انتخابات جديدة خلال نصف عام، وجرت اتصالات سرية بهذا الخصوص. كما نُقل عن مصادر إسرائيلية أن الأوساط المقربة من أبي مازن ترحب بفكرة إعطاء فرصة لحماس لتشكيل حكومة، ومن ثمَّ إفشالها، وبذلك يكون من الممكن الدعوة لانتخابات جديدة، وهو حلٌّ أفضل من فكرة إلغاء نتائج الانتخابات الأخيرة[79]. ومن الخطط التي تم تدارسها في "إسرائيل" إلقاء القبض على الوزراء في الحكومة الجديدة، والرد بقوة في حال تنفيذ عمليات مسلحة داخل الخط الأخضر. كما كانت تتم دراسة دقيقة لتوقيت مناسب لاستخدام الوسائل العسكرية ضد حماس بهدف إسقاطها من السلطة "على أمل أن يتمكن جيل جديد داخل فتح من السيطرة على السلطة مدعوماً إقليمياً ودولياً" على حد تعبير تقريرٍ إسرائيلي[80].

عبَّر أولمرت عن تعاطفه مع عباس ووصفه بأنه "شخص أصيل ولديه نوايا جادة"[81]، وأنه "صادق وجدي"[82]، لكنه اتهمه بالضعف والعجز[83]، وحثه على اتخاذ "خطوات شجاعة"، وأنه يتوجب عليه أن يستعمل كل طاقته وقدرته التي مازال يتمتع بها لحمل حماس على القبول بالمطالب الدولية[84]. وطالب أولمرت عباس بمزيد من الحزم، والعمل على إسقاط الحكومة، وعبر عن أمله في أن تقوم أمريكا ودول عربية معتدلة "بدعم القوى المعتدلة في المجتمع الفلسطيني التي يقودها أبو مازن واستعادة الحكم وخلق الظروف لبدء حوار مثمر مع إسرائيل"[85]. وقد التقى أولمرت بعباس في 2006/6/22 على هامش مؤتمر البتراء في الأردن، ووُصف اللقاء بأنه كان حميمياً وأنهما تعانقا فيه[86]. وقد لقي ذلك نقد العديد من القوى الفلسطينية لأنه حدث بعد أيام من المذبحة الإسرائيلية لعائلة هدى غالية على شواطئ غزة.

وفي 2006/5/20 دعت وزيرة الخارجية ليفني عباس للإعلان عن انتخابات جديدة أو إجراء استفتاء شعبي لاستبدال حكومة حماس[87]. وبعد ذلك بخمسة أيام ألقى عباس خطابه في مؤتمر الحوار الوطني، حيث دعا إلى استفتاء شعبي على وثيقة الأسرى خلال أربعين يوماً، إن لم يتوصل المتحاورون إلى اتفاق خلال عشرة أيام[88]. وقد رحّب مسؤولون إسرائيليون بخطاب عباس، وعدّ الجنرال عامي إيالون (أحد زعماء حزب العمل) خطابه وإنذاره للفصائل خطوة هامة جداً، وإشارة إلى أنه يمدُّ يده إلى أولمرت[89]. وفي اليوم التالي نشرت أخبار عن مصادقة أولمرت وبيرتس على نقل كميات محددة من السلاح للحرس الرئاسي الفلسطيني، وحسب عاموس جلعاد Amos Gilad، فانه "يجب إتاحة المجال لنقل الأسلحة من أجل تنفيذ القرار الشجاع الذي اتخذه عباس، ولمواجهة حماس"[90]. ونقلت يديعوت أحرونوت فيما بعد عن أولمرت قوله لوفد برلماني بريطاني أنه "صادق مؤخراً على دخول أسلحة من أجل حماية عباس من حماس"[91].

من الواضح أن النفخ في الفتنة، والصيد في الماء العكر، وتدمير النسيج الوطني الفلسطيني كان سلوكاً إسرائيلياً معتمداً. والإسرائيليون يعنيهم تنفيذ برنامجهم وفرض شروطهم، أما دعم طرف ضد آخر فهو مجرد عملية تكتيكية، ففي النهاية يظل إضعاف وتمزيق فتح وحماس والقوى الفلسطينية الحية مصلحة إسرائيلية عليا.

وفي هذا الإطار تحدث بنيامين بن إليعزر وزير البنى التحتية للقناة العاشرة للتلفزيون الإسرائيلي في 2006/10/3، معلقاً على الاشتباكات بين فتح وحماس بأنه يصلي من أجل أن تنتصر حركة فتح في هذه المواجهة، وقال إنه يتوجب على "إسرائيل" أن تمدَّ يد العون لفتح وأبي مازن، ورأى في المواجهات فرصة لتجاوز نتائج الانتخابات التشريعية. وفي آخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006 صادق وزير الدفاع بيرتس على إدخال خمسة آلاف بندقية من مصر والأردن للأجهزة التابعة لرئاسة السلطة[92]. وأعلن أولمرت بعد ذلك بعشرة أيام استعداده للمصادقة فوراً على دخول لواء بدر إلى قطاع غزة، والسماح بإدخال آلاف البنادق والوسائل القتالية الأخرى التي سيزود بها المصريون القوات الموالية لعباس[93]. بينما دعا أفرايم سنيه Efraim Sneh نائب وزير الدفاع إلى العمل مع رئاسة السلطة لإيجاد استراتيجية مشتركة لإضعاف حماس[94].

وقد تناقلت الأخبار خططاً أمريكية لدعم الحرس الرئاسي لعباس وزيادة عديده وتدريبه ورفع كفاءته[95]، كما نشرت رويترز Reuters تقريراً عن دعم أمريكي لعباس بنحو 42 مليون دولار، ويتضمن ذلك تشجيع بدائل حماس وتقديم المساعدة لإعادة هيكلة فتح وتقديم التدريب والمشورة لساسة وأحزاب علمانية تعارض حماس[96]، غير أن فتح نفت تلقيها أي دعم من هذا القبيل.

ومهما يكن من أمر، فإن من أبرز دروس التنافس والمواجهات العنيفة بين فتح وحماس خلال سنة 2006 هو ضرورة السعي لتحقيق حالة مناعة وطنية داخلية، لا تسمح لأي طرف كان بالعبث في الساحة الفلسطينية ولا بمشروعها الوطني.

شملت محاولات إسقاط حكومة حماس حملة اعتقالات استهدفت وزراءها ونوابها إثر عملية "الوهم المتبدد"، حيث اعتقلت "إسرائيل" 28 نائباً ووزيراً خلال أربعة أيام من وقوع العملية، وتابعت عمليات خطف واعتقال الوزراء والنواب حتى بلغ عددهم نحو 40، وشملت الاعتقالات عزيز الدويك رئيس المجلس التشريعي، وناصر الدين الشاعر نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم وغيرهم.

وإذا كان التيار العام الأغلب في "إسرائيل" يرفض التعامل مع حماس، ويسعى إلى التخلص منها، فقد ظهرت بعض الأصوات القليلة خلال سنة 2006 التي ترى أن الجانب العملي يُحتّم التواصل مع حماس والوصول إلى اتفاقات معها. وينطلق هؤلاء من ملاحظة القوة الصاعدة المؤثرة لحماس على الأرض، والمكانة الشرعية والشعبية التي فرضتها لنفسها، وتماسكها وانضباطها التنظيمي، وقدرتها على تنفيذ التزاماتها مقارنة بفتح. وقد نصح يوسي بيلين Yossi Beilin كلاً من بوش وأولمرت بمفاوضة حماس وقال لهما "ربما في نهاية المطاف ستلهثان وراءها كي تقبل التحدث معكما"[97]. أما شلومو بن عامي Shlomo Ben-Ami وزير الخارجية الأسبق، فكان يرى أن أولمرت لا يستطيع تنفيذ خطة الفصل إلا بوجود شريك فلسطيني، وأن الخيار الطبيعي هو حكومة حماس، وأن الاتفاق مع حماس هو أكثر قابلية للاستمرار من الاتفاقات مع م.ت.ف.[98].

لم يكن تطويع حماس أمراً سهلاً، وكان على الإسرائيليين والأمريكان، فضلاً عن الأطراف الفلسطينية المنافسة، الدخول في حسابات معقدة، لئلا تؤدي عملية الحصار والمقاطعة والإفشال إلى نتائج عكسية. وكانت حماس مسلحة بسلاح الشرعية الانتخابية الفلسطينية، وبتنظيم متماسك فاعل، وبقواعد جماهيرية واسعة لم تتأثر سلباً إلا بشكل محدود، وتحديداً بسبب حالة الفوضى والمواجهات التي حاولت بعض القوى أن تجر الساحة إليها.

وقد لوَّحت حماس بورقة إسقاط السلطة الفلسطينية، إذا ما أُريد تجاوز حماس وإفشالها، وإلغاء نتائج الانتخابات الفلسطينية، وهددت بأنها ستتابع مسيرتها النضالية المقاومة غير عابئة بأية هدنة أو التزامات. وإذا كانت حماس لا تملك من الشعبية والقوة ما يضمن لها إسقاط السلطة، إلا أن لديها بالتأكيد ما يكفي لتعطيل أي مشروع تسوية، وتملك الاستمرار في تثوير الوضع، بما يمنع أية حالة استقرار في المنطقة، كما تظل أي قيادة فلسطينية منقوصة الشرعية، إذا ما قامت حماس والقوى المتحالفة معها بمقاطعتها.

إنَّ مسألة إسقاط السلطة، ومتابعة المقاومة، وإظهار العلاقة الحقيقية بين "إسرائيل" والفلسطينيين باعتبارها علاقة بين قوة احتلال غاصبة وبين شعب مظلوم تحت الاحتلال، وتحمُّل "إسرائيل" مسؤولياتها تجاه الشعب الفلسطيني بدلاً من تجويعه وحصاره، كل ذلك قد يكون مثار جدل متزايد في الأوساط الفلسطينية في الأيام القادمة، إذا ما تبين للفلسطينيين أن ضرر سلطة الحكم الذاتي أكثر من نفعها، وأنه سيستمر خنقهم وإلقاء اللوم عليهم في الوقت الذي تنزع فيه صلاحياتهم وحقوقهم.

رابعاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية

اتسمت سنة 2006 من ناحية العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية، ببعض السمات أهمها:

1. تصاعد عمليات الاغتيال والاجتياحات الإسرائيلية خصوصاً ضد قطاع غزة، وتضاعف عدد الشهداء والجرحى عن السنة السابقة.
2. دخول إسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها ضمن الأجندة العسكرية الإسرائيلية.
3. على الرغم من إعلان الفصائل الفلسطينية انتهاء التهدئة في 2005/12/31، إلا أن حماس مالت إلى استمرار التهدئة لإعطاء أجواء مناسبة لعمل حكومتها. غير أنها أعلنت انتهاء التهدئة في 2006/6/9 بعد اغتيال جمال أبو سمهدانة، وبعد مذبحة شاطئ غزة.
4. اتسام معظم الفعل الفلسطيني المقاوم بالسلوك الدفاعي وردود الفعل ضد الاجتياحات والاعتداءات الإسرائيلية.
5. تضاعف الاعتماد على إطلاق الصواريخ، خصوصاً من قطاع غزة، فبلغت 1,700 صاروخاً سنة 2006 ، مما أدى إلى مقتل إسرائيليين اثنين وجرح 163 آخرين، مقابل 400 صاروخ تم إطلاقها سنة 2005، وأدت إلى مقتل خمسة إسرائيليين وجرح 51 آخرين[99].
6. استفراغ الكثير من طاقات وإمكانات المقاومة الفلسطينية في الصراع الداخلي وخصوصاً بين فتح وحماس، وسقوط العديد من رجالاتها في هذا الصراع المؤسف، وهو ما شوّه صورة المقاومة وأضعفها، وأدى إلى حالة إحباط كبيرة في الوسط الفلسطيني والعربي والإسلامي، مع تصاعد الدعوات من كل مكان لوأد الفتنة، وإيقاف هدر الدم الفلسطيني.

وعلى الرغم من أن الطابع العام لسنة 2006 لم يكن طابع انتفاضة، إلا أن برنامج الاغتيالات الإسرائيلي استمر بشكل كبير، كما اختلط التصعيد الإسرائيلي بحملات تحرير الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، وبإسقاط حكومة حماس، وبمحاولات إسكات مصادر إطلاق الصواريخ من قطاع غزة. ولذلك استشهد سنة 2006 ما مجموعه 692 فلسطينياً، منهم 556 في قطاع غزة، وتم تنفيذ 85 عملية اغتيال استشهد فيها 189 فلسطينياً، بينهم 134 مستهدفاً و55 كانوا متواجدين وقت تنفيذ تلك العمليات[100]. وقد أعلنت الجهاد الإسلامي استشهاد 79 من عناصرها سنة 2006[101]، بينما ذكرت حماس أسماء حوالي 70 من شهدائها[102]، وهناك الكثير من شهداء حركة فتح، غير أنه لم تتوفر إحصاءات دقيقة عن أعدادهم؛ هذا فضلاً عن شهداء الفصائل الفلسطينية الأخرى. أما في سنة 2005 فقد استشهد 286 فلسطينياً، بينهم 68 طفلاً، و56 نتيجة عمليات الاغتيال. وبلغ عدد القتلى الإسرائيليين سنة 2006 (من دون احتساب حرب لبنان) 32 بينهم طفل واحد، مقارنة بـ 45 قتيلاً سنة 2005. أما الجرحى الفلسطينيون في سنة 2006 فبلغ عددهم 3,126 جريحاً بينهم 452 طفلاً، مقارنة بـ 1,700 جريح سنة 2005، وبلغ عدد الجرحى الإسرائيليين 332 جريحاً مقارنة بـ 406 جرحى سنة 2005. واعترف الإسرائيليون بتعرضهم إلى 2,135 هجوماً سنة 2006 انطلق نصفها من قطاع غزة، مقابل 2,365 هجوماً نفذتها المقاومة سنة 2005[103].



الحكومـة الإسرائيليـة الجديدة في صـورة مشـتركة مـع الرئيس موشـيه كاتسـاف في القدس، يوم تشكيلها في 2006/5/4. (رويترز)



تعامـل الإسرائيليون مع الرئاسـة الفلسـطينية، في الوقـت الذي حاصروا فيـه الحكومة التي تقودهـا حماس. غـير أنهم تجاهلـوا عباس في تنفيذهم لمشروع الانسـحاب أحـادي الجانب، ومارسوا الضغط عليه لإسقاط الحكومة الفلسطينية. (رويترز)



الأسـير أحمد سـعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية، وعضـو المجلس التشريعي، يقتاده جنود الاحتلال إلى جلسـة اسـتماع في محكمة عوفر العسـكرية في 2006/3/27؛ لدوره في اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي. (رويترز)



قامت "إسرائيل" بحملة اعتقالات واسعة لقيادات وكوادر حماس إثر عملية الوهم المتبدد. وفي الصورة د. عزيز الدويك ونايف الرجوب وعيسى الجعبري، في جلسة استماع في محكمة عوفر العسكرية في 2006/9/25. (رويترز)



هدى غالية تبكي أمام جثث عائلتها، الذين تعرضوا لقصف إسرائيلي، في أثناء تواجدهم على شاطئ غزة في 2006/6/9. الإسرائيليون أنكروا ارتكاب الجريمة التي أدت إلى استشهاد ثمانية مدنيين فلسطينيين. (ا ف ب)



جندي إسرائيلي يوجه بندقية إلى طفل فلسطيني في مدينة الخليل في 2006/10/20. القوات الإسرائيلية قتلت خلال سنة 2006 أكثر من 120 طفلاً فلسطينياً. (ا ف ب)



قامت الجهاد الإسلامي بعملية استشهادية قرب محطة باصات قديمة في تل أبيب، في 2006/4/17، أدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين وجرح العشرات. الصورة لموقع العملية. (ا ف ب)



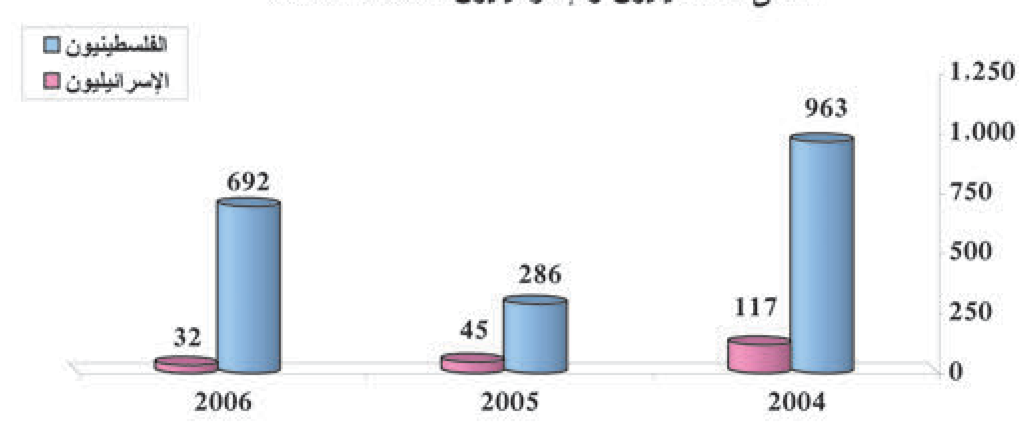
الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الذي أُسر في عملية الوهم المتبدد التي نفذتها حماس بالتعاون مع ألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام في 2006/6/25. الإسرائيليون قاموا بحملات اجتياح كبيرة لقطاع غزة لكنهم فشلوا في استنقاذه طوال سنة 2006. (رويترز)

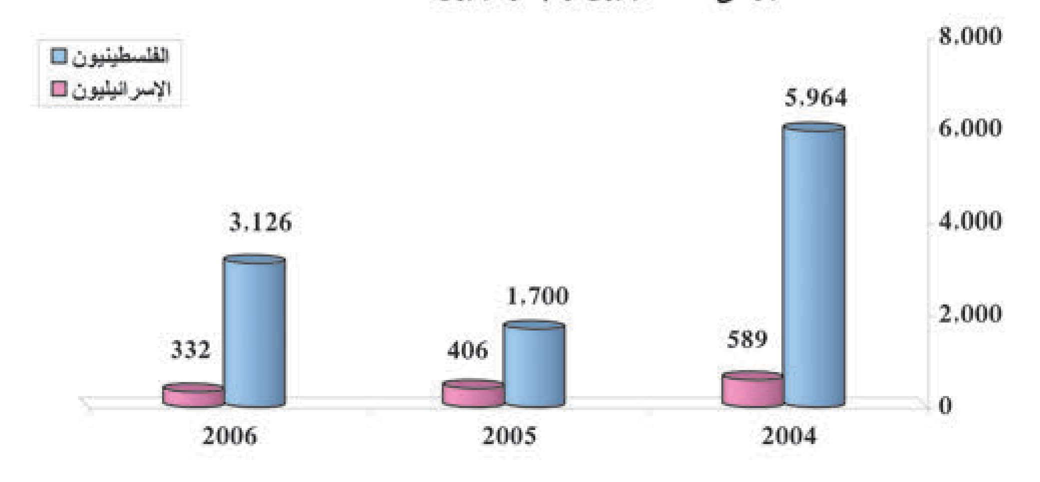


نفذت فاطمة عمر النجار، 57 عاماً، من حركة حماس، عملية استشهادية في جباليا في 2006/11/23. (ا ف ب)

جدول 2/11: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون 2004-2006

السنة	القتلى		الجرحى	
	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون
2004	963	117	5,964	589
2005	286	45	1,700	406
2006	692	32	3,126	332





نفذت المقاومة الفلسطينية أربع عمليات استشهادية فقط خلال سنة 2006، ففي 2006/1/19 قام أحد أعضاء حركة الجهاد الإسلامي بتفجير نفسه في محطة الحافلات المركزية وسط تل أبيب، مما أدى إلى مقتل إسرائيليين اثنين وجرح 22 آخرين. وقد استنكرت السلطة رسمياً العملية،

ووصف محمود عباس منفذيها بالمارقين[104]. ومع تزايد عمليات الاغتيال الإسرائيلي خصوصاً ضد عناصر الجهاد الإسلامي، نفذت الجهاد الإسلامي عملية أخرى في 2006/4/17 في تل أبيب، أدت إلى مقتل ثمانية إسرائيليين وجرح 65 آخرين[105]. وقد دان عباس العملية، وأكد أنها تسيء للشعب الفلسطيني، وأنها عملية "حقيرة"[106]. ونفذت ميرفت مسعود من الجهاد الإسلامي عملية استشهادية في 2006/11/6، مستهدفة عدداً من الجنود في منطقة بيت حانون مما أدى إلى جرح جندي إسرائيلي[107]. أما العملية الرابعة فنفذتها الحاجة فاطمة النجار (57 عاماً) وهي جدة وأم لعشرين من الأولاد والأحفاد، وقد نفذتها باسم حركة حماس في 2006/11/23 قرب مخيم جباليا، وأدت إلى جرح أربعة جنود إسرائيليين[108].

وقد اعترف جهاز الأمن الإسرائيلي "الشاباك" بأنه اعتقل سنة 2006 نحو 279 شخصاً، ادعى أنهم منفذون محتملون لعمليات استشهادية مقارنة مع 154 تم اعتقالهم للسبب نفسه سنة 2005. ولاحظ أن من بين هؤلاء 126 من فتح، و96 من الجهاد الإسلامي، و30 من حماس. وادعى جهاز الأمن الإسرائيلي أنه تمكن من منع 71 عملية استشهادية، من بينها 45 حالة كان أصحابها قد وضعوا فيها الأحزمة الناسفة على أجسادهم. ومعظم هذه المحاولات كانت من خلايا الجهاد الإسلامي وفتح العاملة في مناطق جنين ونابلس. وقالت قوات الأمن الإسرائيلية إنها اعتقلت 6,968 فلسطينياً مقارنة بـ 4,532 سنة 2005، وأن 39% من المعتقلين ينتمون إلى حركة حماس، بينما يتوزع معظم الباقي على فتح والجهاد الإسلامي[109].

تعمدت السلطات الإسرائيلية رفع وتيرة التصعيد العسكري خصوصاً بعد تشكيل حكومة حماس، فقد قصفت القوات الإسرائيلية قطاع غزة في الـ 45 يوماً التي تلت تشكيل الحكومة (منذ 2006/3/31) بـ 5,100 قذيفة مدفعية بمعدل 110 قذائف يومياً[110]. وهناك إحصائية أخرى تحمل دلالات مشابهة أعدها مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة OCHA، ونشرت في جريدة الأيام الفلسطينية في 2006/6/22، وذكرت أن عدد الصواريخ التي أطلقها الفلسطينيون في الثلاثة أشهر الماضية كان 479 صاروخاً، أي بمعدل خمسة صورايخ يومياً؛ أما ما أطلقه الإسرائيليون على قطاع غزة في الفترة نفسها فبلغ 7,599 قذيفة مدفعية، أي بمعدل 84 قذيفة يومياً. كما لوحظ أن عدد الشهداء الفلسطينيين من 1/2 – 2006/4/2 بلغ 71 شهيداً أما في الفترة 4/3 – 2006/7/3 فبلغ عدد الشهداء 125 شهيداً[111].

في 2006/6/8 اغتالت "إسرائيل" جمال أبو سمهدانة القائد العام للجان المقاومة الشعبية والمراقب العام لوزارة الداخلية وثلاثة من مرافقيه، وفي اليوم التالي ارتكبت مجزرة راح ضحيتها 14 فلسطينياً منهم سبعة من عائلة واحدة[112]، وفي 6/13 ارتكبت مجزرة أخرى قتل فيها 11 فلسطينياً[113]. كان من الواضح أن "إسرائيل" تدفع الوضع نحو الانفجار، وهو ما اعترف به مصدر أمني إسرائيلي كبير بأن "إسرائيل" هي التي دفعت حماس لإنهاء الهدنة التي استمرت 16 شهراً، والعودة إلى إطلاق الصواريخ، وذلك بهدف إفشال حكومة حماس[114].

نفذت حماس بالتعاون مع ألوية الناصر صلاح الدين وجيش الإسلام في 2006/6/25 عملية "الوهم المتبدد" النوعية، التي أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وأسر ثالث هو جلعاد شاليط وإصابة أربعة بجراح، واستشهد اثنان من المهاجمين[115]. أحدثت العملية دوياً هائلاً، وفرحة عارمة في الوسط الفلسطيني، مع خوف وترقب من الانتقام الإسرائيلي. وطالب منفذو العملية بإطلاق سراح جميع النساء والأطفال وألف من المعتقلين في سجون الاحتلال، وخصوصاً ذوي الأحكام العالية وقادة التنظيمات، وذلك مقابل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي[116]. وقد ظلت قضية الإفراج عن الجندي وصفقة تبادل الأسرى مدار شد وجذب حتى نهاية سنة 2006 دون حلول حقيقية في الأفق.

استغلت "إسرائيل" عملية الوهم المتبدد واختطاف الجندي لتطلق حملة عسكرية واسعة ضد قطاع غزة أسمتها عملية "أمطار الصيف". وظهر من تقارير وأخبار نشرتها يديعوت أحرونوت وهآرتس في تلك الفترة أن خطة الهجوم على قطاع غزة كانت جاهزة وكذلك خطة اعتقال الوزراء والنواب[117]. ومنذ 6/26 وحتى 2006/10/31 أدت الاجتياحات والهجمات الإسرائيلية المتواصلة إلى استشهاد 400 فلسطيني وجرح 1,852 آخرين. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 شنت القوات الإسرائيلية حملة جديدة على قطاع غزة أسمتها "غيوم الخريف"، وتركزت على شمال القطاع وخصوصاً بيت حانون، وفي صباح 2006/11/8، ارتكب الإسرائيليون مجزرة جراء قصف ستة منازل على رؤوس أصحابها وهم نيام، مما أدى إلى استشهاد 20 فلسطينياً وجرح 40 آخرين. وقد أدت حملة "غيوم الخريف" خلال ثلاثة أسابيع إلى استشهاد 105 فلسطينيين وجرح 353 آخرين[118].

الأسرى والمعتقلون:

حسب الإحصاءات الفلسطينية الرسمية كان في سجون الاحتلال 9,200 سجين في مطلع سنة 2006، ومع نهاية السنة نفسها كان يوجد في سجون الاحتلال 11 ألف سجين. وخلال سنة 2006 تم اعتقال 5,671 فلسطينياً، منهم 5,425 من الضفة الغربية و246 من قطاع غزة، بقي من مجموع هؤلاء في السجون نحو 2,500[119].

وتمثل عمليات الاعتقال إحدى وسائل الاحتلال الإسرائيلي في كسر وتطويع إرادة الشعب الفلسطيني، كما تستخدمها كورقة مساومة في المفاوضات، فضلاً عن كونها أسلوباً معتاداً في مواجهة المقاومة وفصائلها.

أما من ناحية التوزيع الجغرافي للمعتقلين سنة 2006، فيأتي معظمهم من الضفة الغربية ومجموعهم 9,928 (منهم 540 من القدس)، وهناك 867 أسيراً من قطاع غزة، و150 من فلسطينيي الـ 1948، و55 من الدول العربية. ومن بين هؤلاء المعتقلين 5,290 صدرت بحقهم أحكام قضائية، و890 محكومون إدارياً دون تهم محددة، و4,820 موقوفون بانتظار المحاكمة. ويبلغ عدد المعتقلين

قبل انتفاضة الأقصى (التي اندلعت في 2000/9/29) 553 معتقلاً، أما عدد المعتقلين منذ ما قبل قدوم السلطة الفلسطينية في 1994/5/4 ممن لا زالوا تحت الأسر فيبلغ 367[120]. ويوجد في السجون الإسرائيلية مع نهاية سنة 2006 ما مجموعه 368 طفلاً و120 امرأة.

جدول 2/12: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال سنة 2006

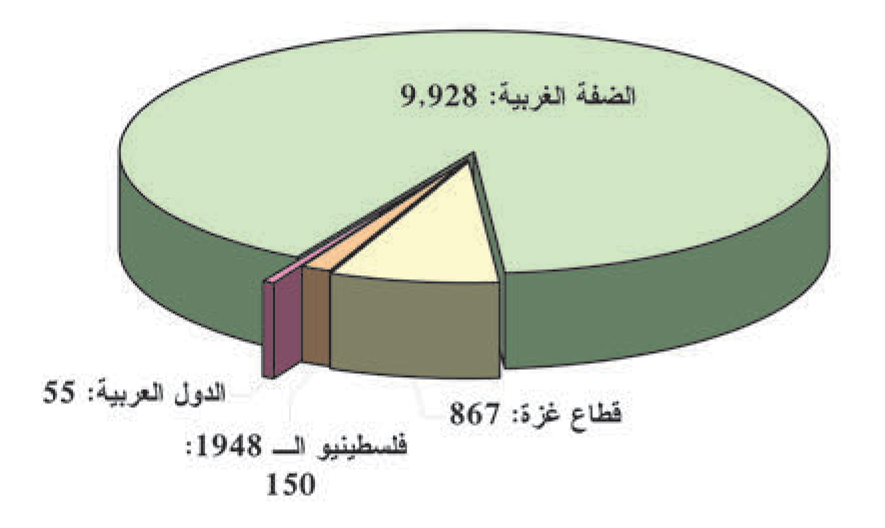
عدد المعتقلين في 2006/1/1	عدد المعتقلين في 2006/12/31	المعتقلون خلال سنة 2006		عدد النساء في نهاية 2006	عدد الأطفال في نهاية 2006
		الضفة الغربية	قطاع غزة		
9,200	11,000	5,425	246	120	368

جدول 2/13: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب التوزيع الجغرافي في نهاية سنة 2006

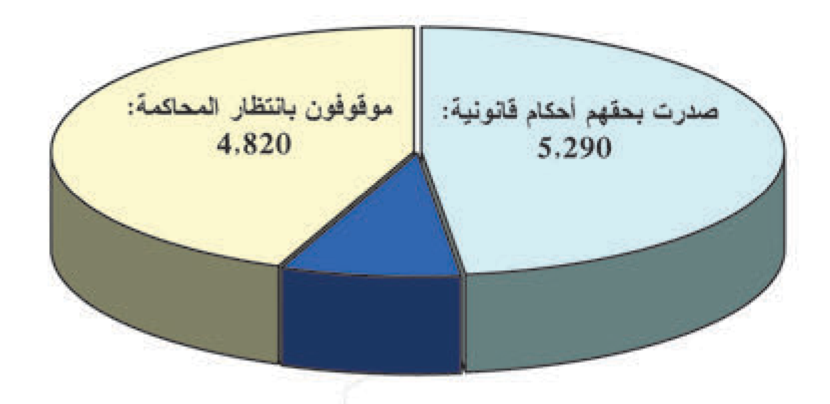
الضفة الغربية	قطاع غزة	فلسطينيو الـ 1948	الدول العربية	المجموع
9,928	867	150	55	**11,000**

جدول 2/14: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال حسب أوضاعهم القانونية في نهاية سنة 2006

صدرت بحقهم أحكام قانونية	محكومون إدارياً	موقوفون بانتظار المحاكمة	المجموع
5,290	890	4,820	**11,000**







محكومون إداريا: 890

وشهدت سنة 2006 اختطاف النائب أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من معتقل أريحا بعد اقتحامه من قوات الاحتلال في 2006/3/14، واختطف معه اللواء فؤاد الشوبكي عضو المجلس الثوري لحركة فتح، وأربعة آخرين من أعضاء الجبهة الشعبية المتهمين مع سعدات بقتل وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي Rehavam Zeevi. وقد أدت عملية الهجوم على معتقل أريحا إلى استشهاد ثلاثة فلسطينيين وجرح 35 آخرين، واعتقل بشكل مؤقت نحو 200 من السجناء ورجال الأمن الفلسطينيين. وقد تمت العملية بتواطؤ أمريكي – بريطاني، حيث كان السجن الذي يتبع السلطة الفلسطينية واقعاً تحت حراسة أمريكية بريطانية[121].

وفي إثر عملية أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، اعتقلت قوات الاحتلال منذ 6/26 وحتى نهاية السنة ما مجموعه 3,500 فلسطيني، وقامت باعتقال عشرة من وزراء الحكومة الفلسطينية، بقي منهم في السجون حتى نهاية 2006 أربعة هم: عمر عبد الرازق، وعيسى الجعبري، وخالد أبو عرفة، ونايف الرجوب. ومع نهاية العام كان لا يزال في السجون 34 نائباً في المجلس التشريعي في مقدمتهم عزيز الدويك رئيس المجلس، ومحمود الرمحي أمين سر المجلس. ومن هؤلاء 24 نائباً اعتقلوا بعد أسر شاليط وجميعهم محسوبون على حماس، بينما يوجد عشرة نواب معتقلين قبل الانتخابات منهم ستة من حماس وثلاثة من فتح، بالإضافة إلى أحمد سعدات أمين عام الجبهة الشعبية[122].

وتعدُّ قضية الأسرى والمعتقلين أحد أهم القضايا التي تؤرق المجتمع الفلسطيني، غير أنها ستبقى مادة ابتزاز وأداة قمع إسرائيلي طالما بقي الاحتلال، وطالما لم تمارس ضغوط حقيقية على "إسرائيل" لإجبارها على احترام حقوق الشعب الفلسطيني.

خامساً: مسار مشروع التسوية والانسحاب أحادي الجانب

مع بدء سنة 2006 كانت القناعات الإسرائيلية تتزايد بضرورة تجاوز مشروع "خريطة الطريق"، والاتجاه بشكل أكثر وضوحاً وحسماً نحو فرض الحل الأحادي الجانب.

ولم تعد فكرة الانسحاب أحادي الجانب خاصة بحزب كاديما، وإنما أخذت تجد لها أشكال دعم متفاوتة لدى مختلف التيارات الصهيونية المحسوبة على اليسار والوسط واليمين، وإن كان ذلك بديباجات مختلفة.

يعترف الاستراتيجيون الإسرائيليون حسبما خلص إليه مؤتمر هرتسليا في سنة 2006 بأن معضلة "إسرائيل" تكمن في التوفيق بين ضرورة وجود دولة يهودية ديموقراطية، تتمتع بأغلبية يهودية مريحة، وما يعني ذلك من تنازل عن أجزاء مما يسمونه "أرض إسرائيل" وبناء دولة فلسطينية، بهدف التخلص من العبء السكاني الفلسطيني؛ وبين الحاجة لحماية وجود اليهود على "أرض إسرائيل"، وما يعني ذلك من دعم لمشاريع الاستيطان والتوسع اليهودي، واستمرار احتلال أراضي "الدولة الفلسطينية" الموعودة، وما يترتب على ذلك من ضرورات أمنية[123].

ويعترف هؤلاء بأن هذه المعضلة تؤثر على الحلول المطروحة، وتطرح تساؤلات حول مدى الاستعجال في إيجاد تسوية للقضية سواء من خلال المفاوضات أو من خلال الحلول الأحادية. ويُنبِّهون إلى أن عامل الوقت يسير ضد تحقيق هدف وجود "إسرائيل" كدولة يهودية ديموقراطية، كما يسير ضد مشروع الدولتين، إذ لا يمكن للأغلبية اليهودية أن تتحقق إذا ما استمرت "إسرائيل" في حكم الفلسطينيين في الضفة الغربية. حيث تشير التقديرات إلى أنه في سنة 2010 سيتجاوز عددُ الفلسطينيين في حدود فلسطين التاريخية (الأرض المحتلة سنة 1948، والضفة الغربية وقطاع غزة) عددَ اليهود. وقد ينبني على ذلك "مخاطر" أن يتوقف الفلسطينيون عن المناداة بحلِّ الدولتين، ويعودون للمطالبة بالدولة الواحدة وبحقوقهم المدنية والسياسية، وبالسعي لإزالة النظام العنصري الإسرائيلي على طريقة نضال السود في جنوب أفريقيا، مما قد يفتح المجال، ولو من الناحية النظرية، لإنهاء الطبيعة اليهودية للدولة وفق قواعد واعتبارات يقبلها المجتمع الدولي[124].

كما تكمن الصعوبات الإسرائيلية في أن الحد الأعلى الذي يعرضه الإسرائيليون لم يصل بعد إلى الحدود الدنيا التي يتوافق عليها الفلسطينيون، وتحديداً حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي طردوا منها سنة 1948، ومستقبل القدس وبالذات منطقة المسجد الأقصى، ومستقبل الكتل الاستيطانية، ومدى سيادة الدولة الفلسطينية على أرضها، بما في ذلك تأسيس الجيش والسيطرة على الحدود ومصادر المياه.

وعلى الرغم من أن انتصار حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة قد عزز من فكرة عدم وجود شريك فلسطيني، في مشروع التسوية، وبالتالي زاد من مبررات الحل أحادي

الجانب؛ إلا أن الانسحاب من مساحات واسعة من الضفة سيعدّ انتصاراً لحماس، وسيكون من الصعب جداً تسويقه، خصوصاً وأن صعود حماس جعل من احتمالات إنشاء دولة فلسطينية، بحدود آمنة مع "إسرائيل"، أمراً أكثر صعوبة.

وهكذا، فإن صعود حماس، و"الخطر" الديموغرافي الفلسطيني، والتهديد النووي الإيراني، وتزايد قوة الإسلام السياسي في الشرق الأوسط، وتصاعد قوة المقاومة في العراق ولبنان وأفغانستان، وانتشار ما يسمى "الإرهاب" المعادي بشكل مطلق لـ"إسرائيل" وأمريكا، كل ذلك يشكل تحدياً استراتيجياً معقداً لـ"إسرائيل". وإذا كان الإسرائيليون يراهنون على قوتهم العسكرية الحالية وتحالفهم مع أمريكا، وعلى عامل الوقت لإيجاد أجواء فلسطينية وعربية مواتية للتسوية حسب المنظور الإسرائيلي، فإن المخاطر الحقيقية التي يحملها عامل الوقت تُضاعف من احتمالات الخسارة لدى "المراهنين" الإسرائيليين؛ وهو ما قد يدفع الإسرائيليين مستقبلاً لأن يُقدِّموا عروضاً مغرية لم يكونوا يجرؤون عليها من قبل، ولكنها قد تكون عروضاً متأخرة، قد يرفضها الفلسطينيون، حتى لو كانت مقبولة لدى بعض تياراتهم سابقاً.

كان استعجال الإسرائيليين في إيجاد حلٍّ لمشكلتهم (وليس للقضية الفلسطينية) وانعدام وجود من يقبل "البضاعة المزجاة" التي يقدمونها، يدفعهم للسير في محاولة فرض الحلول المنفردة، لكن صعود حماس، وحربَهم ضد حزب الله ولبنان أعادهم سنة 2006 إلى دائرة الخيارات "المستحيلة" أو "الصعبة" من جديد.



كان الجنرال شارون متعوداً على الحسم العسكري، وقد أراد عندما جاء رئيساً للوزراء أن يفرض التسوية كما يريدها أو كما يفرض حلوله العسكرية. عدَّ شارون اتفاقات أوسلو ميتة وتجاوزها الزمن، ورفض المبادرة العربية، واعتبرها لا تساوي الحبر الذي كتبت به، وأفرغ خريطة الطريق من مضمونها بعد أن وضع عليها 14 تحفظاً. وكان أبرز ما يريده هو إثبات أن هناك طريقاً لـ"إسرائيل" تتحرك فيه للأمام، دونما حاجة لمفاوضة الفلسطينيين. تابع شارون بناء جدار الفصل العنصري، وتوسيع المستوطنات، وأضعف محاولات محمود عباس لتقوية سلطته، وعندما كانت المقاومة تضرب "كان الردُّ محسوباً ليس لمعاقبة المذنب، ولكن لإثارة سخط البريء"، على حدِّ تعبير جدعون ليشفيلد Gideon Lichfield. وقد شجع اختيار شارون للتصرف الأحادي unilateralism على الاعتقاد بأنه شخص تكتيكي وليس شخصاً استراتيجياً. فمن الناحية التكتيكية فإن إضعاف عرفات وعباس والانسحاب الأحادي وبناء الجدار وإدارة الأمور بشكل يومي day – to – day agenda تبدو أموراً مقبولة. بينما تدفع المشكلة الديموغرافية الفلسطينية "إسرائيل" إلى انسحاب يحفظ هويتها اليهودية، ولذلك قد تنشأ دولة فلسطينية كنتيجة جانبية an eventual by product state، وليس هدفاً مركزياً للمشروع أحادي الجانب[125].

هذا التراث الذي حمله شارون ومن بعده حزب كاديما هَجَر فلسفة أن يستشعر شركاء التسوية بأن الجميع يكسب win – win philosophy من خلال المفاوضات الثنائية bilateral، وانتقل إلى فلسفة المسار الأحادي المبني على أساس أن هناك كاسباً وخاسراً win – lose approach، وبذلك يكون الإسرائيليون وحدهم مسؤولين عن تنفيذ المشروع. وهذه استراتيجية يبدو أنها تحمل مخاطر أقل على المدى القريب، ولكنها مُدمِّرة على المدى البعيد[126].

وقبل أن يغط شارون في غيبوبته بيومين، نشر رئيس تحرير جريدة معاريف Ma'ariv بالاشتراك مع كبير مراسليها ما أسمياه بالخطة السياسية الحقيقية التي كانت تعدُّ في الأشهر الأخيرة، استعداداً للولاية المقبلة لشارون (أو لحزب كاديما). وتقوم الخطة على أساس أنها بديل عن خريطة الطريق، وتستند إلى عدة أفكار أهمها:

- السلطة الفلسطينية ستعجز عن تفكيك البنى التحتية "للإرهاب"، وهذا يعني أن المرحلة الأولى من خريطة الطريق لن تتم.
- تبقى خريطة الطريق مجرد "ورقة توت" تستعملها القيادة الإسرائيلية كما تريد.
- تشرع "إسرائيل" والولايات المتحدة في مباحثات سرية للاتفاق على الحدود الشرقية لـ"إسرائيل"، حيث تتولى أمريكا دور الوصي أو الوكيل عن الفلسطينيين "العاجزين عن إدارة شؤونهم بأنفسهم"، وحيث لا توجد فرص تحقيق إنجاز عملي في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين.
- لا يتوقع أن يزيد الخلاف بين تل أبيب وواشنطن عن 8 إلى 12% من مساحة الضفة التي ستضمها "إسرائيل" إلى أراضيها.
- ستنال "إسرائيل" من أمريكا إقراراً بالسيادة في القدس القديمة كلها، مع نقل جميع الأحياء العربية في القدس للسيادة الفلسطينية، كما ستنال إقراراً أمريكياً بالرفض التام لحق الفلسطينيين بالعودة إلى الأرض التي هُجِّروا منها سنة 1948.
- إتمام بناء الجدار العازل، وإخلاء تدريجي للمستوطنات (مع الإبقاء على الكتل الاستيطانية الكبيرة الستة).
- تُقدِّم أمريكا مساعدة مالية سخية لـ"إسرائيل".
- يتم الإعلان عن الاتفاق باعتباره إنجازاً أمريكياً تاريخياً، وباعتبار أمريكا الوحيدة التي نجحت في دفع "إسرائيل" للانسحاب من أكثر مناطق الضفة، أو السماح بإقامة دولة فلسطينية ذات امتداد جغرافي في الضفة.

أي أن جوهر المشروع يتمحور حول انسحاب أحادي الجانب وبغياب أي شريك فلسطيني،



وفق ترتيبات تتم مع أمريكا وتحظى بموافقتها الرسمية واعترافها بالحدود الجديدة لـ"إسرائيل"، بحيث يتم السعي لتوفير دعم وغطاء دولي لها.

وأشارت صحيفة معاريف أن الخطة لم تحصل بعد على الموافقة الأمريكية، لكن كبار المسؤولين الأمريكيين سمعوها باهتمام. وكان عرَّاب السياسة الأمريكية الكبير ووزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجرHenry Kissinger من أوائل المؤيدين لها. وقد أوصى بالمحافظة على سرية الاتصالات الإسرائيلية – الأمريكية، وعرض المسألة في النهاية وكأنها حدثت بإملاء وإكراه أمريكي لـ"إسرائيل"[127].

الخطة، إذن، كانت مصمّمة للتنفيذ في غياب المفاوضات مع الفلسطينيين سواء فازت فتح أم حماس في الانتخابات، ولم يكن الحديث عن التعاطف مع أبي مازن أو عن تعويق الفلسطينيين لخريطة الطريق سوى نوع من البهارات والتوابل اللازمة لتجهيز "طبخة" الانسحاب الأحادي الجانب. وفي النصف الأول من سنة 2006 تتابعت التصريحات والتسريبات الإسرائيلية حول هذا المشروع، مؤكدة أن "إسرائيل" سترسم حدودها الدائمة بنفسها، وأنها ستضطر إلى فرض تسوية من دون استشارة الفلسطينيين[128]. وذكر أولمرت أن "إسرائيل" ستظهر بصورة أخرى بعد أربع سنوات، وستعيش في حدود أخرى، والتي وإن لم يتم الاعتراف بها رسمياً "فستلقى الدَّعم الفعلي من قبل الأطراف المهمة الحقيقية في العالم". وأضاف أولمرت قائلاً: "نحن سنقرر، ونحن سنتحرك، ونحن سنقود. نحن سنحدد جدول أعمالهم وجدول أعمالنا والجدول الزمني"[129].

وشرح أولمرت "خطة الانطواء" أو ما أصبح يسمى "خطة التجميع" بأنه سيتم إخلاء المستوطنات، وسينقل مستوطنوها إلى الكتل الاستيطانية التي ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، وأن بإمكان الفلسطينيين أن يقيموا دولتهم في المساحة المتبقية، وأنه لن يتبقى إسرائيلي واحد خلف الجدار لأسباب أمنية، ولمنح الفلسطينيين تواصلاً جغرافياً لإقامة دولتهم. وقال: "إذا كنا متفقين على أن الفلسطينيين ليسوا على استعداد للمفاوضات الحقيقية والملموسة، سأحاول التوصل إلى تفاهم مع الإدارة الأمريكية بالنسبة للخطوات التي يتوجب على إسرائيل اتخاذها بالنسبة لمسألة الحدود ..."[130]، وفي تصريح آخر قال أولمرت إن "إسرائيل" على عجلة من أمرها للانفصال عن الفلسطينيين، وإنها لا تملك الانتظار عشرين سنة "لكي تنضج حماس"، وإنه في حالة عدم وجود شريك فلسطيني "فسنتخذ مبادرات أحادية بالتنسيق مع الولايات المتحدة والأوروبيين"، وأضاف "سنحاول التوصل إلى تفاهم وطني ودولي"[131].

أخذ التنظير لخطة "الانطواء" أو الانسحاب الأحادي الجانب بُعداً مرتبطاً بالحفاظ على الطبيعة اليهودية لـ"إسرائيل". فبالنسبة لوزيرة العدل تسيبي ليفني (التي أصبحت فيما بعد وزيرة للخارجية)، فإن قبول المجتمع الدولي حق "إسرائيل" في الوجود كدولة يهودية سيتآكل بمرور الوقت، وستزداد الضغوط من أجل تحويل "إسرائيل" إلى دولة مزدوجة القومية يتقاسم

الفلسطينيون والإسرائيليون فيها السلطة. ولذلك ترى ليفني أنه يتحتم "التخلي عن قسم من أرض إسرائيل بحدودها التوراتية ومن ضمنها الضفة الغربية حفاظاً على وجود دولة يهودية وديموقراطية"[132]. ورفضت ليفني تعريف "إسرائيل" بأنها دولة جميع مواطنيها، وأصرت على أن "إسرائيل" هي البيت الوطني للشعب اليهودي، أي دولة يهودية مع أغلبية يهودية[133].

واستخدم حاييم رامون (الزعيم العمالي الذي انضم إلى كاديما وأصبح وزيراً للعدل) تعبيرات قوية مشيراً إلى أن الإسرائيليين يجلسون على فوهة بركان، وأنهم يعرفون بالضبط من سينفجر. وقال: "إننا نعرف أنه خلال 5–10 سنوات سينتهي حدُّ إسرائيل كدولة يهودية ديموقراطية، ففي اللحظة التي يصبح فيها الفلسطينيون أكثرية في المنطقة الممتدة ما بين البحر والنهر...، سيطالبون كرجل واحد أن تكون تلك دولة واحدة، وهذا خطر رهيب"، وأضاف أن "السيطرة على المناطق الفلسطينية هي سرطان"، وأن "التهديد الوحيد الذي لا تعرف إسرائيل كيف تواجهه هو خطر فقدان الدولة اليهودية الديموقراطية"؛ ولذلك فإن خطة الفصل هي الوحيدة القادرة على مجابهة هذا الوضع حسب رأيه[134]. أما أولمرت فاعتبر مشروع الانسحاب ضرورياً باعتباره "الحبل الذي سينقذ الصهيونية"، رغم تمسكه النظري بالمشروع الصهيوني حول أرض "إسرائيل" الكاملة[135].

ظهرت مؤشرات أن استكمال ترسيم الحدود سيكون قبل نهاية ولاية جورج بوش (مطلع سنة 2009)[136]، أو في مطلع سنة 2010[137]، وعدَّ أولمرت ذلك الهدفَ الأول للكنيست القادم[138]، كما تم التأكيد على ضم ست كتل استيطانية للسيادة الإسرائيلية وهي كتل: معاليه أدوميم وغوش عتصيون، شرقي القدس وجنوبها، وأرييل وكدوميم – كارني شومرون وشاكد شمال الضفة الغربية، وكريات هسيفير شرق تل أبيب[139].

أقرَّت الحكومة الإسرائيلية الجديدة في برنامجها السياسي سعيها إلى بلورة الحدود النهائية للدولة كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، وأنه إذا لم يتم الوصول إلى اتفاق من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين، فستقوم الحكومة بتحديد حدودها[140]. وأعلن أولمرت في أول جلسة للحكومة أن مهمتها المركزية ستكون ترسيم حدود جديدة لـ"إسرائيل" بشكل أحادي، وتكوين دولة ذات أغلبية يهودية ومتماسكة، ويمكن الدفاع عنها[141]. وكشفت هآرتس في 2006/5/8 أن شارون كان قد عين قبل نصف عام طاقماً مهنياً مؤلفاً من المسؤولين الإسرائيليين في الوزارات المختلفة لبلورة خطة الانطواء أو التجميع، ويعمل على تقدير المصروفات، وإيجاد الطرق القانونية لتطبيق الخطة والسعي إلى نيل اعتراف دولي بالحدود التي ستنسحب منها "إسرائيل"[142].

وبعد أقل من ثلاثة أسابيع من تشكيل حكومته كان أولمرت قد وصل إلى واشنطن لتسويق نفسه ووزارته وخطته في التجميع والانطواء، وهناك التقى الرئيس الأمريكي بوش، وخطب في الكونجرس حيث قوطع بالتصفيق 38 مرة، وبوقوف الشيوخ والنواب 18 مرة إظهاراً لتقديرهم إياه[143]. ولا عجب، فقد وجد نفسه في "معقله" وبين "أهله"؛ كما يبدو أن تدربه على قراءة الخطاب 30 مرة، مع

الخبير الاستراتيجي اليهودي الأمريكي الجمهوري فرانك لونتز Frank Luntz، قد نفعه[144].

تمكن أولمرت من تحسين علاقاته ببوش، وأظهر بوش عناصر إعجاب بالخطة الإسرائيلية عندما وصفها بالشجاعة وأنه لا يمكن الانتظار إلى ما لا نهاية، كما كان استخدام بوش لأول مرة لتعبير "إسرائيل دولة يهودية" أمراً باعثاً على الارتياح الإسرائيلي. غير أن بوش من جهة أخرى لم يَعِدْ بالاعتراف بالحدود المقترحة باعتبارها حدوداً نهائية، كما أكد على رؤيته بإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، وبضرورة إجراء مفاوضات جدية مع محمود عباس باعتباره شريكاً حقيقياً في السلام وعدم عرقلة مهامه أو إضعافه[145].



سعى محمود عباس منذ انتخابه رئيساً للسلطة ولمنظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) إلى إظهار استعداد القيادة الفلسطينية لإجراء المفاوضات وإثبات أنها شريك مناسب للوصول إلى التسوية النهائية. وخلال سنة 2005 قام عباس بعدد من الترتيبات الأمنية والاقتصادية كما أجرى الانتخابات البلدية سعياً إلى تقديم صورة أكثر قبولاً للسلطة الفلسطينية. وكان أحد أهدافه من إجراء الانتخابات التشريعية استيعاب حماس في النظام السياسي الفلسطيني، ونزع سلاحها بعد الانتخابات[146]، وضبط إيقاع عملها ضمن الدور المهيمن للسلطة الفلسطينية ولـ م.ت.ف.، خصوصاً وأن التوقعات كانت تشير إلى فوز فتح في الانتخابات. ولذلك كان عباس يؤكد قبل نحو شهرين من الانتخابات التشريعية بأن التوصل إلى اتفاق مع "إسرائيل" ممكن، وأنه إذا كان هناك طرف إسرائيلي راغب في المفاوضات فلن يتطلب الأمر أكثر من ستة أشهر لإبرام معاهدة الوضع النهائي[147].

لكن القيادة الإسرائيلية اختارت تجاهل عباس، والمضي في الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة وفي خطة الانطواء، والاستمرار في الضغط عليه لنزع أسلحة حماس وباقي الفصائل الفلسطينية، بحجة أن ذلك من شروط المرحلة الأولى من خريطة الطريق، وهو ما دفع عباس لاتهام الإسرائيليين بالسعي لتأجيج حرب أهلية بين الفلسطينيين[148].

أصرَّ محمود عباس، على الرغم من فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، على إمكانية متابعة المفاوضات، لكن الإسرائيليين اتهموا عباس بالضعف وعدم القدرة على تنفيذ التزاماته، وتحوَّل التركيز في الساحة الفلسطينية على محاولات إسقاط حكومة حماس وإفشال تجربتها، بدل الانشغال في مفاوضات التسوية، وهو ما ألقى بظلاله على التطورات السياسية في سنة 2006.

وعلى الرغم مما أحيطت به وثيقة الأسرى من نقاشات وحالات شد وجذب، ووضع حماس وحكومتها تحت ضغوط سياسية هائلة، وصلت إلى حد دعوة عباس لعمل استفتاء شعبي حولها، إلا أن "إسرائيل" لم تتعامل معها باعتبارها تشكل أساساً لمشروع تسوية، مع أن الكثير

من طروحاتها مرتبط بالعلاقات مع "إسرائيل" والحقوق والمطالب الفلسطينية في أي مشروع تسوية. وعلق أولمرت بأن وثيقة الأسرى "لا تشكل أساساً ولا حتى نقطة بداية للمفاوضات مع الفلسطينيين"[149]. وعندما صدرت الوثيقة في شكلها النهائي "وثيقة الوفاق الوطني" أصدرت الخارجية الإسرائيلية بياناً رفضت فيه الوثيقة رفضاً قاطعاً[150]. وإذا كانت أهمية الوثيقة تكمن في محاولة الوصول إلى برنامج إجماع وطني فلسطيني، إلا أنها من جهة مشاريع التسوية مثَّلت خطوة لاستيعاب حماس، وتكييف لغتها السياسية لتكون أكثر اقتراباً من فتح ومن الطروحات العربية والدولية.



في النصف الثاني من سنة 2006 بدأ الإحباط يَدبُّ بشكل سريع تجاه تنفيذ خطة الانطواء أو التجميع[151]، وأخذت تتراجع عن سلم أولويات الحكومة، بينما كانت تتعرض للكثير من الانتقادات واقتراحات التعديل. ولعل من أهم أسباب فقدانها للبريق وقوة الاندفاع:

1. فوز حماس، وتشكيل حكومتها والفشل في إسقاطها، والخوف من اعتبار الانسحاب انتصاراً لحماس، وتثبيتاً لنفوذها على الأرض.
2. فشل الهجوم على حزب الله ولبنان في صيف 2006، وتزايد القناعات بأن الانسحاب من الجنوب اللبناني سنة 2000 زاد من قوة حزب الله ومن قدرات المقاومة، مما زاد مخاوف تكرار مثل هذا السيناريو في الضفة الغربية.
3. تراجع شعبية أولمرت وحزب كاديما، وضعف ثقة الناخب الإسرائيلي فيه وفي التحالف الحاكم، مع تصاعد شعبية قوى اليمين الإسرائيلي؛ وهو ما أضعف قدرة أولمرت على المناورة والحركة.
4. ظهور قناعات بضرورة دعم محمود عباس ورئاسة السلطة، والتنسيق معه في مواجهة حماس ومحاولة إسقاطها.
5. انشغال الداخل الإسرائيلي بفضائح الفساد، وفي ملفات التحقيق في ضعف أداء وفشل الجيش الإسرائيلي في الحرب ضد حزب الله ولبنان.
6. ظهور صعوبات عملية أمنية واقتصادية وقانونية عند دراسة تطبيقات الخطة على الأرض. وهذا، ما أشارت إليه "لجنة التجميع"، التي درست الانسحاب أحادي الجانب وقدمت تقريرها في منتصف آب/ أغسطس 2006، كما أشارت اللجنة إلى مخاطر إطلاق الصواريخ من الضفة، وإلى أن "إسرائيل" لم تتمكن من الحصول على اعتراف دولي بإنهاء الاحتلال لأنها تنوي الاحتفاظ بأجزاء من الضفة الغربية[152].

وكانت من أولى بوادر التراجع عن تطبيق خطة الانطواء ما تناقلته وسائل إعلام إسرائيلية في 2006/6/18 من تصريحات لوزير كبير في حزب كاديما الحاكم، قال فيها إن تطبيق الخطة "هو أمر

مستحيل"، نظراً لغياب التجاوب الدولي معها، كما أن "إسرائيل" لن تربح شيئاً من هذه الخطوة، وأضاف أن الائتلاف الحاكم نفسه لن يستطيع إقرارها في الحكومة أو الكنيست، ذلك أن أحداً لا يضمن إجماعاً حولها حتى في كاديما[153].

ومع نهاية الحرب على لبنان كان قد ظهر تفكك أوضح في أوساط حزب كاديما، حيث أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن عدداً كبيراً من وزراء كاديما وأعضائه في الكنيست يعارضون خطة التجميع[154]. وهو ما أضعف القوة الرئيسية الدافعة لهذه الخطة. وبعد بضعة أيام من انتهاء حرب لبنان أخبر أولمرت عدداً من وزرائه أن خطة التجميع لم تعد تقف على سُلّم أولوياته[155]. أما نائب رئيس الوزراء شمعون بيريز فصرح ليديعوت أحرونوت في 2006/9/8 أن فكرة الانطواء والتجميع قد "انتهت سياسياً ونفسياً وعملياً"، محذراً من أن كاديما سيختفي من المشهد السياسي إذا لم يبلور أجندة سياسية جديدة[156].

وفي مثل هذه الأجواء، بدا أن التحالف الإسرائيلي الحاكم يعاني من فقدان الرؤية والاتجاه. وأخذت تظهر على السطح دعوات تنسيق الانسحاب مع أبي مازن وتسليم مناطق محدودة من الضفة إلى حرسه الرئاسي[157]. وفي أواخر أيلول/ سبتمبر 2006 توجهت 68 شخصية إسرائيلية بارزة (الكثير منها من ناخبي كاديما وأحزاب الوسط) برسالة إلى أولمرت تطالبه بالتجاوب مع مبادرة السلام العربية، ومفاوضة الحكومات الرسمية في سورية ولبنان وفلسطين بما في ذلك حكومة حماس حول اتفاق سلام شامل[158]. وفي أواسط تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 ظهرت طروحات سياسية منقولة عن تسيبي ليفني وزيرة الخارجية تقترب من تلك التي طرحت في مفاوضات كامب ديفيد في صيف 2000، وتحدثت عن انسحاب من حوالي 90% من الضفة الغربية، مع انسحابات وتعديلات حدودية تالية، وانسحاب من الأحياء العربية في القدس، باستثناء المسجد الأقصى الذي يتم تسليمه في المرحلة الثالثة، وصدور قرار من الأمم المتحدة يتحدث عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة في حدود 1967 تعيش بسلام وأمان مع جيرانها، حيث وضع هذا الاصطلاح بديلاً عن الاعتراف. وتقول الطروحات بأنه لن يكون هناك تنازل عن حق اللاجئين بالعودة، لكن "إسرائيل" ستقول إنها لن تسمح لهم بالعودة إلى أراضيها، حيث يعودون فقط للدولة الفلسطينية، بينما يبقى حق العودة حيّاً ولو من الناحية النظرية. وفي نهاية المطاف يتم الاعتراف بين دولتين كاملتي السيادة. وتوضح الخطة أنه سيتم تطبيق ما يتم الاتفاق عليه من دون ربطه بالقضايا الأخرى[159].

تشكل أفكار ليفني، لو صحَّت، تغييراً كبيراً في فكر كاديما أو القيادة الإسرائيلية فيما يتعلق بالتراجع عن الانسحاب أحادي الجانب، والموافقة على إمكانية إنشاء دولة فلسطينية على معظم الضفة والقطاع دون الحاجة إلى اشتراط الاعتراف، أو التنازل الرسمي عن حق اللاجئين بالعودة، أو ربط الاتفاق بقضايا أخرى كانت عادة ما تستخدم وسيلة لتعطيله أو إفشاله. وهو ما يعني

أيضاً أن الإسرائيليين صاروا أكثر استعداداً للتعامل مع تيارات فلسطينية غير مستعدة للاعتراف بدولتهم، مثل حماس والجهاد الإسلامي وغيرها.

ولعل خطاب أولمرت في الذكرى الـ33 لوفاة بن جوريون David Ben-Gurion في 2006/11/27 الذي أشار فيه إلى أنه يمد يده للسلام للفلسطينيين، وأنه مستعد "لحوار حقيقي ومفتوح وصادق وجاد" مع محمود عباس، ما يشير إلى تخلي كاديما والحكومة الإسرائيلية عن خطة الانطواء والانسحاب أحادي الجانب، والعودة إلى فكرة المفاوضات الثنائية[160].

◆ ◆ ◆

وفي كانون الأول/ ديسمبر 2006 انتشر الحديث عما عرف باتفاق جنيف أو وثيقة أحمد يوسف (المستشار السياسي لرئيس الوزراء اسماعيل هنية)، والتي تحدثت عن مشروع هدنة لمدة خمس سنوات بين حكومة حماس و"إسرائيل"، تنسحب "إسرائيل" بموجبها إلى خط متفق عليه في الضفة الغربية، ويتعهد الفلسطينيون بعدم تنفيذ هجمات في الضفة والقطاع و"إسرائيل" والعالم، وتتعهد "إسرائيل" بالمثل، كما تتعهد بعدم البناء في المستوطنات وعدم شق طرقات، وتتعهد بالسماح بحرية الحركة داخل الضفة وبين الضفة والقدس، وبممر حر إلى مصر والأردن وإطلاق سراح كل الأسرى دون استثناء. وتقرر المسودة أنه بعد خمس سنوات فإن الرؤية الفلسطينية هي إقامة دولة فلسطينية على كل الأراضي المحتلة سنة 1967 وتكون عاصمتها القدس الشرقية، كما سيطالب الفلسطينيون بتحقيق حق العودة[161].

أحدثت هذه الوثيقة لغطاً كبيراً في الساحة الفلسطينية، حيث اتُهمت حماس بتقديم تنازلات، وبالتفاوض من وراء ظهر م.ت.ف. وقيادة السلطة وفتح، ونفت حماس وقياداتها رسمياً صلتها بالوثيقة أو تبنيها لها ورفضت الاعتراف بها، كما استهجنت أن يصر بعض خصومها على التحدث باسمها وتقويلها ما لم تقل.

وهكذا، تنتهي سنة 2006 بفقدان مسار التسوية للاتجاه ولقوة الدفع، ويكتشف الإسرائيليون مرة بعد أخرى فشلهم في فرض إرادتهم على الفلسطينيين وتطويعهم، وأن تصوراتهم المطروحة للتسوية تحمل بذور فشلها في ذاتها.

خاتمة

كانت سنة 2006 بالنسبة للكيان الإسرائيلي سنة "الأوراق المختلطة"، سنة "ارتباك" استراتيجي افتقد القدرة الحاسمة على تحديد المسارات، وسنة فشل في تقدير قوة حماس التي فرضت نفسها على المشهد السياسي الفلسطيني، وسنة فشل في إسقاط حكومة حماس وكسر إرادة الفلسطينيين، كما كانت سنة فشل في الحرب على حزب الله وعلى لبنان.

وسنة 2006 هي سنة انتهت فيها سيطرة القادة التاريخيين، وضعفت أو تراجعت بشكل نسبي قبضة الجنرالات على المشهد السياسي الإسرائيلي. اختلطت أوراق الأحزاب الإسرائيلية فكان الصعود المدوي لحزب جديد، تولى القيادة السياسية قبل أن يزيد عمره عن ستة أشهر، بينما كان هناك سقوطٌ مدوٍّ لأحزاب تاريخية كبرى كالليكود.

لا تزال "إسرائيل" قوية اقتصادياً وعسكرياً ونفوذاً سياسياً، وسط أوضاع متردية فلسطينياً وعربياً وإسلامياً. ولكنها أخذت تشعر بعمق أن الوقت لا يعمل لصالحها في ظل تزايد أعداد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية، وفشلها في فرض الحلول التي تريدها على الطرف الفلسطيني، وتصاعد قوة حماس وحزب الله والحركات الإسلامية في المنطقة، وتنامي مخاطر التهديد النووي الإيراني.

ولا يزال الإسرائيليون قادرين فقط على الحوار أو التفاوض مع أنفسهم، ولكنهم لا يملكون الإرادة ولا الجدية اللازمة للتفاوض مع الفلسطينيين أو العرب، حتى وفق قرارات "الشرعية الدولية". وجوهر مشروع التسوية مرتبط بالنسبة إليهم بحل مشكلة الإسرائيليين وليس الفلسطينيين، ولذلك أصبح تيارهم العام يميل للانسحاب أحادي الجانب، بحجة غياب الشريك الفلسطيني. وهو شريك سيظلُّ غائباً في تصوراتهم، مهما كان حاضراً، ما دام لا يستجيب لإملاءاتهم ويعمل وفق مقاساتهم. حيث لم يستوعب الوعي الإسرائيلي حتى هذه اللحظة أن الفلسطيني إنسان يستحق أن يمارس إنسانيته في العودة إلى أرضه والعيش فيها بحرية وكرامة، ويستحق أن يقرر مصيره في دولة كاملة السيادة.

اليمين والوسط واليسار الإسرائيلي يحاولون الهرب من الواقع بتقديم حلول غير واقعية، وهي فلسفة تميل إلى التحايل على الأزمة وليس إلى علاجها، وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى اتساعها وتزايدها، لتحمل في طياتها المستقبلية مخاطر حقيقية على المشروع الصهيوني.

وبالتالي فإن سنة 2007 لا تحمل ما يبعث على التفاؤل بحدوث اختراقات أو إنجازات حقيقية في مسار الأحداث، طالما أن العقلية الإسرائيلية السائدة هي نفسها، وتلجأ تقريباً إلى استخدام الأدوات والوسائل نفسها.

هوامش الفصل الثاني

[1] Executive Summary, Herzliya Conference, April 2006, pp. 2–3, see: http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Uploads/1590Executive_Summary_part1.pdf

[2] Seventh Herzliya Conference, Patriotism and National Resilience in Israel after the Second Lebanon War: The National Survey 2007, 24/1/2007. Note: The chapter "Patriotism and its Connection to National Strength," is based on the chapters "Patriotism and National Strength in Israel," and "Conceptual Outlines for Patriotic Affinity," which were written by Uzi Arad and Gal Alon in the 2006 Patriotism Survey, with some revisions. In the 2007 Herzliya Conference, a working paper was presented focusing on surveying the differences in patriotism between Jews and Arabs. The working paper is entitled "Patriotic Views in the Jewish and Arabic Public: A Comparative Look," this paper was prepared by Ephraim (Effie) Ya'ar and Efrat Peleg, see:
http://www.herzliyaconference.org/Eng/_Uploads/1856patriotismeng(4).pdf

[3] **الخليج**، 2006/2/1؛ وانظر: **الأيام**، فلسطين، 2006/1/16.

[4] Carolyn O'hara, "Israel's Next Left," in *Foreign Policy* magazine, Washington, December 2005, see: http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3321

[5] انظر: مردخاي غيلات، "عمير بيرتس: فوز عظيم يراد تقزيمه،" في **الأيام**، فلسطين، 2006/4/4، مترجم عن **يديعوت أحرونوت**.

[6] Yoav Peled, "Dual War: The Legacy of Ariel Sharon," in The Middle East Research and Information Project (MERIP), 22/3/2006, see:
http://www.merip.org/mero/mero032206.html

[7] See: Yoel Marcus, "The Three Musketeers," in *Haaretz*, 17/2/2006.

[8] حول برامج الأحزاب انظر:
http://www.jewishagency.org/NR/rdonlyres/C250AFC8-C29D-4EBE-96A0-0D19F5E2704D/0/Partyplatforms.doc ؛
وانظر أيضاً:
- برنامج حزب كاديما في: http://www.kadimasharon.co.il/15-en/Kadima.aspx
- برنامج حزب العمل في: http://www.avoda2006.org.il/PageLItem.asp?cc=0124&id=186
- برنامج حزب الليكود في: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3227271,00.html

[9] عرب 48، 2006/3/1.

[10] http://www.knesset.gov.il/elections16/eng/results/regions.asp; http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_res16.htm; and http://www.knesset.gov.il/elections17/eng/results/Main_Results_eng.asp

[11] جريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2006/2/4.

[12] عرب 48، 2006/1/25.

[13] See: Yehuda Ben Meir, "The Israeli Elections: Initial Reflections," in Tel Aviv Notes, Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS), no. 164, 4/4/2006, see:
http://www.tau.ac.il/jcss/tanotes/TAUnotes164.doc

[14] Ibid.

[15] Ibid؛ ونحميا شترسلر، "الناخب الإسرائيلي خرج إلى التقاعد،" في **الحياة الجديدة**، 2006/3/31، مترجم عن **هآرتس**.

[16] انظر: مقال "انتخابات الكنيست الـ 17: النتائج والدلالات،" في موقع المشهد الإسرائيلي، 2006/4/21، في:
http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2979

[17] المرجع نفسه؛ وانظر أيضاً لمزيد من المعلومات حول نتائج الانتخابات الإسرائيلية والاستحقاقات المتوقعة:
Israel: After Election, The Brookings Institution, Saban Center for Middle East Policy Briefing, Washington D.C., 4/4/2006, in
http://www.brookings.edu/dybdocroot/comm/events/20060404israel.pdf

[18] انظر: وحدة الدراسات، دراسة في نتائج الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الـ 17، مكتب الشؤون الفكرية والدراسات – فتح، أيار/ مايو 2006، في: http://www.fateh.ps/study.htm؛ وانظر أيضاً:
مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انتخابات الكنيست 2006: الكنيست السابعة عشر، في:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/palestine/politec_2006.html

[19] انظر: **الحياة**، 3/5/2006، وانظر: تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ 31، مكتب رئيس الحكومة، في:
http://www.pmo.gov.il/PMOAr/Government/Panel/

[20] انظر النص العربي للبرنامج الحكومي في: **القدس العربي**، 6/5/2006؛ وانظر البرنامج أيضاً في:
Haaretz, 4/5/2006.

[21] عرب 48، 21–22/9/2006.

[22] جريدة **الرأي**، عمّان، 13/10/2006.

[23] See: Central Bureau of Statistics (CBS), in: http://www.cbs.gov.il/yarhon/b1_e.htm

[24] Ministry of Immigrant Absorption, Total Immigration to Israel, see:
http://www.moia.gov.il/english/netunim/sikum.asp

[25] **الشرق الأوسط**، 23/3/2006.

[26] **السفير**، 8/7/2006.

[27] انظر: **الخليج**، 7/10/2006؛ وعرب 48، 17/10/2006.

[28] **الحياة**، 15/11/2006.

[29] Bank of Israel, Bank of Israel Annual Report – 2006, 16/4/2007, in:
http://www.bankisrael.gov.il/deptdata/mehkar/doch06/eng/pe_1.pdf

[30] See: http://www.cbs.gov.il/hodaot2007n/08_07_046t11.pdf

[31] See: Israeli Ministry of Finance, The State Budget Proposal for Fiscal Year 2006, Jeruslem, October 2005, in: http://www.mof.gov.il/bud06_ea/2006.pdf ;and Bryan Plamondon,"Israel Targets a Deficit of 3% of GDP in 2006," in Global Insight:
http://www.globalinsight.com/Perspective/PerspectiveDetail2451.htm

[32] See: Bank of Israel, Israel's International Investment Position (IIP) – December 2006, 27/3/2007, in: http://www.bankisrael.gov.il/press/eng/070327/070327z.htm

[33] Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade by Countries – 2006, in CBS, 17/1/2007, see:
http://www.cbs.gov.il/hodaot2007n/16_07_008e.pdf

[34] Ibid.

[35] See: Helen Brusilovsky, Summary of Israel's Foreign Trade – 2006, in CBS, 11/1/2007, in:
http://www.cbs.gov.il/hodaot2007n/16_07_003e.pdf; and see:
http://www.cbs.gov.il/fr_trade/tc6.htm

[36] See: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/ta3.htm

[37] See: http://www.cbs.gov.il/fr_trade/ta2.htm

[38] See: Jewish Virtual Library, U.S. Assistance to Israel 1948–2006, in:
http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/US–Israel/U.S._Assistance_to_Israel1.html

[39] انظر تقرير جريدة **ذا ماركر** الإسرائيلية، الذي نشرت ملخصه **الخليج**، 14/8/2006.

[40] **الشرق الأوسط**، 12/11/2006.

[41] انظر حول الميركافا: المركز الفلسطيني للإعلام، 14/8/2006، نقلاً عن تقرير أمريكي نشرته وكالات الأنباء.

[42] **البيان**، الإمارات، 1/10/2006.

[43] See: http://www.cbs.gov.il/hodaot2007n/08_07_046t6.pdf

[44] Ibid.

[45] Israel Ministry of Defense, Spokesperson Announcements, Israel's Defence Export Contracts, 9/1/2007, in: http://www.mod.gov.il/WordFiles/n30901072.doc

[46] Ibid، ملاحظة: سعر صرف الشيكل مقابل الدولار حسب بنك "إسرائيل" المركزي.

[47] See: JCSS, Military Balance, Israel, 4/9/2006, in: http://www.tau.ac.il/jcss

48 Ibid؛ وانظر: عرب 48، 2006/8/23؛ ووكالة قدس برس إنترناشيونال، لندن، 2006/10/30: www.qudspress.com

49 See: Lionel Beehner, Israel Nuclear Program and Middle East Peace, in Council on Foreign Relations (CFR), 10/2/2006, in
http://www.cfr.org/publication/9822/israels_nuclear_program_and_middle_east_peace.html

50 **عكاظ**، 2006/5/13.

51 المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/5/18.

52 **السفير**، 2006/2/8.

53 انظر: تقرير زهير اندراوس، في **القدس العربي**، 2007/1/16؛ وعرب 48، 2006/1/2؛ وانظر أيضاً:
http://www.adnki.com/index_2Level_English.php?cat=Security&loid=8.0.372911258&par=0

54 إسلام أون لاين، 2006/5/2، انظر:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-05/02/article08.shtml

55 انظر ملخص تقرير الجنرال عميرام ليفين الذي نشرته: **القدس العربي**، 2006/12/8، من مراسلها زهير اندراوس، ويتحدث عن الفشل الإسرائيلي الذريع في الحرب.

56 **الخليج**، 2005/4/19.

57 **الحياة الجديدة**، 2005/4/19.

58 **الخليج**، 2006/1/18.

59 **الشرق الأوسط**، 2006/1/20.

60 **الحياة**، 2006/1/23.

61 تقرير أسعد تلحمي، في **الحياة**، 2006/1/27.

62 قدس برس، 2006/1/26.

63 عرب 48، 2006/1/26؛ وانظر: حلمي موسى، "عاصفة في إسرائيل تعزز موقف اليمين،" في **السفير**، 2006/1/27.

64 عرب 48، 2006/1/26.

65 عرب 48، 2006/1/30.

66 Executive Summary, Herzliya Conference, April 2006, pp. 2-3, 17, 19.

67 انظر: تعليق ألوف بن المراسل السياسي **لهآرتس**، في **السفير**، 2006/1/27؛ ونتائج الاستطلاع الذي نشرته **الخليج**، 2006/1/31، مترجم عن **معاريف**؛ وانظر أيضاً:
The Reut Institute, Hamas – Facilitating convergence?, 5/7/2006, in:
http://www.reut-institute.org/Publication.aspx?PublicationId=240

68 عرب 48، 2006/1/31؛ وانظر الدراسة الصادرة عن مركز القدس للشؤون العامة بشأن التعامل مع حماس:
Chuck Freilich, "Dilemmas of Israeli Policy After the Hamas Victory: From Disengagement to Consolidation?," in Jerusalem Issue Brief, Jerusalem Center for Public Affairs (JCPA), vol. 5, no. 21, 30/3/2006, in: http://www.jcpa.org/brief/brief005-21.htm

69 تقرير أسعد تلحمي، في **الحياة**، 2006/2/17.

70 عرب 48، 2006/2/21.

71 Nehmia Shtrasler, "Waiting for Al-Qaida," in *Haaretz*, 21/2/2006.

72 **الشرق الأوسط**، 2006/10/26.

73 انظر مثلاً: خبر اقتحام 14 مصرفاً في رام الله ونابلس وجنين وطولكرم في 2006/9/20، في **النهار**، 2006/9/21.

74 **الخليج**، 2006/4/10.

75 **القدس**، 2006/3/24.

76 **الحياة**، 2006/4/11.

77 **الاتحاد**، 2006/4/3.

78 Steven Erlanger, "U.S. and Israelis are said to talk of Hamas Ouster," in *The New York Times* newspaper, 14/2/2006, in: http://www.nytimes.com/14/02/2006/international/middleeast/14mideast.html?hp&ex1139979600&partner=homepage

79 بن كسبيت، "على إسرائيل التعامل مع إيران وسورية وحزب الله وحماس،" في **القدس العربي**، 2006/2/11، مترجم عن **معاريف**.

80 تقرير من تغريد سعادة والوكالات، سيناريوهات إسرائيلية للقضاء على حكومة حماس، في **الاتحاد**، 2006/4/3.

81 **الرأي**، 2006/6/23.
82 **القدس العربي**، 2006/5/25.
83 انظر: **الاتحاد**، 2006/2/21؛ وعرب 48، 2006/5/21.
84 **الخليج**، 2006/10/21.
85 عرب 48، 2006/11/12.
86 **الحياة**، 2006/6/22.
87 انظر: تقرير شموئيل طال، الإذاعة الإسرائيلية الثانية، في رصد البث الإذاعي والتلفزيوني العبري، عمّان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2006/5/20.
88 **الأيام**، فلسطين، 2006/5/26.
89 **الغد**، 2006/5/26.
90 عرب 48، 2006/5/26.
91 عرب 48، 2006/6/14.
92 عرب 48، 2006/11/1.
93 **الخليج**، 2006/11/11.
94 **الاتحاد**، 2006/11/13.
95 See: *Washington Times* newspaper, 16/10/2006.
96 **القدس العربي**، 2006/10/14.
97 **الخليج**، 2006/2/12.
98 **الاتحاد**، 2006/8/14.
99 انظر: ملخص تقرير الشاباك، في **الأيام**، فلسطين، 2007/3/16.
100 قدس برس، 2007/1/1، هناك تضارب في أعداد الشهداء لدى المصادر، فَيُشير تقرير مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم) إلى مقتل 660 فلسطينياً، وتشير المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان إلى مقتل 680 فلسطينياً، بينما يذكر مكتب الجيل للصحافة والنشر أن العدد كان 742 شهيداً، انظر: **الاتحاد**، 2007/1/4؛ وانظر:
The Palestinian Human Rights Monitoring Group (PHRMG), Press Release, December 2006, in: http://www.phrmg.org/pressrelease/2006/press%20release%20%20last%20update.06.htm; see also: http/www.btselem.org/arabic/Press_Releases/20061228.asp
101 See: http://www.sarayaalquds.org/mlft/mlft042.htm
102 هذا العدد هو حصيلة قراءة مقارنة لعدد من التقارير المنشورة في: المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/12/5، و2006/11/11، و2006/11/3.
103 انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الأوضاع الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية للشعب الفلسطيني في نهاية العام 2006، رام الله، كانون الأول/ ديسمبر 2006، في:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/endyear2006A.pdf؛ وانظر:
The Intelligence and Terrorism Information Center at Israel Intelligence Heritage and Commemoration Center (IICC), Anti-Israeli Terrorism, 2006: Data, Analysis and Trends, March 2007, in:
http://www.terrorism-info.org.il/malam_multimedia/English/eng_n/pdf/terrorism_2006e.pdf
104 **الحياة**، 2006/1/20.
105 **الحياة**، 2006/4/18.
106 وفا، 2006/4/17.
107 انظر: **القدس العربي**، 2006/11/7.
108 جريدة **الوطن**، السعودية، 2006/11/24؛ وإسلام أون لاين، 2006/11/24، في:
http://www.islamonline.net/Arabic/news/2006-11/24/06.shtml
109 انظر: ملخص تقرير الشاباك، في **الأيام**، فلسطين، 2006/3/16؛ وانظر تقرير الخارجية الإسرائيلية:
Israel Ministry of Foreign Affairs, The Nature and Extent of Palestinian Terrorism 2006, 1/3/2007, in: http://www.mfa.gov.il/MFA/Terrorism-+Obstacle+to+Peace/Palestiniab+terror+since+2000/palestinian+terrorism+2006.htm
110 **الشرق الأوسط**، 2006/5/15.
111 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/ivid/violations/Archive_Report.html
[112] **الحياة**، 2006/6/10.
[113] **المرجع نفسه**.
[114] انظر: **الدستور**، 2006/6/15.
[115] انظر: **الحياة الجديدة**، 2006/6/26؛ و**النهار**، 2006/6/26.
[116] انظر: المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/30.
[117] انظر: هاني المصري، "أمطار الصيف: أكبر من جندي أسير وأكبر من فراغ قانوني في السلطة،" في **الحياة**، 2006/7/7.
[118] انظر: تقرير وفا، 2006/11/23، نقلاً عن معاوية حسنين، مدير الإسعاف والطوارئ بوزارة الصحة؛ و**البيان**، الإمارات، 2006/11/23؛ وتقرير المركز الفلسطيني للإعلام حول مجزرة بيت حانون، 2006/11/8.
[119] انظر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير إحصائي شامل يتناول أوضاع الأسرى بشكل عام وأبرز أحداث عام 2006 بشكل خاص، في مركز المعلومات الوطني الفلسطيني:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/social/prisoners/prisoners19.html
[120] المرجع نفسه.
[121] المرجع نفسه؛ وانظر: **عكاظ**، 2006/3/15.
[122] انظر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير إحصائي شامل يتناول أوضاع الأسرى.
[123] See: Executive Summary, Herzliya Conference, April 2006, p. 14.
[124] See: Ibid.
[125] Gideon Lichfield, "Not the Prince of Peace," in *Foreign Policy*, January 2006, see:
http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=335
[126] See: *Ibid.*
[127] انظر: حلمي موسى، "شارون يقترح بديلاً لخريطة الطريق ووصاية أمريكية على السلطة،" في **السفير**، 2006/1/3.
[128] انظر مثلاً: تصريح أولمرت المنشور في **الحياة**، 2006/1/24؛ وتصريح آفي ديختر المنشور في **الدستور**، 2006/3/4؛ وتصريح شاؤول موفاز المنشور في **الأيام**، فلسطين، 2006/3/6.
[129] حوار أولمرت: نحن سنحدد جدول أعمالهم وجدول أعمالنا، في **الأيام**، فلسطين، 2006/3/11، نقلاً عن يديعوت أحرونوت.
[130] عرب 48، 2006/4/8.
[131] **الحياة الجديدة**، 2006/3/23؛ وحول الفلسفة الإسرائيلية للانسحاب أحادي الجانب، انظر مقال باري روبن في:
Barry Rubin, Israel's New Strategy, in *Foreign Affairs*, vol. 85, no. 4, July/August 2006.
[132] **الأيام**، فلسطين، 2006/1/24.
[133] انظر: تقرير زهير اندراوس، في **القدس العربي**، 2006/3/11.
[134] **الشرق الأوسط**، 2006/3/26.
[135] **الخليج**، 2006/5/5.
[136] **المرجع نفسه**.
[137] **الشرق الأوسط**، 2006/3/10.
[138] **النهار**، 2006/2/14.
[139] **الدستور**، 2006/3/1.
[140] انظر النص العربي للبرنامج الحكومي في: **القدس العربي**، 2006/5/6؛ وانظر البرنامج أيضاً في:
Haaretz, 4/5/2006.
[141] **الخليج**، 2006/5/8.
[142] نقلاً عن: عرب 48، 2006/5/8؛ وانظر دراسة ديفيد ماكوفسكي حول خيار أولمرت في الانسحاب أحادي الجانب:
David Makovsky, *Olmert's Unilateral Option: An Early Assessment* (USA: The Washington Institute for Near East Policy, May 2006), in:
http://www.washingtoninstitute.org/templateC04.php?CID=240
[143] انظر: تقرير هشام ملحم، في **النهار**، 2006/5/25.
[144] انظر: تقرير أسعد تلحمي، في **الحياة**، 2006/5/26.



[145] انظر: تقرير جويس كرم، في **الحياة**، 25/5/2006؛ وتقرير هشام ملحم، في **النهار**، 25/5/2006؛ وتقرير نظير مجلي، في **الشرق الأوسط**، 25/5/2006؛ وانظر قراءة وتقييم مركز جافي لزيارة أولمرت لواشنطن:
Roni Bart, Ehud Olmert's Visit to Washington: Realingnment Delayed, in Tel Aviv Notes, JCSS, no.172, 28/5/2006, in: http://www.tau.ac.il/jcss/tanotes/TAUnotes172.doc

[146] انظر مثلاً: أمر عباس لأجهزة الأمن بوضع خطة لنزع أسلحة المقاومة، في **الغد**، 8/9/2005؛ وتصريحات عباس ورفيق الحسيني حول وحدانية السلاح الفلسطيني وجمع أسلحة حماس والجهاد الإسلامي، في **القدس العربي**، 14/9/2005.

[147] **الخليج**، 16/11/2005.

[148] **الخليج**، 16/11/2005.

[149] عرب 48، 27/6/2006.

[150] **القدس العربي**، 30/6/2006.

[151] قدمت مؤسسة ريئوت، التي تعد أحد مراكز التفكير الإسرائيلية، تحذيرات مبكرة حول الصعوبات والمشاكل المحتملة التي قد تنتج عن تنفيذ خطة التجميع، انظر:
The Reut Institute, Difficult Transition from Negotiations to Convergence, 14/5/2006, in: http://www.reut-institute.org/Publication.aspx?PublicationId=340

[152] عرب 48، 15/8/2006.

[153] **الغد**، 19/6/2006.

[154] عرب 48، 17/8/2006.

[155] عرب 48، 18/8/2006.

[156] **النهار**، 9/9/2006.

[157] **الشرق الأوسط**، 13/9/2006.

[158] **الشرق الأوسط**، 26/9/2006.

[159] تقرير محمد يونس، في **الحياة**، 19/11/2006.

[160] **الحياة**، 28/11/2006.

[161] انظر: **الخليج**، 23/12/2006؛ و**الأيام**، فلسطين، 23/12/2006.

الفصل الثالث

الحرب الإسرائيلية ضد حزب اللّه ولبنان

الحرب الإسرائيلية ضد حزب الله ولبنان

مقدمة

شنّت "إسرائيل" في 2006/12/7 حرباً شاملةً على حزب الله، ومن خلاله على لبنان. وقد اختلفت هذه الحرب عن كل حروب "إسرائيل" السابقة من زوايا عديدة: الأهداف التي سعت إليها، وطبيعة الخصم الذي واجهته، والفترة الزمنية التي استغرقتها الحرب، وكذلك النتائج والتداعيات التي ترتبت عليها محلياً وإقليمياً ودولياً. كانت "إسرائيل" قد اعتادت في حروبها السابقة مواجهة جيوش نظامية لدول عربية، تتباين أعدادها وقدراتها من حرب إلى أخرى، فإذا بها تجد نفسها هذه المرة في مواجهة شاملة مع "حزب" يشكل أحد المكونات الهامة في نظام سياسي، يقوم على أسس طائفية وفي دولة عربية صغيرة، لا تملك جيشاً يعتد به قادر على الدفاع عن شعبه، وليس أمامه سوى ممارسة تكتيكات وأساليب حرب العصابات للدفاع عن أرضه وشعبه. وكانت "إسرائيل" قد اعتادت أن تحقق في كل حروبها، خاصة تلك التي كانت تبادر بشنّها، انتصارات حاسمة ومدوية تحقق فيها أكثر مما تبغيه من أهداف وفي أزمنة قياسية، فاذا بها تجد نفسها هذه المرة مغروسة في حرب طويلة، غير قادرة على حسمها أو تحقيق أي من الأهداف التي حددتها لنفسها.

يُضاف إلى ذلك أن هذه الحرب جرت في ظروف محلية وإقليمية ودولية، اختلفت كثيراً عن تلك التي سادت في كل حروبها السابقة. فعلى الصعيد المحلي كانت "حرب الصيف" في لبنان هي أول حرب شاملة يخوضها الجيش الإسرائيلي تحت إمرة وزير دفاع مدني، وفي غياب الآباء المؤسسين للدولة وزعاماتها ورموزها التاريخية، حيث كان شارون آخر هذه الرموز، ما زال راقداً في غرفة العناية المركزة بأحد المستشفيات الإسرائيلية، منذ إصابته بجلطة دماغية منذ أوائل كانون الثاني/ يناير 2006. وعلى الصعيد الإقليمي اندلعت هذه الحرب في ظل استقطاب عربي حاد؛ وكانت أول حرب في تاريخ الصراع مع "إسرائيل" تلقي فيها دول عربية بمسؤولية اندلاعها على الطرف العربي المواجه وليس على "إسرائيل". أما على الصعيد الدولي فكانت هذه أول حرب إسرائيلية تلعب فيها الولايات المتحدة دور المحرّض، وتبدو فيها "إسرائيل" وكأنها تخوضها بالوكالة لحساب غيرها.

ولأنه يصعب فهم ما جرى في هذه الحرب من دون الغوص في جذورها، فسوف نخصص الجانب الأساسي من هذا التقرير للتعرف على ملابساتها، مع التمييز بين أسبابها المباشرة ودوافعها الظاهرة أو المعلنة وبين أسبابها الحقيقية ودوافعها الكامنة، ثم نتتبع بعد ذلك مراحل تطورها، ومواقف الأطراف الإقليمية والدولية منها حتى صدور قرار مجلس الأمن رقم 1701، وأخيراً نستعرض ما أسفرت عنه من نتائج وتداعيات على الأصعدة المحلية والإقليمية والعالمية.

أولاً: الجذور والأسباب والدوافع[1]

قبل ساعات قليلة من شن "حرب الصيف" على لبنان، كان حزب الله قد قام بعملية عسكرية نوعية أسفرت عن قتل ثمانية جنود إسرائيليين وجرح 18 آخرين وأسر اثنين؛ أعلن عقبها أن الهدف الأساسي منها كان أسر أكبر عدد من الجنود لمبادلتهم بأسرى لبنانيين محتجزين في السجون الإسرائيلية، وذلك عبر مفاوضات غير مباشرة. ولأن "إسرائيل" كانت رغم انسحابها من الجنوب عام 2000 ما تزال تحتل جزءاً من الأراضي اللبنانية وتحتجز أسرى لبنانيين، فقد اعتبر حزب الله أن حالة الحرب معها لم تنته بعد، وبالتالي فإن عمليته العسكرية ضدها مشروعة ومبررة، خصوصاً وأنها لم تكن العملية العسكرية الأولى منذ تحرير الجنوب، فضلاً عن أنه سبق لـ"إسرائيل" التفاوض معه على عمليات ناجحة لتبادل الأسرى. ولذلك فمن الأرجح أن يكون حزب الله قد بنى حساباته المتعلقة بردود الفعل الإسرائيلية على أساس أنها لن تختلف كثيراً عن سابقاتها من حيث النوع، حتى وإن اختلفت في الدرجة. غير أنه تبين بعد ذلك أن هذه الحسابات لم تكن دقيقة. فبعد ساعات قليلة من هذه العملية بدأت "إسرائيل" حرباً شاملة على حزب الله وعلى لبنان[2].

والواقع أن "إسرائيل" لم تكن مضطرة للرد على هذه العملية المحدودة بحربٍ شاملةٍ على النحو الذي قامت به. فقد أتيحت لها بدائل أخرى عديدة تراوحت بين القيام بعمليةٍ عسكريةٍ محدودةٍ، وممارسة كل أنواع الضغط الدبلوماسية أو حتى العسكرية المتعارف عليها، بما يتناسب مع حجم الحدث. ولأن الدول المؤسسية لا تتخذ قرارات على هذه الدرجة من الخطورة لأسباب انفعالية أو ظرفية، فضلاً عن أن الحروب تتطلب تخطيطاً واستعداداً يستغرق وقتاً طويلاً في العادة، فمن الطبيعي أن يثير قرار "إسرائيل" الفوري بشن حربٍ شاملةٍ على لبنان تساؤلات كثيرة، حول حقيقة الأسباب التي دفعتها للتصرف على هذا النحو، ومن الطبيعي أيضاً أن نتشكك جدياً في ادعاءات "إسرائيل" بأن عملية حزب الله هي السبب الحقيقي والوحيد وراء هذه الحرب.

على أي حال، فقد توافرت معلومات من مصادر غربية متعددة تؤكد أن الإعداد لهذه الحرب كان يجري منذ شهورٍ طويلةٍ سبقت عملية حزب الله. وتوجد تقارير صحفية عديدة، من بينها تقرير نشره سيمور هيرش Seymour Hersh في صحيفة النيويوركر The New Yorker، وآخر نشره وين مادسون Wayne Madsen في الصحيفة نفسها، وترجمت صحيفة السفير اللبنانية مقتطفات مطولة منه، تتضمن معلومات تبدو مستقاة من مصادر عليمة، تشير إلى أن تنسيقاً أمريكياً إسرائيلياً بدأ قبل وقت طويل من عملية حزب الله، واستهدف وضع خطط مشتركة لتدمير البنية العسكرية لحزب الله كمقدمة لتغيير قواعد اللعبة السياسية في منطقة الشرق الأوسط برمتها وليس فقط على الساحة اللبنانية. ومن الواضح أن العامل الإيراني كان أحد أهم العوامل وراء هذا التنسيق نظراً لوجود مصلحة مشتركة تجمع بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" لتوجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية، في حال فشل المساعي الدبلوماسية في حمل إيران على وقف برنامج تخصيب اليورانيوم. وتحسباً لاحتمال إقدام حزب الله على ضرب شمال "إسرائيل" رداً

على ضرب المنشآت النووية الإيرانية أصبح إجهاض القدرات العسكرية لحزب الله مطلباً ملحاً وشرطاً ضرورياً لنجاح أي عمل عسكري محتمل ضد إيران. فإذا أضفنا إلى ذلك أن الغارات الجوية على قواعد حزب الله تصلح نموذجاً، يمكن محاكاته على الجبهة الإيرانية، لَتَبيَّن لنا وجود منطق ودافع قوي وراء التنسيق الأمريكي الإسرائيلي لتصفية حزب الله عسكرياً سواء كان أقدم على عمليته العسكرية يوم 12 تموز/ يوليو أم لا[3].

وتتضمن التقارير الصحفية المشار إليها آنفاً معلومات محددةً عن اجتماع تم يومي 17–18/ 6/ 2006 في بيفر جريك (كولورادو)، تحت غطاء ندوة نظمها معهد أمريكان انتربرايز American Enterprise Institute (AEI)، شارك فيه ديك تشيني Dick Cheney نائب الرئيس الأمريكي، مع رئيس وزراء "إسرائيل" الحالي إيهود أولمرت، وثلاثة رؤساء وزارات سابقين هم: نتنياهو وإيهود باراك Ehud Barak وشمعون بيريز، وبحضور النائب ناتان شارانسكي Natan Sharansky، تم فيه وضع اللمسات الأخيرة على هذه الخطط. ومن المرجح أنه جرى في هذا الاجتماع، والذي ربما سبقته ولحقت به اجتماعات أخرى مماثلة لم يُكشف عنها النقاب بعد، اتفاق على توزيع الأدوار بحيث تتكفل "إسرائيل" بتحمل عبء المجهود الحربي، وبالتالي يُعهد إليها وحدها حق اختيار التوقيت الملائم لاتخاذ قرار الحرب، وبدء العمليات العسكرية وفق ظروفها وأوضاعها الداخلية الخاصة، مع ضمانات بالطبع بالإبقاء على ترسانة السلاح الأمريكية مفتوحة على مصراعيها لتنهل منها "إسرائيل" متى وكيفما شاءت، على أن تتكفل الولايات المتحدة بإدارة المعركة الدبلوماسية بطريقة تتيح لـ"إسرائيل" كل ما تحتاجه من وقت لإنجاز مهمتها. ويبدو أن القيادة الإسرائيلية كانت تخطط لشنّ الحرب على حزب الله مع نهاية الموسم السياحي، أي في أيلول/ سبتمبر 2006، لكن عملية حزب الله عجلت بالقرار[4].

حين بدأت "إسرائيل" عملياتها العسكرية أعلنت أنها تبغي تحقيق الأهداف التالية:

1. تدمير البنية العسكرية لحزب الله ودفع ما تبقى من مقاتليه إلى ما وراء نهر الليطاني.
2. مساعدة الدولة اللبنانية على فرض سيطرتها على كامل التراب اللبناني، بما يسمح للجيش اللبناني بنشر قواته في الجنوب، وإخلاء المنطقة من أي عناصر مسلحة أخرى أياً كانت.
3. تمكين الحكومة اللبنانية من تنفيذ القرار 1559 الذي يتضمن نزع سلاح حزب الله وسلاح أي جماعات أو فصائل خارج نطاق سلطة الدولة، بما في ذلك سلاح الفصائل الفلسطينية.

يلفت النظر هنا أن الأهداف التي حددتها "إسرائيل" لنفسها مع انطلاق العمليات العسكرية كانت من الاتساع والشمول إلى الدرجة التي يصعب معها الاقتناع بأن حرباً شاملةً على هذا النحو كانت مجرد رد على عملية حزب الله العسكرية المحدودة. وكان من الواضح أن النجاح في تحقيق مجمل هذه الأهداف على الساحة اللبنانية يمهد الطريق تماماً لتغيير مجمل قواعد اللعبة على ساحة الشرق الأوسط برمته، وهو ما كانت تطمح إليه الولايات المتحدة. وإذا كان تطور البرنامج النووي

الإيراني قد لعب دوراً مهماً في إقناع الولايات المتحدة بضرورة تقديم المظلة السياسية اللازمة لتمكين "إسرائيل" من القيام بعمل عسكري ضد حزب الله، فقد كان لـ"إسرائيل" أسبابها الأكثر تجذراً.

إن تتبع الجذور الحقيقية للحرب تقتضي منا العودة بالذاكرة إلى عام 2000، والذي شهد حدثين على جانب كبير من الأهمية؛ الأول: نجاح المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله في تحرير الجنوب اللبناني وإجبار "إسرائيل" على الانسحاب منه دون قيد أو شرط في 24 أيار/ مايو وكانت تلك أول مرة في تاريخ الصراع العربي – الإسرائيلي تجبر فيها "إسرائيل" على الانسحاب من أراضٍ عربيةٍ دون قيد أو شرط. الثاني: فشل مؤتمر كامب ديفيد الثاني الذي أشرف عليه بيل كلينتون Bill Clinton وجمع فيه باراك مع ياسر عرفات في 12–25/7/2000 للبحث عن تسوية نهائية للقضية الفلسطينية. وقد يبدو الحدثان، واللذان يفصل بينهما نحو شهرين فقط، غير مترابطين للوهلة الأولى، غير أنهما تفاعلا معاً في واقع الأمر لتشكيل مسار ووجهة الأحداث اللاحقة. فلو أن مؤتمر كامب ديفيد الثاني كان قد نجح في التوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لمعاهدة سلام فلسطينية – إسرائيلية تستجيب للحد الأدنى للحقوق الفلسطينية وتؤسس لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة لكانت الأحداث على الجبهة اللبنانية الإسرائيلية قد اتخذت مساراً مختلفاً، ولأمكن حينئذ تصوير الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان باعتباره قراراً حكيماً قصد به تهيئة أوضاع المنطقة لتسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي على مختلف المسارات. غير أنه تبين فيما بعد أن ذلك لم يكن واقع الحال. فالصفقة التي عرضها باراك في كامب ديفيد وحاول كلينتون إدخال تحسينات لاحقة عليها، لجعلها مقبولة، واعتبرها البعض أفضل ما يمكن لزعيم عمّالي في "إسرائيل" أن يقدمه، كانت في الواقع أقل من الحد الأدنى الذي يمكن أن يقبل به أي زعيم فلسطيني مهما بلغ اعتداله، وأكبر بكثير من الحد الأقصى الذي يمكن أن يقبل به اليمين الإسرائيلي. وهكذا تحولت كامب ديفيد الثانية إلى حلقة كاشفة لمأزق التسوية السياسية، في وقت كان حزب الله قد قدّم بانتصاره الدليل على وجود بديل آخر أكثر فعالية لاستعادة الحقوق العربية.

وإذا كان مأزق أوسلو على المسار الفلسطيني قد تفاعل مع إنجاز حزب الله على المسار اللبناني لتمهيد الطريق أمام وصول اليمين الإسرائيلي بقيادة شارون إلى السلطة في "إسرائيل" وأسهم، من ناحية أخرى، في إشعال وربما عسكرة انتفاضة الأقصى، إلا أن الحدث الذي أسهم في تعقيد أوضاع المنطقة بأكثر مما هي معقدة وقع على بعد آلاف الأميال. كان هذا الحدث هو فوز بوش في انتخابات الرئاسة الأمريكية.

بوصول اليمين الأمريكي المتطرف بقيادة بوش الابن إلى السلطة في نهاية عام 2000 واليمين الإسرائيلي المتطرف بقيادة شارون إلى السلطة في بداية عام 2001، دخلت عملية السلام برمتها في حالة موت سريري، وبدأت محاولات عزل ومحاصرة ياسر عرفات سياسياً. ثم جاءت أحداث

أيلول/ سبتمبر لتهز الولايات المتحدة ولتمنح المحافظين الجدد فرصة كانوا ينتظرونها لوضع مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، والذي يستهدف التمكين للهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، موضع التنفيذ. ولا جدال في أن هذه الأحداث دفعت بالرياح في سفن شارون ومكنته من الحصول على ضوء أمريكي أخضر للانقضاض على المقاومة الفلسطينية وتصفيتها عسكرياً. وفي سياق "الحرب الكونية على الإرهاب" سهل على شارون أن يبدو في الخندق نفسه مع الولايات المتحدة، وأن يُظهر حركات المقاومة الفلسطينية واللبنانية كجماعات "إرهابية" لا تختلف كثيراً عن تنظيم القاعدة. وفي هذا السياق أطلقت الولايات المتحدة لنفسها العنان معلنة الحرب على أفغانستان، ثم وإنها بعد أن فرغت من إسقاط نظام طالبان، استدارت على العراق معلنة الحرب عليه بحجة امتلاك أسلحة دمار شامل، وتمكنت من إسقاط نظامه واحتلاله، كما أطلقت لشارون العنان في الوقت نفسه للانقضاض على البنية التحتية للمقاومة الفلسطينية، ومحاصرة عرفات والادعاء بعدم وجود شريك فلسطيني يمكن التفاوض معه.

لم يكن الغزو الأمريكي للعراق سوى حلقة في سلسلة عمليات تستهدف التمكين للمشروع الإمبراطوري وفق تصور المحافظين الجدد له. ولأن الرئيس جورج دبليو بوش كان قد حدد العراق وإيران وكوريا الشمالية باعتبارها محور الشر في العالم، فقد كان من الطبيعي أن تثور التكهنات حول وجهة الهدف التالي لآلة الحرب الأمريكية بعد سقوط النظام العراقي. وعلى الرغم من أن المنطق كان يشير إلى كوريا الشمالية من منطلق أن برنامجها النووي كان الأكثر تقدماً وبالتالي الأكثر مدعاة لقلق الإدارة الأمريكية، إلا أن أحداً لم يأخذ على محمل الجد احتمال وصول الأزمة معها إلى درجة الصدام المسلح مهما بلغت درجة الاستفزازات الكورية. فالواقع أن منطقة الشرق الأوسط كانت هي بؤرة الاهتمام الرئيسية في المشروع الإمبراطوري الأمريكي، خاصة عقب أحداث 2001/9/11. وكان واضحاً أن المحافظين الجدد يسعون لتحقيق مجموعة من الأهداف في هذه المنطقة أهمها:

1. السيطرة المباشرة على مصادر النفط، باعتباره أحد أهم وسائل وآليات التحكم في موازين القوة في النظام العالمي.
2. التمكين لـ"إسرائيل" لتصبح القوة الإقليمية الرئيسية، باعتبارها الحليف الوحيد الموثوق به في المنطقة.
3. إضعاف النظم والقوى المعادية للسياسة الأمريكية في المنطقة كلما حانت الفرصة، والضغط في الوقت نفسه على الأنظمة الحليفة لإجراء إصلاحات سياسية وثقافية جذرية، تستهدف استئصال منابع "الإرهاب".

باحتلال الولايات المتحدة للعراق اقترب النظامان الإيراني والسوري من لهيب نيران أصبحت على مرمى حجر منهما. فإيران، في الإدراك الأمريكي، هي ملهمة التيارات الإسلامية الأصولية المعادية للولايات المتحدة في المنطقة ولديها برنامج نووي يمكن أن يمثل تهديداً لأمن "إسرائيل"

حليفتها الوحيدة الموثوق بها في المنطقة. أما سورية، والتي كان الغزو العراقي للكويت قد فتح نافذة لتحسين علاقتها بالولايات المتحدة، فقد فقدت أهميتها الاستراتيجية من المنظور الأمريكي بعد احتلال العراق، وكانت أكثر الدول العربية معارضة للحرب على العراق، وما تزال أكثرها تشدداً في موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وفي ارتباطها بإيران، من ناحية، وبالمقاومة الفلسطينية المسلحة من ناحية أخرى. ومن الطبيعي في سياق كهذا أن تكون هناك مصلحة أمريكية واضحة في إضعاف النظامين الإيراني والسوري.

كان منطق الأمور يدفع بالإدارة الأمريكية نحو التفكير جدياً في توجيه ضربة عسكرية لإيران أو سورية أو لكليهما، بمجرد استقرار أوضاعها في العراق. غير أن تعثر مشروعها هناك أجبر الإدارة الأمريكية على مراجعة خططها وتغيير أساليبها في التعامل مع إيران وسورية دون التخلي عن أهدافها حيالهما. وهكذا تم استبعاد الخيار العسكري مؤقتاً، وبدا الملف النووي مدخلاً أكثر مواءمةً للضغط على النظام الإيراني، كما بدا الملف اللبناني مدخلاً أكثر مواءمةً للضغط على النظام السوري. ولأنه كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تلج إلى أي من الملفين منفردة فقد بدت في حاجة لتصحيح علاقاتها بالدول "المتمردة" في أوروبا، وخاصة فرنسا، وأصبحت أكثر استعداداً لطيّ صفحة الخلافات التي أثارتها الحرب على العراق. ومن المنظور الفرنسي بدت المنطقة مقبلة على سايكس – بيكو جديدة خشيت من تقسيم غنائمها في غيابها ومن ثم سعت للتقارب مع الولايات المتحدة بحثاً عن دور يؤهلها للحصول على نصيبها منها، ولم يكن هناك أفضل من الساحة اللبنانية مسرحاً لاختبار إمكانية هذا التقارب.

كانت محاولات التقارب الأمريكي الفرنسي قد بدأت مبكراً في الواقع عقب زيارة سرية لدمشق في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003 قام بها موريس جوردو – مونتانيي Maurice Gourdault–Montagne، مبعوث الرئيس الفرنسي جاك شيراك Jacques Chirac. ففي هذه الزيارة قال المبعوث الفرنسي للرئيس بشار الأسد، طبقاً لرواية دافيد إجناتيوس David Ignatius التي نشرها في صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post يوم 2005/2/5، إن المعطيات العالمية والإقليمية تغيرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والذي أصبح أمراً واقعاً، ومن ثم فقد بات مطلوباً من سورية أن تتغير هي أيضاً، واقترح عليه أن يقوم بمبادرة لإظهار حسن النية، كأن يبادر بزيارة القدس؛ أو يقدم على خطوة جريئة مماثلة تسمح بانطلاقة جديدة لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، مشيراً في الوقت نفسه أن تلك ليست وجهة نظر بوش وحده، وإنما يشاطره فيها شيراك والزعيم الروسي فلاديمير بوتين Vladimir Putin والزعيم الألماني شرويدر Gerhard Schroder أيضاً. ولا جدال في أن المبعوث الفرنسي كان يدرك أن خطوة كهذه تعني انتحاراً سياسياً للرئيس بشار، لكن يبدو أن الرفض السوري كان مطلوباً لتبرير التغيير الذي كان يتم الإعداد له في سياسة فرنسا تجاه سورية ولبنان.

هكذا راحت تنفتح، اعتباراً من آب/ أغسطس 2004، قناة اتصال سرية رسمية بين فرنسا والولايات المتحدة، عبر مبعوث شيراك وستيفن هادلي Stephen Hadley مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي، أسفرت في نهاية المطاف عن مشروع قرار فرنسي أمريكي مشترك حول لبنان. وليس من المستبعد أن يكون استشعار الرئيس بشار للخطر الكامن وراء هذا التقارب هو الذي دفعه للتشبث بتمديد ولاية الرئيس إميل لحود. وعلى أي حال، وبصرف النظر عن مدى سلامة قرار التمديد من عدمه، إلا أنه منح فرنسا مبرراً إضافياً لتبرير تقاربها مع الولايات المتحدة ودورها الكبير في إصدار القرار 1559 الذي كان بداية تفجير الوضع برمته في لبنان. فقد استهدف القرار الضغط على سورية للانسحاب كلياً من لبنان، ولتفكيك بنية المقاومة المسلحة التي يقودها حزب الله، ونزع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وطرد مكاتب المنظمات الفلسطينية الرافضة للتسوية بالشروط الإسرائيلية. ومن المنظور السوري لم يكن لهذا القرار سوى معنى واحد، وهو تسليم لبنان بالكامل للنفوذ الإسرائيلي الأمريكي الفرنسي المشترك، وتعريض أمن النظام والدولة والمجتمع في سورية للتهديد المباشر.

في سياقٍ كهذا بدا طبيعياً أن تقاوم سورية تنفيذ القرار 1559، خصوصاً وأنه لم يصدر وفقاً للفصل السابع ولم ينطوِ على آلية إلزامية للتنفيذ، غير أن اغتيال رفيق الحريري سدّ أمامها كل سبل المناورة. وبصرف النظر عن الجهة التي وقفت وراء هذه الجريمة البشعة إلا أنها أثارت سلسلة من التفاعلات، أدت إلى انسحاب سورية من لبنان، وكان يُراد لردود الفعل التي صاحبتها أن لا تتوقف قبل أن تنتهي بعملية تؤدي إلى نزع سلاح حزب الله وسلاح الفلسطينيين خارج المخيمات. غير أن التحرك السياسي السريع لحزب الله، بالتنسيق مع قوى وطنية أخرى معادية للنفوذ الغربي في لبنان، ساعد على خلق وضع سياسي داخلي استحال معه تنفيذ بقية متطلبات القرار 1559، خاصة فيما يتعلق بنزع "سلاح الميليشيات"، إلا في سياق توافق لبناني. ولأن الانتخابات التي جرت في لبنان بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري خلقت ظروفاً أدت إلى مشاركة حزب الله في الحكومة التي تشكلت في أعقابها، فلم يكن هناك مناص من بدء حوارٍ وطنيٍ لبناني حول كل القضايا العالقة.

عندما توقفت تفاعلات الداخل اللبناني عند هذه النقطة، بدأ الإحساس ببداية تعثر المشروع الأمريكي الفرنسي في لبنان يتعمق. ويظهر أن إدراك الولايات المتحدة و"إسرائيل" لاستحالة نزع سلاح حزب الله بضغط سياسي من الداخل اللبناني، مع تصاعد احتمالات المواجهة العسكرية مع إيران على خلفية برنامجها النووي، خاصة بعد نجاحها في تخصيب اليورانيوم، كان هو النقطة التي بدأ التفكير بعدها يتجه جدياً للبحث عن بدائل لتنفيذ القرار 1559 بالقوة. هكذا بدأ التخطيط لعمل عسكري واسع النطاق ضد حزب الله، والذي قدّم بعمليته التي تمكن فيها من اختطاف جنديين إسرائيليين، دون أن يدري، مبرراً لشنّها في هذا التوقيت.

ثانياً: إدارة الحرب وتطور مواقف الأطراف الدولية والإقليمية

تكفلت الولايات المتحدة، في إطار التنسيق المسبق بين الطرفين على النحو الذي سبقت الإشارة إليه، بالإدارة الدبلوماسية للأزمة الناجمة عن الحرب ضماناً لتحقيق الأهداف المشتركة. ومنذ اللحظة الأولى للحرب بدت أهداف "إسرائيل" المعلنة محدودة بالقياس إلى الأهداف الخفية للولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت ترى في الغارات الجوية على قواعد حزب الله نموذجاً قابلاً للتكرار لاحقاً في إيران، وبداية لتغييرات واسعة النطاق في المنطقة. لذا بدت حريصة ليس فقط على منح "إسرائيل" كل ما تحتاجه من وقت للقضاء المبرم على حزب الله، ولكن أيضاً تحريضها وحثها على الاستمرار، وتزويدها بأحدث الذخائر في حوزتها حين اقتضت الضرورة. وقد أقامت الولايات المتحدة حساباتها على أساس أن تحطيم حزب الله سيضعف النفوذ السوري في لبنان إلى الدرجة التي تدفعها لفكّ تحالفها مع إيران، وربما تقليص دعمها للمقاومة الفلسطينية أيضاً، والقبول في النهاية بشروط أكثر مرونة للتسوية مع "إسرائيل". فإذا ما نجحت الولايات المتحدة في تدمير برنامج إيران النووي، بالتوازي، فسيصبح الشرق الأوسط حينئذٍ مُهيأً برمَّته لميلادٍ جديدٍ. غير أن قدرة الولايات المتحدة على الإدارة السياسية لتفاعلات الأزمة، بما يحقق كامل الأهداف التي سعت إليها، توقفت في النهاية على قدرة "إسرائيل" على تحقيق انتصار عسكري حاسم في ميدان القتال، وهو ما فشلت فيه تماماً، كما سنوضح في الصفحات التالية:

1. الإدارة العسكرية للحرب:

مرت الإدارة العسكرية للحرب على الساحة الإسرائيلية بثلاث مراحل متميزة[5]:

الأولى: غارات جوية مكثفة ومتواصلة، استهدفت في الأساس تدمير منصات إطلاق الصواريخ ومخازن الأسلحة والمخابئ العسكرية التابعة لحزب الله، بالتوازي مع ضرب الموانئ والمطارات والجسور ومراكز الاتصالات التابعة للدولة اللبنانية، وذلك وفقاً لخطة عرضها أولمرت وأقرها مجلس الوزراء مساء اليوم نفسه الذي تمت فيه عملية حزب الله. وكان الهدف الرئيسي من هذه الخطة: إلحاقَ أكبر قدرٍ ممكنٍ من الخسائر في أفراد حزب الله وعتاده وتدمير طرق إمداداته وتموينه، فضلاً عن إحداث أكبر قدرٍ ممكن من التدمير في البنية التحتية اللبنانية، على أمل أن يؤدي ذلك إلى تأليب الشعب اللبناني على حزب الله، وتحميله المسؤولية عما لحق بلبنان من دمار باعتباره المتسبب في هذه الحرب.

الثانية: تدمير الضاحية الجنوبية لبيروت، حيث المقر الرئيسي لحزب الله ولأهم المؤسسات السياسية والإعلامية والاقتصادية التابعة له. وقد بدأت هذه المرحلة بعد أربعة أيام من اندلاع

الحرب واستهدفت اغتيال الكوادر والقيادات العليا للحزب، وعلى رأسها أمينه العام السيد حسن نصر الله، وقطع خطوط اتصالاته، وتدمير آلياته وأدواته، خاصة السياسية والإعلامية، بالإضافة إلى تأكيد معنى شمولية الحرب والإصرار على استمراريتها حتى تحقيق أهدافها كاملة، وتوسيع نطاق التدمير، على أمل أن يُحدث التأثير النفسي المطلوب، وتحريض الشعب اللبناني على حزب الله.

الثالثة: عمليات برية، بدأت محدودة النطاق ومتقطعة شاركت فيها وحدات النخبة في الجيش الإسرائيلي، لاقتحام بعض المواقع الاستراتيجية والسيطرة عليها، ثم راح نطاق هذه العمليات يتسع تدريجياً مع فشل وحدات النخبة في تحقيق أهدافها، إلى أن أخذت قبيل انتهاء الحرب شكلاً أقرب إلى الاجتياح البري، وكأن الجيش الإسرائيلي يحاول إعادة احتلال الجنوب اللبناني مرة أخرى، باعتبار أن ذلك قد يكون الوسيلة الوحيدة لتمشيط المنطقة وتنظيفها من عناصر حزب الله، وتدمير ما تبقى من أسلحته ومعداته، وخاصة منصات إطلاق الصواريخ التي استمرت تعمل بكفاءة كبيرة حتى لحظة وقف إطلاق النار. وقد تخللت هذه المرحلة محاولات إنزال وغارات محدودة استهدفت خطف قيادات ميدانية أو كوادر سياسية من حزب الله.

وقد استغرقت الحرب بمراحلها الثلاث 33 يوماً وانخرط فيها الجيش الإسرائيلي بكل طاقته وشاركت فيها جميع الأسلحة والقوات البرية والبحرية والجوية. ووفقاً لتقديرات صحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post[6]، قام سلاح الطيران بحوالي 15,500 طلعة جوية (منها عشرة آلاف طلعة قتالية والباقي موزعة بين مهمات نقل وبحث وإنقاذ)، وقام الأسطول بتحركات قتالية بلغت ثمانية آلاف ساعة بحرية، نفذ خلالها 2,500 عملية قصف على أهداف ثابتة، وأحكم حصاره على ساحل لبنان طوال فترة الحرب، وزجّت القوات البرية والمحمولة جواً بأفضل وحداتها لاحتلال مواقع متقدمة على الحدود أو للقيام بعمليات إنزال في العمق. وبلغ مجموع الأهداف التي تم ضربها خلال العمليات سبعة آلاف هدف.

على **الساحة اللبنانية** لم يكن الجيش اللبناني طرفاً في هذه الحرب، رغم تعرض بعض مواقعه للقصف وسقوط العشرات من الضحايا بين صفوفه، واقتصر دوره على تقديم الدعم للمدنيين وعلى عمليات الإنقاذ. أي أن حزب الله كان يقف وحيداً في مواجهة "إسرائيل" خلال هذه الحرب وتحمل عبئها العسكري وحده. وعلى الرغم من أن الحزب ظهر في موقع الدفاع، وفرضت عليه حرب شاملة بدت أكبر من طاقته وقدراته بكثير؛ إلاَّ أنه قد استطاع تعويض عدم امتلاكه لطائرات أو دبابات أو سفن حربية، بترسانة بدت هائلة من الصواريخ القصيرة المدى من كاتيوشا، بالإضافة إلى احتياطي معقول من أنواع مختلفة من صواريخ "زلزال" أغلبها متوسط المدى. وقد مكنه هذا السلاح من القدرة على الرد، ونقل الحرب إلى مسافات بعيدة داخل العمق الإسرائيلي، وصلت

إلى "حيفا وما بعد حيفا". ولم تكن القدرة على الرد باستخدام الصواريخ هي مفاجأة حزب الله الوحيدة، حيث تمكن من إعطاب واحدة من أحدث القطع البحرية وهو طرّاد من فئة إيلات – ساعر5 (Sa'ar 5) مزود بأنظمة عالية التطور ومتفوقة[7].

غير أن أهم ما كشفت عنه الحرب هو إثباتُ حزب الله تفوّقَ مقاتليه في كافة العمليات القتالية الميدانية التي جرت فيها الاشتباكات وجها لوجه، وإجادتهم التامة لفنون وتكتيكات حرب العصابات. وعلى أي حال، وبصرف النظر عن أي ادعاءات بالنصر من هذا الطرف أو ذاك، فقد كان حزب الله ما يزال قادراً على ضرب العمق الإسرائيلي بمئات الصواريخ يومياً حتى اللحظة الأخيرة للحرب، مما مثّل أكبر دليل على أن "إسرائيل" لم تتمكن من تحقيق أهم أهدافها وهو تدمير بنيته العسكرية.

2. الإدارة السياسية وتطور المواقف الدولية والإقليمية:

أ. تطور الموقف الدولي:

تولت الولايات المتحدة، في إطار عملية توزيع الأدوار المتفق عليها مع "إسرائيل"، والتي سبقت الإشارة إليها، إدارة الأزمة على الصعيد الدبلوماسي من خلال العمل على:

1. عرقلة أي محاولة لطلب انعقاد مجلس الأمن، ومنح "إسرائيل" كل ما تحتاجه من وقت لإنجاز أهدافها العسكرية قبل أي مناقشة لوقف إطلاق النار.
2. التأكد من أن أي قرار يتخذه مجلس الأمن، حين تصبح الظروف مهيأة لانعقاده، سيلبي كل الشروط الإسرائيلية والأمريكية.

وفيما يتعلق بالهدف الأول لم تكن هناك عقبات دبلوماسية كبيرة تحول دون تمكين الولايات المتحدة من تحقيقه. فالدول الأوروبية الرئيسية تبدو متعاونة، خصوصاً بعد التغير الذي طرأ على الحكومة في ألمانيا بعد وصول المستشارة أنجيلا ميركل Angela Merkel إلى السلطة والتقارب الذي تم مع فرنسا لصياغة سياسة أمريكية فرنسية مشتركة تجاه لبنان. ورغم شعور الولايات المتحدة ببعض القلق عقب سقوط حكومة بيرلسكوني Silvio Berlusconi في إيطاليا، إلا أن هذا التغيير كان محدود التأثير ولم يكن بوسعه أن يطلق تياراً أوروبياً مناهضاً للحرب. وهكذا أصبح من السهل عرقلة انعقاد مجلس الأمن في ظل التوافق الأمريكي – الأوروبي القائم فعلاً. بقي على الإدارة الأمريكية توفير غطاء عربي للحرب وهو أمر لم يَفُتْ الإدارة الأمريكية، والتي يبدو أنها كانت تعد العدة له منذ فترة، كما سنشير لاحقاً. وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن تبدو الولايات المتحدة واثقة تماماً من قدرة آليتها الدبلوماسية على التعامل بفاعلية مع تطورات الأزمة لتحقيق الأهداف المرجوة.



السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله يعلن أسر اثنين من الجنود الإسرائيليين في 2006/7/12، ويطالب بعملية تبادل للأسرى مع "إسرائيل". العملية أشعلت فتيل الحرب الإسرائيلية على حزب الله ولبنان. (ا ف ب)



أطفال إسرائيليون يكتبون رسائل على القذائف التي ستطلقها المدفعية الإسرائيلية في حربها على حزب الله ولبنان. الصورة التقطت في 2006/7/17. قتل في هذه الحرب نحو 400 طفل لبناني دون 12 عاماً. (ا ف ب)



أحدث القصف الجوي الإسرائيلي العنيف والمتواصل للضاحية الجنوبية لبيروت وجنوبي لبنان، دماراً واسعاً. الصورة تُظهر بعض آثار الدمار في الضاحية الجنوبية لبيروت.



قصف حزبُ الله "إسرائيل" خلال حرب تموز 2006، بأكثر من 3,200 صاروخ كاتيوشا وغيرها. الصورة للدمار الذي أحدثه أحد الصواريخ في محطة للقطارات في حيفا في 2006/7/16. (ا ف ب)

كانت قمة مجموعة الدول الثمان G8 التي انعقدت في مدينة سان بطرسبرج يوم 2006/7/16 هي أول منتدى دولي تفرض الأزمة نفسها عليه. ونجحت الدبلوماسية الأمريكية خلال هذه القمة في أن تلقي بمسؤولية الحرب بالكامل "على حزب الله وعلى حلفائه في سورية وإيران"، واعتبرتهم "أساس عدم الاستقرار في الشرق الأوسط"[8]، ورفضت كل النداءات التي وجهت إليها لقيادة جهد دبلوماسي يستهدف وقف القتال، مؤكدة على أن وقف إطلاق النار لا يجب أن يتم إلا حين تصبح الظروف مواتية، وتضمن عدم العودة إلى الوضع السابق غير المستقر.

غير أن نجاح الدبلوماسية الأمريكية في تحقيق كامل أهدافها توقف على شرطين أساسيين: الأول: نجاح "إسرائيل" خلال فترة زمنية معقولة في تدمير البنية العسكرية لحزب الله. الثاني: انقلاب الشعب اللبناني على حزب الله، وتحميله مسؤولية الحرب وما حدث فيها من دمار، وبالتالي عزل قدرته على التأثير سياسياً. وقد فشلت "إسرائيل" في توفير المقومات اللازمة لتحقق أي من الشرطين، وذلك لسببين رئيسيين مترابطين؛ الأول: الصمود البطولي لحزب الله، والثاني: تلاحم قطاعات واسعة من الشعب اللبناني واصطفافه وراء المقاومة، إما إيماناً واقتناعاً بها أو بتأثير ردود الفعل السلبية التي ترتبت على الصورة الوحشية التي ظهرت بها "إسرائيل"، وقيامها بارتكاب مجازر بشعة ضد المدنيين.

كانت الولايات المتحدة قد قدرت في البداية أن "إسرائيل" تحتاج إلى حوالي عشرة أيام لتحقيق إنجاز عسكري كبير على الأرض يسمح بالشروع في تنفيذ خطة من سبع مراحل، محورها تشكيل قوات دولية أطلسية كبيرة ومجهزة بأحدث الأسلحة، وذلك على النحو التالي:

1. ما إن يفرغ الجيش الإسرائيلي من تحجيم القوة العسكرية لحزب الله، تحت قسوة ضرباته الجوية والبرية، وينجح في إبعاد عناصره لمسافة تتراوح بين خمسة وعشرة كيلومترات، بعيداً عن الحدود الإسرائيلية حتى يتم الشروع فوراً في إرسال الدفعة الأولى من قوات دولية أطلسية إلى السواحل اللبنانية، وفي مطار بيروت تمهيداً للانتشار في هذا الحزام الأمني، ويتم إعلان وقف إطلاق النار عقب وصولهم.
2. تبدأ قوات من الجيش اللبناني في الانتشار إلى جانب القوات الدولية بما يسمح بتوسعة الحزام الأمني شمالاً حتى نهر الليطاني.
3. يجري استكمال وصول القوات الدولية إلى أن يصل عددها إلى 30 ألفاً خلال أسبوع أو عشرة أيام.
4. يتم إبعاد مقاتلي حزب الله بعد إنهاكهم إلى وسط البقاع، أي إلى عمق أكثر من 100 كيلومترٍ، وتمنح القوات الدولية كافة التسهيلات العسكرية التي تمكنها من القيام بمهامها.
5. يوجه مجلس الأمن طلباً عاجلاً إلى مجلس الوزراء اللبناني يدعوه لتطبيق القرار 1559 وعقد جلسة عاجلة لإقرار خطة لنزع سلاح الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية تحت إشراف

مشترك من الجيش اللبناني والقوات الأطلسية – الدولية، وإبعاد قادة المنظمات الفلسطينية إلى خارج الحدود.

6. تبدأ إجراءات ترسيم كامل حدود لبنان، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا، تحت إشراف الأمم المتحدة والقوات الدولية، وبمشاركة لجان لبنانية وسورية، وفي حالة رفض دمشق المشاركة يتم الترسيم بالاتفاق بين لبنان والأمم المتحدة.
7. يتم الشروع في إعادة إعمار لبنان واستكمال إمداد الجيش اللبناني بالأسلحة والمعدات المتطورة ليكون قادراً بعد فترة على الحلول محل عشرة آلاف جندي دولي يجري سحبهم من أصل الثلاثين ألفاً[9].

وحين انعقد مؤتمر روما، والذي كان يفترض أن يشكل منبراً لدعم الحكومة اللبنانية، يبدو أن الولايات المتحدة فوجئت بمشروع النقاط السبع الذي طرحه فؤاد السنيورة رئيس الحكومة اللبنانية، والذي مثل الحد الأدنى للوفاق اللبناني، كما عكسه إجماع التيارات المشاركة في الحكومة ومنها حزب الله!. لذلك لم يكن أمام الولايات المتحدة سوى التسويف والعمل على منح "إسرائيل" المزيد من الوقت لعلها تتمكن من حسم الموقف العسكري، الذي يمكنها من فرض شروط وقف إطلاق النار في النهاية. ولأن قدرة الولايات المتحدة على تعطيل مشاورات مجلس الأمن راحت تضيق مع تنامي العجز الإسرائيلي عن حسم حرب طالت أكثر مما كان مقدراً، لجأت إلى التنسيق مع فرنسا لطرح مشروع قرار مشترك على مجلس الأمن أساسه تشكيل قوة دولية تتصرف بموجب الفصل السابع من الميثاق، وتُزود بالصلاحيات اللازمة لتمكين الجيش اللبناني من السيطرة على الجنوب حتى نهر الليطاني، وتنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة، بما فيها القرار 1559، وبالتالي نزع سلاح حزب الله بالقوة المسلحة، وهو ما رفضه حزب الله بالطبع. وهكذا استمرت حرب "إسرائيل" الشرسة لمدة 33 يوماً، لم تنقطع خلالها الضغوط الدبلوماسية الأمريكية، إلى أن أمكن التوصل إلى قرار مجلس الأمن رقم 1701 الذي لا يشير إلى الفصل السابع من الميثاق.

ب. تطور الموقف العربي:

تشير المتابعة الدقيقة لتطور الأحداث في المنطقة إلى وجود تحركات سابقة على اندلاع الحرب، استهدفت تصوير إيران باعتبارها الخطر الرئيس على أمن المنطقة، بدأت بصدور تصريحات عن ملك الأردن حذر فيها من هلال شيعي تقوده إيران، تبعتها تصريحات صدرت عن وزير الخارجية السعودي تنتقد أخطاء السياسة الأمريكية التي حولت إيران إلى دولة إقليمية عظمى في المنطقة، وانتهت بتصريحات للرئيس المصري اتهم فيها شيعة العراق بالولاء لإيران. ولم يكن من قبيل الصدفة أن هذه الدول الثلاث هي نفسها التي بادرت في بداية الحرب بانتقاد عملية حزب الله ووصفتها بأنها مغامرة غير محسوبة أعطت لـ"إسرائيل" ذريعة لشن الحرب. وكان هذا هو الموقف نفسه الذي تبنته دول عربية أخرى مثل الكويت والعراق ورئاسة السلطة الفلسطينية (ممثلةً في أبي مازن).

غير أن هذا الموقف لم يعبر عن مجمل الموقف العربي، والذي انقسم إلى ثلاث جبهات. فإلى جانب الجبهة الأولى النائحة باللوم على حزب الله ظهرت جبهة مضادة، ضمت سورية واليمن، تبنّت موقفاً نقيضاً واعتبرت أن عملية حزب الله تدخل في إطار المقاومة المسلحة المشروعة التي تتفق وميثاق الأمم المتحدة، وبينهما ظهرت جبهة ثالثة، ضمت ليبيا والسودان والمغرب، تبنّت موقفاً وسطاً يرى أنه كان على حزب الله أن ينسق مع الحكومة اللبنانية، حتى لا تجد نفسها في حرجٍ مع المجتمع الدولي، على الرغم من أنه لم يرتكب جُرْماً بأسر الجنديين الإسرائيليين.

وعندما اجتمع المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية في دورته الاعتيادية بالقاهرة في 2006/7/15، حاول تبني صيغة توفيقية تشكل حلاً وسطاً بين هذه الجبهات الثلاث، لكن هذه الصيغة جاءت في نهاية المطاف أقرب إلى الموقف الذي عبرت عنه الجبهة المصرية السعودية الأردنية. وعلى أي حال، فقد ساعد التفاف الشارع اللبناني حول مشروع النقاط السبع الذي طرحته الحكومة اللبنانية على توفير حد أدنى من التماسك في الموقف العربي، على الرغم من فشل المحاولات الرامية إلى عقد قمة عربية طارئة. وساعد صمود المقاومة، من ناحية، وضغط الشارع العربي الملتف حولها بلا تحفظ، من ناحية أخرى، على عقد دورة طارئة لوزراء الخارجية العرب في بيروت في 7 آب/ أغسطس خلت هذه المرة من أي انتقادات للمقاومة، وأمكن خلالها تشكيل لجنة ثلاثية توجهت على الفور إلى نيويورك للإسهام في مداولات مجلس الأمن، ويبدو أنها لعبت دوراً في إدخال بعض التحسينات على الصياغة النهائية التي انتهى إليها القرار 1701[10].

ثالثاً: النتائج والتداعيات

جاء قرار مجلس الأمن رقم 1701 محصلةً لتفاعل موازين القوى العسكرية والسياسية للأطراف المشتبكة في الصراع على نحو مباشر أو غير مباشر. ولأن الحرب لم تنته بنصر عسكري أو ميداني حاسم، فقد عجز أي من طرفي الحرب المباشرين عن إملاء شروطه بالكامل على الطرف الآخر. ومع ذلك فإن إلقاء الولايات المتحدة بكل ثقلها السياسي وراء "إسرائيل"، مَكَّنَها من الحصول على مكاسب سياسية أكبر مما سمحت به موازين القوى على ساحة القتال. ولذلك جاء القرار غامضاً وقابلاً لتأويلات شتى، تسمح لمختلف الأطراف بقراءته، كُلٌّ كما يحلو له.

ويمكن في الواقع قراءة القرار 1701 بطريقتين: الأولى قانونية، والثانية سياسية. فالقراءة القانونية الصرفة تفضي إلى نتيجة مفادها أن القرار منحاز بشكل واضح للموقف الإسرائيلي. ويعكس هذا الانحياز ثقل الضغط الأمريكي، الذي حاول أن يعطي لـ"إسرائيل" بالوسائل السياسية ما عجزت هي عن انتزاعه بقوة السلاح في ميدان القتال، أما القراءة السياسية فتفضي إلى نتيجة مفادها أن موازين القوة الشاملة على أرض الواقع لا تسمح بالتطبيق الحرفي للقرار، وفقاً للتفسيرين الإسرائيلي والأمريكي له، وأن عملية تطبيق القرار لن تكون سهلة وستتوقف

على تطور الأوضاع السياسية في المنطقة وفي العالم. وتوحي هذه الأوضاع بأن جولة من جولات الصراع العسكري بين "إسرائيل" وحزب الله ربما تكون قد انتهت، لكن الحرب بينهما لم تنته بعد، بل ربما تكون الحرب الحقيقية، كما يقول روبرت فسك Robert Fisk، قد بدأت بالفعل عقب وقف إطلاق النار[11].

يبدو انحياز القرار 1701 لـ"إسرائيل" من المنظور القانوني واضحاً من الشواهد التالية:

1. فالقرار يلقي بمسؤولية اندلاع الحرب وما نجم عنها من أضرار على حزب الله، دون أي إشارة إلى تجاوزات إسرائيلية فيها، والتي وصلت إلى حد ارتكاب جرائم حرب لا شبهة فيها.
2. ولم يطالب بوقف كامل غير مشروط لإطلاق النار وإنهاء الأعمال العدائية، كما جرت العادة، وميّز بين الالتزامات الواقعة على عاتق حزب الله وبين تلك الواقعة على "إسرائيل".
3. وميّز القرار بين الأسرى الإسرائيليين الذين يَعُدّهم "جنوداً مختطفين"، حيث يُطالب بإطلاق سراحهم دون شروط، وبين الأسرى اللبنانيين الذين يَعُدّهم "سجناء"، حيث يكتفي بتشجيع الجهود الرامية إلى "تسوية مسألتهم على وجه السرعة".
4. وتحدث عن مزارع شبعا بطريقة غامضة، وفي إطار مطالبة الأمين العام بالاتصال بالأطراف الدولية المعنية لتقديم مقترحات تتعلق بعدد من الأمور، والتي كان من بينها "ترسيم الحدود الدولية للبنان لا سيما في مناطق الحدود المتنازع عليها أو غير المؤكدة، بما في ذلك منطقة مزارع شبعا".
5. لم يطالب القرار بانسحاب "إسرائيل" الفوري من جنوب لبنان، وربطه بانتشار قوات الجيش اللبناني وقوات اليونيفيل UNIFIL.
6. أشار في إحدى فقراته إلى "أن الحالة في لبنان تشكل تهديداً للسلم والأمن"، ومنح قوات الأمم المتحدة صلاحيات واسعة ولكن دون الإشارة صراحة إلى الفصل السابع من الميثاق، وهو ما قد يفسر على أنه يشمل نزع سلاح حزب الله إذا سمحت الأوضاع السياسية في لبنان مستقبلاً، خصوصاً وأنه أشار صراحة في عدد من فقراته إلى القرار 1559.

في سياق هذه القراءة القانونية، تستطيع "إسرائيل" أن تدعي أنها حصلت على الكثير مما تريد. فالقرار 1701 يطالب بالإفراج الفوري عن الجنديين المختطفين وبوجود منطقة عازلة خالية من مقاتلي حزب الله حتى جنوب الليطاني، بل ولا يستبعد نزع سلاح الحزب إذا ما توافرت شروط سياسية معينة. غير أن قراءة سياسية مبنية على موازين القوى الفعلية على الأرض، لا بد وأن تأخذ في اعتبارها عدداً من الحقائق في مقدمتها:

1. أن حزب الله لم يهزم لأن "إسرائيل" لم تحقق بنفسها أياً من الأهداف التي دفعتها لشنّ الحرب.

2. ما زال الحزب يحتجز الجنديين الأسيرين، ويحتفظ بكامل قوته العسكرية رغم انتشار الجيش اللبناني في الجنوب.
3. أصبحت مزارع شبعا والأسرى اللبنانيين قضايا مطروحة رسمياً على جدول أعمال المجتمع الدولي. وبناءً على هذه الحقائق يمكن القول أنه ما لم تقرر "إسرائيل" استئناف عملياتها العسكرية في مرحلة لاحقة، وهو ليس بالأمر المستبعد، فإن أي تسوية وفق موازين القوى الراهنة سوف تؤدي حتماً إلى مبادلة الأسرى الإسرائيليين بالأسرى اللبنانيين، وإلى عودة مزارع شبعا إلى السيادة اللبنانية، وهما المطلبان الرئيسيان لحزب الله. أما نزع سلاح حزب الله فمن المؤكد أنه لا يمكن تحقيقه إلا في نهاية عملية توافق سياسي لبناني طويلة المدى، تُعيد بناء الدولة اللبنانية على أسس جديدة، وتُمكّن الجيش اللبناني من الدفاع عن أراضيه، وتسمح بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين، دون مساسٍ بالسيادة اللبنانية، وفي إطار تسويةٍ شاملةٍ وعادلةٍ للصراع العربي الإسرائيلي.

وإلى أن يتم ذلك، وهو ليس بالأمر المتوقع في القريب العاجل على أية حال، فقد أسفرت الحرب عن نتائج محددة سيكون لها تفاعلاتها وانعكاساتها الهامة محلياً وإقليمياً وعالمياً.

1. محلياً:

أ. على الساحة الإسرائيلية:

تكبدت "إسرائيل" خسائر مادية ومعنوية كبيرة في هذه الحرب قد تكون لها انعكاسات خطيرة على مستقبل الدولة والمجتمع معاً. ولا تتوافر في الوقت الراهن تقديرات كاملة ونهائية لحجم هذه الخسائر، خصوصاً فيما يتعلق منها بالخسائر البشرية والتي تتضارب الأرقام حولها. فبينما تشير بعض المصادر العربية إلى أن عدد الخسائر في الأرواح يصل إلى ما يقارب 400 قتيل، معظمهم من الجنود، تشير مصادر إسرائيلية إلى أن هذا العدد لم يتجاوز 83 جندياً وضابطاً و39 مستوطناً ومدنياً. كما تشير المصادر الإسرائيلية ذاتها إلى أن عدد الجرحى وصل إلى 1,187. وأن حوالي 20 ألفاً آخرين أصيبوا بأمراض نفسية استدعت التدخل والمساعدة، وأن تسعة من أصل 39 قتلوا جراء قصف الكاتيوشا، هم من الفلسطينيين في الأراضي المحتلة عام 1948 الذين يعانون من غياب الملاجئ. أما فيما يتعلق بالخسائر المادية فتشير المصادر ذاتها إلى سقوط 3,204 صاروخ من طراز كاتيوشا تسببت بأضرار متفاوتة لـ 11 ألف منزل و50 منشأة صناعية و550 محلاً تجارياً و1,200 سيارة، بينما تشير مصادر أخرى إلى أن عدد المباني التي تضررت جراء القصف الصاروخي لحزب الله اللبناني يقدر بحوالي 16 ألف مبنى[12]. وأعلن حزب الله أيضاً أنه تمكن من تدمير 120 دبابة متطورة من طراز ميركافا و 30 مدرعة وبارجتين اثنتين من طراز ساعر 5 وزورق حربي إلى جانب تدمير ثلاث مروحيات آباتشي أمريكية الصنع فضلاً عن مروحيتين متطورتين[13].

وعلى صعيد الخسائر الاقتصادية، بلغت تكلفة الحرب حوالي 23 مليار شيكل (نحو خمسة

مليارات و227 مليون دولار) منها: سبعة مليارات شيكل (نحو مليار و591 مليون دولار) تكلفة الأجهزة الأمنية، وخمسة مليارات شيكل (نحو مليار و136 مليون دولار) تكلفة الأضرار المباشرة وغير المباشرة للمناطق التي أصيبت جراء قصف الشمال الإسرائيلي، وتسعة مليارات شيكل (نحو مليارين و45 مليون دولار) خسائر مترتبة على انخفاض الدخل القومي بسبب الحرب، ... الخ[14].

غير أن هذه الخسائر كلها تهون إذا ما قورنت بالتداعيات الأمنية والاستراتيجية البعيدة المدى. فلأول مرة تجد "إسرائيل" نفسها، وهي التي تعودت على الحروب الخاطفة القادرة على حسمها في بضعة أيام، مضطرة للاستمرار في حرب طويلة على هذا النحو (33 يوماً)، ومع استمرارها تتقلص وتتآكل الأهداف التي حددتها لنفسها في البداية، ولأول مرة ينجح الخصم في نقل المعركة إلى أراضيها هي، ويجبر أكثر من مليون شخص من سكانها للعيش في رعب داخل الملاجئ أياماً طويلة، وهي التي تعودت على نقل المعركة دائماً وفي جميع الظروف إلى خارج أراضيها، ولأول مرة يرى الشعب الإسرائيلي جيشه، الذي كان في نظره أسطورة لا تقهر، في حالة تخبط وارتباك، وصَلَ إلى حد الإهانة والإذلال بعد أن شاهد وحدات النخبة فيه تنهار أمام مقاتلي حزب الله. ومن شأن ما جرى على هذا الصعيد أن يترك آثاراً نفسية واستراتيجية ربما تؤثر على رؤية "إسرائيل" لذاتها وللآخرين على المدى الطويل، وتضعف ثقتها الزائدة عن الحد بنفسها وبقدراتها. أما على المدى القصير فقد بدأت التداعيات تغذي تفاعلات وصراعات سياسية داخلية، سوف تصُبّ لصالح اليمين الإسرائيلي على الأرجح، وهو ما من شأنه تعقيد فرص التوصل إلى تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي، ووضع المزيد من العراقيل في طريقها، مما قد يؤسس لحرب جديدة ليس ضد حزب الله أو لبنان هذه المرة، وإنما ضد سورية وربما إيران أيضاً.

وأياً كان الأمر علينا أن نحذر من المبالغة في تقدير النتائج المترتبة على هذه الحرب، تهويناً أو تهويلاً. فسوف تتمكن "إسرائيل" من استيعاب وتعويض خسائرها الاقتصادية بسرعة من خلال مساعدات خارجية تبدو دائماً متوفرة وجاهزة تحت طلبها في كل الظروف والأحوال ودون صعوبات كبيرة. غير أن ما يتعين علينا أن نتذكره هنا أن "إسرائيل" دولة تقوم على المؤسسات، ومجتمعها مفتوح بما يكفي لضمان مشاركة سياسية فعالة من جانب المواطنين اليهود على الأقل، ومن ثم فبوسعه دائماً أن يبحث ويتقصى ويصل إلى أسباب وجذور الأخطاء، وأن يعاقب المتسبب فيها ويستفيد من دروسها الصحيحة.

ب. على الساحة اللبنانية:

تشير المصادر المتاحة إلى أن العدوان الإسرائيلي على لبنان أسفر عن استشهاد حوالي 1,400 شخص منهم 1,084 مدنياً و40 عنصراً في الجيش وقوى الأمن، وأن حزب الله فقد نحو 250 من مقاتليه، وحركة أمل 17 من ناشطيها، كما فقدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – القيادة العامة عنصراً من ناشطيها. كما تشير هذه المصادر إلى مصرع أربعة من المراقبين التابعين للأمم المتحدة

في قصف جوي على مركزهم في جنوب لبنان، وعنصر في قوة الطوارئ الدولية المؤقتة في لبنان. أما فيما يتعلق بالجرحى فقد وصل عددهم إلى 3,700 شخصاً على الأقل.

وقد ترتب على العدوان الإسرائيلي آثاراً اجتماعية ونفسية مدمرة بسبب نزوح أكثر من 973,334 شخصاً في لبنان، بينهم 220 ألفاً غادروا لبنان. ويشمل هذا الرقم نحو 100 ألف أجنبي أو لبناني يحملون جنسيات أخرى. وقدرت بعض المصادر إجمالي الخسائر المادية في لبنان بستّة مليارات دولار بينما قدّرها مجلس الإنماء والإعمار بثلاثة مليارات و612 مليون دولار منها 958 مليون دولار خسائر في البنية التحتية؛ حيث دمرت أو لحقت أضرار جزئية بحوالي 30 منشأة حيوية شملت: مطار بيروت وموانئ وخزانات مياه ضخمة ومحطات لتوليد الطاقة الكهربائية، إضافة إلى 630 كيلومتراً من الطرق، و32 محطة وقود، و145 جسراً رئيسياً وفرعياً، وسبعة آلاف مسكن، وتسعة آلاف مصنع ومحل تجاري ومزرعة وسوق. كما أصيبت محطات إرسال تلفزيوني وإذاعي وهوائيات للهاتف الخلوي، وأماكن عبادة، ومقار تابعة لحزب الله ومكاتب ومنازل كوادر في الحزب وقواعد ومعدات عسكرية. ومن المعروف أن عشرات المدن والقرى اللبنانية تعرضت للقصف المدمر منها: صور وبنت جبيل والخيام والنبطية وقانا وصيدا في الجنوب، والضاحية الجنوبية لبيروت والمصنع وسهل البقاع وبعلبك ومحيطها وسهل عكار في شمال لبنان. وقد تسبب قصف محطة الجية لتوليد الطاقة الكهربائية ببقعة من النفط امتدت على طول أكثر من 140 كيلومتراً من الشواطئ اللبنانية وصولاً إلى الشواطئ السورية[15].

غير أن هذه الخسائر المادية للحرب تهون إلى جانب ما قد يترتب عليها من تأثيرات سياسية تتعلق بمستقبل الدولة والمجتمع في لبنان. ومن المعروف أن الحرب كانت قد اندلعت، كما سبقت الإشارة، في ظل انقسام واضح على الساحة اللبنانية، وأن هذا الانقسام كان قد تحول بعد اغتيال رفيق الحريري إلى استقطاب حاد بين فريقين أحدهما تمثله قوى ما يسمى بالرابع عشر من آذار، التي تشكل الأغلبية النيابية الحالية، والآخر تمثله قوى ما يسمى بالثامن من آذار، التي تشكل المعارضة. وعلى الرغم من أن حدة الاستقطاب كانت قد خفت عقب شروع الفريقين في حوار وطني حول القضايا الخلافية، إلا أن هذا الحوار كان قد تجمد قبل اندلاع الحرب. ولا جدال في أن صمود المقاومة وتماسكها ساعد على التفاف فصائل الشعب اللبناني، وكشف عن تماسك ووحدة مجتمعه المدني في مواجهة الدمار الواسع الذي أحدثه القصف الإسرائيلي، وما ترتب عليه من نزوح وتشريد مئات الآلاف من سكان المناطق المتضررة، خاصة من الجنوب. وقد أدى حرص الجميع على الوحدة خلال الحرب إلى طمس أو تجميد العديد من مظاهر الخلاف بين الفريقين.

غير أن انفجار الأزمة بين الفريقين عقب الحرب كان أمراً متوقعاً، خصوصاً وأن بوادرها كانت قد ظهرت بالفعل، حتى من قبل أن تضع الحرب أوزارها، حين شرعت بعض رموز الأغلبية بإلقاء اللوم على حزب الله وتحميله مسؤولية ما حدث للبنان من دمار. فلم تكن الحرب قد انتهت بعدُ

حينَ صرحَ سمير جعجع قائلاً: "لم يكن جائزاً أن يرهن فريق لبناني مصير كل الشعب اللبناني بقرار منه" قبل أن يضيف قائلاً: "إذا أردت تخطي ما حصل، مع التأكيد أنه خطير جداً، فإن ما يجب القيام به عاجلاً هو أن يصبح القرار في هذه اللحظة في مجلس الوزراء... وعند ذلك يستطيع لبنان تحمل مسؤولياته حيال كل ما يحصل"[16]. أما وليد جنبلاط فقد انتقد صراحة عملية خطف الجنديين الإسرائيليين، وربط توقيتها بموضوع الملف النووي الإيراني وإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بالتحقيق في اغتيال الحريري، وأكد تأييده للموقف السعودي المصري الأردني قبل أن يضيف قائلاً: "إننا نريد وقف إطلاق النار ولكن ليس بأي شرط، نتحمل، نصمد ولكن بشرط أن تكون الدولة هي المسؤولة عن قرار السلم والحرب وعن قرار حماية لبنان بدءاً من الجنوب". وأشار جنبلاط إلى الكلمة التي وجهها السيد حسن نصر الله، وقال: "إنه بعيداً عن الخلاف السياسي، فإن نصر الله لا يستطيع أن يقول: شاء الشعب اللبناني أو أبى، إنه لا يستطيع أن يستفرد في قرار الحرب والسلم، ويقول لنا كدولة وكشعب: أنا موجود وأنتم عليكم أن تتحملوا ماذا أفعل"[17]. ورغم تأكيد سعد الحريري على "أن اللبنانيين وحزب الله في سفينة واحدة اليوم، وأنه لا يمكن لأحد إلغاء حزب يمثل جزءاً كبيراً من الشعب اللبناني أو تحميله مسؤولية ما جرى"، إلا أنه أضاف في ذات التصريح قائلاً: "إن إسرائيل كانت تبحث عن ذريعة لضرب لبنان، عدوه الأول والأخير، فهل كان من المنطقي إعطاؤها هذه الذريعة"[18].

ما يلفت الأنظار هنا أن صحيفة إيطالية كانت قد نقلت عن رئيس الحكومة اللبنانية فؤاد السنيورة قوله إن حزب الله "أصبح دولة ضمن الدولة ويجب نزع سلاحه". غير أن المكتب الإعلامي للسنيورة أصدر في أثناء الحرب تصريحاً أشار فيه إلى عدم دقة الكلام المنسوب إليه في هذه الصحيفة، وأن ما قاله السنيورة هو أن "المجتمع الدولي لم يعط الحكومة اللبنانية الفرصة لمعالجة مشكلة سلاح حزب الله، وأن استمرار وجود الاحتلال الإسرائيلي لأراض لبنانية في مزارع شبعا هو الذي أسهم في استمرار وجود سلاح حزب الله، وعلى المجتمع الدولي أن يساعدنا على انسحاب إسرائيل من مزارع شبعا، كي نتمكن من حل مسألة سلاح حزب الله"[19].

كانت تلك، وغيرها، إشارات مبكرة على أن الوضع الداخلي اللبناني مرشح للانفجار بعد انتهاء الحرب، وهو ما حدث بالفعل، حين حاول كل فريق بعد ذلك توظيف ما حدث لمصلحة أجندته وأولوياته السياسية الخاصة. ففريق المعارضة الملتف حول المقاومة حاول استثمار صموده وانتصاره لدعم مواقعه وحصته في السلطة والثروة، وفريق الأغلبية الملتف حول حكومة السنيورة حاول الاحتفاظ بمواقعه وإضعاف المعارضة، بالتركيز على الدمار الذي لحق بلبنان، وتحميل حزب الله وحده مسؤوليته، واتهامه بالعمل لصالح أجندة خارجية. غير أنه ما كان يُمْكن لحالة الاستقطاب الداخلي في لبنان أن تصل إلى ما وصلت إليه على خلفية الحرب، لو لم تكن الأوضاع الإقليمية والدولية تسمح بمثل هذا الاستقطاب وتُغذِّيه[20].

2. إقليمياً:

يتعين التمييز بين تأثير الحرب على **النظام العربي** وبين تأثيرها على النظام الإقليمي الأوسع. فعلى مستوى النظام العربي، كان للحرب الإسرائيلية على لبنان نتائج بالغة الأهمية يمكن حصرها في ثلاث مجموعات:

الأولى: تتعلق **بالفجوة القائمة بين النظامين الرسمي والشعبي**، فقد وسّعت الحرب كثيراً من الفجوة القائمة بين النظامين الرسمي والشعبي من قبل اندلاع الحرب، وأبرزت النظامين وكأنهما يقفان على طرفي نقيض. وكانت جميع الحكومات العربية، فيما عدا سورية واليمن كما سبقت الإشارة، قد ألقت باللوم صراحة أو ضمناً على حزب الله، وهو ما فُسِّرَ شعبياً بأنه بمثابة منح العدوان الإسرائيلي الهمجي غطاءً وضوءاً أخضر للمضيّ قُدُماً في مشروعه للقضاء على المقاومة: أما الشعوب العربية فقد عبّرت بأشكال مختلفة عن دعمها غير المشروط والتفافها حول المقاومة اللبنانية، كما عبّرت عن ثقتها بالسيد حسن نصر الله ورأت فيه زعامة كاريزمية مؤهلة لقيادة ملهمة تفتقدها منذ رحيل الرئيس عبد الناصر. ولذلك يمكن القول أن هذه الحرب عمّقت الشكوك القائمة بين الشعوب وأنظمتها الحاكمة، وكشفت عمق ارتباط هذه الأنظمة، التي تعاني أصلاً من أزمة في الشرعية، بمخططات وسياسات القوى الخارجية، خاصة الولايات المتحدة.

الثانية: تتعلق بانعكاسات الحرب على **مستقبل الصراع العربي الإسرائيلي**، فقد عمّقت هذه الحرب لدى الشعوب العربية رؤيتها لـ"إسرائيل" باعتبارها مصدر التهديد والخطر الرئيسي على النظام العربي ككل، وزادت من شكوكها في إمكانية التوصل إلى تسوية سلمية مع هذه الدولة الهمجية وانسداد أفق هذه التسوية تماماً، وضاعفت من إيمانها بأن المقاومة المسلحة هي الوسيلة الوحيدة لانتزاع الحقوق العربية.

الثالثة: تتعلق بتأثير هذه الحرب على **البعد الطائفي** في التفاعلات العربية الراهنة، فقد أسقطت هذه الحرب رهان بعض القوى الخارجية، وأيضاً بعض القوى والتيارات الداخلية على اللعب على النعرات الطائفية كوسيلة لإضعاف المقاومة اللبنانية بالتركيز على الصفة الشيعية لحزب الله. غير أن الشعوب العربية رفضت التقاط هذا الطعم المسموم، ولم ترَ في حزب الله سوى طليعة للمقاومة ضد "إسرائيل" بصرف النظر عن تكوينه الشيعي. وكان لافتاً للنظر، في هذا السياق، رفض جماعة الإخوان المسلمين في مصر فتاوى أصدرها رجال دين سعوديون تحرّم مساندة حزب الله الشيعي اللبناني في حربه مع "إسرائيل"، وحذّرت ممن "يحاولون إحياء فتنة قديمة وخلافات سبق أن أنهكت عقل الأمة وجسدها، وأجمع العقلاء على تجاوزها"، كما رفضت الاتهامات الموجهة إلى المقاومة اللبنانية بأنها تعمل لحساب إيران[21].

أما على صعيد النظام الإقليمي الأوسع، فلا جدال في أن هذه الحرب أدت إلى تقوية موقف إيران وعمّقت أسس التحالف بينها وبين الدول والقوى العربية المناهضة للمشروع الأمريكي الإسرائيلي

في المنطقة، ومنحت تركيا في الوقت نفسه فرصة إضافية لتأكيد استقلال قرارها في مجال السياسة الخارجية، رغم ارتباطاتها الأوروبية والأطلسية.

3. دولياً:

كشفت الحرب الإسرائيلية على لبنان أو أكّدت من جديد على عدة أمور فيما يتعلق بطبيعة النظام الدولي وموازين القوى السائدة فيه، منها:

1. أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية أقوى بكثير مما يتصور البعض، وأنها تسير في اتجاهين، وليس في اتجاه واحد، حيث بوسع كل منهما أن يوظف الآخر لحسابه. ففي هذه المرة كانت "إسرائيل" تحارب ليس من أجل مصالحها فقط، وإنما أيضاً بالوكالة لحساب الولايات المتحدة التي لعبت في هذه الحرب دور المحرّض والمتعهد السياسي والدبلوماسي.
2. أن الولايات المتحدة قادرة على تعطيل عمل وآليات الأمم المتحدة، خصوصاً في الحالات التي لا تكون فيها الدول الأخرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، مجتمعة أو متفرقة، راغبة في تحدي الإرادة الأمريكية أو العمل على عرقلة خططها، مثلما هو الحال في هذه الأزمة، وأنه يمكن للأمم المتحدة في مثل هذه الحالات أن تتصرف على نحو يتعارض صراحةً أو ضمناً مع المبادئ والقواعد العامة المنصوص عليها في ميثاقها.
3. أن الدور الذي يمكن أن يلعبه الرأي العام العالمي أو المنظمات الدولية غير الحكومية، حتى في الحالات التي تحدث فيها انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثلما حدث في هذه المرة، هو دور محدود ومكَمّل بطبيعته، وأنه يصعب التعويل عليه وحده لوقف العدوان.

خاتمة

أطلقت الحرب الإسرائيلية على حزب الله وعلى لبنان مجموعة من التفاعلات انتهت إلى صدور القرار 1701. لكن موازين القوة الفعلية على الأرض لا تسمح بالتنفيذ الفعلي والفوري لهذا القرار، الذي لا يمس الأوضاع الداخلية في لبنان وحدها، وإنما يمس مجمل موازين القوة في المنطقة. ولأن دوافع وأسباب الحرب على لبنان تتصل اتصالاً عضوياً ببقية أزمات المنطقة، وخاصة أزمة الاحتلال الأمريكي للعراق وأزمة البرنامج النووي والأزمة الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي ككل كما أشرنا في المقدمة، فسوف يتوقف تطور الأوضاع في لبنان في المرحلة القادمة إلى حدٍ كبير على طبيعة الخيارات التي ستقرر الإدارة الأمريكية اللجوء إليها للتعامل مع هذه الأزمات ككل، خصوصاً بعد هزيمة الحزب الجمهوري في الانتخابات التكميلية التي جرت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، وسيطرة أغلبية ديموقراطية على الكونجرس بمجلسيه: النواب والشيوخ. وكان تقرير مجموعة دراسة العراق التي شكلت برئاسة بيكر – هاملتون James Baker-Lee Hamilton، قد احتوى على عدد من التوصيات الإيجابية، كان من أهمها التوصية بالانفتاح على سورية وإيران ولعب دور أكثر نشاطاً وفاعليةً في إيجاد تسوية دائمة ونهائية

للصراع العربي الإسرائيلي. ومن شأن العمل بموجب هذه التوصيات وتنفيذها بحسن نية، فَتْحَ الطريقِ أمام تغييرات مهمة في السياسة الخارجية الأمريكية، قد تُفضي إلى استقرار الأوضاع في المنطقة، ومنها الأزمة اللبنانية. غير أن تغلب الاعتبارات الايديولوجية على تفكير الإدارة الأمريكية الحالية وعناد رئيسها الحالي لا يتركان مجالاً كبيراً للتفاؤل. لذلك نعتقد أن الخيار العسكري في مواجهة إيران سيظل هو الخيار الأرجح والأقرب إلى تفكير الإدارة الأمريكية الحالية، رغم كل مخاطره. وإذا صح هذا الاستنتاج فسوف يُلقي بآثاره السلبية على الساحة اللبنانية، وسيزيد من حالة الاستقطاب القائمة فيها حالياً، وربما يُمهّد لحربٍ جديدة.

هوامش الفصل الثالث

1 يعتمد هذا الجزء على دراسة سابقة للمؤلف شارك بها في الندوة الفكرية التي نظمها ونشر بحوثها ومناقشاتها مركز دراسات الوحدة العربية، انظر: حسن نافعة، "التداعيات الدولية،" في أحمد يوسف أحمد وآخرون، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006)، ص 379–398.

2 انظر تصريحات السيد حسن نصر الله عقب خطف الجنديين في: **السفير**، 2006/7/13.

3 See: Seymour Hersh, "Watching Lebanon: Washington's Interest in Israel's War," in *The New Yorker* magazine, USA, 21/8/2006; and Wayne Madsen, "Lebanon and Gaza Invasions Planned Last Month in USA Meetings with Top Israeli Officials," 26/7/2006.

4 انظر: مقال "نموذج كوسوفو في لبنان تمهيد إسرائيلي لحرب أمريكية على إيران،" في **السفير**، 2006/8/15، مترجم عن مجلة **النيويوركر**.

5 انظر: عزمي بشارة، "التداعيات على إسرائيل،" في **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص 173–175.

6 *The Jerusalem Post* newspaper, 15/8/2006.

7 لمزيد من التفاصيل حول المواصفات الفنية لهذا الطرّاد راجع: **القبس**، 2006/7/19.

8 http://usinfo.state.gov/xarchives/display.html?p=washfile-english&y=2006&m=July&x=20060716130615dm_sonahpets0.4333155

9 نُشرت تفاصيل هذا المشروع في: **السياسة**، 2006/7/29.

10 راجع: أحمد يوسف أحمد، "التداعيات العربية،" في **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص 245 وما بعدها.

11 Robert Fisk, "As the 6am Ceasefire Takes Effect… the Real War Begins," in *The Independent* newspaper, London, 14/8/2006, see: http://news.independent.co.uk/world/fisk/article1219037.ece

12 انظر: **عكاظ**، 2006/8/13؛ و**الخليج**، 2006/8/15؛ وكذلك تقرير المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/8/14؛ وانظر حول الخسائر أيضاً:
http://en.wikipedia.org/wiki/Casualties_of_the_2006_Israel-Lebanon_conflict

13 جريدة **الوفاق**، إيران، 2006/8/15.

14 عزمي بشارة، **مرجع سابق**، ص 180،
ملاحظة: لقد تم اعتماد معدل سعر الصرف 4.4 شيكل للدولار حسب المعدّل المنشور لبنك "إسرائيل" المركزي لشهري تموز/ يوليو وآب/ أغسطس 2006.

15 **الخليج**، 2006/8/15؛ وانظر: تريز منصور، "المساكن والمؤسسات نالت النصيب الأكبر من الدمار،" في مجلة **الجيش**، لبنان، العدد 254، في: http://www.lebarmy.gov.lb/PrintArticle.asp?id=12428؛ وأنظر أيضاً:
http://en.wikipedia.org/wiki/Casualties_of_the_2006_Israel-Lebanon_conflict

16 **النهار**، 2006/7/13.

17 **الخليج**، 2006/7/19.

18 **الخليج**، 2006/7/20.

19 **الشرق الأوسط**، 2006/7/21.

20 لتحليل مفصل عن تداعيات الحرب الإسرائيلية على الوضع في لبنان راجع بحثا: معن بشور وزياد الحافظ، في **الحرب الإسرائيلية على لبنان**، ص 51–117.

21 راجع تصريحات مهدي عاكف ومحمد حبيب في: جريدة **البلد**، بيروت، 2006/7/28.

الفصل الرابع

القضية الفلسطينية والعالم العربي

القضية الفلسطينية والعالم العربي

مقدمة

لم يطرأ تطور كبير على الموقف العربي من القضية الفلسطينية في عام 2006، إذ استمرت المواقف العربية في التعامل مع القضية الفلسطينية كما كانت عليه في الأعوام الماضية. ولم تتبدل السياسة العربية من قضية التسوية مع "إسرائيل"، فقد استمرت الدول العربية في دعوتها إلى تنفيذ المبادرة العربية التي وافقت عليها قمة بيروت عام 2002، لكي تكون أساساً للتفاوض في عملية السلام، إلا أن "إسرائيل" رفضتها. ولكن الحدث المهم الذي طرأ على موقف الدول العربية في تعاملها مع القضية الفلسطينية، كان موقفها من نجاح حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وخسارة حركة فتح، التي قادت منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1968، وكانت تتعامل مع الأقطار العربية طيلة السنوات الماضية. وأوجد فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية لاعباً جديداً في الساحة الفلسطينية، يحمل رؤية نضالية وخطاباً سياسياً جديداً، لم تتعود الدول العربية التعامل معه من قبل.

أولاً: الموقف العربي من نجاح حماس في الانتخابات التشريعية

تفاوتت المواقف العربية من فوز حماس في الانتخابات التشريعية التي عُقدت في 2006/1/25، من ترحيب وتحفظ، إلى اعتبار الحدث قضية فلسطينية داخلية لا يجوز فيها التدخل باختيارات الشعب الفلسطيني الديموقراطية.

1. المواقف العربية الرسمية:

أشادت جامعة الدول العربية بالانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبالنتائج التي أفرزتها، واعتبرتها نزيهة وشفافة. وطالبت بضرورة قبول واحترام نتائجها لأنها تعكس خيارات الشعب الفلسطيني وإرادته. ورداً على رفض "إسرائيل" التفاوض مع الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس، فقد دعا الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى "إسرائيل" للتفاوض مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، لأن القضية ليست في حماس أو فتح، بل في ضرورة احترام "إسرائيل" لنتائج الانتخابات. وطالب بألا تستخدم "إسرائيل" نتائج الانتخابات الفلسطينية كذريعة للمماطلة أو لوقف عملية السلام. ودعا عمرو موسى الفلسطينيين للتفاهم حول برنامج للوحدة الوطنية. وقال إن فلسطين تمر الآن بوضع خاص يتطلب من الجميع تحمل المسؤولية، وأضاف أنه يجب منح الفرصة والوقت الكافي لحماس حتى تتضح الأمور.

وحذر عمرو موسى، الولايات المتحدة من ممارسة الكيل بمكيالين قائلاً: "لا يمكن أن تسعى واشنطن لتعزيز الديموقراطية فيما ترفض نتائج هذه الانتخابات الديموقراطية". وقال الأمين العام لجامعة الدول العربية، على هامش منتدى دافوس الاقتصادي العالمي Davos Forum في سويسرا، إن حماس سَتُظهر وجهاً آخر في الحكم. وأضاف "إذا كانت حماس ستشكل حكومة وهي في موقع السلطة، بحيث تكون لديها مسؤولية الحكم والتفاوض والوصول إلى السلام، فسيكون هذا شيئاً مختلفاً عن تنظيم حماس الذي ينتشر أفراداً في الشارع"[1].

وعلى صعيد آخر، رحبت بعض الدول العربية بالانتخابات الديموقراطية الفلسطينية، وأشاد الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في اتصاله مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بنجاح الانتخابات التشريعية وطالب حركة حماس والمجلس التشريعي الجديد، المضي في عملية السلام، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وبما يحقق للشعب الفلسطيني طموحاته وآماله وحقوقه الوطنية المشروعة. وهنأ رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة، حركة حماس على فوزها بالانتخابات، واتفق مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل على استئناف البحث في العلاقات اللبنانية – الفلسطينية.

واتصل أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، بالرئيس الفلسطيني وهنأه بنجاح الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وقال إنها ستكون لها نتائج إيجابية على طريق بناء الدولة الفلسطينية. كما أجرى اتصالاً هاتفياً مع خالد مشعل، بارك له بفوز الحركة في الانتخابات التشريعية الفلسطينية[2].

وخلال الجولة الأولى التي قام بها وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار للأقطار العربية، جدّد عمرو موسى عند استقباله الوزير الفلسطيني دعوته للدول العربية، مواطنين وشعوباً ومؤسسات وهيئات، إلى سرعة دعم الشعب الفلسطيني من خلال التبرع. وأشار إلى أهمية اللقاء الذي عقده الزهار مع المندوبين الدائمين في الجامعة وكذلك محادثاته المطولة معه. وقال إن المبادرة العربية تمثل موقفاً عربياً ثابتاً، مؤكداً أنها لا تقدم أي شيء مجاني، لكنها تمثل إطاراً من الأخذ والعطاء وتحقيق الحقوق في إطار الشرعية الدولية.

وزار خالد مشعل كلاً من مصر والسعودية واليمن والسودان وليبيا ودولة الإمارات العربية والبحرين والكويت وقطر وعُمَان. وركز المسؤولون في تلك الدول على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وأكدوا على استمرار دعمهم للفلسطينيين. وانتقد أمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني في كلمته أمام البرلمان الأوروبي في ستراسبورج موقف الدول الغربية من الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس. وقال: "بدلاً من مكافأة الشعب الفلسطيني على ممارسة ديموقراطية قلما نشهد لها مثيلاً في منطقتنا، تمت معاقبته عليها، وأنا لا أفهم كيف يُفْرَض حصار على حكومة منتخبة ديموقراطياً، وتُفْرَض على شعب بأكمله عقوبات جماعية لمجرد أنه مارس حقه الديموقراطي في اختيار من يحكمه". كما دان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة الحصار

الإسرائيلي الغربي المفروض على الشعب الفلسطيني عقاباً له على خياره الديموقراطي لحركة حماس. وندّد بوتفليقة بالسياسة الإسرائيلية المبنيّة على تجويع الشعب الفلسطيني والاعتداء على المقدّسات ومحاولة فرض الأمر الواقع والتنكّر لقرارات الشرعية الدولية. كما دعا إلى إعادة الاعتبار لخريطة الطريق في الشرق الأوسط وللمساعي التي تمّ بذلها في سبيل تطبيقها، معتبراً أن تنفيذ خريطة الطريق يمثّل ضرورة ملحّة اليوم أكثر من أيّ وقتٍ مضى للخروج بمسار السلام من الطريق المسدود الذي آل إليه[3].

وطالب مجلس التعاون لدول الخليج العربي، إعطاء حماس الفرصة للقيام بدورها لأنها فازت في الانتخابات، ولأن ذلك يؤدي إلى الاستقرار والسلام في منطقة الشرق الأوسط، مشدداً على ضرورة وفاء "إسرائيل" بتعهداتها والالتزام بالاتفاقيات المبرمة في مدريد. وأنه يجب أن لا يُعاقب الشعب الفلسطيني على خياره في الانتخابات التشريعية، ولا بد من العمل على دعم الشعب الفلسطيني وعدم وقف المساعدات المالية له، مؤكداً حرص دول مجلس التعاون على تقديم العون والمساعدة[4].

2. المواقف العربية الشعبية:

أبدى الشارع العربي ترحيبه بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، لموقفها المحافظ على الثوابت الفلسطينية ومقاومة الاحتلال، ودعوتها محاربة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية. وكذلك الأمر بالنسبة لمواقف الأحزاب العربية القومية والإسلامية التي رحبت بنتائج الانتخابات، واعتبرتها بداية مهمة في اتجاه مقاومة المشاريع الصهيونية والأمريكية، ووعي الشعب الفلسطيني بخطورة المؤامرة المفروضة عليه.

ورحب الإخوان المسلمون في الدول العربية بنجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، واعتبروه انتصاراً للمشروع الإسلامي والمنهج الإسلامي في حل القضية الفلسطينية وخيار المقاومة. وقالت جبهة العمل الإسلامي في الأردن أن هذا الفوز هو بمثابة تصحيح لمسار خاطئ ومسيرة التسوية التي بدأت عام 1993. وتعهدوا بتقديم الدعم المالي لحركة حماس من خلال القيام بحملات جمع التبرعات. وتبرع أعضاء كتلة حزب العدالة والتنمية الإسلامي في مجلس النواب المغربي، وعددهم 43 نائباً، بشهر من مرتباتهم. ودعت الحركات الإسلامية المغربية الشعب المغربي إلى القيام بتحركات شعبية تضامنية لدعم الشعب الفلسطيني مادياً ومعنوياً[5].

كما اعتبر حمزة منصور، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، أن فوز حماس رسالة إلى الحكام العرب والمسلمين بضرورة دعم هذه المسيرة الجديدة التي قررها الشعب الفلسطيني "بملء حريته وإرادته، خصوصاً بعد التهديدات التي أطلقتها الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي تجاه حركة حماس". أما الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية في الأردن سعيد ذياب، فقد اعتبر فوز حماس مرحلةً جديدةً ونوعيةً في تاريخ الشعب الفلسطيني، ستمكن الشعب

الفلسطيني من إعادة ترتيب خياراته وأولوياته وأشكال نضاله، وستضع حداً للفساد الذي استشرى في السلطة الفلسطينية[6].

وفي مصر هنأت جماعة الإخوان المسلمين حماس بفوزها الانتخابي ودعتها إلى توحيد الصفوف في مواجهة "إسرائيل". وحث القيادي في الجماعة عصام العريان حماس على الاستفادة "من دروس النضال الفلسطيني السابق، وإعادة بناء اللحمة داخل المجتمع الفلسطيني ليتوحد خلف برلمانه". كما دعا دول العالم والولايات المتحدة إلى احترام إرادة الشعب الفلسطيني. وأشار إلى أن الانتخابات أكدت أن المنطقة، بما فيها الشعوب، تحت الاحتلال كما في فلسطين والعراق، تعتمد الإسلام منهجاً للحياة[7].

ثانياً: موقف القمة العربية في الخرطوم من حماس والتسوية

خيم نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية على اجتماعات مجلس وزراء الخارجية العرب، ومؤتمر القمة العربية الثامنة عشر التي انعقدت في الخرطوم في 2006/3/28. وبينما أكد الوزراء العرب في ختام اجتماعاتهم في القاهرة، على ضرورة احترام إرادة الشعب الفلسطيني، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، وتجنب إصدار أحكام مسبقة وفرض شروط مجحفة للتعامل مع قيادته المنتخبة، ظهرت بوادر اصطفاف بعض الدول العربية خلف الرئاسة الفلسطينية، بدلاً من اتخاذها موقفاً حيادياً بين الحكومة الفلسطينية بزعامة حماس، والرئاسة الفلسطينية بقيادة فتح. ولم توجه أمانة جامعة الدول العربية الدعوة الرسمية للحكومة الفلسطينية أو وزير خارجيتها للمشاركة في القمة العربية، بينما وجهت الدعوة لرئاسة السلطة الفلسطينية، التي لم تشرك أحداً من حماس في الوفد الفلسطيني المشارك في القمة العربية.

ولا شك أن الولايات المتحدة الأمريكية قد لعبت دوراً مهماً في الضغط على بعض الدول العربية لكي لا تدعو الحكومة الفلسطينية برئاسة حماس للمشاركة في القمة العربية، وإلى التركيز فقط على حضور السلطة الفلسطينية ممثلة بالرئيس الفلسطيني الذي لم يُخف ترحيبه بهذا الموقف. كما أن مقاطعة بعض الملوك والرؤساء العرب، قد قلل من أهمية المؤتمر، فقد لوحظ غياب العديد من الزعماء العرب على غير عادتهم عن القمة، مما جعل المراقبين يعترفون بأن قمة الخرطوم كانت أضعف مؤتمرات القمم العربية.

وطالب محمود عباس من الملوك والرؤساء العرب في قمة الخرطوم بضرورة:

أولاً: الاتفاق العربي الشامل حول المبادرة العربية، ودعمها وجعلها مطلباً عربياً أمام المجتمع الدولي للتوصل إلى أي حل في المستقبل على قاعدة هذه المبادرة.

ثانياً: مطالبة الدول العربية المجتمعة توفير دعم حقيقي للشعب الفلسطيني في ظل ما يتعرض له الآن من حصار وتجويع وقطع المساعدات، وليكون هذا الدعم على كل المستويات وفي مقدمتها إيجاد صندوق عربي لتوجيه المساعدات للشعب الفلسطيني، وتقديم دعم سياسي ومعنوي من خلال موقف عربي موحد.

ثالثاً: أن يرتقي الموقف العربي من حالة الصمت واللامبالاة والاستجابة للضغوط التي تُملى عليه، خاصة الضغط الأمريكي[8].

وناقشت القمة العربية ثلاث قضايا رئيسية لها علاقة بالقضية الفلسطينية:

القضية الأولى: الموقف السياسي، فقد أكدت القمة على مركزية قضية فلسطين في الاهتمامات العربية، وعلى الخيار العربي لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، من خلال تمسكها بالمبادرة العربية للسلام، التي أقرتها القمة العربية في بيروت عام 2002، لحل الصراع العربي – الإسرائيلي، على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة؛ وعلى أن السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط، لا يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري، وحتى خط الرابع من حزيران/ يونيو 1967، والأراضي التي ما زالت محتلة في جنوب لبنان، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشرقية، والتوصل إلى حل عادلٍ لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتفق عليه وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194[9].

القضية الثانية: الموقف من نجاح حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، فقد أشاد الملوك والرؤساء العرب، بالممارسة الديموقراطية في فلسطين ونزاهة الانتخابات التشريعية وشفافيتها. وأعربوا عن تأييدهم التام للسلطة الوطنية الفلسطينية وقياداتها ومؤسساتها في سعيها للحفاظ على الوحدة الوطنية، وطالبوا المجتمع الدولي باحترام إرادة الشعب الفلسطيني في اختيار قيادته، وعدم التدخل في شؤونه الداخلية، ورفض الإجراءات الإسرائيلية أحادية الجانب. كما طالبت القمة بتنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية، بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار الفصل العنصري العازل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

القضية الثالثة: ارتبطت بالدعم المالي العربي للفلسطينيين، فقد أعادت قمة الخرطوم التزام الملوك والرؤساء العرب بمواصلة تقديم الدعم المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، "وفقاً للآلية المقررة في قمة بيروت 2002 ومواصلة الإسهام في دعم موارد صندوقي الأقصى وانتفاضة القدس، تمكيناً للاقتصاد الفلسطيني، وتعزيزاً لقدراته الذاتية وفك ارتهانه بالاقتصاد الإسرائيلي"[10].

وكان الوفد الفلسطيني، قد طالب القمة العربية تخصيص مبلغ 170 مليون دولار شهرياً دعماً للسلطة الفلسطينية، في حال استمرار الولايات المتحدة والدول الأوروبية وقف المساعدات عن الفلسطينيين، عقاباً لهم على فوز حركة حماس في الانتخابات.

وناشد عمرو موسى كافة الحكومات والمؤسسات والهيئات والشعوب العربية الإسراع بتقديم العون المالي، والتبرعات للشعب والسلطة الفلسطينية. وقال إنه تقرر فتح حساب خاص لتلقي تبرعات المواطنين والمؤسسات لصالح السلطة الفلسطينية، كما ناشد البنوك العربية فتح حسابات لتلقي التبرعات، وذلك تنفيذاً لقرار قمة الخرطوم. وتفاوتت ردود الفعل الفلسطينية حول نتائج قمة الخرطوم، فبينما أكدت السلطة على أن قراراتها عكست تطلعات الشعب الفلسطيني، اعتبرت حماس أن القرارات أظهرت الإجماع العربي نحو القضية الفلسطينية، إلا أن المطلوب هو تقديم دعم حقيقي مادي ومعنوي للشعب الفلسطيني[11].

ثالثاً: مواقف دول الطوق الرئيسية من القضية الفلسطينية وأدوارها:

1. موقف مصر:

لم تشعر الحكومة المصرية بالارتياح لفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في مطلع عام 2006، وخشيت أن ينعكس هذا النجاح على مسار التسوية، وعلى نفوذها في الوسط الفلسطيني، وعلى علاقاتها بـ"إسرائيل"، وعلى قوة جماعة الإخوان المسلمين في مصر. ولهذا فقد ارتبطت علاقة مصر بالقضية الفلسطينية في هذا العام، بموقفها من وجود حكومة فلسطينية تسيطر عليها حركة حماس، ومحاولة لعب دور الوسيط في العلاقة الصدامية بين حماس وبين فتح والرئاسة الفلسطينية، والمساعدة في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ومع أن وزير الخارجية المصرية أحمد أبو الغيط أعلن احترام بلاده لإرادة الشعب الفلسطيني، فقد اعترف أن نتائج الانتخابات الفلسطينية أفرزت واقعاً سياسياً جديداً.

واعترفت وسائل الإعلام المصرية أن مصر لم تكن تتوقع فوز حماس الكاسح، وأن هذا الفوز يشكل زلزالاً سياسياً، لأنه لأول مرة في الوطن العربي يتمكّن تيار ينتمي إلى الإسلام السياسي من الفوز بالأغلبية النيابية من خلال الانتخابات. وربطت مصر بين اعتراف حماس بـ"إسرائيل" وبين مواصلة علاقاتها الطيبة معها. وطالب رئيس الوزراء المصري من الحكومة الفلسطينية التي ترأسها حركة حماس، أن تحترم اتفاقيات السلام التي أبرمها زعماء فلسطينيون مع "إسرائيل" من قبل.

وسارت مصر في اتجاهين: الأول: حاولت من خلاله لعب دور الوسيط بين فتح وحماس لحل الخلافات بين الحركتين، وإقناع حماس لكي توافق على التفاوض مع "إسرائيل" بعد الاعتراف بها، وإعطاء الفرصة لحماس لتغيير موقفها خلال ستة أشهر. وكان الاتجاه الثاني: التهرب من مقابلة المسؤولين في حماس وأعضاء الحكومة الفلسطينية، مستجيبة بذلك لضغوطات الولايات

المتحدة في محاصرة حماس.

ولعبت مصر دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر بين حماس وفتح للخروج من الأزمة التي عاشها النظام السياسي الفلسطيني، وتشكيل حكومة وحدة وطنية. والتقى رئيس جهاز المخابرات العامة المصرية اللواء عمر سليمان في غزة المسؤولين الفلسطينيين من الحركتين عدة مرات لهذا الهدف. إلا أن المسؤولين المصريين لم يجتمعوا مع وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار عند زيارته للقاهرة، في بداية جولة عربية وإسلامية. ونفت مصر وجود ضغوطات أمريكية عليها لمنع لقاء وزير خارجيتها مع الوزير الفلسطيني. وقال وزير الخارجية المصري أحمد أبو الغيط، أن لديه ارتباطات أخرى منعته من لقاء الزهار الذي جاء خصيصاً للقاء الأمين العام للجامعة العربية. واجتمع الوزير المصري مع الوزير الفلسطيني بعد عودة الأخير من جولته، في طريقه إلى غزة.

ومع أن مصر حاولت أن تكون وسيطاً نزيهاً، إلا أنها كانت تُظهر ميلها للتعامل مع الرئاسة الفلسطينية وحركة فتح والتشدد في تعاملها مع حماس. وكانت ترى أن الرئاسة الفلسطينية هي التي تمثل السياسة الخارجية الفلسطينية وليس الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس.

وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006، انتقد الرئيس المصري حسني مبارك المقاومة الفلسطينية واللبنانية، معتبراً أن نشاطهما لا يحقق سوى مكاسب محدودة، وأن الشعب هو الذي يدفع الثمن. وقال مبارك في حديث صحفي: "لا أحد يشكك في حق الشعوب في مقاومة قوات الاحتلال ولكن هذه المقاومة يتعين أن تلتزم بحسابات الربح والخسارة". وأضاف أن إشعال الموقف تحقيقاً لمكاسب محدودة يتجاهل الهدف الأساسي للفلسطينيين، وهو إقامة الدولة المستقلة؛ مشيراً إلى أن ما ذكره عن المقاومة الفلسطينية ينطبق أيضاً على المقاومة اللبنانية. وقال: "إن التصعيد الإسرائيلي في لبنان يجر المنطقة لمنزلق خطر"؛ مشدداً على أن الشعب اللبناني كالشعب الفلسطيني يدفع الثمن[12].

ومن أهم المواقف الصادرة عن مصر في هذا العام، قول الرئيس المصري أن الجيش المصري هو من أجل الدفاع عن مصر فقط وليس لمقاتلة "إسرائيل". وقال مبارك رداً على المطالبين بدخول مصر الحرب دفاعاً عن لبنان أو حزب الله خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان: "إنهم لا يدركون أن زمن المغامرات الخارجية قد انتهى، وإنه إذا كان ذلك جائزاً في وقت كان فيه تعداد مصر 24 مليون نسمة فإنه ليس ممكناً الآن في ظل وجود 75 مليون مصري، يحتاجون تنمية وخدمات وفرص عمل ومشروعات إسكان". وأكد الرئيس المصري أنه "ليس مستعداً لإنفاق ميزانية الشعب المصري على حرب ليست حربه"، وقال: "إن جيش مصر هو للدفاع عن مصر فقط". ونصح جميع الأطراف بعدم الانجراف وراء مغامرات حماسية غير مدروسة دون تقدير للعواقب، وما ستجره على الشعوب من نتائج يدفع ثمنها المواطنون الآمنون[13].

وظهرت بوادر خلافات بين مصر مع حركة حماس بعد تسريب الرسائل المتبادلة بين خالد

مشعل واللواء عمر سليمان، حيث وجّه مشعل رسالة خطية إلى سليمان في 2006/9/23، طالبه فيها بتحمّل مصر لمسؤولياتها والدخول بثقلها لرعاية تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية على قاعدة وثيقة الوفاق الوطني الفلسطيني، مشيراً إلى أن مصر هي الأجدر بهذا الدور من الدول الأخرى. كما أبدى مشعل ملاحظاته حول موضوع الجندي الإسرائيلي الأسير جلعاد شاليط، مبدياً تحفظاته على المقترح المصري، الذي يطلب تحويل التفاوض ليكون بين محمود عباس وإيهود أولمرت، بعد أن يتم الإفراج عن عدد رمزي من الأسرى يحدده الإسرائيليون. وردَّ عمر سليمان برسالة خطية بعد ثلاثة أيام، أكد فيها حرص مصر الدائم على الوصول إلى سلام عادل. وحول موضوع الجندي الأسير، أشار سليمان إلى أن ذلك لا يُعد أمراً مهماً ولا أساسياً لمصر، غير أن الطرف الإسرائيلي يشترط الإفراج عن الجندي الإسرائيلي قبل البدء بأية تحركات استجابة لمتطلبات المرحلة القادمة. ويبدو أن مصر أطلعت الولايات المتحدة و"إسرائيل" على الرسالتين، مما أثار استياء لدى قيادة حركة حماس[14].

واعتبر محمد بسيوني، سفير مصر السابق لدى "إسرائيل"، ورئيس لجنة الشؤون العربية بمجلس الشورى، أن بلاده تسعى إلى بلورة مشروع وطني فلسطيني موحد بموافقة الجميع، يهدف للخروج من الأزمة السياسية الحالية. وقال إن هناك ثلاثة مطالب أساسية من جانب مصر قدمتها لحماس هي:

أ. ضرورة وقف الاقتتال والتنازع الداخلي، لأنه لا يمكن استئناف المفاوضات والعملية السياسية في ظل وجوده، وأنه يجب وقف جميع الحملات السياسية والإعلامية، وكافة أشكال الاقتتال بين حماس وفتح.

ب. ضرورة استقلال المواقف الفلسطينية، وأن يكون القرار الفلسطيني نابعاً من المؤسسات السياسية الفلسطينية، وليس من جانب أطراف خارجية.

ج. الواقعية في اتخاذ القرارات وعدم السعي وراء المستحيل، بعيداً عن الممكن، مؤكداً أن السياسة هي فن الممكن، داعياً القيادات الفلسطينية للتحلي بالواقعية والعقلانية في اتخاذ القرارات، مؤكداً استعداد مصر لمساعدة الفلسطينيين للخروج من الأزمة التي تعيشها العلاقات بين حماس وفتح[15].

ورفضت وزارة الخارجية المصرية طلب نواب في مجلس الشعب سحب السفير المصري في "إسرائيل"، بسبب ممارساتها ضد الفلسطينيين. وقال الوزير المفوض أحمد عبد المعطي إن مصر لا تفضل سحب السفير الآن، لأن هذا يعود بالضرر على المصالح المصرية[16].

وتعرضت مصر لعملية تفجير في منتجع دهب في سيناء في 2006/4/24، ذهب ضحيتها 23 شخصاً وجرح 160 معظمهم من المصريين. وقد تبين أن من قاموا بالعملية تلقوا تدريباً على استخدام الأسلحة والمتفجرات في قطاع غزة، على أيدي عناصر فلسطينية. كما قتلت "إسرائيل"

في 2006/5/30 متسللاً مصرياً على الحدود المصرية – الفلسطينية، حاول التسلل إلى الأراضي المحتلة عام 1948، واعتقلت خمسة مصريين آخرين. وادعى الجيش الإسرائيلي أنه رصد ستة أشخاص كانوا يحملون أدوات حادة، حاولوا قطع أجزاء من السياج الحدودي إلى الجنوب من منطقة "كتسيعوت" بالنقب المحتل في محاولة لدخول "إسرائيل"، قبل أن تكتشفهم قوة عسكرية طالبتهم بالتوقف، وبعد أن لم ينصاعوا تم إطلاق النار باتجاههم، مما أدى إلى إصابة أحد المتسللين بجروح، ثم توفي متأثراً بها. واعتقلت قوات الاحتلال الشبّان المصريين الباقين، واقتادتهم للتحقيق[17].

وعلى صعيد التحرك السياسي، اجتمع الرئيس المصري مبارك مع الملك عبد الله بن عبد العزيز في شرم الشيخ، في 2006/5/31. ودعا الطرفان إلى ضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني. وبعد ذلك بأيام، اجتمع مبارك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت في شرم الشيخ من أجل تحريك المفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية على أساس خريطة الطريق. وتعرضت زيارة أولمرت إلى انتقادات شعبية وحزبية كبيرة، ووصفتها بعض الصحف المصرية المستقلة بالعار، بينما بررتها الحكومة المصرية أنها من أجل تحقيق مصالح عاجلة للفلسطينيين، ولتأكيد دور مصر في الحوار الفلسطيني الإسرائيلي، ولفك الحصار المفروض على الفلسطينيين، ولبحث سبل استئناف المفاوضات بين عباس وأولمرت بدلاً من ترك الساحة للحلول الأحادية الإسرائيلية.

وعُقدت قمة مصرية – سورية في 2006/6/22 في إطار التشاور بين الدول العربية. كما عقد الرئيس المصري عدة لقاءات مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، ومع الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وفي إطار العلاقات الثنائية بين مصر و"إسرائيل"، انتقد وزير الدولة للشؤون القانونية والمجالس النيابية المصرية دعوة أحد جنرالات "إسرائيل" استقطاع 600 كم^2 من سيناء وضمها إلى قطاع غزة في إطار التسوية النهائية للقضية الفلسطينية.

وتدخلت مصر بهدف نزع فتيل الأزمة بين الفلسطينيين والإسرائيليين بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط. ولعبت دور الوسيط بين حماس و"إسرائيل"، من أجل الإفراج عن الجندي الإسرائيلي، مقابل إفراج "إسرائيل" عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وبسبب رفض حماس للمطالب الإسرائيلية، فقد توترت علاقتها مع الحكومة المصرية لانتقاد الأخيرة موقف الحركة من مفاوضات تبادل الجندي الإسرائيلي مع الأسرى الفلسطينيين. وردّت حماس على الانتقادات التي وجهتها لها السلطات المصرية، معلنةً أن المفاوضات التي ترعاها مصر لإبرام صفقة لتبادل الأسرى بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قد انهارت بسبب التعنت الإسرائيلي، وهو ما أثار غضباً مصرياً. وانتهت سنة 2006 من دون نجاح مصر في وساطتها بسبب تعنت "إسرائيل" في موقفها المماطل من الإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين.

وفي تطور غريب للعلاقات المصرية الفلسطينية، طلبت مصر من الفلسطينيين الذين يرغبون

بزيارة مصر أو العبور منها إلى قطاع غزة، الحصول مسبقاً على تأشيرة الدّخول. ويشمل الإجراء الفلسطينيين الذين يحملون جوازات سفر فلسطينية، وكذلك وثيقة السفر المصرية التي تمنحها مصر عادة لفلسطينيي قطاع غزة، من دون أن توضّح مصر الأسباب الكامنة وراء القرار الجديد[18].

وفي 2006/2/9 اختُطِف الدبلوماسي المصري حسام الموصلي في غزة، لمدة ثلاثة أيام، وأُفرج عنه بعد تدخل الرئيس مبارك والخارجية المصرية، من دون معرفة الجهة التي قامت باختطافه.

وعلى الصعيد الشعبي، وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو 2006، طالب قضاة مصر الحكومة المصرية بإلغاء اتفاقية كامب ديفيد بين مصر و"إسرائيل" قائلين إنه لم يعد مقبولاً أن تلتزم مصر بها، ودعوا إلى المقاومة الشعبية للعدوان باعتبارها السبيل الوحيد لحماية الأمة العربية، محذرين من مشاريع إعادة تشكيل المنطقة تحت اسم الشرق الأوسط الجديد، فيما نفذ المحامون المصريون إضراباً عاماً عن العمل سجلوه في محاضر جلسات المحاكم دون أن يترافعوا في قضاياهم، بينما أعلن اتحاد النقابات المهنية المصرية (20 نقابة تضم سبعة ملايين عضو) عن تنفيذ إضراب عام لجميع النقابات لمدة ساعة واحدة، على أن يستثنى من ذلك الأطباء الذين يتابعون حالات حرجة. وأعلن الدكتور حمدي السيد، نقيب الأطباء المصريين وعضو البرلمان المصري، أن السيد حسن نصر الله، أمين عام حزب الله، أبلغه بحاجة المقاومة إلى الدعم المعنوي فقط وأنها ليست في حاجة إلى متطوعين، وأبلغ نصر الله الصحافيين أن القوات المسلحة المصرية وافقت على نقل المساعدات التي يتمكنون من جمعها على طائراتها إلى لبنان.

في غضون ذلك طالبت حركة كفاية بوقف تصدير الغاز والبترول المصري إلى "إسرائيل". وندد قضاة مصر بالاعتداءات الإسرائيلية الوحشية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، مؤكدين في الوقت ذاته رفضهم الكامل لمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي يرى فيه الرئيس الأمريكي جورج بوش أن يكون خالياً من الفكر الإسلامي الشمولي. وأكد قضاة مصر في بيان لهم رفضهم الكامل لإعادة تشكيل دول المنطقة بإنشاء شرق أوسط جديد خاضع للغطرسة الإسرائيلية والهيمنة الأمريكية لا تتساوى فيه أرواح مئات الأطفال العرب مع ما أصاب طفل إسرائيلي واحد من ذعر أو جرح. وأكد القضاة إيمانهم الكامل بأن المقاومة الشعبية هي السبيل الوحيد لحماية الأمة العربية وصيانة شرفها، وأعلنوا تأييدهم الكامل لبطولة رجال المقاومة اللبنانية واعتزازهم بموقف الشعب اللبناني بكل طوائفه[19].

كما طالب مائة نائب مصري الرئيس مبارك بطرد السفير الإسرائيلي من مصر، وسحب السفير المصري من تل أبيب رداً على الغارات الإسرائيلية على اللبنانيين والفلسطينيين. وجاء في رسالتهم إلى الرئيس مبارك: "بات الموقف الرسمي العربي لا يُعبِّر عن طموحات وآمال الشعوب العربية بما يناسب الحدث وما يقتضيه من قوة الرد على العدوان ومساندة وإغاثة شعبينا في فلسطين

ولبنان". وطالبوا بتقديم كل أشكال المساندة والدعم اللامحدود للمقاومة اللبنانية ولحكومة السلطة الفلسطينية المنتخبة انتخاباً ديموقراطياً. كما دعوا إلى مراجعة كل الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية التي أُبرمت مع "إسرائيل".

2. موقف الأردن:

تميز الموقف الأردني من القضية الفلسطينية في عام 2006، برد الفعل على نجاح حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وبمحاولات تنشيط عملية التسوية والعودة إلى طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وفي البداية اعتبرت الحكومة الأردنية نجاح حماس في الانتخابات التشريعية أمراً داخلياً فلسطينياً، إلا أنها أظهرت فيما بعد، عدم ارتياحها لهذا النجاح، بسبب توتر علاقاتها مع حماس منذ إبعاد أربعة من قادتها من الأردن. وربطت بين فوز حماس وبين الإخوان المسلمين في الأردن، إذ خشيت أن يؤدي ذلك إلى زيادة شعبيتهم. ولهذا فقد حذر رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت الإخوان المسلمين في الأردن من استغلال فوز حماس، وقال: "لا بد من التمييز بين ما هو تنظيم فلسطيني مثل حماس، وما هو أردني، ولا يجوز أن يتشدد البعض في حماسة ظاهرة، للمزايدة على مواقف أصحاب الشأن والخيار في فلسطين بعيداً عن الواقعية". وشرح البخيت سياسة بلاده من التعامل مع حماس، وأكد على أن علاقات بلاده مع حماس في الداخل، متوازنة مثلها مثل أي فصيل فلسطيني، وأن أسلوب التعامل المستقبلي معها مرهون بأجندة الحكومة وبرامجها في المرحلة المقبلة. وفرَّق البخيت بين قيادة حماس في الداخل، التي اعتبرها فصيلاً فلسطينياً، والقيادة في الخارج، مشيراً إلى أنه يوجد مع بعض قادة حماس في الخارج، إشكالات قانونية وسياسية أملتها ظروف معينة، وأن أي تغير في أسلوب التعامل معهم، يتطلب إنضاج ظروف معينة، وتغير واقع معين، وهذا لا يشمل العلاقات الإنسانية[20].

ومن جهة أخرى، فقد أكد البخيت أن بلاده ستبقى الأقرب لفلسطين، القضية والشعب، والمدافع الحقيقي عن حقوق الشعب الفلسطيني. وقال أمام حشد من اللاجئين الفلسطينيين في مخيم البقعة، إن عوامل التاريخ والجغرافيا أَمْلَت على الشعبين الأردني والفلسطيني علاقة خاصة وقدرية. وأضاف البخيت "أنتم أردنيون بالحلوة والمرة، فعندما يكون في الأردن خير فالخير يعم الجميع وأنتم منه، وعندما تكون الظروف صعبة فهي أيضاً صعبة على الجميع". كما أكد العاهل الأردني في وصفه للعلاقات الأردنية الفلسطينية، على أن الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين. وتحدث الملك عبد الله عن خالد مشعل، وعمّا إذا كان هناك أي شروط لعودة حماس إلى المملكة، فقال إن قضية خالد مشعل أخذت أبعاداً أكثر مما تستحق، وأنها ليست القضية الأساس. وأن القضية الأساسية، هي كيف يتم مساعدة الفلسطينيين، وتمكينهم من استعادة حقوقهم المشروعة[21].

إلا أن العلاقات بين الأردن وحماس توترت، بسبب اتهام السلطات الأردنية لحركة حماس بأنها تقف وراء شبكة من الأشخاص، تم إلقاء القبض عليهم، ومعهم أسلحة ومتفجرات أدخلوها للأردن

مما يهدد الأمن الداخلي الأردني. ونتيجة لذلك، فقد ألغت الحكومة الأردنية زيارة وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار إلى عمّان، التي كان من المقرر القيام بها في 2006/4/19. ونفت حركة حماس الاتهامات الأردنية، واعتبرت أنها جاءت لتبرير إلغاء زيارة الزهار للأردن. وطلب رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية، عبر وسطاء، من الملك عبد الله الثاني التدخل شخصياً لاحتواء ومعالجة الأزمة بين الأردن وحماس. وأنه تبرأ باسم الحكومة من أي محاولة للعبث في الأمن الأردني الداخلي، مؤكداً بأن حكومته لا يوجد لديها أي خطط لاستخدام الأراضي الأردنية أو تخزين السلاح فيها. وأبدى رئيس الوزراء الأردني تقديره لموقف هنية المسؤول من مجمل الأزمة. مؤكداً أن حكومته لا تخطط للإبقاء على الأزمة، أو استغلالها للقطيعة مع حكومة حماس[22].

ورداً على التهديدات ضد الدبلوماسيين الأردنيين في غزة، فقد زار اسماعيل هنية في 2006/3/6، يرافقه وفد قيادي من حماس، منزل رئيس مكتب التمثيل الأردني لدى السلطة الفلسطينية. وأعرب عن تضامنه واستنكاره وشجبه الشديدين لتلك التهديدات التي تُسيء للشعب الفلسطيني وقيمه، وعن أمله بزيارة الأردن بعد الانتهاء من تشكيل الحكومة الفلسطينية للتشاور والتنسيق.

ظلت أجواء علاقة الحكومة الأردنية بحماس والحكومة الفلسطينية ما بين فاترة ومتوترة، معظم سنة 2006. وتناقلت بعض الأنباء أن الحكومة الأردنية تنسّق مع محمود عباس في محاولة إسقاط حكومة حماس. ورشحت معلومات عن أن القمة المصرية – الأردنية في شرم الشيخ في حزيران/ يونيو 2006 ستبحث إمكانية توفير السلاح اللازم لحرس الرئيس محمود عباس[23]، كما جرى الحديث عن ترتيبات بين عباس والحكومة الأردنية برغبة أمريكية وموافقة مبدئية اسرائيلية لإدخال قوات بدر المتواجدة في الأردن إلى داخل فلسطين لدعم حرس الرئاسة (لكن يبدو أن "إسرائيل" تلكأت في الاعتماد النهائي)[24]؛ وهو ما فسَّره مراقبون بأنه دعمٌ أردني لعباس في مواجهة حماس ونفوذها.

وفي أوائل تشرين الأول/ أكتوبر تحدثت الأخبار عن لقاء في العقبة شارك فيه ملك الأردن ومحمود عباس ورؤساء مخابرات الأردن والسلطة الفلسطينية، ومصر، و"إسرائيل"، ودولتين خليجيتين، حيث جرى الحديث عن مواجهة تحالف إيران وسورية وحماس وحزب الله، ومنع وصول أموال الدعم إليها. كما جرى الحديث عن توقيف المفاوضات حول حكومة الوحدة الوطنية، وبحث آليات إسقاط حكومة حماس[25]. غير أن الناطق باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة نفى هذا الخبر الذي تناقلته الفضائيات ووسائل الإعلام.

ويظهر أن تحسناً حذراً بدأ يظهر بين حماس والحكومة الأردنية في أواخر سنة 2006، حيث التقى مدير المخابرات الأردنية بقياديين من حماس في أجواء إيجابية وصريحة. وقام رئيس الوزراء الأردني معروف البخيت في 2006/12/25 بتوجيه دعوة رسمية إلى رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية لزيارة عمّان بمعية رئيس السلطة محمود عباس[26]. وقد رحَّبت الحكومة الفلسطينية

وحماس بهذه الخطوة، وأعلن هنية قبوله للدعوة[27]. لكن أنباء رشحت عن وجود موقف سلبي من الرئاسة الفلسطينية تجاه هذه الدعوة؛ وهو ما أدى إلى تأجيل أو تعطيل هذه الزيارة[28].

وعلى صعيد علاقات الأردن مع "إسرائيل"، فقد شهدت توتراً بسبب تكهنات قائد المنطقة الوسطى الإسرائيلي الجنرال يائير نافيه Yair Naveh، توقع فيها مصيراً قاتماً للنظام السياسي في الأردن. وفاق الغضب الأردني الرسمي بسببها، الغضب الذي رافق المحاولة الفاشلة التي قام بها الموساد الإسرائيلي لاغتيال خالد مشعل قبل سنوات، مما جعله يرفض استقبال المسؤولين الإسرائيليين في النصف الأول من سنة 2006[29].

وتحسنت العلاقات في النصف الثاني من عام 2006، وزار رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت الأردن. وأكد الملك عبد الله الثاني عشية زيارة أولمرت، موقف بلاده من عملية التسوية، بأنه أولاً، وقبل كل شيء، يتوجب حل الأزمة الإنسانية لدى الفلسطينيين، لأن حرمان ملايين الفلسطينيين من الاحتياجات الأساسية، يثير الغضب والرفض بشكل أكبر، ولا يتم هكذا بناء سلام وأمن. والأمر الثاني، يتوجب على المجتمع الدولي وخصوصاً "إسرائيل" تقوية الرئيس الفلسطيني محمود عباس، سياسياً ومادياً ليتمكن من الحفاظ على الوحدة الفلسطينية، لأنه سيكون للمواجهات الداخلية في الجانب الفلسطيني انعكاسات سلبية على أمن "إسرائيل"، وأيضاً على أمن دول المنطقة. أما الأمر الثالث، فهو أن الخطوات والخطط الأحادية الجانب الإسرائيلية، لا يمكنها أن تخدم سلاماً عادلاً ودائماً. وقال الملك عبدالله إن الأمر الرابع، هو أن على حماس الاعتراف بالقرارات التي اتخذت في مبادرة السلام العربية. أما الأمر الخامس، فهو أن على "إسرائيل" والفلسطينيين تجديد التزامهم بخطة خريطة الطريق[30].

3. موقف سورية:

رحبت سورية بفوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، واعتبرت هذا الفوز بمثابة انتصار لسورية وموقفها السياسي من القضية الفلسطينية، على أساس أن قيادات حركة حماس في الخارج موجودين في سورية. واعتبر الرئيس السوري بشار الأسد، بأن فوز حماس سوف يسهم في تخفيف الضغوطات على بلاده، وأنه بداية لتفكيك العزلة عنها. وقال الأسد أمام المؤتمر العام للأحزاب العربية، الذي انعقد تحت شعار نصرة سورية ولبنان، وفي حضور 300 شخصية عربية يمثلون أكثر من 110 أحزاب سياسية في 15 دولة عربية "إن نجاح حماس في الانتخابات التشريعية سيخفف الضغوط على سورية". ومن جهة أخرى، فإن العلاقات بين سورية والسلطة الوطنية الفلسطينية بقيادة حركة فتح، كان يشوبها التوتر في السنوات الأخيرة، بعكس ما كانت عليه علاقاتها مع حماس[31].

وطلب الأسد من الرئيس الفلسطيني محمود عباس، خلال انعقاد مؤتمر قمة الخرطوم، الاستفادة من موقف حماس وحكومتها الجديدة لدعم الموقف التفاوضي الفلسطيني مع "إسرائيل"، ورفع سقف المطالب الفلسطينية في المفاوضات، ومساعدة الحكومة الفلسطينية

في التعامل مع الواقع الدولي. واعترف الرئيس السوري بأن بلاده تدعم حركة حماس سياسياً، لأن لدى الفلسطينيين الحق بأن تكون لديهم دولتهم المستقلة، ولديهم الحق باستعادة أراضيهم، والحق في تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي. وقال "نحن نشجع حركة حماس على التمسك بحقوق الشعب الفلسطيني، وهي حقوق سياسية، وتشمل حقوق اللاجئين، لأن لدينا نصف مليون لاجئ فلسطيني في سورية"[32].

وكانت سورية من أوائل الدول العربية التي استقبلت مسؤولين في الحكومة الفلسطينية بقيادة حماس، وكانت دمشق المحطة الأولى التي زارها وزير الخارجية محمود الزهار. ووعدت سورية خلال الزيارة، بتقديم الدعم اللوجستي والمالي والسياسي إلى الحكومة الفلسطينية، وبرفع مستوى التمثيل الدبلوماسي، والسماح بدخول الفلسطينيين حاملي جوازات السلطة الفلسطينية إلى الأراضي السورية، وفتح الاتصالات الهاتفية بين سورية والأراضي الفلسطينية. وأشاد الزهار بعد اجتماعه مع الرئيس السوري والمسؤولين السوريين بمواقف القيادة السورية "التي رفضت أن تتخلى في يوم من الأيام عن القضية الفلسطينية".

وأعلن نائب رئيس المكتب السياسي لحركة حماس موسى أبو مرزوق، والمقيم في دمشق، بأن جولة الزهار تهدف إلى وضع الدول العربية في تطورات القضية الفلسطينية والسعي نحو دعم سلطة الشعب الفلسطيني وصموده. وقال إن زيارة الزهار تلاقي ترحيباً كبيراً ودعماً في سورية.

كما زار سورية وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام في 2006/5/21، استكمالاً لزيارة الزهار، وذلك لتسوية بعض القضايا المتعلقة بالتعامل مع السلطة الفلسطينية واللاجئين الفلسطينيين. وأعلن الوزير الفلسطيني، استعداد دمشق لتأهيل ضباط شرطة فلسطينيين وكوادر مدنية في وزارة الداخلية. وأضاف أن لقاءه مع الرئيس السوري ونائبه ووزير الداخلية السورية، تمحور حول دور سورية تجاه القضية الفلسطينية، وتحديداً استقبال الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية – الأردنية، ودعم الشعب السوري للحكومة الفلسطينية، وقبول جواز السفر الفلسطيني[33]. وكبادرة إيجابية تجاه الفلسطينيين، فقد وافقت سورية على دخول 400 فلسطيني إلى أراضيها، عالقين على الحدود العراقية – الأردنية، بعد أن رفض الأردن السماح لهم بالدخول.

وعملت سورية على إقناع حماس بقبول المبادرة العربية التي وافقت عليها قمة بيروت عام 2002، على أساس أن جميع الدول العربية قد وافقت عليها. وأكد الرئيس السوري على أهمية وحدة الصف الفلسطيني، وأن سورية تقف في الوسط وعلى مسافة واحدة بالنسبة للخلاف بين فتح وحماس. وانتقدت سورية تصريحات المندوب الأمريكي السابق في الأمم المتحدة جون بولتون John Bolton، الذي اتهم فيها خالد مشعل بـ"الإرهاب"، وأن على الحكومة السورية أن تعتقله وتسلمه. ووصفت مواقف بولتون بالعدائية للعرب والمسلمين، وبأنه من كبار الداعمين للسياسات الإسرائيلية.



العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز يستقبل رئيس الوزراء اسماعيل هنية في منى قرب مكة في 2006/12/31. قدمت السعودية دعماً كبيراً للشعب الفلسطيني، وتكللت وساطتها بالنجاح في اتفاق مكة في 2007/2/8. (رويترز)



حافظ الأردن على علاقة وثيقة بالرئاسة الفلسطينية، وسعى إلى دفع مسيرة التسوية خلال سنة 2006. الصورة للملك عبد الله الثاني يستقبل عباس في عمَّان في 2006/5/1. (رويترز)



تمَّ إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في لبنان في 2006/5/15، والصورة لوزير الخارجية اللبناني فوزي صلوخ (إلى اليسار) مع عباس زكي (شريف مشعل) ممثل المنظمة الجديد في بيروت، في أثناء حفل رفع العلم الفلسطيني على مقر المنظمة. (ا ف ب)



حافظت قطر على علاقة جيدة مع الرئاسة الفلسطينية ومع الحكومة الفلسطينية التي تقودها حماس، وواصلت دعمها للشعب الفلسطيني. الصورة لوزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني في لقاء مع رئيس الوزراء اسماعيل هنية ووزير الخارجية محمود الزهار، في غزة في 2006/10/9، في أثناء محاولته التوسط بين حماس وفتح. (رويترز)

ورفضت سورية أن تتدخل لكي تضغط على حماس من أجل إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، إلا إذا أوقفت "إسرائيل" عدوانها على قطاع غزة. وأكد الرئيس السوري وقوف دمشق بكل قوة إلى جانب الشعب الفلسطيني في محنته أمام آلة القمع الإسرائيلية. وتزامنت تصريحات الأسد مع حديث عن زيادة الضغوط على دمشق بهدف التأثير على قادة حماس حول موضوع الجندي الإسرائيلي الأسير، حيث أوضح مصدر سوري أن دمشق تؤيد موقف حماس الرافض لأي تنازل من دون مقابل[34].

كما لعبت سورية دوراً مهماً في التوسط بين فتح وحماس من أجل تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، ووقف الاشتباكات المسلحة بين الطرفين. وذلك من خلال الزيارات التي كان يقوم بها مسؤولون من حركة فتح وعلى رأسهم رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع، إلى العاصمة السورية. وطلب قريع من المسؤولين السوريين ممارسة ضغوط على قيادة حماس الموجودة في دمشق، لإقناعها بقبول المبادرة العربية وبنود أخرى في البرنامج السياسي المشترك لحكومة الوحدة. وكانت الرئاسة السورية تستقبل المبعوثين الفلسطينيين القادمين إلى دمشق من مختلف الفصائل. وكان آخر المسؤولين الذين استقبلتهم مع نهاية عام 2006، رئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية، الذي بحث مع الأسد جهود تشكيل الحكومة الفلسطينية، ودعم سورية للوحدة الوطنية الفلسطينية. وأعلنت سورية خلال الزيارة الموقف السوري الداعم لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وتأييدها حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وضرورة بذل الجهود لكسر الحصار عن الفلسطينيين، وتعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية. ووافقت سورية كذلك، على بدء العمل بجواز السفر الفلسطيني الصادر عن الحكومة، وعلى فتح الصفر الدولي مع الأراضي الفلسطينية. وتطرقت المباحثات إلى الفلسطينيين المعتقلين في السجون السورية من المحسوبين على الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات.

ومن تطورات الموقف السوري المتعلق بالقضية الفلسطينية، ما ذكره الرئيس السوري في مقابلته مع مجلة دير شبيغل الألمانية Der Spiegel، بأنه لا يدعو إلى إزالة "إسرائيل" عن الخريطة، ولم يبحث هذا الأمر ولا مرة واحدة مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد. وأكد أن بلاده على استعداد لعقد سلام مع "إسرائيل" وتطبيع علاقاتها مع الولايات المتحدة حيث لا حل لأزمة الشرق الأوسط من دونها، وقال إنه عندما يأتي السلام مع "إسرائيل"، فإن كل شيء يتغير لأن للسلام قوة كبيرة. ورداً على سؤال عن وصفه "إسرائيل" بالعدو، قال الأسد إن "إسرائيل" تحتل جزءاً من الأراضي السورية، ومن الطبيعي أن تكون عدوة لها. إلا أنه لا يؤمن بالحرب، وإنما بمبدأ الردع[35].

وفي تصريح آخر أجرته الـ بي بي سي BBC مع الرئيس السوري، قال إن بلاده مستعدة لإجراء محادثات مع "إسرائيل"، وأنها تريد حلاً سلمياً للصراع في الشرق الأوسط. وقال الأسد، إن

سورية و"إسرائيل" يمكنهما العيش بسلام جنباً إلى جنب، وأن تقبل كل منهما بوجود الطرف الآخر. ولكن الأسد قال إنه غير واثق من أن الحكومة الإسرائيلية الحالية قوية بما يسمح بتحقيق السلام معها[36].

إلا أن "إسرائيل" ردت على دعوة سورية لإجراء مفاوضات معها بالرفض، لأن الظروف لم تنضج بعد للمفاوضات مع سورية. واتهم مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي سورية بأنها داعمة لـ"الإرهاب". ورفضت سوريا الدعوة التي وجهها نائب رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز Shimon Peres، للرئيس السوري بشار الأسد لزيارة القدس، وقالت إن السلام لا يمكن أن يتحقق عبر زيارات بروتوكولية مرفوضة[37].

والتطور المهم الآخر في الموقف السوري من القضية الفلسطينية في عام 2006، هو تلميح القيادة السورية بأنها سوف تعمل على استرداد هضبة الجولان السورية المحتلة بشتى الوسائل بما فيها المقاومة المسلحة. وأعادت التأكيد على أن مرتفعات الجولان التي تحتلها "إسرائيل" هي جزء لا يتجزأ من الأراضي المحتلة. مؤكدة على أنها ستستردها عبر الطرق السلمية إن أمكن، أو من خلال وسائل أخرى أولها المقاومة[38].

كما أكد الرئيس السوري هذا التوجه في لقاء صحفي مع صحيفة إيه بي سي الإسبانية ABC، واعتبر أن الحديث عن مقاومة ليس قراراً حكومياً، وعندما يدرك الشعب أن الكلمات التي تدور حول السلام زائفة، فانه يملك الحق المشروع في الدفاع عن نفسه، وإذا أراد الشعب السوري المقاومة عن طريق السلاح فإن الحكومة السورية لن تمنعه. وقال إنه يريد أن يكون إيجابياً، لكن ليس بوسعه ذلك في الوقت الذي لم يعد هناك شيء في المنطقة يشير إلى السّير في درب السلام[39].

4. موقف لبنان:

تعامل لبنان مع القضية الفلسطينية في سنة 2006 من خلال موقفه من الوجود الفلسطيني في لبنان، ونتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والعدوان الإسرائيلي على لبنان وصمود حزب الله أمامه.

وفيما يتعلق بالوجود الفلسطيني في المخيمات الفلسطينية في لبنان، فقد أكد في مطلع العام رئيس اللجنة اللبنانية، المكلفة بملف الحوار مع الفلسطينيين، السفير خليل مكاوي أن قطار الحوار مع الفلسطينيين يسير بشكل جيد، وأن العمل جارٍ على أكثر من خط وصعيد لاستكمال مختلف جوانبه؛ وأن لبنان على اتصال مع عدد من الدول المانحة من أجل تأمين المال اللازم لتمويل المشاريع الخدماتية والصحية والبنى التحتية داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان. وبخصوص السلاح الفلسطيني الموجود في المخيمات، فإنه لا مساومة في هذا الأمر، معتبراً أن هناك إجماعاً لبنانياً شعبياً ورسمياً على عدم وجود مبرر على الإطلاق لهذا السلاح، الذي يجب إنهاؤه، مع التأكيد بأن لبنان لن يخوض معارك مع الفلسطينيين في هذا الخصوص، ولكن المطلوب تفهّم الأمر[40].

وكان ضمن تطورات الموقف اللبناني تجاه القضية الفلسطينية، موافقة الحكومة اللبنانية في اجتماع مجلس الوزراء في 2006/1/5، على إقامة تمثيل دبلوماسي فلسطيني في لبنان، من خلال فتح مكتب وليس سفارة فلسطينية في بيروت. وأعلن فؤاد السنيورة، أن مجلس الوزراء اللبناني قد وافق على إعادة فتح مكتب منظمة التحرير في لبنان بهدف علاج جميع الأمور المتعلقة بالفلسطينيين في المخيمات. إلا أنه أكد على ضرورة ضبط السلاح الفلسطيني في المخيمات وتنظيمه.

وتسلم عباس زكي في 2006/5/15 مهامه كممثل لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان، بادئاً هذه المهام بتقديم أوراق اعتماده إلى وزير الخارجية فوزي صلوخ، ومؤكداً على القيام بكل ما يلزم لتسهيل العلاقات اللبنانية – الفلسطينية في المستقبل.

وفيما يتعلق بموقف لبنان من فوز حماس في الانتخابات التشريعية، فلم يصدر موقف رسمي بهذا الخصوص، وإن كان الحدث قد حظي باهتمام رسمي وترحيب شعبي. فقد هنأ فؤاد السنيورة هاتفياً خالد مشعل، على النتائج التي حصلت عليها حماس في الانتخابات، لما لهذه الخطوة من أهمية كبيرة في تأكيد وترسيخ النظام الديموقراطي في أراضي السلطة الفلسطينية، وما تدل عليه من حيوية لدى الشعب الفلسطيني. وتمنى السنيورة أن تكون هذه النتيجة خطوة متقدمة إلى الأمام لدعم حقوق الشعب الفلسطيني. كما دعا فوزي صلوخ المجتمع الدولي إلى احترام خيارات الشعب الفلسطيني، التي تكرست بنتائج الانتخابات التشريعية، وأيَّد تشكيل حكومة فلسطينية وطنية، تمثل جميع فئات المجتمع الفلسطيني وتكون في خدمة الفلسطينيين. واعتبر سليم الحص، أن الشعب الفلسطيني قال كلمته في الانتخابات وعلى العالم أن يحترم إرادته.

وهنأ محمد حسين فضل الله في اتصال هاتفي مع خالد مشعل، حركة حماس بفوزها في الانتخابات، مقدراً المواقف التي أطلقها مشعل، وتأكيده تصميم حماس على النجاح في الحركة الإصلاحية، كما نجحت في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وأكد على ضرورة تفعيل الحوار الفلسطيني الداخلي وإسقاط الرهانات على حصول فتنة داخلية، وشدد على مسؤولية الدول العربية والإسلامية في دعم الشعب الفلسطيني. كما أجرى الأمين العام لحزب الله اتصالاً هاتفياً بمشعل مهنئاً إياه بالفوز الكبير الذي حققته حركة حماس، متمنياً له ولقيادة حماس التوفيق في مواجهة الاستحقاقات المقبلة. واتصل الأمين العام للحزب الشيوعي اللبناني خالد حدادة بمشعل مهنئاً، وأكد حدادة على قدرة مشعل على تحمل المسؤولية في قيادة الحركة، آملاً استكمال هذه الخطوة بخطوات جدية نحو توحيد القوى الفلسطينية المناضلة بكل تنوعاتها في انتزاع حقوق الشعب الفلسطيني، وبشكل خاص في إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس وحق العودة لكل اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم. وطالب حزب الله دول العالم، التعود على فوز حركة حماس، وقال إن انتصار المقاومة الإسلامية بات ظاهرة آخذة في الاتساع في الشرق الأوسط، وعلى دول الغرب تقبل ذلك ومواجهة أبعاده[41].

وتوصل مؤتمر الحوار اللبناني إلى تفاهم على آلية لجمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات، على قاعدة تفعيل الحوار بين الحكومة اللبنانية والفصائل الفلسطينية. ووافق المؤتمرون في 2006/3/6 على إعطاء مهلة ستة شهور للحوار اللبناني – الفلسطيني، يبدأ بعدها جمع السلاح الفلسطيني خارج المخيمات وضبطه في داخلها، على أن تساند الحكومة لجنة منبثقة عن مؤتمر الحوار، تتمثل فيها الأطراف بمسؤولين من الصف الأول، وتأخذ على عاتقها مواكبة الحوار والاتصال بالفصائل الفلسطينية، وتتولى إيداع تقرير شهري بأعمالها لدى الحكومة. كما أن المؤتمرين توافقوا على ضرورة إيلاء الحقوق المدنية للفلسطينيين كل اهتمام وعناية، مع إعادة النظر في القانون اللبناني من أجل زيادة فرص العمل أمامهم. وشدد رئيس الوزراء على أهمية الحوار كأساس لجمع السلاح الفلسطيني، مكرراً أنه لن يقبل بأن يوجه الرصاص إلى صدور الفلسطينيين، أو الدخول معهم في صدام عسكري، آملاً بتجاوب الفصائل مع قرار مجلس الوزراء، مشدداً على ضرورة التحرك السريع بالتعاون مع الدول العربية للضغط على المجتمع الدولي، من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا UNRWA) لرفع مستوى الخدمات الطبية والإنسانية والتربوية التي تقدمها لهم، محذراً من أي محاولة لتراجع مستوى الخدمات من خلال خفض الموازنة المحددة لها[42].

وأكد مستشار رئيس الوزراء اللبناني لشؤون المخيمات الفلسطينية، السفير خليل مكاوي في 2006/3/26، أن الحكومة اللبنانية بدأت في تنفيذ خطة شاملة ومتكاملة لتحسين أوضاع الفلسطينيين المقيمين في المخيمات، من خلال دراسة الأوضاع والمصاعب داخلها، تمهيداً لعلاج المشكلات التي يعاني منها سكانها وإزالة التشنجات وعلاج بؤر التوتر وتحسين ظروف الحياة اليومية والمعيشية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وأوضح أن خطة الحكومة في هذا الخصوص تنقسم إلى قسمين: الأول، يتمثل في تكليف وزراء الخدمات بالنزول لزيارة المخيمات والوقوف على الأوضاع الميدانية فيها، وهو الأمر الذي حدث فعلاً. أما القسم الثاني من الخطة، فيشمل الإعداد لمؤتمر للدول المانحة والداعمة للسلطة الفلسطينية والدول الغربية، إضافةً إلى عدد من الدول العربية (في صيغة مؤتمر دولي) للاتفاق على تمويل خطة النهوض بالمخيمات الفلسطينية على الأراضي اللبنانية، والتي توقع أن تكلف ملايين الدولارات، وقال إن الحكومة اللبنانية تعمل حالياً على اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالسماح للفلسطينيين المقيمين في المخيمات، بممارسة المهن التي لم يكن مسموحاً لهم حتى الآن بممارستها في لبنان، مثل الطب والهندسة والمحاماة وغيرها[43].

وأكد فؤاد السنيورة، على أن الحكومة اللبنانية عملت على فصل المسائل السياسية، عن معالجة الشؤون الاجتماعية والإنسانية الأساسية للشعب الفلسطيني المقيم في لبنان. وأنها سعت إلى وضع إمكاناتها المتاحة للمساعدة في خدمة الشعب الفلسطيني، وقال إن الحكومة ماضية في رعاية الأخوة الفلسطينيين المقيمين في لبنان، كضيوف مؤقتين وكأخوة معززين إلى أن يعودوا إلى ديارهم. وشدد السنيورة على أن زيارة الوزراء إلى المخيمات لن تكون زيارة يتيمة. والحكومة في

هذا المجال ستبذل كل المستطاع للقيام بكل ما يمكنها، بما في ذلك حث المنظمات الدولية على القيام بواجباتها والتزاماتها تجاه اللاجئين الفلسطينيين. وأعلن خليل مكاوي أن الخطوة التالية هي درس ملفات عدد لا بأس به من المطلوبين للقضاء اللبناني الموجودين داخل المخيمات، والذين يدعون أنهم لم يرتكبوا جرماً، تمهيداً لبت أوضاعهم القضائية نهائياً. وتابع "بعد زيارة اللجنة الوزارية إلى المخيمات أخيراً، نحن في طور التحضير لزيارة مخيم عين الحلوة...، وسنفي بالوعد الذي قطعناه بأن هذه الزيارة ليست آخر المطاف بل أوله"[44].

وكان تصور حزب الله للملف الفلسطيني بضرورة التعاطي مع أربعة مبادئ رئيسية:

أ. إن هذا الملف متكامل في أبعاده الإنسانية والسياسية والأمنية. ومن غير المقبول أن تتم مقاربته من الزاوية الأمنية فقط.

ب. ضرورة وضع الأسس والقواعد اللازمة لتنظيم العلاقات اللبنانية – الفلسطينية.

ج. ضرورة تنظيم الوجود الفلسطيني.

د. السبيل الوحيد والصحيح والمجدي للتعاطي مع هذا الملف هو عبر حوار لبناني – فلسطيني جاد وحقيقي وبناء.

أما عناصر الحل التي توصلت إليها قيادة الحزب وافترضتها فهي تقوم على:

أ. تحقيق إجماع وطني لبناني – فلسطيني شامل على التمسك بحق العودة ورفض التوطين.

ب. إعطاء الفلسطينيين حقوقهم الإنسانية والاجتماعية وتوفير الظروف الإنسانية الملائمة لهم.

ج. إزالة السلاح خارج المخيمات.

د. تنظيم السلاح داخل المخيمات.

ويطابق حزب الله في موقفه مع ما توصل إليه مؤتمر الحوار الوطني اللبناني[45].

الفلسطينيون في لبنان مجمعون على رفض التجنيس والتوطين، ومجمعون على المطالبة بالحقوق الإنسانية والاجتماعية. كما يطالبون الدولة اللبنانية بضمان حماية حقيقية كافية للفلسطينيين، قبل أن تقوم بأية إجراءات لتنظيم أسلحتهم وجمعها، خصوصاً في المخيمات؛ حيث عانوا من العديد من المذابح في الفترات الماضية. ويرون أنه يجب أن يتم التعامل مع ملفهم على أساس سياسي وليس على أساس أمني. وعلى أي حال، فقد تراجع موضوع جمع السلاح الفلسطيني من صدارة الاهتمامات في النصف الثاني من سنة 2006، بسبب الانشغال بالعدوان الإسرائيلي على لبنان، وبسبب الأزمة الداخلية اللبنانية.

رابعاً: موقف المملكة العربية السعودية

تُعتبر المملكة العربية السعودية من الدول الفاعلة والمهمة في النظام السياسي العربي، ومن الدول العربية القليلة التي تتأثر وتؤثر في القضية الفلسطينية، دون أن تكون من دول المواجهة مع "إسرائيل". ومن هنا تأتي أهمية استعراض علاقتها بالقضية الفلسطينية.

اعتبرت السعودية أن قلق دول العالم من فوز حماس غير مبرر. وقال السفير السعودي لدى الولايات المتحدة تركي الفيصل، "إن فوز حماس يجب أن لا يُثير قلق أي من العواصم العربية أو عواصم الدول الأخرى، طالما التزم المجتمع الدولي بتعهداته، المتمثلة في حلٍ للصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائمٍ على دولتين تعيشان جنباً إلى جنب". وحذر وزير الخارجية السعودية سعود الفيصل، من خطورة وقف المساعدة للسلطة الفلسطينية لأن وقفها سيكون "كارثياً". وقال إن حماس كانت حركة، والآن هي حكومة، وإنهم سيتصرفون بشكل مسؤول كحكومة. واعتبر أن على المجتمع الدولي أن يرى أولاً ماذا ستعمل هذه الحكومة، بدلاً من أن يحكم على حماس طبقاً للغة التي كانت تستخدمها عندما كانت حركة[46].

ورفضت الحكومة السعودية وقف مساعداتها المالية للسلطة الفلسطينية بعد نجاح حماس، وصرَّح وزير الخارجية السعودي بأن بلاده ستستمر في مساعدة السلطة الفلسطينية مالياً، حتى في وجود حكومة ترأسها حركة حماس. وأنها ستشجع حماس على القبول بمبدأ التعايش في دولتين، فلسطينية وإسرائيلية. ووجهت السعودية دعوة رسمية لخالد مشعل لزيارة المملكة للتشاور، قبل انعقاد قمة الخرطوم. وأكدت السعودية لوفد حماس، على استمرار التزاماتها في دعم الشعب الفلسطيني وسلطته سياسياً ومالياً. وأبلغ الوفد الفلسطيني المسؤولين السعوديين التزام حماس الهدنة، على الرغم من الاعتداءات التي ترتكبها "إسرائيل"، وأنها لا يمكن أن تعارض الموقف العربي.

كما زار الرياض وزير الخارجية الفلسطينية محمود الزهار، وأكدت السعودية له عزمها على دفع المساعدات المتوجبة عليها إلى السلطة الفلسطينية بموجب مقررات الجامعة العربية، والبالغة 92.4 مليون دولار عن الفترة الممتدة من منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2005 إلى منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

وشدد الملك السعودي عبد الله خلال اجتماعه مع الرئيس المصري حسني مبارك، في القمة التي جمعتهما في منتجع شرم الشيخ، على ضرورة احترام خيارات الشعب الفلسطيني. وحث الزعيمان حركة حماس على الاعتراف بالمبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت عام 2002 والتي تتضمن اعترافاً ضمنياً بـ"إسرائيل".

ومن جهة ثانية، جددت السعودية مبادرتها التي كان قد وافق عليها الملوك والرؤساء العرب في

قمتهم في بيروت عام 2002، لحل سلمي في المنطقة، وبأنها المسار الصحيح والوحيد لعملية السلام. ودعا وزير الخارجية السعودي، الفلسطينيين إلى توحيد مواقفهم السياسية من "إسرائيل" وإلى تحديد موقف واضح من المبادرة العربية. وقال: "أتمنى أن تتضح الرؤى في هذا الإطار لأن هناك إجماعاً دولياً لإعادة إطلاق عملية السلام، وهناك فرصة للتحدث للناس بالجدية والمسؤولية المطلوبة بهذا الخصوص"[47].

وشرح سعود الفيصل موقف بلاده من عملية التسوية، وطالب بإحياء مسيرة السلام، وهذا يتطلب تعاوناً جاداً من أجل تحقيق الحل القائم على دولتين في وقت معقول، خاصةً أن الأحداث الأخيرة أثبتت استحالة التوصل إلى حلول عسكرية تحفظ أمن ومصالح الأطراف المعنية. وبيَّن وزير الخارجية أن هناك حاجة ملحة اليوم لاستخلاص الدروس من نتائج فشل عملية السلام السابقة والتي كانت، بسبب المبالغة في التركيز على القضايا الإجرائية والمرحلية، واستنفاذ الجهد في محاولة وضع ترتيبات أمنية مؤقتة وإجراءات تبادل الثقة، كانت تفضي عملياً إلى تمكين "أعداء السلام" من تهديد وتقويض العملية برمتها. وأكد أن مفتاح الحل الذي تتقاطع عبره جميع تلك الأزمات، يكمن بلا شك في إحياء مسيرة السلام لحل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والذي يؤثر استمراره سلباً في فرص التوصل إلى حلول ناجعة لبقية الأزمات، مشدداً على أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، يُمثل تحدياً صارخاً للقانون الدولي، وانتهاكاً فاضحاً لمبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة، واستهتاراً مشيناً بقرارات الشرعية الدولية. وشدد الوزير السعودي على أن المشكلة في الشرق الأوسط، وصلت إلى مرحلة لا يمكن فيها القبول بالمزيد من التسويف والمماطلة، واجترار الفشل تلو الفشل، وهذا ما يضع المجتمع الدولي برمته، وخاصةً قواه الفاعلة وجهاً لوجه أمام حتمية تحمل المسؤولية الكاملة في وضع الحل السلمي العادل والدائم، والمتوافق مع مبادئ الشرعية الدولية موضع التطبيق الفعلي والعاجل. وبيَّن أن أسس الحل واضحة ومعروفة، وهي التي عبر عنها الرئيس الأمريكي بالدعوة إلى حلٍ قائم على دولتين، وهي الأسس التي تتسق مع قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، ومع المبادرة العربية للسلام، التي أجمعت عليها الدول العربية منذ قمة بيروت، ورأى أن الحاجة ملحة إلى أن تقترن هذه الرؤية ببرنامج عمل واضح، له إطار زمني محدد[48].

ووصف الملك عبد الله في نهاية العام، المنطقة العربية بأنها خزان مليء بالبارود ينتظر شرارة لينفجر، وبأنها محاصرة بعدد من المخاطر، لافتاً إلى خطورة الوضع في لبنان والعراق وفلسطين. واعتبر القضية الفلسطينية هي القضية الأساسية للأمة العربية، محذراً من خطورة الانقسام الفلسطيني. وقال: "قضيتنا الأساسية هي قضية فلسطين الغالية، التي ما زالت بين احتلال عدواني بغيض، لا يخشى رقيباً أو حسيباً، ومجتمع دولي ينظر إلى المأساة الدامية نظرة المتفرج، وخلاف بين الأشقاء هو الأخطر على القضية"[49].

خامساً: التطورات في مجال التطبيع

شهد عام 2006، تطوراً مهماً على صعيد التطبيع بين الدول العربية و"إسرائيل"، فقد استطاعت "إسرائيل" أن تحقق اختراقات في جبهة التطبيع الاقتصادي الرسمي مع الدول العربية، ولكنها لم تنجح على المستوى الشعبي. ولعبت الولايات المتحدة دوراً مهماً في الضغط على الدول العربية لإقامة علاقات اقتصادية معها. وتركَّز التطبيع على زيادة التبادل التجاري بين "إسرائيل" والدول العربية، وتبادل الزيارات الرسمية.

وبدأ العام بتوقيع اتفاق بين الولايات المتحدة والبحرين كأول دولة في مجلس التعاون الخليجي توقع اتفاق التجارة الحرة مع الولايات المتحدة، والثالثة بين الدول العربية بعد الأردن والمغرب، ويؤدي هذا الاتفاق إلى توقف البحرين عن مقاطعة البضائع الإسرائيلية.

وفي 2006/3/13 زار ياكوف هاداس هاندلسمان Yacov Hadas Handelsman، المدير العام المساعد لإدارة شؤون الشرق الأوسط المكلفة بعملية السلام في وزارة الخارجية الإسرائيلية، موريتانيا، الدولة العربية الثالثة التي تعترف بـ"إسرائيل"، وبحث مع المسؤولين الموريتانيين تعزيز التعاون والعلاقات بين البلدين، على الرغم من الرفض الشعبي الموريتاني للزيارة. وعبَّرت النخب السياسية والقوى الشعبية الموريتانية عن رفضها لتصريحات وزير الخارجية الموريتانية أحمد ولد سيد أحمد، التي أعلن فيها أن وجوده في الحكومة الانتقالية دليل على متانة العلاقات الموريتانية مع "إسرائيل". وقال القيادي السياسي البارز محمد جميل منصور، "إن الوزير كرر المسوغات الواهية للعلاقة مع الكيان الصهيوني، التي يبدو أن الرجل يعتبرها مسألة شخصية، جعلت وجوده في الحكومة دليل بقاء هذه العلاقة". وأضاف: "ما كنت أظن الموضوع مصدر فخر، بل كنت وما زلت موقناً أنه مدعاة للخجل وسبب للأسف والاشمئزاز والتقزز". وندد حزب الصواب الموريتاني، وهو أحد أهم التشكيلات السياسية في موريتانيا، بزيارة المسؤول الإسرائيلي، وطالب السلطات الموريتانية بقطع العلاقات مع "إسرائيل" التي سماها بـ"الكيان القاتل والمفترس"[50].

وعلى صعيد التطبيع الاقتصادي، فقد ارتفعت نسبة الشركات المشاركة في اتفاقية الكويز QIZ بين مصر و"إسرائيل"، في محافظة الإسكندرية إلى 25.7% من إجمالي الشركات المصرية حتى نهاية أيار/ مايو 2006. وأشار تقرير وزارة التجارة والصناعة إلى اتساع نطاق التعاون المصري– الإسرائيلي في إطار اتفاقية الكويز بدخول شركات المنتجات الغذائية. ويبلغ إجمالي الشركات المصرية المشاركة في اتفاقية الكويز 606 شركات. وتضاعفت أعداد المصَدِّرين الإسرائيليين إلى 257 مُصَدِّراً. وزادت الصادرات الإسرائيلية لمصر بنسبة 148.5% خلال الربع الأول من سنة 2006[51].

وبسبب الضغوط الشعبية المصرية ضد تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"، فقد أوقف وزير السياحة المصري زهير جرانة، جميع المحادثات بين وزارته ونظيرتها الإسرائيلية بخصوص الترويج السياحي المشترك بينهما، بسبب العدوان الإسرائيلي على لبنان في صيف 2006. كما

أوقفت مصر المفاوضات مع "إسرائيل" بخصوص تطبيق المرحلة الثانية من اتفاقية الكويز، التي تسمح لسلع مصرية أخرى بخلاف المنسوجات الدخول إلى السوق الأمريكية. وجاءت تلك الخطوة في إطار ما وصفته بإجراءات عقابية، اتخذتها الحكومة المصرية ضد "إسرائيل"، لإجبارها على وقف عدوانها ضد لبنان، والقبول بتسوية لأزمة الجنديين الإسرائيليين الأسيرين لدى حزب الله. إلا أن مصر استمرت في بيع الغاز الطبيعي لـ"إسرائيل"، فقد باعت مليارا متر مكعب منه بأسعار مُخفَّضة. وأعلنت "إسرائيل" أنها تخطط لزيادة حجم استهلاكها من الغاز إلى ستة مليارات متر مكعب سنوياً بحلول عام 2020[52].

وعلى صعيدٍ آخر، زار "إسرائيل" وفد أردني يتكون من 18 أردنياً معظمهم من مدرسي الجامعات الخاصة، وممثلين عن الهيئة العامة لنقابة المحامين والجمعية العلمية الملكية ومؤسسة الإذاعة والتلفزيون ومنظمات تعاونية وناشري وأصحاب صحف أسبوعية، ومؤسسات مجتمع مدني وشعراء وأدباء مغمورين. واستغرقت الزيارة 20 يوماً بدعوة من المعهد الدولي للهستدروت International Institute of the Histadrut. وتزامنت الزيارة مع ذكرى اغتصاب فلسطين والاحتفالات بقيام "إسرائيل". وشملت الدعوة المشاركة بدورة وبرنامج تطبيعي مع "إسرائيل"، وزيارة تعليمية لمؤسسات الحكم بالقدس المحتلة، ومنها زيارة الكنيست، والاستماع لشرح عن "المحرقة اليهودية"، وزيارة قبر اسحق رابين Yitzhak Rabin، فضلاً عن زيارة المحكمة العليا في القدس المحتلة، ولقاء فعاليات في الجامعات الإسرائيلية[53].

وعقد المعهد الملكي للدراسات الدينية في عمّان في 2006/6/9، مؤتمر التجمع العالمي الثاني لدراسات الشرق الأوسط بمشاركة أكثر من 1,500 أكاديمي يمثلون العديد من دول العالم، على رأسهم "إسرائيل" وإيران والأردن. وحاضر في المؤتمر، شخصيات أمريكية عسكرية ومدنية من كلية الحرب التابعة للجيش الأمريكي حول: التسامح، والتهديدات الإسلامية، والحرب على الإرهاب، ودراسة الدين المقارن في الإسلام. وضم المؤتمر دولاً عربية لم تكن معترفة بـ"إسرائيل"، مثل الكويت والسعودية، في الوقت الذي قاطعته بعض المنظمات الأكاديمية البريطانية بسبب مشاركة أكاديميين إسرائيليين.

وزاد الحديث في هذا العام عن مشروع قناة البحرين بين البحر الأحمر والبحر الميت. وعُقدت في نهاية العام لقاءات تطبيعية في البحر الميت بين أردنيين وإسرائيليين وفلسطينيين ودول أجنبية للبحث في مشروع قناة البحرين، إذ اتفق الأطراف الثلاثة على إطلاق دراسة جدوى موَّلها البنك الدولي بقيمة 15 مليون دولار.

وأعلنت لجنة مقاومة التطبيع مع "إسرائيل" في الأردن، أنها ستنشر أسماء مواد وسلع مصدرها "إسرائيل" يتم تداولها في الأسواق الأردنية ضمن قائمة تشمل أيضاً الشركات والمؤسسات والأشخاص المسؤولين. وقال رئيس اللجنة بادي الرفايعة، إن دراسة نشر أسماء

سلع الكيان جاءت في ظل ضغوط واتصالات نقابية ومواطنين يطالبون بتزويدهم وإطلاعهم على أسماء السلع ومستورديها لمقاطعتهم. ودعا نقيب المهندسين الزراعيين عبد الهادي الفلاحات، إلى عدم السماح لـ"إسرائيل" باختراق المجتمعات العربية، وأصدرت اللجنة بياناً تدعو فيه الأردنيين إلى تحري مصدر السلع المعروضة في السوق المحلي قبل شرائها[54].

وطالب ناشطون في الأردن بعقد مؤتمر وطني لمواجهة التطبيع مع الإسرائيليين، للرد على اختراقات "إسرائيل" في التطبيع مع الأردن. ومن جهة أخرى، فقد اشتكى مستثمرون خليجيون من قيام رجال أعمال أردنيين بالعمل على تمرير بضائع إسرائيلية إلى أسواق دول خليجية، مثل السعودية، على أساس أنها بضائع أردنية أو مستوردة من أوروبا لصالح تجار أردنيين[55].

ومن أوجه التطبيع مع الدول العربية، مشاركة وفد برلماني إسرائيلي ضم عضوا الكنيست مجلي وهبي وعميرا دوتان Amira Dotan من حزب كاديما الحاكم في "إسرائيل"، في لقاء مع برلمانيين عرب من الأردن ومصر والمغرب والجزائر وتونس، ونواب عن حركة فتح في المجلس التشريعي الفلسطيني[56].

واتفق الملك عبد الله وشمعون بيريز على ضرورة البدء بتنفيذ ثلاثة مشاريع بين الأردن و"إسرائيل". وإقامة مطار دولي في العقبة يخدم البلدين، وفي المقابل ستقوم "إسرائيل" بإغلاق مطار إيلات. وشق قناة مائية تربط بين البحر الأحمر والبحر الميت، واستخراج النحاس بشكل مشترك في الجانب الأردني من الحدود. وحمل بيريز معه دراسات وأوراق عمل تم تحضيرها من قِبَل الوزارات الإسرائيلية ذات الصلة ومن مختصين[57].

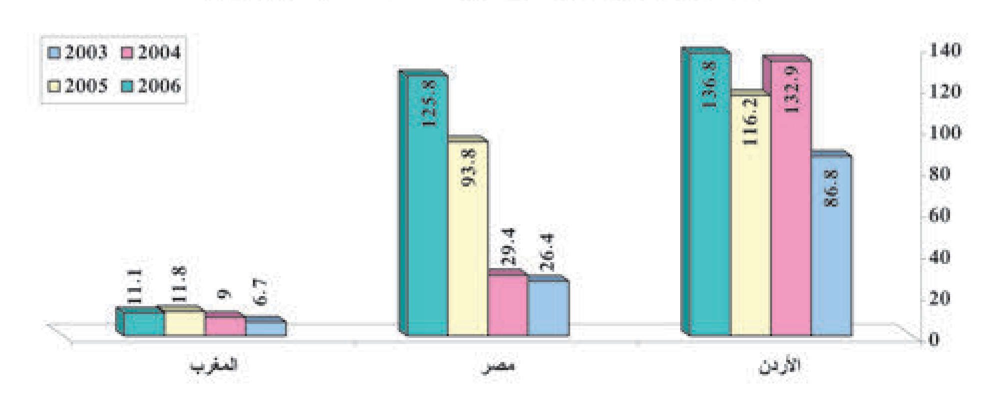
ووَقَّعَ المدير العام لوزارة الصناعة والتجارة والأشغال الإسرائيلي، غبريال ميمون Gabriel Maimon، مع نظيره الأردني اتفاقاً لتحسين المراقبة من أجل الالتزام بشروط اتفاقية الكويز.

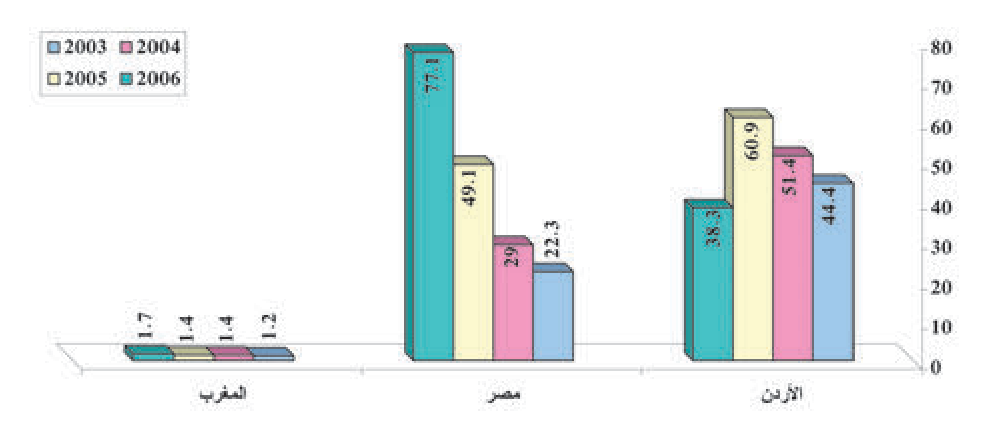
شكلت منتجات النسيج والملابس والكيماويات الصادرات الإسرائيلية الأساسية إلى مصر. وبلغ عدد المصدِّرين الإسرائيليين الذين يعملون في مصر 257 مُصدِّراً في عام 2006، وفي الأردن 1,325 مصدِّراً. وهناك 27 مُصدِّراً إسرائيلياً موجودون في العراق، ويقومون بإدخال المواد الغذائية والأساسية إليه، وعلى الأخص إلى القوات الأمريكية[58].

ويظهر من الأرقام الرسمية الإسرائيلية لسنة 2006 أن الأردن كانت أكبر بلد عربي مستورد من "إسرائيل" بقيمة 136.8 مليون دولار مقابل 116.2 مليون دولار لسنة 2005، تليها مصر التي استوردت ما قيمته 125.8 مليون دولار مقابل 93.8 مليون دولار سنة 2005، وصدّرت مصر ما قيمته 77.1 مليون دولار إلى "إسرائيل" سنة 2006 مقارنة بـ 49.1 مليون دولار سنة 2005، أما الأردن فصدّرت إلى "إسرائيل" ما قيمته 38.3 مليون دولار سنة 2006 مقابل 60.9 مليون دولار سنة 2005 (انظر جدول 4/1).

جدول 4/1: الصادرات والواردات الإسرائيلية مع بعض الدول العربية 2003-2006 (بالمليون دولار)[59]

البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2006	2005	2004	2003	2006	2005	2004	2003
الأردن	136.8	116.2	132.9	86.8	38.3	60.9	51.4	44.4
مصر	125.8	93.8	29.4	26.4	77.1	49.1	29	22.3
المغرب	11.1	11.8	9	6.7	1.7	1.4	1.4	1.2





وشارك وفد إماراتي في مؤتمر منتجي الماس الدولي في تل أبيب، الذي انعقد في 2006/6/26. وأصبحت بورصة الماس في دبي من الهيئات المنافسة لبورصة الماس الإسرائيلية، ومركزها في مستعمرة رامات غان المقامة أواسط السهل الساحلي الفلسطيني. ولم تعارض "إسرائيل" اندماج بورصة دبي في اتحاد بورصات الماس العالمي[60].

وزار وفد إسرائيلي برئاسة سفير سابق ومتخصص في شؤون القرن الأفريقي العاصمة الصومالية مقديشو، بحجة مكافحة "الإرهاب". وانتقد رئيس اتحاد المحاكم الإسلامية الشيخ شريف، زيارة الوفد ولقاءاته واتصالاته مع المسؤولين الصوماليين، وحذر من إقامة مشاريع إسرائيلية في الصومال[61].

وعُقد لأول مرة في العاصمة المغربية الرباط في 2006/4/6، اجتماعٌ لمجلس حلف شمال الأطلسي (الناتو) Nato والمدراء السياسيين للدول الأعضاء في الحلف، شاركت فيه "إسرائيل"، من أجل تقييم التعاون في إطار الحوار المتوسطي، وبحث الآفاق المشتركة في المستقبل. وشارك في الاجتماع 26 ممثلاً دائماً في مجلس الحلف، وسبعة ممثلين لدول الحوار المتوسطي، وهي موريتانيا والمغرب والجزائر وتونس ومصر والأردن و"إسرائيل". وبحث كيفية إدارة الأزمات في المنطقة، وسبل دعم قوات الجانبين، والتصديق على المشاريع المستقبلية المشتركة[62].

ويرى مراقبون أن الولايات المتحدة ودول غربية تريد إقامة رؤية أمنية مشتركة، ونظام أمني تتشابك فيه مصالح واستقرار الدول المتوسطية في الضفة الجنوبية، بشكل جماعي موحد، من أجل أن تقيم الدول العربية في جنوب المتوسط علاقات مع "إسرائيل". وأن ما فشلت في تحقيقه اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين، من تطبيع العلاقات العسكرية بين "إسرائيل" والدول العربية، انتقل إلى مهمة ينجزها الحلف الأطلسي، بمقاربة مختلفة أكثر ذكاء، وأقل إثارة واستفزازاً لمشاعر المعترضين على التطبيع[63].

وأجرت "إسرائيل" وست دول عربية (الأردن ومصر والجزائر والمغرب وموريتانيا وتونس)، ومراقبين من حلف شمالي الأطلسي، تدريبات مشتركة في الفترة ما بين 8–2006/9/13 في جزيرة كريت اليونانية[64].

كما جرت ترتيبات لزيارة خمسة آلاف يهودي إلى معبد الغريبة بجزيرة جربة التونسية في الفترة 15–2006/5/16، حيث أقاموا احتفالاً دينياً، كما اجتمع معهم وزير السياحة التونسي[65].

وشارك وفد إسرائيلي في مؤتمر الدوحة الرابع لحوار الأديان، الذي انعقد في 2006/4/25، وضم 131 شخصية بينهم 38 مسيحياً و14 يهودياً و79 مسلماً، وبين المشاركين اليهود ثلاثة من "إسرائيل"[66].

ما زال الموقف العربي الشعبي يعارض تطبيع العلاقات مع "إسرائيل" ويطالب بقطع العلاقات معها، وبدعم الشعب الفلسطيني. وعلى سبيل المثال أصدر المؤتمر القومي العربي الذي انعقد في الدار البيضاء في 5–2006/5/8، بياناً ناشد فيه فصائل المقاومة الفلسطينية إلى التنبه إلى المؤامرات التي تحاك للإيقاع بها، وإسقاطها في فخ الاقتتال الداخلي، مؤكداً أن "الدم الفلسطيني محرم ومقدس". واستنكر المؤتمر في بيانه الختامي بشدة محاولة الإدارة الأمريكية وحلفائها من بعض الحكومات الأوروبية عزل الحكومة الفلسطينية الجديدة، وبالتالي تجويع الشعب الفلسطيني على

خياره الديموقراطي. وطالب البيان الدول العربية والإسلامية بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني، بل ورفع قيمتها في ظل الفورة النفطية[67].

وقد شهدت معظم الدول العربية تظاهرات دعت إليها الأحزاب السياسية والنقابات والاتحادات المهنية، لوقف العدوان الإسرائيلي على الشعبين اللبناني والفلسطيني، وتطالب بجمع التبرعات للشعبين.

وأظهر استطلاع للرأي أُجري في مصر، أن المصريين يعتبرون "إسرائيل" والدانمارك والولايات المتحدة من الدول الأشد عداءً لمصر، وأكدت الدراسة، أن 92% من المصريين يعتبرون "إسرائيل" عدوة، رغم اتفاق السلام الموقع بين الجانبين، ولم تتجاوز نسبة من يعتقدون أن "إسرائيل" دولة صديقة 2%[68].

ودانت الأمانة العامة لمؤتمر الأحزاب العربية، مواقف بعض الدول العربية وصمتها تجاه العدوان الإسرائيلي على لبنان، داعيةً الحكومات العربية إلى العمل على تفعيل التضامن العربي لإفشال المخططات الاستعمارية المشبوهة الرامية إلى إعادة تقسيم المنطقة والسيطرة على مقدرات وثروات الأمة العربية. وطالبت الأمانة في بيانٍ لها الحكومات العربية بتفعيل المقاطعة للبضائع الأمريكية، ومقاومة التطبيع مع الكيان الصهيوني، وبذل الجهود لرفع الحصار الإسرائيلي المفروض على الشعبين اللبناني والفلسطيني[69].

خاتمة

ما زالت القضية الفلسطينية تُعتبر من أكثر القضايا المشتركة في الاهتمام العربي؛ ولهذا، فقد طالبت الدول العربية بضرورة حل القضية من خلال انسحاب "إسرائيل" من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها عام 1967، وإقامة دولة فلسطينية، وإعادة تقديم المبادرة العربية للسلام التي رفضتها "إسرائيل". ولا شك أن دول المواجهة العربية مع "إسرائيل"، تعرف أكثر من غيرها، أنه من دون حل القضية الفلسطينية، لن تنعم المنطقة بالاستقرار والأمن. ومن هنا يأتي الاهتمام العربي الرسمي بضرورة إقامة دولة فلسطينية، لأن ذلك يخدم تلك الدول ويحقق لها الاستقرار. وكان نجاح حركة حماس وتداعيات هذا الحدث المهم، بما في ذلك تقديمها خطاباً سياسياً مُصرّاً على الثوابت الأصلية للقضية الفلسطينية، قد عطّل بعض المشاريع والمخططات الإسرائيلية والأمريكية في المنطقة. وانتهى العام، من دون التقدم نحو تحقيق التسوية في المنطقة، بسبب المماطلة الإسرائيلية في الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

لم تنجح الدول العربية في فك الحصار المضروب على الشعب الفلسطيني، ولم تبذل جهوداً جادة لكسره، وتعامل بعضها بحذر وعداء أحياناً مع حكومة حماس. ولا زال الضعف والتفكك العربي يعكس نفسه بشكل سلبي على الوضع الفلسطيني، ويوفر هوامش أوسع للجانب الإسرائيلي لفرض برامجه وتصوراته. وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية استمرت في

علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل"، إلا أن الأغلبية العربية الشعبية العظمى لا تزال ترفض التطبيع وتقاطعه. وإذا كان الجرح النازف في العراق قد أسهم في تراجع الحالة العربية وتشتيتها، إلاّ أن المقاومة العراقية القوية، والمستنقع الذي وجد الأمريكان أنفسهم فيه، قد زاد من آمال الفلسطينيين في إضعاف الهيمنة الأمريكية في المنطقة وإفشال مخططاتها التي تخدم المشروع الصهيوني في المنطقة.

هوامش الفصل الرابع

1 الموقع الإلكتروني العربي لـBBC، 27/1/2006، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_4649000/4649168.stm
2 موقع الجزيرة نت، 27/1/2006:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=309388
3 **القدس العربي**، 16/11/2006.
4 **الدستور**، 11/3/2006.
5 **القدس العربي**، 26/4/2006.
6 الجزيرة نت، 27/1/2006:
http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=309388
7 المرجع نفسه.
8 **البيان**، الإمارات، 26/3/2006.
9 **الحياة**، 30/3/2006.
10 انظر: إعلان القمة العربية، الدورة العربية الثامنة عشر، الخرطوم، 28–29/3/2006، في الجامعة العربية، وثائق رسمية خاصة بالجامعة، مؤتمرات القمة العربية:
http://www.arableagueonline.org/las/arabic/details_ar.jsp?art_id=4173&level_id=202
11 انظر: **عكاظ**، 30/3/2006.
12 **القدس**، 19/7/2006.
13 **الإتحاد**، 27/7/2006.
14 **القدس العربي**، 2/10/2006.
15 **عكاظ**، 29/10/2006.
16 **الخليج**، 3/5/2006.
17 المركز الفلسطيني للإعلام، 30/5/2006.
18 **السفير**، 13/7/2006.
19 **الشرق الأوسط**، 4/8/2006.
20 **الحياة**، 2/2/2006.
21 **القدس العربي**، 16/3/2006.
22 **القدس العربي**، 27/4/2006.
23 **الشرق الأوسط**، 18/6/2006.
24 انظر: عرب 48، 1/11/2006؛ و**الخليج**، 11، 17/11/2006.
25 جريدة **الأخبار**، بيروت، 3/10/2006.
26 **البيان**، الإمارات، 26/12/2006.
27 **الشرق الأوسط**، 27/12/2006.
28 جريدة **السبيل**، عمّان، 26/12/2006.
29 **الخليج**، 22/3/2006.
30 عن جريدة **يديعوت أحرونوت**، 7/6/2006.
31 **الحياة**، 5/3/2006.
32 جريدة **الشرق**، قطر، 30/3/2006.
33 **الحياة**، 24/5/2006.
34 **السفير**، 4/7/2006.
35 **الحياة**، 25/9/2006.
36 الموقع الإلكتروني العربي لـBBC، 9/10/2006، انظر:
http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid_6034000/6034403.stm
37 **الخليج**، 13/10/2006.
38 **البلد**، 6/11/2006.

39 **البيان**، الإمارات، 2006/11/24، نقلاً عن إيه بي سي الإسبانية.
40 **السفير**، 2006/1/3.
41 جريدة **المستقبل**، بيروت، 2006/1/30.
42 **الحياة**، 2006/3/6.
43 **البيان**، الإمارات، 2006/3/27.
44 **النهار**، 2006/4/1.
45 **الشرق الأوسط**، 2006/4/16.
46 **الحياة**، 2006/2/1.
47 **الحياة**، 2006/9/23.
48 **الشرق الأوسط**، 2006/9/24.
49 **الحياة**، 2006/12/10.
50 **الخليج**، 2006/3/19.
51 See: http://www.zionism-israel.com/log/archives/00000256.html
52 **الشرق الأوسط**، 2006/12/23.
53 **السبيل**، 2006/4/18.
54 **الخليج**، 2006/10/22.
55 قدس برس، 2006/10/30.
56 **الأخبار**، 2006/12/5.
57 عرب 48، 2006/6/21.
58 قدس برس، 2006/12/12.
59 Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade by Countries – 2006, 17/1/2007.
60 قدس برس، 2006/6/26.
61 **الخليج**، 2006/3/22.
62 **السفير**، 2006/4/6.
63 قدس برس، 2006/5/10.
64 **السفير**، 2006/9/5.
65 انظر: **الدستور**، 2006/5/12؛ وانظر أيضاً: **القدس العربي**، 2006/5/16.
66 **الحياة**، 2006/4/27.
67 **الخليج**، 2006/5/12.
68 **السفير**، 2006/11/2.
69 **الخليج**، 2006/9/8.

الفصل الخامس

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

القضية الفلسطينية والعالم الإسلامي

مقدمة

تمثل بلاد العالم الإسلامي سنداً رئيسياً، وامتداداً طبيعياً داعماً للقضية الفلسطينية، وتمثل فلسطين وما تتمتع به من مكانة إسلامية وقدسية عنصراً حيوياً في تحريك مشاعر المسلمين وتحديد مواقفهم. غير أن بلدان العالم الإسلامي تتفاوت في درجات تجاوبها وتفاعلها مع الهمِّ الفلسطيني، ويعود ذلك إلى عدة عوامل أبرزها:

1. الايديولوجيات التي تتبناها الأنظمة الحاكمة، إسلامية كانت أم علمانية أم قومية... إلخ.
2. درجة قوة النظام ووزنه البشري والاقتصادي والسياسي، ومدى تأثيره في المعادلات الإقليمية والدولية.
3. طبيعة العلاقات والولاءات والتحالفات التي تعقدها هذه الأنظمة، ومدى استقلاليتها أو ارتباطها بالقوى الكبرى وخصوصاً الولايات المتحدة.
4. العامل الجيو – استراتيجي، ومدى تأثر القرب أو البعد الجغرافي للدول بالقضية الفلسطينية، وحجم التأثيرات الاستراتيجية المباشرة وغير المباشرة للقضية على هذه الدول.
5. المصالح والأولويات التي تحكم الأنظمة.
6. قدرة المنظمات والأحزاب الشعبية والإسلامية في تلك الدول على تفعيل الاهتمام بالقضية الفلسطينية.

يستعرض هذا الفصل القضية الفلسطينية في بُعدها الإسلامي، ويُسلِّط الضوء على منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى ثلاث من أهم الدول الإسلامية وهي تركيا وإيران وباكستان.

أولاً: منظمة المؤتمر الإسلامي

لا يبدو أن سجل منظمة المؤتمر الإسلامي الحافل بالبيانات والتصريحات، والمفتقر إلى العمل والإنجازات قد اختلف في سنة 2006 عنه في السنوات السابقة. غير أن الأمين العام الجديد للمنظمة أكمل الدين إحسان أوغلو، قد حاول أن يكون أكثر فاعلية ونشاطاً ضمن صلاحياته المحدودة، وضمن منظمة يتقاذف أعضاءها الـ 57 الكثيرُ من الخلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بحيث تصبح القواسم المشتركة التي يمكن أن تحركها قليلة، وفارغة المحتوى في كثير من الأحيان.

حرصت منظمة المؤتمر الإسلامي على المشاركة بوفد لمراقبة الانتخابات التشريعية الفلسطينية، ثم أصدرت أمانتها العامة بياناً في اليوم التالي، هنّأت فيه الشعب الفلسطيني على ما حققه من إنجاز ديموقراطي[1]. وإثر فوز حماس في الانتخابات التشريعية، أصدر الأمين العام للمنظمة بياناً هنّأ فيه

الشعب الفلسطيني وقيادة السلطة الوطنية الفلسطينية على نجاح الانتخابات، ودعا فيه حماس إلى التعامل الواقعي مع دواعي السياسة الدولية، حفاظاً على حقوق الشعب الفلسطيني ومكتسباته؛ كما دعا المجتمع الدولي إلى احترام نتائج الانتخابات التي تعبّر عن الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني دون أحكام مسبقة، والاستمرار في دعم عملية السلام لتمكين الشعب الفلسطيني من التحّرر من الاحتلال، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، حسب قرارات الشرعية الدولية[2].

لم تهنّئ المنظمة في البيان المذكور ولا في أي من بياناتها اللاحقة حركة حماس بالفوز، بل ظلت دائماً تناشد الحركة تشكيل حكومة وحدة وطنية، والتعامل بواقعية مع الضرورات السياسية. وقد تكرّر هذا الموقف أيضاً عند استقبال الأمين العام للمنظمة في 2006/3/14 وفداً من حركة حماس برئاسة خالد مشعل، حيث تمَّ تبادل الآراء بخصوص تطورات القضية الفلسطينية، خاصةً بعد الانتخابات التشريعية[3].

وبعد تشكيل الحكومة، هنّأت المنظمة كلاً من رئيس الوزراء اسماعيل هنية ووزير الخارجية محمود الزهار، شخصياً[4]. وكان واضحاً أن المنظمة، في ظل الضغط الدولي الهائل المعارض لحماس، وفي ظل التفكّك والضعف العربي والإسلامي، قد مالت إلى تبنّي علاقة متحفّظة مع حماس وحكومتها، عاكسةً بذلك سياسة التيار الغالب للدول الأعضاء في المنظمة. وقد عبّرت المنظمة في المناسبة ذاتها عن "تطلعها للتعاون مع الحكومة الفلسطينية بما يعزز دور منظمة المؤتمر الإسلامي في نصرة الحق الفلسطيني"[5]. وقد استقبل الأمين العام للمنظمة في مقرها بجدة في 2006/4/19، وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار في أول جولة خارجية له، لكن الزهار وأوغلو اختلفا علناً في موقفهما خلال هذه الزيارة حول شرعية تفجير مطعم تل أبيب في 2006/4/17؛ فدانه أوغلو باعتباره "عملاً إرهابياً"، أما الزهار فاعتبره "حقاً مشروعاً للفلسطينيين"، وإحدى العمليات التي "يعتز بها كل شخص يريد أن يحرر أرضه"[6].

وجدّد أوغلو عقب اللقاء موقف المنظمة المطالب باحترام الخيار الديموقراطي للشعب الفلسطيني وعدم معاقبته عليه، كما حثّ المجتمع الدولي على فتح حوار مع الحكومة الفلسطينية الجديدة، وتعهد بأن تعمل المنظمة على فك العزلة عن الحكومة[7].

وقد عبّرت المنظمة مراراً في بياناتها وفعالياتها عن دعمها للشعب الفلسطيني، وإدانتها للانتهاكات الإسرائيلية، ومناشدتها المجتمع الدولي التدخل ووقف معاناة الفلسطينيين، كما طرحت أكثر من مرة فكرة إرسال قوة دولية.

وحرصت المنظمة على أن تكون القضية الفلسطينية حاضرة في كل اجتماعاتها، حتى تلك التنظيمية منها أو الخاصة بالمؤسسات التابعة لها، كما كانت حيَّة في حديث الأمين العام في معظم لقاءاته. ولئن كانت البيانات والإدانات لا تجدي شيئاً، لكنها عكست، على الأقل في حالة المنظمة،

حرصاً شديداً على التفاعل الدائم مع القضية. فمن الملفت للنظر أن الأمين العام حرص على إصدار بيانات خاصة في مناسبات كثيرة، كذكرى الإسراء والمعراج، وإحراق المسجد الأقصى وذكرى يوم الأرض، وإغلاق السلفادور وفنزويلا سفارتيهما في القدس، واختطاف صحفيين ثم الإفراج عنهما، وتدهور الأوضاع والحصار والمعاناة العامة للشعب الفلسطيني...[8].

وفي صيف 2006 قامت "إسرائيل" بحملة عسكرية واسعة ضد قطاع غزة، إثر اختطاف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، كما قامت بحربها ضد لبنان، إثر اختطاف حزب الله لجنديين إسرائيليين. ولذلك فقد أعلنت المنظمة حملتها الإنسانية لدعم الشعبين الفلسطيني واللبناني، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة في 2006/7/25[9]، ونظّمت اجتماعاً طارئاً لمختلف الهيئات والمؤسسات الخيرية والإنسانية العاملة في الميدان الإغاثي في اسطنبول في 2006/8/1، للنظر في الآليات العملية لجمع التبرعات والتباحث في كيفية إيصالها، ثمّ عقدت مؤتمراً استثنائياً طارئاً للمجلس التنفيذي في 2006/8/3 في ماليزيا، وقامت بعمل الاتصالات مع المسؤولين الدوليين والأوروبيين.

هذه اللقاءات والاتصالات العديدة بين الأمين العام للمنظمة وعدد من المسؤولين الدوليين كانت سمةً بارزة في نشاط المنظمة خلال سنة 2006. وقد حاول أوغلو من خلالها بحث القضية الفلسطينية وتأكيد دعم المنظمة للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، والمطالبة بدعمه وعدم قطع المساعدات الدولية عنه. وكان من أبرز هذه اللقاءات زيارة خافيير سولانا Javier Solana، المنسق الأعلى للشؤون السياسية والأمنية في الاتحاد الأوروبي، لمقر الأمانة العامة للمنظمة في 2006/2/13، ولقاء أوغلو في 2006/3/8 مع جاك سترو Jack Straw ، وزير خارجية بريطانيا، في لندن، وزيارة تيري رود لارسن Terje Roed-Larsen، مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة، لمقر الأمانة العامة في 2006/3/19، كذلك زيارة الأمين العام للمنظمة إلى موسكو، بدعوة من الحكومة الروسية، (7-2006/6/8)، ولقاء أوغلو في 20 أيلول/ سبتمبر مجدداً بسولانا، على هامش مشاركته في أعمال الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، ثم لقاؤه في نيويورك أيضاً بكل من وكيل وزارة الخارجية الأمريكية، نيكولاس بيرنز Nicholas Burns في 2006/9/22، والأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان Kofi Annan بعد ذلك بثلاثة أيام[10].

وأسهمت المنظمة في اعتماد مجلس حقوق الإنسان القرار الذي تقدمت به المجموعتين العربية والإسلامية، بشأن الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة[11]. وقد أثمر الاجتماع التنسيقي بين المنظمة والأمم المتحدة، الذي عُقد في الرباط في 11-2006/7/13، عن مذكرة تفاهم بين المنظمتين بشأن حقوق الإنسان[12]، ثم تبنّت الهيئة العامة للأمم المتحدة في 2006/12/4، قراراً يعزز دور منظمة المؤتمر الإسلامي دولياً.

وعلى الصعيدين الاقتصادي والثقافي، قامت المنظمة باتصالات أولية مع البنك الإسلامي للتنمية

ومع السلطة الوطنية الفلسطينية، لاتخاذ الخطوات الأولى لتنفيذ القرار الخاص بإنشاء جامعة الأقصى في القدس، كجزء من تنفيذ برنامج العمل العشري الذي أقرته القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة (قمة مكة المكرمة في كانون الأول/ ديسمبر 2005). وفي 2006/3/5، عُقد الاجتماع التنسيقي للمؤسسات المنتمية لمنظمة المؤتمر الإسلامي في جدة، وتمّت خلاله مناقشة تنفيذ قرار القمة بإنشاء جامعة الأقصى، وكذلك قيام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) بتنفيذ مشاريع للحفاظ على الهوية الإسلامية لمدينة القدس، من خلال برنامجه (القدس 2015)[13].

وفي 2006/6/1، أعلن رئيس البنك الإسلامي للتنمية، أحمد محمد علي، عن قرار البنك تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لتنفيذ مشاريع في قطاعات حيوية في الأراضي الفلسطينية خلال الأشهر الاثني عشر المقبلة، قدمت 70 مليون دولار منها الصناديق الاقتصادية العربية، بينما قدم صندوق الأقصى الـ 30 مليون دولار الباقية. وأضاف علي أن هذا المبلغ سيستخدم لتمويل المشاريع وليس لدفع الرواتب[14].

وفي أواخر العام 2006، ومع بدء توسع الخلافات بين الفصائل الفلسطينية، سعت منظمة المؤتمر الإسلامي لوضع حد لهذه الخلافات، فقامت منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2006 وحتى نهاية العام بالعديد من الاتصالات مع القادة الفلسطينيين، ودعت مراراً الفصائل والقوى الفلسطينية إلى التحلي بضبط النفس، والعمل فوراً على نزع فتيل الفتنة، وحقن دماء الفلسطينيين، واستئناف الحوار الوطني والمضي في تشكيل حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وفي 2006/12/19، تم الإعلان عن اتفاق بثلاث نقاط لتهدئة الأوضاع في الأراضي الفلسطينية برعاية الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، إثر زيارته للأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث التقى كلاً من الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اسماعيل هنية[15]. ومع أن هذه الاتفاقية لم تصمد إلا لساعات، لكنها أظهرت مدى اهتمام أوغلو بالقضية الفلسطينية، وهو ما أكّده أيضاً اسماعيل هنية[16]، والفصائل الفلسطينية التي أظهرت ترحيباً بوساطة المنظمة واحتراماً وتقديراً لجهودها[17]. وقد قام أوغلو لاحقاً، وفي إطار سعيه للتهدئة، بزيارة مشعل في دمشق والتباحث معه بشأن الوضع الفلسطيني الداخلي[18].

ويتبع المنظمة مكتب مقاطعة "إسرائيل". وقد أثار إعلانها عن قرب انعقاد اجتماعه حملة مضادة في الصحافة الإسرائيلية، ردَّ عليها أوغلو بقوله إن موقف المنظمة من مقاطعة "إسرائيل" يستند إلى قرارات أعضائها الـ 57[19]. غير أن هناك عدداً من الدول الإسلامية الأعضاء في المنظمة، تقيم علاقات سياسية واقتصادية مع "إسرائيل". وتظل حالة العداء الشعبي المستحكم لـ"إسرائيل" والمعادية للتطبيع في معظم بلدان العالم الإسلامي، هي العائق الأساس لتطوير أية علاقات دبلوماسية أو تجارية مع "إسرائيل".

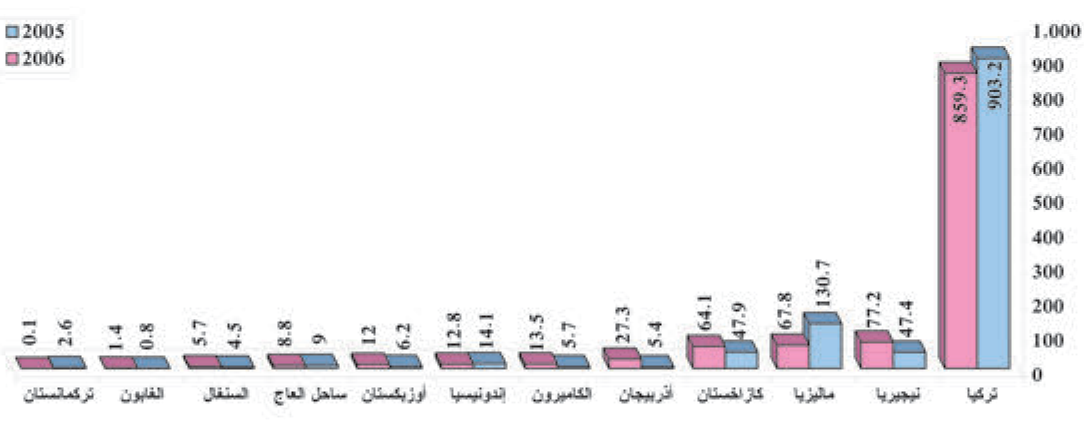
أما أكبر شريك تجاري لـ"إسرائيل" في العالم الإسلامي فهو تركيا، التي استوردت من

"إسرائيل" ما قيمته 859.3 مليون دولار سنة 2006 مقارنة بـ 903.2 ملايين دولار سنة 2005، وصدّرت إلى "إسرائيل" ما قيمته ملياراً و272 مليوناً و700 ألف دولار سنة 2006 مقابل مليار و221 مليوناً و100 ألف دولار سنة 2005. ولـ"إسرائيل" علاقات تجارية لا بأس بها مع نيجيريا وماليزيا وإندونيسيا وكازاخستان وأذربيجان، فضلاً عن عدد من البلدان العربية. والجدول التالي يوضح حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية)، حسب المصادر الإسرائيلية.

جدول 5/1: حجم التجارة الإسرائيلية مع عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2003-2006 (بالمليون دولار)[20]

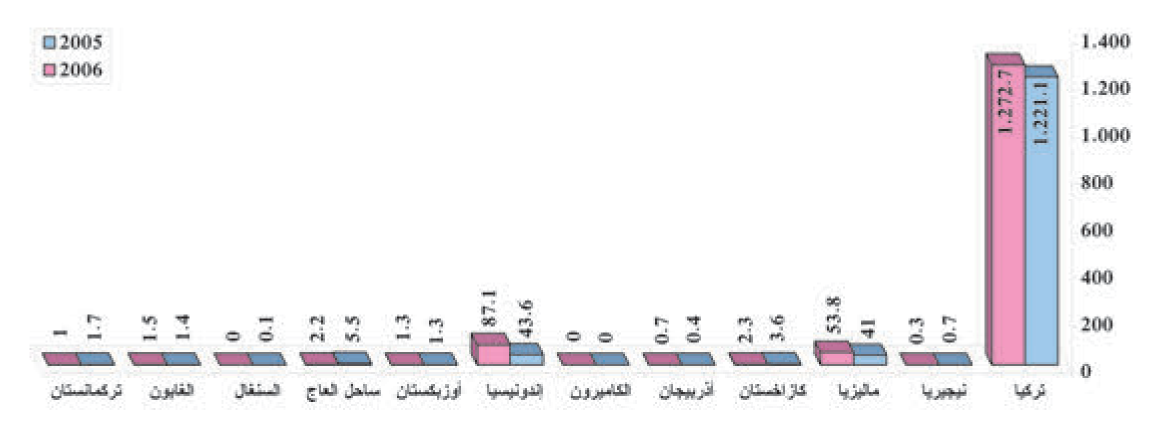
البلدان	الصادرات الإسرائيلية إلى:				الواردات الإسرائيلية من:			
	2006	2005	2004	2003	2006	2005	2004	2003
تركيا	859.3	903.2	813.5	470.3	1,272.7	1,221.1	1,166.9	951.5
نيجيريا	77.2	47.4	43	28.4	0.3	0.7	0.8	5.1
ماليزيا	67.8	130.7	203.7	276.8	53.8	41	32.6	26
كازاخستان	64.1	47.9	38.5	28.5	2.3	3.6	0.5	1.1
أذربيجان	27.3	5.4	5.3	2.9	0.7	0.4	0.1	0.5
الكاميرون	13.5	5.7	4	2.8	0	0	0	0
إندونيسيا	12.8	14.1	11.3	10	87.1	43.6	27.4	32.6
أوزبكستان	12	6.2	9.9	6.3	1.3	1.3	1.2	1.8
ساحل العاج	8.8	9	10.5	8.4	2.2	5.5	4.1	2.9
السنغال	5.7	4.5	4.5	2.2	0	0.1	0	0
الغابون	1.4	0.8	0	0.1	1.5	1.4	1.8	2.7
تركمانستان	0.1	2.6	9	6.8	1	1.7	1.6	1

الصادرات الإسرائيلية إلى عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2005-2006 (بالمليون دولار)





الواردات الإسرائيلية من عدد من البلدان الإسلامية (غير العربية) 2005-2006 (بالمليون دولار)



ثانياً: تركيا

لا شك في أن العام 2006 كان مختلفاً في العلاقات التركية – الفلسطينية، إذ شهد العديد من الأحداث البارزة التي يمكن القول أنه كان لها ولتداعياتها أثرٌ في رسم وإعادة رسم سياسات بكاملها في الجانب التركي تحديداً.

دخل العام 2006 والخريطة السياسية في فلسطين أمام حدثٍ بالغ الأهمية، يتمثَّل في انتصار حماس في الانتخابات النيابية واستلامها الحكومة منفردة بعد سنوات من سيطرة حركة فتح عليها.

المشهد الفلسطيني الجديد كان مفاجئاً لكل القوى الأخرى ولا سيما في "إسرائيل" والغرب. وكان الاتفاق على مواجهة فوز حماس عبر محاصرة حكومتها واتهامها بالإرهاب ما لم تعترف بـ"إسرائيل".

تنتمي حماس إلى مناخ الإخوان المسلمين في العالم العربي والإسلامي. ومن هذه الزاوية تتقاطع مع فكر الحركة الإسلامية في تركيا بقيادة نجم الدين أربكان.

أفضى انفصال تيار التجديديين في الحركة الإسلامية في تركيا عن الخط الأربكاني في آب/ أغسطس 2001 إلى تأسيس حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان مع دور أساسي لعبد الله غول، وهو حزبٌ يمكن القول أنه محافظ ذو طابع إسلامي، وإن نفى مؤسسه ذلك.

عندما وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في خريف 2002، كان الانفتاح على العالم العربي والإسلامي إحدى السمات الأساسية للسياسة الخارجية الجديدة لتركيا ولا سيما مع سورية وإيران والسعودية، مع تقليص ملموس في العلاقات مع "إسرائيل". كان ذلك أول امتحان للخلفية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، وإن كان قادة الحزب لا يضعون هذا الانفتاح في خانة التوجهات الإسلامية بالكامل وذلك مراعاة لحساسيات داخلية. غير أن ما شجّع سلطة العدالة والتنمية على عدم التخلي عن هذا التوجه هو أن المسار الأوروبي لتركيا كان يتقدم بقوة مستفيداً من موقف

أنقرة المعارض للاحتلال الأمريكي للعراق، والمنسجم مع مواقف قوى أساسية داخل أوروبا مثل فرنسا وألمانيا. لكن الغرب بمختلف قواه المنقسم حول قضايا عديدة لا ينقسم عندما يتعلق الأمر بالمسألة الفلسطينية. ومع أنه لم يقدم شيئاً للشعب الفلسطيني في عهد "المعتدلين" في السلطة الفلسطينية، فإن الغرب هبّ هبّةً واحدةً ضد حركة حماس رغم أنها وصلت إلى السلطة بانتخابات ديموقراطية.

وجد حزب العدالة والتنمية الفرصة سانحة للقيام بدور مركزي، قد يضاعف في حال نجاحه من التأثير التركي في المنطقة كما يعزز قاعدته الإسلامية في الداخل.

وفي 2006/2/16 فوجئ العالم بأن خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحماس، قد وصل إلى أنقرة وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية التركية عبد الله غول وموظفين في وزارة الخارجية. وقد كُتب الكثير عن ملابسات هذه الزيارة. لكنها بالتأكيد كانت علامة فارقة على بعض توجهات أنقرة الخارجية.

يمكن ملاحظة ما يلي فيما يتعلق بزيارة مشعل إلى أنقرة:

1. لم يُعرف بدقة من الذي وجه الدعوة إلى مشعل: هل هي الحكومة التركية عبر وزارة الخارجية، أم حزب العدالة والتنمية كحزب، أم أنَّ خالد مشعل هو الذي طلب الزيارة وتمت تلبية طلبه؛ وإن كانت قد تسربت أنباء عن دور في ذلك للدكتور أحمد داوود أوغلو مستشار رئيس الوزراء أردوغان. وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدلّ على أن ارتباكاً وقع فيه حزب العدالة والتنمية ناتج عن عدم تقدير دقيق لما يجب اتباعه.
2. إن برنامج الزيارة الذي كان قد أُعلن قبل ساعات قليلة من وصول مشعل لم يُلتزم به من جانب الحكومة التركية. فاللقاء المقرر مع رئيس الحكومة أردوغان لم يتم. واللقاء مع وزير الخارجية غول لم يتم في مقر وزارة الخارجية، بل في مقر حزب العدالة والتنمية في أنقرة. ثم إن المؤتمر الصحفي الذي عقده مشعل لم يشارك فيه أحد من مسؤولي حزب العدالة والتنمية، كما أزيلت كل الشعارات التي تشير إلى أن المؤتمر الصحفي يقع في مقر العدالة والتنمية.

من الواضح أن خطوة استقبال مشعل في أنقرة حملت انتقادات كثيرة على حزب العدالة والتنمية من جانب معارضيه داخل تركيا و"إسرائيل" والغرب ولا سيما الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد:

1. أساءت طريقة استقبال مشعل في أنقرة إلى حكومة أردوغان قبل أي طرف آخر. إذ أظهرتها أنها مترددة وضعيفة، بل وحتى غير ممسكة بزمام الأمور في الداخل لدرجة تجعلها تحتمل مثل هذه الزيارة، فيما كانت موسكو وطهران تستقبلان مشعل بصورة رسمية وعلى أعلى المستويات.
2. إن طريقة الاستقبال تُظهر حماس كما لو أنها لا تمتلك الشرعية، وفي هذا إساءة إلى نتائج

الانتخابات الديموقراطية وإلى حماس نفسها.

3. في المقابل إن مجرد حصول الزيارة في ذروة محاولات "إسرائيل" والغرب تشديد العزلة على حماس، كان خطوة مهمة جداً لكسر هذه العزلة. فالرسالة التركية وصلت، مؤكدةً أنه لا مناص من الاعتراف بنتائج الانتخابات الديموقراطية.

إلى هنا كانت حكومة العدالة والتنمية منسجمة مع ثوابت السياسة التركية. فالرسائل التي وجهتها أنقرة إلى حماس كانت كذلك لافتة. فالمطلب الإسرائيلي في إعلان حماس اعترافها بـ"إسرائيل" ونبذ العنف قبل التفاوض معها، كان في أساس الرسالة التي أبلغها عبد الله غول إلى خالد مشعل. أي أن الخطوة الأولى يجب أن تأتي من جانب حماس وهو الأمر الذي يتعارض مع الأسس التي انتخبت حماس لأجلها. كما يقدم خدمة مجانية لـ"إسرائيل" من دون أي مقابل. فحتى لو قامت حماس بذلك فما الثمن الذي ستحصل عليه القضية الفلسطينية؟ ولماذا لم تقدم "إسرائيل" شيئاً قبل فوز حماس للسلطة الفلسطينية والتي تعترف بـ"إسرائيل" منذ سنوات؟

لقد حاولت تركيا أن تستغل بوابة حماس للدخول عبرها إلى دور مؤثر في الشرق الأوسط. لذا لعبت دوراً مزدوجاً على خطَّي حماس و"إسرائيل". وهذا لاشك ميزة لتركيا ودورها. لكن المسعى التركي اصطدم بعدم تقديم أي تنازل من أي طرف، فلا حماس قبلت بذلك من دون مكاسب محددة للقضية الفلسطينية، ولا "إسرائيل" وواشنطن أعطتا أيَّة إشارة إيجابية في حال تراجعت حماس عن بعض خطابها السياسي.

وقف الدور التركي عند هذا الحدّ، في ظل عدم استعداد واشنطن لترتيباتٍ تدفع نحو التسوية، ربما لاعتبارات إقليمية متصلة بالأجندة الأمريكية؛ التي تسعى للضغط على إيران وسورية وحزب الله، وحيث لا مكان لأية مهادنات في المرحلة الراهنة.

وقد تعرضت تركيا لضغوط هائلة، أولاً: حتى لا تحصل زيارة خالد مشعل، وثانياً: لإبلاغه بالرسالة "المناسبة"، وثالثاً: بعد انتهاء الزيارة التي لم تؤت أُكلها إسرائيلياً وأمريكياً؛ فكانت الحملة على توجهات حكومة العدالة والتنمية.

في الواقع أن السلوك التركي بعد الزيارة كان مختلفاً عما قبلها. فأصبحت الحركة التركية سواء من حكومة أردوغان أو من المؤسسات التركية الأخرى أكثر حذراً تجاه الحكومة الفلسطينية بزعامة حركة حماس.

لم تنقطع الاتصالات بين حماس والحكومة التركية. وقد اتصل أردوغان برئيس الحكومة الفلسطينية اسماعيل هنية تلفونياً أكثر من مرة، واستمرت الحكومة التركية في استثمار علاقتها بحركة حماس من أجل النفاذ أو الحضور في المنطقة.

لذلك عندما خُطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25، سارع رئيس الحكومة التركية أردوغان إلى عرض التوسط بين حماس و"إسرائيل" لمعالجة هذه القضية. وطلب أردوغان من رئيس حكومة "إسرائيل" إيهود أولمرت إبداء مرونة في التفاوض مع حكومة حماس[21].

وقد سعت تركيا بكل ثقلها لكي تنجح وساطتها الجديدة، لتعيد تعويم صورتها لدى الرأي العام الإسرائيلي بعد التباسات زيارة مشعل. وبعد فشل الاتصالات مع اسماعيل هنية، قررت حكومة العدالة والتنمية أن تقصد دمشق، حيث زارها كبير مستشاري أردوغان الدكتور أحمد داوود أوغلو، والتقى بالرئيس السوري بشار الأسد ولم يتردد في الالتقاء بخالد مشعل نفسه، وإن بقي الأمر مكتوماً عدة أيام، بل نُفي حصول ذلك في البداية.

وكان اللقاء مع مشعل مؤشراً على رغبة أنقرة الشديدة في إحداث اختراق يحقق للدبلوماسية التركية نجاحاً ولو تطلّب الأمر الالتقاء من جديد مع الرجل الذي فتحت زيارته إلى أنقرة باباً من الضغوط والحملات المعادية على حكومة أردوغان. مع ذلك لم تسفر هذه الجهود عن نتيجة إيجابية وبقي المسعى التركي حُلماً ضائعاً.

غير أن ما يلفت النظر في العلاقات التركية الفلسطينية أن حكومة العدالة والتنمية أُخذ عليها أنها دعت خالد مشعل إلى أنقرة، فيما هو لا يحمل أية صفة رسمية في السلطة الفلسطينية. وربما يعود ذلك إلى أنه دُعي في فترة لم تكن قد تحددت بعدُ معالم حاسمة عربياً ودولياً في التعامل مع حركة حماس، كما لم تكن قد تشكلت الحكومة الفلسطينية. لكن يختلف الأمر في حالة اسماعيل هنية. إذ على الرغم من صفته الرسمية المستمدة من شرعية شعبية عبر انتخابات ديموقراطية، فإن حكومة العدالة والتنمية لم توجّه إليه أية دعوة رسمية لزيارة تركيا منذ تكليفه رئاسة الحكومة في 2006/2/21 وطوال العام 2006. أما تفسير ذلك فقد يكون في الرغبة في عدم استعداء واشنطن و"إسرائيل" على سلطة العدالة والتنمية. خصوصاً بعد أن ظهرت ردود الأفعال الشديدة على زيارة مشعل، وأخذ تطبيق الحصار على حكومة حماس مجراه.

لكن ذلك لم يخدم نضال حماس من أجل فك الحصار الأمريكي الإسرائيلي عليها. فموقف حكومة أردوغان في عدم دعوة هنية إلى أنقرة كان مساعداً للرئيس التركي أحمد نجدت سيزير للقيام بسابقة خطيرة وسلبية تجاه الشعب الفلسطيني، عندما زار فلسطين والأراضي المحتلة في 7–2006/6/8، والتقى رئيس السلطة محمود عباس من دون أن يلتقي رئيس الحكومة اسماعيل هنية.

ورغم أن سيزير "حسّاس" جداً تجاه كل الاتجاهات الإسلامية ولا سيما داخل تركيا وحزب العدالة والتنمية تحديداً، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون مبرراً مقنعاً لعدم التقائه برئيس حكومة حماس المنتخبة ديموقراطياً، أما اعتبار سيزير حركة حماس بأنها حركة "إرهابية" تستهدف المدنيين فهذا

يستدعي معاملة "إسرائيل" بالمثل، لأنها تحتل أراضٍ عربية، حيث إن الاحتلال هو أسوأ أنواع الإرهاب.

إن زيارة سيزير من دون التقائه مع هنية شكّلت إساءة لخيار الشعب الفلسطيني وللديموقراطية الفلسطينية ولصورة تركيا، إذا كانت تبحث عن موطئ قدم وثقة لدى الشعب الفلسطيني تحديداً والشعوب العربية عموماً. كما أنّ عدم استقبال حكومة العدالة والتنمية لهنية هو الوجه الآخر لعدم التقاء سيزير معه.

وبذلك فإن تركيا بمختلف أجنحتها لا توفر، كما أظهرت التطورات، الشروط الموضوعية كطرف محايد قابل لممارسة دور مؤثر وفاعل. ولا يزال العامل الأمريكي – الإسرائيلي أساسياً في تحديد أسقف التحركات التركية على الأقل في المسألة الفلسطينية.

لا يشك أحد في صدق نوايا قادة حزب العدالة والتنمية تجاه دعم قضية الشعب الفلسطيني. وهم انطلقوا منذ تسلمهم السلطة في محاولة تجسيد هذا الهدف بأكثر من وسيلة مباشرة أو غير مباشرة. لكن الضغوطات التي واجهوها من أكثر من جهة أظهرت أنه دون تجسيد هذه النوايا العديد من الصعوبات. وقد وضعتهم هذه الضغوط بين خيار المضي في قناعاتهم وتحمل مسؤولية ذلك إلى النهاية مهما كان ثمن ذلك، وإما الانكفاء في انتظار ظروف أكثر مواءمة. وعلى ذلك فإن:

1. القناعة السائدة حالياً أن التغيير في السياسات التركية الداخلية والخارجية يحتاج إلى وقت طويل، وأن الفترة الأولى من حكم حزب العدالة والتنمية والبالغة خمس سنوات غير كافية لاستكمال التغيير، وأن الحزب يحتاج لولاية ثانية من خمس سنوات تبدأ مع الانتخابات النيابية العامة المقررة في خريف سنة 2007. وفي انتظار ذلك، فمن غير المتوقع أن يتغيَّر الموقف التركي الحذر من التواصل مع حماس، في حال كانت لاتزال في السلطة.
2. ظهر لحزب العدالة والتنمية بالممارسة أنه لا يمكن له بسهولة تغيير "ثوابت" أرستها الدولة الكمالية على امتداد عقود. لذلك كان هذا التراجع من جانب العدالة والتنمية عن بعضٍ من سياسة الانفتاح التي انتهجها لدى وصوله إلى السلطة.
3. من هذه الثوابت، العلاقة العسكرية لأنقرة مع "إسرائيل"، والمتمثلة في اتفاقيات التدريب المتبادل والمناورات المشتركة والإنتاج والتطوير الصناعي المشترك وما إلى ذلك. وأنقرة لا يمكن إلا أن تأخذ هذا العامل في الاعتبار.
4. إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الداعم الأساسي لتركيا في معظم القضايا ذات الصلة بالمعسكر الغربي، مثل اليونان وقبرص وأرمينيا. ولذلك ترى تركيا أنه لمواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني في الكونجرس الأمريكي، فلا مناص من تحسين العلاقة مع اللوبي اليهودي. ومفتاح هذا اللوبي هو في استمرار إقامة علاقات جيدة مع الدولة العبرية.

5. تمثّل حماس بالمعنى الشائع الاتجاه الأصولي الديني في الإسلام. وهو توجه يحاربه بشدّة التيار الكمالي المتشدد في تركيا، والذي تمثله المؤسسة العسكرية، ورئيس الجمهورية، ومؤسسات الدولة الأخرى، ومنها مجلس التعليم العالي والقضاء. هذه القوى تسعى بكل قواها لوضع العراقيل أمام أي تواصل بين أي طرف تركي وأي طرف إسلامي أو حتى عربي. وفي مواجهة السياسة الجديدة لحزب العدالة والتنمية، مارس هؤلاء كل أنواع الضغوط على أردوغان إلى درجة التهديد بانقلاب عسكري.

لقد غيّر حزب العدالة والتنمية اتجاه البوصلة التركية الرسمية (البوصلة الشعبية متعاطفة تماماً) تجاه القضية الفلسطينية. وبعدما كانت في اتجاه واحد نجح الحزب في تعزيز البعدين العربي والإسلامي من هذه البوصلة رغم الثوابت المزمنة لأنقرة.

ففي العام 2006 تعددت مناسبات جمع التبرعات للشعب الفلسطيني في تركيا وشاركت في بعضها أحياناً 91 منظمة أهلية[22]، وتعددت التظاهرات الداعمة للقضية الفلسطينية ولا سيما بعد الاعتداءات على قطاع غزة في إثر اختطاف الجندي الإسرائيلي في أواخر حزيران/ يونيو. حيث دعا حزب السعادة التركي إلى تظاهرة مليونية في اسطنبول في 2006/7/9 للتنديد بالممارسات الوحشية الإسرائيلية[23]. ومع اشتداد العدوان الإسرائيلي على فلسطين ولبنان استقال العديد من النواب الأتراك من عضوية لجنة الصداقة البرلمانية التركية – الإسرائيلية[24]. وتعكس استطلاعات الرأي دائماً كراهية الأتراك لـ"إسرائيل" والولايات المتحدة الأمريكية.

إن تحولات تركيا في عهد العدالة والتنمية تجاه العرب وفلسطين تعتبر، قياساً إلى السياسات السابقة، إنجازاً غير مسبوق. ولعل انتقادات أردوغان للممارسات الإسرائيلية تفوق بأضعاف انتقادات بعض العرب، بحيث كان أردوغان في هذا المجال أكثر "عروبة" من بعض الزعماء العرب. ولم تكتف تركيا بالانتقادات اللفظية. ففي موازاة حرب الإبادة الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني، لم تتوان في المبادرة بشتى الطرق لتخفيف المعاناة عن الشعب الفلسطيني.

وقد نشرت الصحف التركية في 2006/1/6، أنه قد تمَّ التخطيط والمباشرة في إنشاء منطقة صناعية قرب معبر إيريز. وقد وُقِّع الاتفاق مع السلطة الفلسطينية في 2006/1/4 ومع "إسرائيل" في اليوم التالي. وجاء المشروع بتمويل وإدارة اتحاد الغرف والتجارة التركية وبكلفة تقارب المائة مليون دولار، وهو يسعى إلى إقامة منطقة صناعية تشغّل ما بين 6–10 آلاف عامل فلسطيني. وقد بدأ خلال الربيع بناء منشآت هذه المنطقة، لكن الحملة العسكرية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة والتي تلت خطف الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، لم توفر منشآت منطقة إيريز الصناعية التي سوّتها الدبابات الإسرائيلية بالأرض. ولا يُعرف حتى الآن ما الذي سيكون عليه مستقبل هذه المنطقة التي يطلقون عليها "طفلة أردوغان" كتعبير عن دعم تركيا للشعب الفلسطيني[25].

إذا كان بإمكان تركيا العدالة والتنمية القيام بجهود تعكس التزاماً أكبر وأقوى بقضية الشعب الفلسطيني، فمن الضروري في الوقت نفسه تفهم الظروف التاريخية والسياسية التي ورثها حزب العدالة والتنمية، وإدراك المعادلات الداخلية التي لا تتيح حرية حركة كاملة للحكومة المنتخبة تجاه المؤسسات القائمة.

فحكومة العدالة والتنمية واصلت الالتزام بالاتفاقيات العسكرية الموقعة مع "إسرائيل"، كما حضرت الاجتماعات الأمنية الثنائية أو المتعددة بمشاركة أمريكا وبريطانيا وغيرهما.

واستمرت العلاقات الاقتصادية بين الطرفين، وقارب حجمها ما كان عليه في سنة 2005. إذ ازداد حجم الصادرات التركية إلى "إسرائيل" من مليار و221 مليوناً و100 ألف دولار في 2005، إلى مليار و272 مليوناً و700 ألف دولار في 2006. أما الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا فانخفض حجمها من 903.2 مليون دولار في 2005، إلى 859.3 مليون دولار في 2006[26].

لكن الخطوة الأهم وذات الدلالة كانت الشروع في تهيئة الشروط اللازمة لأوسع تعاون على صعيد الطاقة، حيث تُعدّ تركيا نفسها لتكون ممراً للنفط والغاز الطبيعي من أكثر من مصدر من روسيا وقزوين وإيران والعراق إلى أوروبا و"إسرائيل" وغيرهما. وفي هذا المجال كان العام 2006 عام توقيع اتفاقية لمد خط أنابيب من ميناء جيهان التركي على البحر الأبيض المتوسط إلى "إسرائيل" لنقل النفط والغاز الطبيعي. وقد وقّع وزيرا طاقة البلدين الاتفاق في 2006/12/15، ويهدف إلى نقل الغاز الطبيعي والنفط في مرحلة أولى إلى ميناء عسقلان ومنه عبر خط أنابيب قائم إلى إيلات، ومن ثم إلى أسواق الهند وشرق آسيا[27].

ولم تعترض تركيا على قرارٍ للأمم المتحدة في اعتبار 27 كانون الثاني/ يناير من كل عام يوماً للاحتفال بذكرى المحرقة اليهودية فحسب، بل دعمت صدور القرار ووقّعت في مطلع العام 2006 عليه لتكون ملزمة بتنظيم نشاطات سنوية بهذه المناسبة. وتركيا تتبع عادة سياسة مؤيدة للوبي اليهودي في العالم لأنها ترى فيه ولا سيما في الولايات المتحدة عضداً في مواجهة اللوبيين الأرمني واليوناني خصوصاً في الكونجرس بمجلسيه.

راوحت السياسة الفلسطينية لتركيا عام 2006 في السير على حدّ السكين بين المحافظة على حدٍّ أدنى من التعبير الحذر عن الهوية الإسلامية، وبين حصر الموقف الأمريكي السلبي من حكومة أردوغان في حدّه الأدنى عشية الانتخابات الرئاسية التركية في أيار/ مايو 2007 والانتخابات النيابية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007. وعلى هذا لا يتوقع أن تتغير هذه السياسة على الأقل في بعدها الحذر تجاه حكومة حماس قبل اكتمال الاستحقاقين المذكورين عام 2007 وفي ظل استمرار سياسة جورج بوش المتشددة في العراق والمنطقة ضد مناوئيه.



كان لعلماء المسلمين وقيادة الحركات الإسلامية دور كبير في السعي لدعم الشعب الفلسطيني وفك الحصار عنه وعن حكومة حماس. يظهر في الصورة من اليمين رمضان شلح، وزعيم الجماعة الإسلامية في باكستان قاضي حسين أحمد، والشيخ يوسف القرضاوي، وخالد مشعل. (رويترز)



حافظت تركيا على علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع "إسرائيل"، على الرغم من المحاولات الخجولة لحزب العدالة والتنمية الحاكم تحسين علاقته مع الفلسطينيين والعالم الإسلامي. الصورة لوزيري خارجية البلدين في مؤتمر صحفي في أنقرة في 2006/5/29. (ا ف ب)



دعمت إيران بقوة حركة حماس وحكومتها. الصورة لمرشد الثورة الإيرانية آية الله خامنئي يستقبل خالد مشعل في طهران في 2006/2/20. (رويترز)



لعبت منظمة المؤتمر الإسلامي دوراً متواضعاً في الشأن الفلسطيني، عكس حالة الضعف والانقسام وسط أعضائها. في الصورة أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي، يحاول أن يقوم بالوساطة لوقف الاقتتال بين فتح وحماس، في 2006/12/19. (رويترز)

ثالثاً: إيران

مع وصول محمود أحمدي نجاد إلى رئاسة الجمهورية في إيران في صيف سنة 2005 اشتد الاهتمام الدولي بالمواقف الإيرانية الرسمية من القضية الفلسطينية ومن "إسرائيل". فمنذ ذلك التاريخ وتصريحات الرئيس الجديد في الأوساط الإيرانية والدولية تتسم بالتشدد تجاه هاتين المسألتين. فهو يدعو من جهة إلى الالتزام التام بدعم الشعب الفلسطيني وحقه في استرجاع أرضه ودياره، وهو يشكك من جهة ثانية في استمرار بقاء الدولة العبرية، ويعتبر "إزالتها من الوجود أمراً محتوماً، وأن أيامها باتت معدودة، وأن شعوب العالم ستفرح بهذا الزوال لدولة نشأت على الأكاذيب والعدوان"[28]. وقد ثارت ثائرة العالم الغربي على هذه التصريحات. ثم جاءت دعوة أحمدي نجاد إلى إعادة البحث في أمر "المحرقة" لتزيد من الغضب الدولي عليه خاصة بعد إصراره على عقد مؤتمر دولي في طهران في 2006/12/11 لبحث تلك القضية التاريخية، وما لحق بها من مبالغات، وما نسج حولها من أساطير. حتى إن رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت اعتبر المؤتمر "مثيراً للاشمئزاز"[29]. أما رئيسة البرلمان داليا إيتسيك فوصفت أحمدي نجاد بأنه "متخلف ويريد مواصلة نهج هتلر". ودعت رؤساء البرلمانات في العالم إلى "إصدار قانون يجعل إنكار المحرقة مخالفة جنائية"[30].

اغتنم الكثيرون تصريحات الرئيس الإيراني ومواقفه من "إسرائيل" ليربطوا بين حصول إيران المزعوم على "القنبلة النووية" وبين التهديد الذي ستتعرض له دولة "إسرائيل"، التي يدعو أحمدي نجاد إلى زوالها. وهو ما يحتم على المجتمع الدولي منع إيران بكل الوسائل من استكمال برنامجها النووي.

الجانب الآخر من التحريض ضد البرنامج النووي الإيراني، استند إلى إمكانية تزويد إيران للحركات الأصولية الإسلامية (مثل حماس وحزب الله...) بالقنابل النووية التي قد تستخدم ضد الدول الغربية وضد "إسرائيل". وتذهب بعض الدراسات إلى البحث التفصيلي في مشروعية استخدام هذا السلاح من وجهة النظر الإسلامية، بعدما تجاوز المسلمون "الاجتهاد التقليدي"، وباتوا أكثر استعداداً لتبرير ما يُسمى "العمليات الانتحارية" وقتل المدنيين من دون أي تردد، استناداً إلى ذرائع دفاعية، ينشغل المسلمون المعاصرون اليوم في تبريرها عبر تأويل تراثهم الديني، للتحقق من كيفية وأوان استخدام القنبلة النووية[31].

إذن، يمتد الخوف من البرنامج النووي الإيراني إلى احتمال وقوعه في "أيد إسلامية" غير حكومية، لا يضيرها "التفجير الانتحاري" الذي يشهده العالم كظاهرة اتسع انتشارها في العقدين الأخيرين. وهي بهذا المعنى ظاهرة مستجدة تماماً وغير منتظرة[32]. وها هو رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود أولمرت يحذر في أثناء لقائه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من وقوع السلاح النووي في "أيدي الإرهابيين المناوئين لإسرائيل"[33].

ولا شك أن لهذا التحريض ضد إيران، وما يمكن أن تزود به الحركات الإسلامية من سلاح

تقليدي أو غير تقليدي، مُسوّغاتُه التي يمكن الاستناد إليها إسرائيلياً ودولياً.

فقد حافظت إيران طوال السنوات الماضية على موقفها الثابت إلى جانب الشعب الفلسطيني وحركات المقاومة ضد "إسرائيل" ورفضت الاعتراف بهذا الكيان. وقد تعرضت بسبب ذلك إلى الاتهام بدعم "الإرهاب". وكان شرط التخلي عن هذا الدعم هو المطلب الأمريكي الدائم في أي مشروع للتفاوض مع إيران، أو لاستئناف العلاقات معها. وقد بلغ هذا الموقف الإيراني من فلسطين ذروته مع الرئيس أحمدي نجاد. فها هو يحرص في أثناء زيارته دمشق وبعد لقائه جميع قادة المنظمات الفلسطينية على إعلان "دعم بلاده الكامل لخيار المقاومة"[34]. كما تعهد الرئيس الإيراني بمواصلة دعم بلاده لحماس "لتحرير كل الأراضي المحتلة، والوقوف بجوار الفلسطينيين في هذا الطريق"[35].

لذا يصبح هذا الموقف الإيراني الثابت من القضية الفلسطينية، الذي لا يمل الرئيس الإيراني من تكراره، ذريعة مناسبة لفرضية انتقال "السلاح النووي" إلى المنظمات الفلسطينية التي تقاتل "إسرائيل"؛ مما يعني أن على "إسرائيل" ومعها الولايات المتحدة والعالم قطع الطريق على هذا التهديد قبل أن يتحول إلى حقيقة واقعية، بكل السبل الممكنة ومن بينها الخيار العسكري. وهكذا شكلت إيران، بخلاف السنوات السابقة، محور "مؤتمر مكافحة الإرهاب" الذي اختتم في هرتسليا، حيث اعتبر مستشار شؤون مكافحة الإرهاب شلومو موفاز Shlomo Mofaz "أن إيران لا الفلسطينيين، هي التي تشكل خطراً استراتيجياً لأنها يمكن أن تهدد وجود إسرائيل"[36].

أما القضية الأخرى التي ستسلط الضوء على العلاقة بين إيران والقضية الفلسطينية طوال سنة 2006، فهي فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في 2006/1/25. فقد أدى هذا الفوز المفاجئ بالنسبة إلى الكثيرين إلى إرباك كبير في السياسات العربية والدولية تجاه هذا الواقع الجديد، الذي سيسمح لحركة حماس وحدها بأن تشكل الحكومة الفلسطينية، وبأن تكون شريكاً كاملاً في إدارة السلطة الفلسطينية. وقد قلب هذا الفوز كل الحسابات التي بُنيت على ما بعد رحيل ياسر عرفات، على أساس أن "السلام" سيكون أكثر يسراً وسهولة بعد غيابه. فأتت حركة حماس لتزيد الأمور تعقيداً بسبب إصرارها على استمرار المقاومة، ورفض الاعتراف بـ"إسرائيل"، وعدم التفاوض المباشر. وهكذا وجد العالم نفسه أمام "مشكلة" جديدة في فلسطين لا يعرف كيف يحلها، وهو الذي شجع على الديموقراطية وعلى إجراء الانتخابات الحرة والنزيهة، فأتت هذه الانتخابات بقوى ليست مرغوبة لا بالنسبة إلى الولايات المتحدة ولا بالنسبة إلى "إسرائيل". لذا تحول القرار الدولي من البحث عن التسوية الممكنة إلى البحث عن حصار حركة حماس، وإرغامها على تبديل ثوابتها وأولوياتها.

وبدلاً من أن يتحول فوز حماس إلى قوة دفع لحضورها في الساحتين العربية والإسلامية، حاول بعض هذه الدول أن يجعل من هذا الفوز طوقاً على الحركة وعبئاً عليها. وبعدما كانت

الدعوات توجه إلى حماس وتلقى وفودها الترحيب في الدول العربية، تغير هذا الوضع بعد تشكيل الحكومة الفلسطينية، ولم توجه أي دعوة رسمية من الدول العربية (باستثناء قطر) لرئيس الوزراء الفلسطيني اسماعيل هنية[37].

إلا أن إيران لم تتردد في الإعلان عن تأييد حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات وتشكيل الحكومة الفلسطينية. ولم ينقض شهر على هذا الفوز حتى استقبلت العاصمة الإيرانية وفداً من حركة حماس برئاسة خالد مشعل في 2006/2/19. وتزامنت هذه الزيارة مع مصادقة البرلمان الإيراني على تشكيل لجنة دعم الثورة الإسلامية في فلسطين[38]. وأوضح مساعد رئيس الجمهورية الإيرانية "أن وظيفة الشعوب العربية والإسلامية هي الدفاع عن الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة والعون له للاستمرار في طريق المقاومة". وأكد على استمرار الدعم الإيراني لحماس "حتى تحقيق آمال وطموحات الشعب الفلسطيني..."[39].كما وعدت الحكومة الإيرانية خالد مشعل بتقديم نحو 250 مليون دولار لتعويض قطع المساعدات الأمريكية والأوروبية[40]. في حين أعلن علي خامنئي مرشد الثورة بعد لقائه خالد مشعل في طهران أن "انتصار حماس هو تحقيق للوعد الإلهي بالانتصار للمجاهدين... إن جميع الأبواب قد أغلقت في وجه الفلسطينيين، ولم يبق إلا باب واحد هو باب الجهاد... إن انتصار حماس مرهون بالمقاومة وبالدفاع عن حقوق الشعب الفلسطيني". وأشاد مرشد الثورة بمواقف حماس وخالد مشعل، قائلاً "إنها مواقف مبدئية وصحيحة..."[41].

وعندما استقبلت طهران لاحقاً رئيس الوزراء اسماعيل هنية في 2006/12/7، دعا شمعون بيريز إلى طردها من الأمم المتحدة، كما دعا عضو الكنيست عن الليكود يوفال شتاينتس إلى طرد القيادة الفلسطينية خارج البلاد[42]. لكن هنية أعلن أن زيارته "حققت دعماً تقارب قيمته 250 مليون دولار، وعدداً من المشاريع التي تشكل دعماً مالياً واقتصادياً مباشراً للحكومة الفلسطينية والشعب الفلسطيني، منها تخصيص مبلغ 120 مليون دولار كدعم مالي لسنة 2007". وقال إن إيران تبنت صرف رواتب الموظفين في ثلاث وزارات من وزارات السلطة الفلسطينية، ودفع مستحقات الأسرى وأهاليهم لمدة ستة أشهر، بتكلفة 45 مليون دولار. وأضاف هنية إن إيران تبنت 100 ألف عامل فلسطيني بواقع 100 دولار لكل عامل شهرياً ولمدة ستة أشهر قادمة، ما يعني مبلغاً يصل إلى 60 مليون دولار. أما الصيادون الذين حرموا من نزول البحر منذ شهور فقد تم أيضاً تبني ثلاثة آلاف صياد، بواقع 100 دولار لكل منهم، ولمدة ستة أشهر بقيمة 1.8 مليون دولار. كما تعهدت إيران ببناء قصر الثقافة الفلسطيني وإنشاء مكتبات وطنية بقيمة 15 مليون دولار، وترميم ألفي منزل مدمر بقيمة إجمالية تصل إلى 20 مليون دولار[43].

لم تكد حماس إثر زيارة إيران، تفتح كُوَّة في جدار الحصار المالي والسياسي الذي فرض عليها بعد فوزها في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الفلسطينية، حتى تعرضت إلى حملة واسعة من التشكيك والاتهامات، ساقتها أوساط مختلفة إسرائيلية وعربية وفلسطينية، تروج "لتبعية

حماس لإيران وتنفيذ مخططاتها" تارة، وبأنها "تريد تحويل السلطة إلى نسخة طبق الأصل عن إيران" تارة أخرى. فأعربت مصادر سياسية وأمنية إسرائيلية في تل أبيب عن "قلقها البالغ من التقارب بين إيران وحركة حماس". وقالت هآرتس إن رؤساء الأجهزة الأمنية في الدولة العبرية عقدوا سلسلة من الاجتماعات المكثفة لتقييم العلاقة الثنائية بين طهران وحماس، وتوصلوا إلى أن النظام الحاكم في طهران يسعى إلى اتفاقية استراتيجية مع حماس... وأن التقارب بين طهران وحماس هو خطوة تَحدٍّ من قبل حركة حماس، على خلفية الارتياح العام في حماس من أنها تمكنت من تقليل الأضرار الناجمة عن الحصار على الشعب الفلسطيني[44]. وقال متحدث باسم الخارجية الأمريكية: "إذا قبلت حماس مساعدات مالية من إيران فسيبين ذلك عدم نيتها نبذ الإرهاب"[45]. وهاجم سفير "إسرائيل" في الأمم المتحدة، دان غيلرمان Dan Gillerman، بكلمات شديدة اللهجة ما أسماه محور إيران وسوريا وحماس واصفاً إياه "بالوباء الجديد، الذي يضع بذور الحرب العالمية الأولى في القرن الحادي والعشرين"[46]. وقد دمجت الدوائر الأمريكية والإسرائيلية بين الحملة على إيران والحملة على حماس على أساس "اقتراب" إيران من الأراضي الفلسطينية، و"التزام" حماس بتأسيس دولة على الخط الإيراني في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية[47].

تنبغي الإشارة أيضاً إلى قراءات أخرى لعلاقة حماس بطهران بعد فوزها في الانتخابات، وتشكيل الحكومة الفلسطينية. فيكتب عاموس جلبوع Amos Gilboa في معاريف عن إيران التي ستملأ الفراغ المالي للحكومة الفلسطينية، إذا لم تحول "إسرائيل" والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأموال... لكنه يشكك في "تبعية" حماس لإيران، لأن حماس "حافظت على استقلالها، وكان برنامج عملها يخالف برنامج إيران مخالفة تامة"[48]. كما اعتبرت الاستخبارات الإسرائيلية وبعض المحللين والدبلوماسيين الغربيين أن "الحديث عن علاقة وثيقة محتملة بين حماس وطهران سابق لأوانه ومبالغ فيه". ويستدل هؤلاء المحللون على ذلك بموقف حماس التقليدي "الرافض لأي تأثير خارجي والمتمسك بأجندة وطنية". ويذهب أنات كورز Anat Kurz من مركز جافي للدراسات الاستراتيجية Jaffee Center for Strategic Studies (JCSS) إلى ذلك أيضاً، معتبراً أن حماس "هي قبل كل شيء حركة وطنية وفلسطينية قبل أن تكون إسلامية. ولذا فإن أي اقتراب مبالغ فيه مع إيران يمكن أن يفقد حماس موقعها الثابت على الساحة السياسية الفلسطينية"[49].

وهكذا تعرضت حماس لسيل من الاتهامات والانتقادات بسبب زيارتي مشعل وهنية إلى طهران. وتركزت تلك الاتهامات على تحول حماس إلى "أداة" بيد إيران، وأنها سوف تشكل بهذا التحالف تهديداً خطيراً للدولة العبرية. لكن ثمة من ذهب من المحللين الأمنيين والسياسيين الإسرائيليين إلى أن هذا "التحالف" مبالغ فيه لأن حماس حريصة على رفض أي تأثير خارجي.

ومن جهة أخرى، فقد شكل فوز حماس في الانتخابات صدمة للدوائر الأمريكية التي كانت

تخطط "لشرق أوسط جديد" يخلو من حركات العنف و"الإرهاب" التي تهدد المصالح الأمنية والاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية. وقد اعتبرت واشنطن أن احتلالها العراق كان المقدمة الضرورية لولادة هذا الشرق الجديد، وأن القرار 1559 الذي أخرج القوات السورية من لبنان بعد اغتيال الرئيس الحريري هو الخطوة الثانية "لولادة الديموقراطية". وكان المسؤولون الأمريكيون يرددون دائماً أن عليهم حماية الحكومات الضعيفة والهشة في الشرق الأوسط، أو ما يسمونه "الديموقراطيات الفتية" في كل من العراق ولبنان وفلسطين. لذا عندما فازت حركة حماس، وأوكل إليها مهمة تشكيل الحكومة الفلسطينية، تعثر عقد الحكومات التي تريد الولايات المتحدة دعمها، وتحول الاهتمام الدولي إلى كيفية ممارسة الضغوط والحصار على حماس. وأعلنت الإدارة الأمريكية أن مواجهتها لحماس هي جزء من مواجهة "محور المتطرفين" الذي يضم سورية وإيران وحماس وحزب الله. وكان المطلوب دولياً وحتى عربياً توجيه الاتهام إلى هذا المحور لمنعه من "تعطيل السلام" والاستقرار في الشرق الأوسط. وهكذا تم الربط بين حماس وبين إيران في المنظور الأمريكي على أساس أنهما جبهة واحدة ضد المشروع الأمريكي. ولذا عندما اتهم الأردن حركة حماس بتهريب أسلحة إلى "داخل البلد" فقد ربط مصدر هذا التهريب بإيران عبر الحدود السورية[50]، علماً بأن حاجة حكومة حماس إلى الانفتاح الخارجي ولا سيما على محيطها العربي والإسلامي، يجعل إقدامها على عمل من النوع الذي تدعيه المخابرات الأردنية "انتحاراً بكل المقاييس"[51].

وفي سياق الإيحاء والتهويل من أنّ تشكيل محور جديد من حماس وإيران سيشكل خطراً حقيقياً على "إسرائيل"، نشرت معاريف في 2006/2/10 مقالاً لبن كسبيت Ben Caspit، يتحدث فيه عن التغير في طبيعة الجبهات التي تحيط بـ"إسرائيل" وتهدد أمنها. فبالنسبة إليه "لم تعد الجبهة الشرقية التاريخية موجودة. وعلى إسرائيل أن تقبل بالجبهة الشرقية الجديدة: إيران، وسوريا، وحزب الله وحماس. وهي أربعة أيد تخرج من جسم واحد وتتلقى الأوامر والتعليمات من رأس واحدة لتلك الأفعى الساكنة في طهران"... أما الاقتراح المناسب للتعامل مع هذه الجبهة على المستوى الفلسطيني، فهو بالنسبة إلى بن كسبيت: "الانفصال التام عن الفلسطينيين. وإذا كان الشعب الفلسطيني قد اختار حماس، فهذا ما يستحقه". وفي المشاورات بين قادة الأجهزة الأمنية، يقترح دان حالوتس عدم دفع 300 مليون شيكل شهرياً (نحو 68 مليون دولار)، وهي مستحقات الفلسطينيين من الضرائب التي يجمعها الإسرائيليون، لأنهم "سيُشيِّدون بها مدارس التوجيه العقائدي المتطرفة. هذا لن يكون ولن نساعد عليه لأن هذا سيكون محوراً واصلاً بين طهران، دمشق، بيروت، وغزة، وعليه فلا بد من تحطيمه هنا والآن"... ويضيف حالوتس أن "علينا أن ننظر إلى حماس ونتعامل معها كما لو أننا نتعامل مع إيران"[52].

ومن جهة أخرى، فإن نجاح حماس في فك طوق العزلة، والتواصل مع طهران زاد من مخاوف أمريكا من قدرة حماس على الاستمرار وإنجاح التجربة، وكان ذلك أحد دوافع القرار الأمريكي

بشن الحرب، عبر "إسرائيل"، على لبنان في تموز/ يوليو 2006 للقضاء على مقاومة حزب الله، أحد أهم حلفاء حماس وطهران. ما يعني في المنظور الأمريكي ومن يؤيده القضاء مبكراً على "الحلف المحتمل" بين هذه القوى "الراديكالية" التي "تمنع الاستقرار والسلام" في الشرق الأوسط. وهكذا لم تفصل واشنطن أبداً حتى بعد فشل تلك الحرب في القضاء على حزب الله، بين رؤيتها للملف الإيراني وللملف الفلسطيني. فالتقدم على المسار الفلسطيني الإسرائيلي يسمح لواشنطن بتشكيل ائتلاف قوي ضد إيران و"الإرهاب" العالمي[53].

إلا أن ثمة من تحدث عن مخاوف إسرائيلية من هذا الربط بين الملفين الإيراني والفلسطيني، فما تريده أطراف "الاعتدال" العربي هو "حلٌّ مُرْضٍ للقضية الفلسطينية يحد من راديكالية إيران تجاه هذه القضية، في الوقت الذي لا تبدو فيه إسرائيل على استعداد لتقديم هذا الحل"[54]. ولا يبدو في المدى المنظور ما يبرر هذا "القلق" الإسرائيلي. فالولايات المتحدة، وخاصة إدارة المحافظين الجدد لم تمارس أي ضغوط على "إسرائيل" لتقديم أي نوع من التنازلات تمهيداً "لحل" المشكلة الفلسطينية. وما حصل هو العكس تماماً. فقد أيدت واشنطن كل السياسات الإسرائيلية الأمنية والسياسية والعسكرية، بما فيها جدار الفصل العنصري.

كانت سنة 2006 بالنسبة إلى القضية الفلسطينية هي سنة حركة حماس التي استطاعت الثبات وعدم التراجع. وكذلك كان الأمر بالنسبة إلى إيران التي استمرت على ثباتها من القضية الفلسطينية ومن دعم حماس. حتى إن مواقف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد من لا شرعية وجود "إسرائيل" وحتمية زوالها، فاقمت من الهجوم السياسي والإعلامي الغربي على إيران. وبموازاة ذلك كانت سنة 2006 هي سنة الضغوط على حماس وطهران. وتبدو الإدارة الأمريكية مستمرة في النهج نفسه. وهي تريد من العرب أن يجعلوا من إيران عدوهم الأول بدلاً من "إسرائيل"، سعياً إلى تطويق إيران وحلفائها، وإضعاف مكانتهم. فهل ستنجح واشنطن في استراتيجيتها هذه؟

يجيب ريتشارد هاس Richard Haass، رئيس مجلس العلاقات الخارجية (وهو أحد مراكز الدراسات والتفكير في الولايات المتحدة الأمريكية) في مقالته الشهيرة في الفورين أفيرز Foreign Affairs بالقول "إن العصر المقبل سيتميز بتأثير ضعيف للاعبين الخارجيين في مقابل تنامي دور القوى الداخلية". ويعتبر هاس أن "الثورة الإسلامية في إيران أطاحت بدعائم السياسة الأمريكية في المنطقة، وأن ما أسهم في فقدان واشنطن نفوذها في المنطقة هو انهيار عملية السلام، وفشل مفاوضات كامب ديفيد عام 2000، وضعف خليفة ياسر عرفات، وصعود حماس، والنزعات الإسرائيلية الأحادية". ويرى هاس أن إيران ستصبح قوة تأثير كبيرة في المنطقة، وأن الدولة العبرية تبدو في وضع أصعب مما كانت عليه قبل حربها الأخيرة على لبنان. كما أن وضعها سيكون قابلاً للتدهور إذا طورت إيران أسلحة نووية. ولا يرى هاس في الأفق أي توجه نحو عملية سلام حقيقة[55]. لذا يبدو وبحسب ريتشارد هاس أن "الشرق الأوسط الجديد" لن يكون كما تريده الولايات المتحدة و"إسرائيل"، بل سيكون كما يريده خصومهما.

رابعاً: باكستان

تبنى نظام الحكم في باكستان الخط العام للأنظمة العربية والإسلامية القريبة من الولايات المتحدة فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. ولذلك فقد استمر في اعتماد السياسات الرسمية المعلنة في دعم القضية الفلسطينية، والمطالبة بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، وإنشاء دولتهم المستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وعودة اللاجئين. ومن جهة أخرى، أخذت تظهر إلى العلن منذ 2005 الاتصالات الرسمية الباكستانية – الإسرائيلية والتي قوبلت بمعارضة شعبية واسعة. ويرى نظام الحكم بزعامة برويز مُشرّف أن علاقاته بـ"إسرائيل" تفيده في تطوير علاقاته بالولايات المتحدة والحصول على دعمها، كما تفيد في تحقيق منافع اقتصادية وعسكرية، خصوصاً في ضوء تنافسه مع الهند، وفي ضوء تنامي العلاقات الهندية – الإسرائيلية. لكن الحكومة الباكستانية تتعامل مع الموضوع بالكثير من الحذر الذي يأخذ في حسبانه عدداً من الاعتبارات المتداخلة.

لذلك فقد رحبت تسنيم أسلم، الناطقة باسم وزارة الخارجية الباكستانية بالمرحلة التي سَتَلي الانتخابات، وفوز حماس بالسلطة. ونقلت وكالات الأنباء عن أسلم أن "الحكومة والشعب في باكستان يرحبون بإجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية، والتي كانت سلمية، ولم تشهد أي أحداث عنف على الإطلاق. هذه هي الديموقراطية بشكلها العملي والتي نرحب بها، ونأمل أن تؤدي نتائج الانتخابات إلى الاستمرار في عملية السلام في الشرق الأوسط". لكن التصريح نفسه لم يتضمّن أية تهنئة لحماس على فوزها في الانتخابات[56].

استمرت العلاقة مع الجانب الفلسطيني سنة 2006 على شكلها الرتيب، ولم تحدث تطورات مهمة سوى زيارة محمود الزهّار وزير الخارجية الفلسطيني في حكومة حماس إلى إسلام أباد في 7–2006/6/8، حيث أعلنت الحكومة الباكستانية تبرعها بمبلغ ثلاثة ملايين دولار دعماً للشعب الفلسطيني، وتعهدت ببناء السفارة الفلسطينية في إسلام أباد على نفقتها، إضافةً إلى زيادة عدد المقاعد الممنوحة للطلبة الفلسطينيين في الجامعات الباكستانية[57].

وفي 2006/7/13، دان المبعوث الباكستاني الخاص للشرق الأوسط إحسان الحق خلال زيارته لسورية "العدوان الإسرائيلي المتواصل على الشعبين الفلسطيني واللبناني"، مؤكداً "رفض بلاده التام لأشكال العدوان كافة"[58]. كما حرصت باكستان خلال حرب لبنان على إبداء استنكارها للعدوان وتضامنها مع الشعب اللبناني ودعمه. وقد زار كلٌّ من وزير الخارجية الباكستاني خورشيد قصوري ورئيس الوزراء الباكستاني شوكت عزيز لبنان، بعد انتهاء الحرب للتعبير عن هذا التضامن[59].

أما من جهة العلاقات مع "إسرائيل"، فيظهر أنها اتسمت بمزيد من الحذر خلال سنة 2006، وخفّت اندفاعتها إثر الاحتجاجات الشعبية المحلية الواسعة عليها. وقد ذكرت الأخبار نقلاً عن رئيس الوزراء التركي أردوغان، أنه وعلى هامش منتدى دافوس الاقتصادي، بَحَثَ مع مُشرّف

إمكانية طرح "مبادرة إسلامية" بين الفلسطينيين والإسرائيليين، بحيث يكون لمنظمة المؤتمر الإسلامي دور فيها، وتنطوي المبادرة، حسب تعبيره، على "قيامنا" بأداء شكل من أشكال الوساطة بين "إسرائيل" والفلسطينيين[60]. وإذا صحّ مثل هذا التفكير فإنه يعني تراجعاً خطيراً في الدور الباكستاني على الأقل، حيث ينقلها من وضعها الحالي باعتبارها طرفاً في الصراع يدعم الحق الفلسطيني إلى مجرد وسيط محايد.

ويظهر أن الزهّار خلال زيارته لباكستان حصل على تطمينات بأن باكستان لن تقيم أي نوع من العلاقات مع "إسرائيل" قبل حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه، وأن مسألة الاتصالات التي جرت بين الحكومتين الإسرائيلية والباكستانية في الأشهر السابقة لا تعني بأي حال تخلي باكستان عن دعمها للشعب الفلسطيني. وذكر أن "الوفد الذي كانت تزمع الحكومة الباكستانية إرساله إلى مناطق السلطة الفلسطينية تقرر تأجيل سفره إلى ما بعد أيلول/ سبتمبر 2006، حين يتولى الجانب الفلسطيني السيطرة الكاملة على معبر رفح الحدودي، بعد انتهاء مدة الاتفاقية التي سُمح بموجبها للمراقبين الأوروبيين بالإشراف الأمني على معبر رفح"[61]. ولا يظهر أن أية زيارة رسمية باكستانية للأراضي الفلسطينية قد حصلت، حيث استمرت "إسرائيل" في إغلاق المعبر، وفي حصارها للشعب الفلسطيني.

وقد جددت باكستان موقفها الرافض للتطبيع قبل قيام دولة فلسطينية أكثر من مرة[62]. وفي تقرير نشرته صحيفة لوس أنجلوس تايمز الأمريكية Los Angeles Times، ونقلت ملخصه صحيفة يديعوت أحرونوت، عبّر الرئيس برويز مشرّف بشكلٍ جليٍّ عن موقف باكستان، وأكّد أن "حكومته ستعترف بإسرائيل في نهاية الأمر، إلا أنه سيكون من الانتحار السياسي الإقدام على هذا الأمر في الوقت الحاضر". وذكر مشرف "أن مهاراته الفائقة في المشي على الطريق الصعب لن تمكنه من التغلب على العاصفة التي سيثيرها الاعتراف بإسرائيل، خاصة بعد هجماتها الأخيرة على لبنان... لن نفكر في الاعتراف بصورة رسمية بالدولة العبرية إلا بعد إقامة الدولة الفلسطينية"[63].

وحسب مجلة الفورين بوليسي Foreign Policy فإن مشرّف يكتفي حالياً بتجنّب التطرق إلى هذه المسائل في العلن، والحديث بدلاً من ذلك عن الإسلام المعتدل والتسوية العادلة والشاملة. أما نقاش المسائل الجدية، فيبقيه للاجتماعات والأبواب المغلقة[64].

وقبل نهاية سنة 2006 ظهرت إشارات إلى أن اجتماعاً سرياً حصل بين وزيريّ خارجية باكستان و"إسرائيل"، فقد ذكر تقرير إخباري لصحيفة الجيروزاليم بوست الإسرائيلية نُشر في 2006/12/27، أن وزير الخارجية الباكستاني قصوري صرح خلال مقابلة مع تلفزيون جيو Geo TV الباكستاني المحلي، أنه اجتمع مؤخراً مع نظيرته الإسرائيلية تسيبي ليفني. وأضافت الصحيفة أن الناطق باسم وزيرة الخارجية الإسرائيلية علق على الموضوع قائلاً "لا تعليق"[65].

وفي إطار التطبيع، تناقلت الأخبار زيارة وفد من المغتربين الباكستانيين إلى "إسرائيل"، وهو

مكوّن من ثمانية أعضاء من مبادرة السلام الإسلامية الأمريكية، بدعوة من مجلس المؤتمر اليهودي الأمريكي ليهود العالم، الذي يعمل لتحسين العلاقات بين "إسرائيل" وباكستان. وقد التقى الوفد عدداً من المسؤولين الإسرائيليين من بينهم رئيس المحكمة العليا أهارون باراك Aharon Barak، والمدير العام لوزارة الخارجية أهارون أبراموفيتش Aharon Abramovich ومسؤولين كباراً في الوزارة، بالإضافة إلى منسق أعمال الجيش في الأراضي المحتلة الجنرال يوسف مشليب Yusuf Mishleb، وأعضاء الكنيست سيلفان شالوم Silvan Shalom وأفرايم سنيه وغالب مجادلة. كما التقوا من الجانب الفلسطيني مع كل من صائب عريقات وسري نسيبة.

وقال عضو الوفد عمر عتيق الذي يعيش في أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية، "ليس لدينا ذرة من الشك بأنه يجب أن تقوم علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وباكستان، وبين إسرائيل والعالم العربي". وأضاف "لقد انكسر الجليد إنها مسألة وقت. إنها ليست مسألة إذا بل متى. إنها في متناول اليد بالرغم مما يحدث"[66]. هذه الزيارة وإن كانت تحمل مؤشراً تطبيعياً، لكن قدوم المشاركين فيها من أمريكا دليلٌ على مدى هامشيتها، وعلى مدى قوة العداء الشعبي الداخلي الباكستاني للتطبيع مع "إسرائيل".

أما على الصعيد الاقتصادي، فقد ذكرت الصحيفة الإسرائيلية يديعوت أحرونوت في 2006/2/8، أن وفداً من رجال الأعمال الباكستانيين سيشارك في المعرض الإسرائيلي السنوي للتكنولوجيا الزراعية Agritech'06 في أيار/ مايو 2006. وذكر المصدر "أن أعضاء الوفد أبلغوا المسؤولين عن المعرض برغبتهم الشديدة باستكشاف المجالات الممكنة للتعاون في مجال التكنولوجيا الزراعية، وبالتحديد لجهة شراء معدات حديثة لاستصلاح الأراضي الجبلية والمناطق الصحراوية". وأضافت الصحيفة أن بعضاً من أعضاء الوفد قد أعربوا أيضاً عن رغبتهم في "توقيع اتفاقيات لشراء مستنبتات زراعية، ومعدات متنوعة ستكون ذات فائدة للمزارعين الباكستانيين". وأضافت الصحيفة نقلاً عن مدير المعرض "أن المنظمين تفاجأوا بطلبات رجال الأعمال الباكستانيين، والذين لم يجدوا حرجاً في تقديم طلباتهم بأسمائهم وهوياتهم الحقيقية، والشركات التي يمثلوها". لكن الصحيفة لم تذكر شيئاً عن الكيفية التي مكنت مراسليها من الحصول على تصريحات رجال الأعمال الباكستانيين، ولم تورد أية تقارير لاحقة أو متابعات للموضوع. كما أنه من غير الواضح ما إذا سجّل فعلياً حضور أي رجل أعمال باكستاني إلى فعاليات المعرض، أو ما إذا عقدت أية اتفاقيات أو صفقات تجارية بين الطرفين فيه.

وبشكل عام، فإن قوة المشاعر الإسلامية الفياضة في باكستان وعداءها المستحكم لـ"إسرائيل" وللتطبيع معها، فضلاً عن المعارضة القوية التي يواجهها نظام حكم برويز مشرّف، يجعلان من الصعب على الحكومة الباكستانية القيام بأية خطوات جدّيّة في بناء علاقات مع "إسرائيل" في هذه المرحلة.

خاتمة

لم تستطع "إسرائيل" خلال سنة 2006 تحقيق اختراقات حقيقية جديدة، في مجال العلاقات أو التطبيع مع بلدان العالم الإسلامي. كما أن حصارها الخانق للشعب الفلسطيني، ومحاولتها إسقاط حكومته التي انتخبها ديموقراطياً، وحربها ضد لبنان وحزب الله، قد أثارت مشاعر الغضب والاستياء ضدها في العالم الإسلامي لكن بلدان العالم الإسلامي والمنظمة التي تنضوي تحتها ظلت على المستوى نفسه تقريباً من العجز واللافاعلية وعدم القدرة على التأثير في الأحداث، وكانت، كالعادة، دون المستوى في التعامل مع فك الحصار عن الشعب الفلسطيني، أو في استخدام إمكاناتها المادية والدبلوماسية في دعم قضيته العادلة. وكان لإيران (من بين الدول الإسلامية غير العربية) دور بارز وحاسم في تقديم دعم مادي ومعنوي كبير لحماس وحكومتها وللشعب الفلسطيني. وقد لعبت طبيعة النظام الحاكم في إيران، والتهديدات المحتملة التي يتعرض لها إسرائيلياً وأمريكياً، بسبب سياساته ومواقفه أو بسبب ملفه النووي، لعبت دورها في تعميق الموقف الإيراني وتقويته. أما تركيا فقد استمرت في علاقاتها المميزة، من بين دول العالم الإسلامي، مع "إسرائيل". ولم تفلح حكومة حزب العدالة والتنمية، على الرغم مما تتمتع به من شعبية واسعة وأغلبية برلمانية كبيرة، من إحداث تغييرات ملموسة في العلاقة مع "إسرائيل"، في ظل النفوذ الراسخ للجيش والقوى العلمانية المؤيدة لاستمرار العلاقات معها. وكان استقبال العدالة والتنمية لوفد حماس، وبعض الدعم المادي للفلسطينيين، تعبيراً خجولاً عن مشاعر المساندة، ومحاولة للعب دور أكثر توازناً تجاه القضية الفلسطينية. ويظهر أن نظام الحكم في باكستان قد خفف من حماسته في إقامة علاقة دبلوماسية مع "إسرائيل"، بعد أن أدرك حجم وقوة الاعتراضات الشعبية الداخلية، فضلاً عن أن وضعه السياسي المهزوز ومشاكله الداخلية لا تشجعه كثيراً على الدخول في مثل هكذا مغامرة.

وإذا كان العالم الإسلامي أظهر تعاطفاً قوياً مع شعب فلسطين الذي يعاني من الاحتلال والقهر والحصار، فإن الاقتتال الداخلي الفلسطيني قد عكس صورة سلبية خففت من التفاعل الإيجابي الإسلامي مع القضية. وهنا يؤكد مدى المسؤولية التي تتحملها القيادة الفلسطينية في تكريس الوحدة الوطنية، وفي التواصل الإيجابي الفاعل مع العالم الإسلامي، الذي يشكل ذخراً استراتيجياً حقيقياً لا يجوز إهماله بأي حال.

هوامش الفصل الخامس

1 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/1/26:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/January%202006/Pal-Elec.htm
2 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/1/28:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/January%202006/Pal-Elec2.htm
3 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/3/14:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/march%202006/hamas.htm
4 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/3/30:
http://www.oic-oci.org/press/arabic/2006/April%202006/pal.htm
5 المرجع نفسه.
6 **الشرق الأوسط**، 2006/4/20.
7 **الحياة**، 2006/4/20.
8 راجع البيانات الصحفية الصادرة عن مكتب الأمانة العامة للمنظمة في تواريخ: 2/8، 3/11، 3/14، 3/23، 3/27، 4/10، 5/23، 6/10، 6/28، 6/29، 7/2، 8/6، 8/16، 8/19، 8/21، 8/28، 10/1، 11/2، 11/4، 11/7، 11/8، 11/13، 11/29، 11/30، 12/7، 12/19؛ والتقارير الخاصة باجتماعات ولقاءات المنظمة خلال العام 2006 من موقع المنظمة: http://www.oic-oci.org
9 انظر: منظمة المؤتمر الإسلامي، موقع حملة إغاثة لبنان وفلسطين:
http://www.oic-oci.org/lebanon/campaign-ar.htm
10 راجع البيانات الصادرة في: 6/7، 6/8، 9/22، 9/23، 9/25، من موقع منظمة المؤتمر الإسلامي.
11 **عكاظ**، 2006/7/1؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/6/6.
12 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/7/13.
13 انظر تقرير: أكمل الدين إحسان أوغلو، الوضع الراهن لبرنامج العمل العشري لمنظمة المؤتمر الإسلامي، وتقريره أيضاً: قضية فلسطين والقدس الشريف والنزاع العربي الإسرائيلي، في الدورة الثالثة والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية، أذربيجان، باكو، 19-2006/6/21.
14 **الغد**، 2006/6/1.
15 منظمة المؤتمر الإسلامي، بيان صحفي، 2006/12/19.
16 وفا، 2006/12/20.
17 **عكاظ**، 2006/12/19.
18 **الوطن**، السعودية، 2006/12/25.
19 انظر: **الشرق الأوسط**، 9، 2006/3/11.
20 Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade by Countries – 2006, 17/1/2007.
21 **الخليج**، 2006/7/2.
22 وفا، 2006/4/26.
23 **السفير**، 2006/7/7. ذكرت جريدة **العرب اليوم**، عمَّان، 2006/7/10، أنه قد شارك في المظاهرة نحو عشرة آلاف شخص.
24 **البيان**، الإمارات، 2006/8/2.
25 **السفير**، 2006/7/7.
26 Helen Brusilovsky, Israel's Foreign Trade by Countries – 2006, 17/1/2007.
27 جريدة **راديكال**، تركيا، 2006/12/16.
28 **الخليج**، 2006/7/19؛ و**القدس العربي**، 2006/10/20.
29 جريدة **الوطن**، الكويت، 2006/12/12.
30 **الوطن**، الكويت، 2006/12/12.

31 See: Noah Feldman, "Islam, Terror and the Second Nuclear Age," in *The New York Times*, 29/10/2006,
كما نشرت هذه الدراسة تحت عنوان: "Nuclear Holocaust: A Risk too big even for martyrs?" في جريدة *International Herald Tribune* بتاريخ 2006/11/6، كما وردت في **معلومات** التي يصدرها المركز العربي للمعلومات، **السفير**، العدد 39، شباط/ فبراير 2007.

32 **المرجع نفسه**.

33 مجلة **فلسطين المسلمة**، بيروت، عدد كانون الأول/ ديسمبر 2006، ص 39.

34 **الحياة**، 2006/1/21.

35 **الخليج**، 2006/2/1.

36 **السفير**، 2006/9/16.

37 **الحياة**، 2006/10/6.

38 **الحياة**، 2006/2/21.

39 **الغد**، 2006/3/1.

40 **الحياة**، 2006/2/28.

41 **الحياة**، 2006/2/21.

42 **الخليج**، 2006/12/16.

43 **السفير**، 2006/12/12.

44 **القدس العربي**، 2006/12/15.

45 **الخليج**، 2006/3/2.

46 عرب 48، 2006/2/22.

47 **البيان**، الإمارات، 2006/2/9.

48 **الأيام**، فلسطين، 2006/2/21.

49 **الاتحاد**، 2006/3/1.

50 مجلة **العصر**، جدة، دار العصر لتقنية المعلومات، 2006/5/12.

51 **المرجع نفسه**.

52 **القدس العربي**، 2006/2/11.

53 **الأيام**، فلسطين، 2006/9/20.

54 **الحياة**، 2006/11/5.

55 راجع ترجمة المقال في: **السفير**، 2006/11/11.

56 المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/2/1.

57 **الحياة**، 2006/6/8.

58 **الوطن**، السعودية، 2006/7/14.

59 انظر: **السفير**، 2006/8/17؛ و**النهار**، 2006/9/5.

60 **الحياة**، 2006/1/28.

61 **الحياة**، 2006/6/8.

62 انظر: **الدستور**، 2006/8/22؛ و**الخليج**، 2006/7/24.

63 **عكاظ**، 2006/9/29؛ وانظر أيضاً:
Yedioth Ahronoth, 27/9/2006, in: http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3308668,00.html

64 The List: Four U.N. Speeches to Watch, in *Foreign Policy*, September 2006, in: http://www.foreignpolicy.com/story/cms.php?story_id=3581

65 *The Jerusalem Post*, 27/12/2006.

66 **القدس العربي**، 2006/7/3.

الفصل السادس

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

القضية الفلسطينية والوضع الدولي

مقدمة

تشكل السلوك الدولي في معظمه تجاه القضية الفلسطينية خلال سنة 2006 كرد فعل على وقائع ثلاث في هذا العام، أوّلها **فوز حركة حماس** في الانتخابات الفلسطينية وتشكيلها الحكومة الفلسطينية، وثانيها انعكاسات **الحرب الإسرائيلية اللبنانية** على القضية الفلسطينية، لا سيما قدرة المقاومة اللبنانية على إجهاض الهجوم الإسرائيلي، وعرقلة المخطط الاستراتيجي الأمريكي الإسرائيلي الذي ارتكز إليه، وثالثها التحولات البنيوية في السلطة الأمريكية والمتمثلة في **الفوز الذي حققه الديموقراطيون في انتخابات الكونجرس الأمريكي**، خصوصاً بسبب التعثر الأمريكي في العراق.

وقد تمحور الاتجاه الرئيسي للتفاعلات الدولية حول الموضوع الفلسطيني مع هذه القضايا الثلاث، سواءً كان على مستوى السلوك الفردي للقوى الدولية أم على مستوى السلوك الجماعي في المؤتمرات الدولية أو غيرها، أو على مستوى السلوك في المنظمات الدولية باختلاف أنماطها.

ومن الطبيعي أن تكون هذه التفاعلات مع الوقائع الثلاث غير منفصلة عن الاتجاه التاريخي للسلوك السياسي للقوى الدولية، إذ عملت هذه القوى على تكييف هذه الوقائع الثلاث باتجاه تحقيق أهدافها الاستراتيجية المرتبطة بالقضية الفلسطينية، مما يعني عدم الفصل بين هذه القضايا والسياق التاريخي للسلوك السياسي لكل دولة من الدول موضوع الدراسة.

ولا شك في أن الدور الأمريكي في التفاعلات الدولية يشكل أهم الأدوار، مما يستدعي رصد هذا الموقف بشكل تفصيلي، ثم تناول سلوك الدول الأخرى والمنظمات الدولية مع الجوانب المركزية التي تعنى بها كل دولة.

وعليه، سنعمل على رصد السلوك الدولي لنحدد في خاتمة المطاف نقاط الترابط بين التفاعلات جميعاً، مع ضرورة الملاحظة أن الفاصل الزمني بين هذه الوقائع المركزية يكاد أن يكون متساوياً، حيث كان فوز حركة حماس في بداية العام بينما وقع الهجوم الإسرائيلي على لبنان في تموز/ يوليو، وفاز الديموقراطيون في نهاية العام تقريباً.

أولاً: الولايات المتحدة:

1. فوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة الفلسطينية:

بالرغم من أن السياسة الأمريكية **المعلنة** تجاه النظم السياسية في العالم بشكل عام ومنطقة الشرق الأوسط بشكل خاص تدعي بأنها تقوم على احترام إرادة الشعوب في اختيار حكوماتها، وعلى الرغم من تكرار البيانات الأمريكية التي تحث الفلسطينيين على الانتخابات في سنوات سابقة، فإن الموقف الأمريكي أخذ منحىً مختلفاً في تعامله مع نتائج الانتخابات الفلسطينية، التي أجمع المراقبون بمن فيهم الأمريكيون وبرئاسة الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر Jimmy Carter على النزاهة التامة لتلك الإنتخابات التي جرت في 2006/1/25 وفازت فيها حركة حماس[1]، ومع أن الولايات المتحدة أبدت تأييدها لمشاركة حركة حماس في الانتخابات، فقد أعلنت وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قبل الانتخابات بأن من الواجب "أن يكون الجميع قادرين على المشاركة"[2]، إلا أن الولايات المتحدة لم تقبل التعامل مع القوى التي اختارها الفلسطينيون لتشكيل حكومتهم المنتخبة.

ويبدو أن الولايات المتحدة تشجعت لدخول حماس في الانتخابات اعتقاداً منها بأن وجود حماس في كرسي السلطة سيغير من سياستها التي تنتهجها وهي في كرسي المعارضة، وهذا ما أشار له جيمي كارتر في محاضرة له في هرتسليا عندما قال: "آمل أن تتحول حركة حماس بعد الانتخابات إلى حركة غير عنيفة، وتغير من توجهاتها نحو إسرائيل كما حدث مع منظمة التحرير الفلسطينية في أعقاب اتفاقيات أوسلو، وكما حدث مع مصر إثر توقيع اتفاقيات كامب ديفيد"[3].

ويبدو أن هذا التصور يشكل امتداداً لقناعات عينة من كبار المفكرين الاستراتيجيين الأمريكيين، فقد رأى 69% من هؤلاء أن بقاء حماس في السلطة سيجعلها "أقل ميلاً للنزعة العسكرية وأكثر ميلاً ونزوعاً للسلام"[4].

وبعد الإعلان عن نتائج الانتخابات وفوز حركة حماس، وضعت الولايات المتحدة هدفاً استراتيجياً لها يتمثل في تنفيذ شروط الرباعية وفي **دعوة حركة حماس "للتخلي عن برنامجها السياسي"**.

وقد عبّر عن هذا الموقف بشكل واضح الرئيس الأمريكي جورج بوش، حيث أشار إلى أن الولايات المتحدة "لن تتعامل مع حركة حماس ما لم تتخل عن برنامجها السياسي"؛ وقال في خطاب له في 2006/5/4 أمام اللجنة الأمريكية اليهودية "لن ندعم مسؤولين منتخبين ليسوا ملتزمين بالسلام، ولن نقبل التعامل مع حماس لكونها في معسكر الإرهاب، ولن نعمل معها إلا إذا اعترفت بإسرائيل"[5]، وهو الموقف الذي كرسته اللجنة الرباعية في أول تعليق لها على نتائج الانتخابات، بالتأكيد على ضرورة التزام حماس بكل الاتفاقات الدولية التي عقدتها السلطة الفلسطينية، كشرطٍ لاستمرار المساعدات[6].

ذلك يعني أن الولايات المتحدة تعطي الأولوية في تعاملها السياسي مع النظم السياسية لا على أساس ديموقراطية وصول النظام إلى السلطة، بل على أساس مدى اتساق سياسة النظام مع السياسة الأمريكية، وهو أمر متسق مع السلوك السياسي الأمريكي على المستوى العالمي.

أما مضمون الدعوة الأمريكية لتغيير برنامج حماس فيتم التعبير عنه من قِبَل الإدارة الأمريكية بعبارة "إعلان حماس موافقتها على كل الاتفاقات التي عقدتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بما فيها خريطة الطريق والاعتراف بإسرائيل وإنهاء العنف". وهي الشروط التي تتكرر باستمرار في تصريحات المسؤولين الأمريكيين بشكل خاص وبيانات اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة) منذ كانون الثاني/ يناير 2006 أو مجموعة الثمانية G8 (الدول الصناعية الكبرى: الولايات المتحدة، وروسيا، وفرنسا، وبريطانيا، وألمانيا، وإيطاليا، وكندا، واليابان) بشكل عام[7].

ولدفع حماس نحو تغيير برنامجها باتجاه المطالب الأمريكية التي يقع الاعتراف بـ"إسرائيل" في صلبها، شرعت الولايات المتحدة في سلسلة من الضغوط السياسية والاقتصادية المباشرة، والضغوط العسكرية غير المباشرة من خلال "إسرائيل"، على النحو التالي:

أ. الضغوط السياسية: وقد أخذت هذه الضغوط أشكالاً مختلفة منها:

1. التعبير المستمر عن تأييد سياسات الرئيس الفلسطيني محمود عباس في القضايا التي يختلف فيها مع حماس، وقد أشارت نيويورك تايمز إلى أن "الإدارة الأمريكية تعهدت بدعم حزب الرئيس عباس من خلال رفده بكل ما تستطيع من موارد ودبلوماسية"[8]. وفي المقابل فإن بعض التصورات الأمريكية (غير المعتمدة رسمياً) ترى ضرورة تشجيع ما تعتبره "تياراً معتدلاً على حساب التيار الأكثر تطرفاً داخل حركة حماس، على اعتبار أن هذا التيار المعتدل سيعترف بإسرائيل في نهاية المطاف"[9].
2. ممارسة الضغوط على الدول العربية والإسلامية لتقليص اتصالاتها السياسية مع الحكومة الفلسطينية أو ممارسة التضييق على تنقلات مسؤولي هذه الحكومة باتجاه الخارج، والدعوة المستمرة لبعض الدول مثل سورية لغلق مكاتب التنظيمات الفلسطينية لديها[10].
3. ممارسة الضغوط على المجتمع الدولي لمنع استقبال ممثلي الحكومة الفلسطينية لدى الهيئات الرسمية أو لدى مؤسسات المجتمع المدني.
4. استمرار التأكيد على أن حركة حماس حركة "إرهابية"، والتأكيد المستمر على تراجع التأييد لحركة حماس بفعل سياستها[11]. وقد تبنت وسائل الإعلام الأمريكية، وثيقة الصلة بالمحافظين الجدد، هذا التوجه من خلال الربط المستمر بين حماس وقوى التطرف والعنف في المنطقة[12].

5. تأييد دعوة عباس لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية فلسطينية مبكرة، على أمل أن الظروف الفلسطينية العامة قد تتيح المجال لعودة حركة فتح للسلطة، وإسقاط حكومة حماس بطريقة ديموقراطية، وقد خصصت الحكومة الأمريكية مبلغ 42 مليون دولار لمساعدة الرئيس عباس في حالة عقد انتخابات مبكرة (وهو ما أعلنه عباس في كانون الأول/ ديسمبر 2006) بهدف "دعم إنشاء بدائل ديموقراطية للخيارات الراديكالية أو الإسلامية"[13]. علماً أنه من المستبعد أن تتسم أية انتخابات قادمة بالشفافية أو عدم التزوير والتلاعب إذا ما كان الهدف المسبق المعلن هو عودة فتح للسلطة. واتساقاً مع هذا الموقف، عملت الحكومة الأمريكية على عرقلة تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية، مع تشجيع تشكيل حكومة تكنوقراطية، وهو الموقف الذي برز في جهود وزيرة الخارجية رايس على أمل استبعاد هادئ لأي دور لحماس في القرار الاستراتيجي الفلسطيني[14].

6. تكثيف التنسيق والتشاور الأمريكي والإسرائيلي، وقد ذكر سيلفان شالوم أن 103 أعضاء من الكونجرس الأمريكي زاروا "إسرائيل" خلال عام 2005 وأن الكونجرس اتخذ 15 قراراً إيجابياً لصالح "إسرائيل" خلال العام نفسه.

7. استمرار الضغط الدبلوماسي في كافة المحافل الدولية على الحكومة الفلسطينية، وهو ما تمثل في:

أ. التلميح الأمريكي إلى أن واشنطن يمكن أن تقبل بترسيم الحدود النهائية للضفة الغربية من طرف واحد بحلول عام 2010، وهو الموقف الذي تتبناه الحكومة الإسرائيلية، وقد ألمحت وزيرة الخارجية رايس إلى ذلك[15]، وتأكد هذا الموقف الأمريكي في أعقاب الاجتماع الذي عقده إيهود أولمرت مع الرئيس بوش في واشنطن، وأكده أولمرت ثانية بعد حصوله على ثقة الكنيست في الرابع من أيار/ مايو 2006[16].

ب. دور الولايات المتحدة في تعطيل الدعوة اليمنية لعقد مؤتمر قمة عربية لبحث العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان[17].

ج. عرقلة الجهود الدولية في مجلس الأمن الدولي، وكان ذلك واضحاً في معارضة أمريكا لمشروع قرار عربي تقدمت به قطر للمجلس لوقف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة[18].

د. استخدام حق النقض في مجلس الأمن مرتين ضد مشاريع قرار تدين الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة في تموز/ يوليو، وتشرين الثاني/ نوفمبر 2006[19].

ب. الضغوط الاقتصادية: واتخذت هذه الأداة الأشكال التالية:

1. وقف المساعدات الأمريكية للحكومة الفلسطينية، بل واستعادة بعض الأموال التي كان قد تقرر تقديمها قبل ظهور نتائج الانتخابات. وقد بدأت حملة التهديد باتباع هذه السياسة قبل إعلان نتائج الانتخابات، وهو ما كان واضحاً من توقيع 73 عضواً من أعضاء مجلس الشيوخ

الأمريكي على رسالة تطالب الرئيس بوش "بقطع المساعدات في حال فوز حركة حماس"[20]، وأعقب ذلك في أيار/ مايو تصويت النواب الأمريكيين بأغلبية 361 صوتاً لصالح قطع "كل المساعدات عن حكومة حماس"[21]، والذي تجسد في قانون "مناهضة الإرهاب الفلسطيني لعام 2006"، ومنع الدبلوماسيين الفلسطينيين من الدخول إلى الولايات المتحدة.

2. الضغط على الدول الأخرى العربية والأجنبية لمنعها من تقديم المساعدات للحكومة الفلسطينية، وقد تمت الإشارة إلى هذا الموضوع خلال الجولة التي قامت بها وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في الشرق الأوسط في شهر شباط/ فبراير، وزارت خلالها كُلاً من مصر والسعودية ولبنان والإمارات العربية المتحدة، حيث تناولت المحادثات إلى جانب قضايا أخرى "ضمان عدم وصول المساعدات إلى حكومة حماس"[22]، وكانت رايس قد عبّرت عن ذلك بطريقة ضمنية عندما قالت رداً على سؤال حول المساعدات العربية لحماس "إن أي شخص يكرس نفسه لإحلال السلام في الشرق الأوسط عليه الآن أن يضمن أن أي شخص سيحصل على دعم يجب أن يكون لديه الهدف نفسه"[23]. وقد أكد الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى "عدم قدرة الجامعة العربية على تحويل الأموال للسلطة الفلسطينية، بسبب عدم قدرة البنوك على التحويل، بفعل الضغط الأمريكي والدولي"[24].

3. الضغط على المؤسسات المصرفية العربية وغير العربية لمنع تحويل الأموال التي يتم جمعها أو التبرع بها لصالح الحكومة الفلسطينية أو لحركة حماس، وقد بدأت عملية الضغط حتى قبل الانتخابات كما حدث مع المصرف البريطاني "ناشيونال ويستمنستر بنك" National Westminster Bank أو "ناتوست" NatWest والمصرف الفرنسي "كريديه ليونيه بنك" Credit Lyonnais Bank[25]، وقال الناطق باسم وزارة الخزينة الأمريكية مولي ميلروايز Molly Millerwise "إن أي فرد أو منظمة تسهل تقديم الأموال لحماس تُعرِّض نفسها لرد الفعل الأمريكي"[26].

وتعرّض عدد من البنوك العربية ومن أبرزها البنك العربي إلى المستوى نفسه من الضغوط، حيث طُلب منها ضرورة الالتزام بالحصار المالي للحكومة الفلسطينية، وهو ما التزمت به هذه البنوك لا سيما وأن عدداً منها تعرض لدفع غرامات مالية في الولايات المتحدة بسبب مواقف ذات صلة بقضايا "الإرهاب" أو ما شابهها[27]، وقد أكّدت تقارير الصحف الأمريكية هذه الوقائع بشكل تفصيلي[28]. وامتد الضغط الأمريكي إلى المؤسسات الخيرية الأمريكية التي كانت تقدم مساعدات خيرية للفلسطينيين مثل الجمعية الأمريكية للاجئي الشرق الأدنى أو منظمة القلوب الطيبة Kind Hearts لمنعها من تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني[29].

4. السماح بتحويل بعض المبالغ للرئاسة الفلسطينية وليس للحكومة الفلسطينية بهدف توسيع دائرة نفوذ الرئيس على حساب الحكومة من أجل التأثير التدريجي على شعبيتها.

5. تشجيع التغطية الإعلامية للمظاهرات والإضرابات التي كانت تقوم بها القطاعات المختلفة من المؤسسات الحكومية الفلسطينية، لإيجاد صورة سلبية عن الحال الذي آلت إليه الأمور في المجتمع الفلسطيني.

ج. الضغوط العسكرية: ويتم ذلك من خلال:

1. غض الطرف عن الهجمات الإسرائيلية على الأهداف الفلسطينية سواء منها الهجمات الواسعة كما هو الحال في حملة أمطار الصيف على قطاع غزة التي بدأت في أواخر حزيران/ يونيو، أو الهجوم على بيت حانون في تشرين الثاني/ نوفمبر أو الهجمات المتفرقة الأخرى، أو تأييد الهجوم الإسرائيلي على سجن أريحا في 14 آذار/ مارس واعتقال الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أحمد سعدات، وهو الهجوم الذي قال رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت إنه "حظي بدعم تام من واشنطن ولندن"[30]، وتبرير هذه الحملات الإسرائيلية بأنها دفاع عن النفس ضد العمليات "الإرهابية".
2. غير أن ثمة وجهاً آخر للضغط العسكري، تمثل في تبني الولايات المتحدة فكرة تعزيز قوات الأمن التابعة للرئيس عباس، وزيادة عدد أفرادها من 3,500–6,000[31]، ويستشف من التقرير الذي قدمه المنسق الأمني الأمريكي في الأراضي الفلسطينية الجنرال كيث دايتون Keith Dayton إلى اللجنة الرباعية، والذي دعا فيه إلى التخلي عن فكرة حكومة الوحدة الوطنية، أن الهدف من ذلك هو "المواجهة المحتملة مع قوات حماس في قطاع غزة"[32]. وتعزز هذا التوجه بتصريح وزيرة الخارجية رايس في 17 كانون الأول/ ديسمبر بأنها "ستطلب من الكونجرس تخصيص عشرات الملايين من الدولارات لتدعيم قوات الأمن التابعة للرئيس عباس"[33].

إن من يراجع مجموعة المواقف الأمريكية وامتداداتها الأوروبية في موضوع الحصار المالي يتأكد من ازدواجية المعايير التي طبقت من زاوية عدم احترامها لنتائج صناديق الاقتراع على الساحة الفلسطينية، الأمر الذي أنهى من الناحية السياسية والنظرية أية صدقية في ادعائها الحرص على نشر الديموقراطية أو الإصلاح.

في المقابل هناك قوى أمريكية وشخصيات سياسية أخذت موقفاً مغايراً للموقف الرسمي الأمريكي، إذ أجرت هذه القوى اتصالات مع حركة حماس وتبنت دعوة لاحترام خيار الشعب الفلسطيني. فقد التقى زعيم حقوق الإنسان الأمريكي القس جيسي جاكسون Jesse Jackson في دمشق مع رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل في 2006/8/28[34].

أما الكنيسة الكاثوليكية والتي تأزمت علاقاتها مع الولايات المتحدة منذ الغزو الأمريكي للعراق بسبب إدانتها للغزو، فقد دانت خطف الجنود الإسرائيليين من قِبَل حماس وحزب الله لكنها لم تؤيد الحصار على الشعب الفلسطيني[35].

2. الحرب اللبنانية الإسرائيلية في تموز/ يوليو 2006:

دون الدخول في الأبعاد المختلفة لهذه الحرب على المستوى المحلي اللبناني والإقليمي والدولي، سنركز التناول على الموقف الأمريكي من زاوية علاقة ذلك بالبعد الفلسطيني، حيث ترى الولايات المتحدة أن المقاومة الإسلامية في لبنان تشكل سنداً للمقاومة الفلسطينية وتدعمها بأشكال مختلفة، مما يعني ضرورة إضعاف (في الحد الأدنى)، أو استئصال (في الحد الأعلى)، المقاومة اللبنانية التي شكلت نموذجاً أثَّر في المقاومة الفلسطينية، لا سيما بعد نجاحها في تحرير الجزء الأكبر من الجنوب اللبناني بالقوة العسكرية في سنة 2000 حيث دُحر الاحتلال بلا قيد أو شرط.

وقد دلَّ عدد من التقارير الأمريكية على أن الولايات المتحدة كانت تتعاون مع "إسرائيل" إلى حد المشاركة في وضع خطة للهجوم، ودعمها ضدّ المقاومة الإسلامية في لبنان بهدف تدميرها منذ فترة[36]، الأمر الذي يؤمل أن يحقق سلسلة من النتائج الاستراتيجية لكل من "إسرائيل" والولايات المتحدة (وسنقتصر في هذا التحليل على البعد الفلسطيني). فقرار الحرب العدوانية على لبنان اتّخذ قبل أشهر من أسر الجنديين وكان ينتظر التوقيت فقط.

غير أن النتائج التي ترتبت على هذه الحرب التي استمرت 33 يوماً، كان لها مردود عكسي من منظور التحليل الاستراتيجي الأمريكي للوضع الفلسطيني، ويتمثل ذلك في الآتي:

أ. تعزيز فكرة المقاومة الشعبية وحروب العصابات، مما يوسّع هذا الاتجاه ليشمل قطاعات أكبر من الشعب الفلسطيني (إلى جانب المقاومة العراقية واللبنانية، بل ودفع بعض الدول العربية مثل سورية للاستفادة من هذه التجربة بعد النجاح الذي حققته)، وهو ما ترى فيه الولايات المتحدة أمراً سلبياً، لأنه يعزز القناعة باستراتيجية حماس، والتي تطالبها الولايات المتحدة بالتخلي عنها.

ب. إن عدم القدرة على نزع سلاح المقاومة اللبنانية طبقاً للقرار الدولي 1559، يعني عرقلة القدرة على سحب السلاح الفلسطيني من القوى الفلسطينية في لبنان، والذي تريد "إسرائيل" والولايات المتحدة سحبه، وتجدد هذا الموقف على لسان الوزيرة رايس عندما قالت "لا مكان في العملية السياسية للجماعات أو الأفراد الذين يرفضون نبذ العنف والإرهاب والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود ويجب نزع سلاحهم"[37].

ج. إن الفشل الإسرائيلي أدى إلى عرقلة خطوات تحقيق "الشرق الأوسط الجديد"، الذي بشَّرت وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس بأن حرب لبنان ستكون مخاض ولادة له. ولهذا فمن الضروري التنبيه هنا إلى أن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الجديد أو الكبير يقوم على فكرة مركزية عبّر عنها بوضوح الممثل الدائم للولايات المتحدة في مجلس حلف الناتو نيكولاس بيرنز في براغ في تشرين الأول/ أكتوبر 2003، حيث جاء في خطابه

في مؤتمر براغ "**إن على الناتو أن يتجه جنوباً وشرقاً ليغطي نشاطه الشرق الأوسط الكبير**"[38]. وقد عقد مسؤولو الحلف في نيسان/ أبريل من عام 2006 اجتماعاً في الرباط بحضور "إسرائيل" ومصر وموريتانيا والأردن وتونس والجزائر والمغرب، بهدف "مواجهة التهديدات والتحديات المشتركة"[39]. ومن المؤكد أن نجاح حركة حماس من ناحية، وصمود المقاومة اللبنانية من ناحية ثانية، وتنامي زخم المقاومة العراقية من ناحية ثالثة يندرج في المنظور الأمريكي تحت تعبير التحديات المشتركة للمجتمعين، وعاد الحلف لتأكيد هذه الدعوة للتعاون مع الدول العربية في بيان قمته في لاتفيا في أواخر شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006[40].

د. إن الفشل الإسرائيلي في الحرب العدوانية على لبنان من وجهة النظر الأمريكية سيعزز ما تعتبره الولايات المتحدة "تحالفاً بين إيران وسورية وحزب الله والمنظمات الفلسطينية"، والذي يتمثل في دعم سورية وإيران للمنظمات الفلسطينية "الإرهابية" طبقاً للتقرير السنوي الأمريكي الخاص بـ"الإرهاب".

هـ. الربط بين موضوع الجندي الإسرائيلي الذي أسرته حماس في قطاع غزة، وموضوع الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهما حزب الله، ويتسق مع هذا التوجه موقف مجموعة الثمانية G8 في تموز/ يوليو 2006، والذي دان خطف الجنود من قِبَل حزب الله وحركة حماس، وأيدهم في ذلك بابا الفاتيكان بينديكت السادس عشر Benedict XVI[41].

و. خشيت أمريكا، بسبب مأزقها في العراق، وبعد فشل "إسرائيل" في حربها ضدّ لبنان، من خلخلة ميزان القوى، ولذلك لجأت إلى سياسة تكتيل عدد من الدول العربية تحت عنوان "الدول المعتدلة في مواجهة التطرف". وقد دعا الدبلوماسي الأمريكي دينيس روس Dennis Ross إلى "تشكيل مظلة عربية لدعم الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة"[42].

وقد عملت الولايات المتحدة على منع أي قرار دولي لوقف إطلاق النار بين لبنان و"إسرائيل" اعتقاداً منها بأن القوات الإسرائيلية ستحقق نتائج استراتيجية ضد المقاومة اللبنانية، وكان ذلك واضحاً في رفض الرئيس بوش دعوة الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان بوقف إطلاق النار، وأكدت الموقف الوزيرة رايس، ثم تَدَعَّم هذا الموقف الأمريكي في مؤتمر روما في 26 تموز/ يوليو والذي عقد لبحث الحرب في لبنان، بل أفشلت الولايات المتحدة محاولات إصدار بيان من مجلس الأمن يُدين الهجوم الإسرائيلي على المدنيين في بلدة قانا اللبنانية، ومع الأيام الأخيرة للحرب اللبنانية الإسرائيلية أعلن بوش أن بلاده "لا تزال في حرب مع الفاشيين الإسلاميين"[43]، وهو موقف لا يُميّز فيه بين حماس وحزب الله.

3. فوز الديموقراطيين في انتخابات الكونجرس الأمريكي:

يقر أغلب الدارسين لنتائج الانتخابات الجزئية في الكونجرس الأمريكي في تشرين الثاني/ نوفمبر على أن فوز الديموقراطيين في هذه الانتخابات يعود بشكل أساسي إلى فشل السياسة الأمريكية في العراق، حيث لم تتمكن من إيجاد مستوى كافٍ من الاستقرار السياسي أو التنمية الاقتصادية أو الديموقراطية، بل إن وتيرة العنف تتزايد بشكل مضطرد.

وتزامن ذلك مع صدور تقرير لجنة بيكر – هاملتون والذي يدعو إلى الحوار مع كل من إيران وسورية، من أجل المساعدة في معالجة الشأن العراقي أساساً. وبالطبع سيكون لهذا التعاون إن تحقق انعكاساته على لبنان وعلى القضية الفلسطينية، وبالتحديد على كل من حزب الله وحركة حماس؛ فعلى سبيل المثال يعتقد أعضاء تقرير لجنة بيكر – هاملتون أن هذه الحوارات والعلاقات بين الولايات المتحدة وهاتين الدولتين تستهدف "التضييق على حركة حماس"[44]، وهو ما سيكون في محصلته على حساب الموضوع الفلسطيني بشكل عام[45].

ويرى هذا الاتجاه من المحللين الأمريكيين أن مشكلة الولايات المتحدة تكمن في قطيعتها الدبلوماسية مع الدول والأطراف الشرق أوسطية، التي تعتقد الإدارة الأمريكية أنها سبب التوتر في المنطقة مثل حماس وإيران وسورية وحزب الله[46].

وتشير الدراسات الخاصة بتوجهات الجمهوريين والديموقراطيين إلى أن الخلافات بينهم تتمحور حول الموضوع العراقي، فيما هم أكثر اتفاقاً في الموضوع الفلسطيني، فقد أشارت استطلاعات الرأي العام الخاصة بمواقف المرشحين الديموقراطيين والجمهوريين إلى أن التأييد لـ"إسرائيل" بين الديموقراطيين هو 58% وبين الجمهوريين 78%[47].

إن الغزو الأمريكي للعراق انعكس على الموضوع الفلسطيني من جوانب عديدة، لكن عام 2006 سجل ضمن هذه الانعكاسات ثلاث ظواهر تسير في اتجاه واحد إلى حد ما، ولكنها تستحق التأمل، لما يمكن أن تنطوي عليه من مؤشرات:

أ. تقرير لجنة بيكر – هاملتون: تشكلت هذه اللجنة من عشرة من كبار السياسيين الأمريكيين للنظر في السياسة الأمريكية في العراق وتحديد الخيارات المستقبلية لهذه السياسة.

وقد ربطت اللجنة في تقريرها بين الأزمة العراقية والقضية الفلسطينية، وجاء في التقرير "لن يكون بمقدور الولايات المتحدة تحقيق أهدافها ما لم تتعامل مباشرة مع الصراع العربي الإسرائيلي، لذا يجب أن يكون هناك التزام متجدد ودؤوب لتحقيق سلام عربي إسرائيلي شامل على كل الجبهات، في لبنان وسورية، والتزام الرئيس بوش عام 2002 بحل الدولتين لإسرائيل وفلسطين"[48]. ويشير التقرير إلى ضرورة التفاوض الأمريكي مع "الفلسطينيين الذين يقرّون بحق إسرائيل في الوجود"، وهو إشارة إلى الموافقة الضمنية على القطيعة مع حماس.

ويصف التقرير الوضع القائم في الصراع العربي الإسرائيلي ويشير إلى "أن لا حل عسكرياً للصراع، وأنّ أغلب الجسم السياسي الإسرائيلي تعب من كونهم أمة في حالة حرب مستمرة"، ويحدد التقرير الحل بأن الركن الأساسي هو "قرارات مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338 ومبدأ الأرض مقابل السلام" مع التأكيد على أن الإدارة الأمريكية "ديموقراطية أو جمهورية لن تتخلى عن إسرائيل".

وفي موضوع التعامل مع حماس، يشير التقرير إلى أن هذا التصور الذي تضمنه التقرير سيؤدي "إلى دعم القوى المعتدلة في المنطقة ومن بينها السلطة الفلسطينية بزعامة محمود عباس"، كما يطالب التقرير "سورية بالضغط على حماس للإفراج عن الجندي الإسرائيلي الأسير... ووقف نقل الأسلحة لحماس والجماعات الفلسطينية الراديكالية الأخرى"؛ كما يطالب التقرير بضرورة الطلب من سورية أن "تحصل على التزام من حماس بحق إسرائيل في الوجود".

ومع أن الرئيس الأمريكي أبدى اهتمامه بالتقرير، غير أن المؤشرات تشير إلى أنه يعطي الأولوية للأزمة العراقية وللملف النووي الإيراني، حيث تعامل بشكل انتقائي مع التقرير، إلى جانب أن المؤشرات العامة توحي بأن الأخذ بهذا التقرير وتوصياته غير مؤكدة.

ب. دراسة جون ميرزهايمر John Mearsheimer وستيفن والت Stephen Walt[49]: تتمثل القيمة الأساسية لهذه الدراسة في كونها تتعرض بالنقد للوبي الإسرائيلي، إلى جانب أهمية الكاتبين اللذين يُعدّان من أبرز الأكاديميين الأمريكيين. ونظراً لأنها تقوم على فكرة نقد اللوبي اليهودي، وعلى أن "إسرائيل" تتحول تدريجياً إلى عبء استراتيجي على الولايات المتحدة، فإن الدراسة تؤكد على ضرورة مراجعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية وضرورة التعامل مع الموضوع الفلسطيني بقدر أكبر من التوازن. فقد ورد في الدراسة التي أثارت ضجة كبيرة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية:

> لم تكن مساندة إسرائيل شأناً رخيصاً، كما أنها عقَّدت علاقات أمريكا مع العالم العربي،... ولم تكن إسرائيل في وضع يمكنها من حماية المصالح الأمريكية في المنطقة، على سبيل المثال... الثورة الإيرانية عام 1979، ... وكشفت حرب الخليج الأولى المدى الذي تحولت فيه إسرائيل إلى عبء استراتيجي... ومن المؤكد أن حرمان الفلسطينيين من حقوقهم السياسية المشروعة... قد مكّن جماعات متطرفة مثل حماس، وخَفَّض عدد القادة الفلسطينيين ممن لديهم استعداد لقبول تسوية عادلة[50].

ج. كتاب الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر[51]: فقد وجه الرئيس الأمريكي في كتاب جديد له تحت عنوان "فلسطين: السلام لا الفصل العنصري Palestine: Peace Not Apartheid" انتقاداً حاداً للجدار الذي بنته "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، ويُقدِّم الكتاب وصفاً للأوضاع العسيرة التي يعيشها الفلسطينيون تحت الإحتلال، كما

ينفي كارتر أن يكون الإسرائيليون قد قدموا حلاً يستجيب لطموحات الفلسطينيين في كامب ديفيد خلال لقاء عرفات وإيهود باراك. وقد أثار الكتاب نقداً حاداً من قِبَل القوى المساندة لـ"إسرائيل" ومن اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة.

إن ما يجمع هذه الظواهر الثلاث هو الرفض الإسرائيلي لها، فقد رفضت "إسرائيل" تقرير بيكر – هاملتون، وانتقدت الدراسة الخاصة بدور اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة، وأخيراً وجهت نقداً حاداً لكتاب كارتر. إن هذه الظواهر على محدوديتها لا بدَّ من أن تُوّجه الأنظار لرصد ما إذا كانت مؤشراً على تحولات واعدة على **المدى البعيد** في السياسة الأمريكية، وما إذا كانت دراسة ميرزهايمر ووالت مؤشراً على تنامي معارضة ضدّ استفحال نفوذ اللوبي الإسرائيلي في القرار الأمريكي الاستراتيجي.

مما سبق يتبين أن الحكومة الأمريكية والمحافظين الجدد ووُجِهوا بأربع نكسات خلال عام 2006، الأولى فوز حركة حماس، ثم صمود المقاومة اللبنانية، والفشل في العراق، ثم فوز الديموقراطيين في انتخابات الكونجرس. وهو ما يعني أن الولايات المتحدة ستواجه خلال السنتين القادمتين صراعاً بين الرئاسة والكونجرس، فقد نجحت إلى حد ملفت في حصار حركة حماس دبلوماسياً واقتصادياً، ولكنها لم تستطع إسقاط حكومتها أو تنفيذ أهداف الحصار الذي أخذ بالتفكك. وقد خُتم عام 2006 باختلال لميزان القوى في منطقتنا وفي العالم عموماً، في غير مصلحة أمريكا والدولة العبرية وهو ما يسمح بتوقع احتدام الصراع على كل الجبهات في السنة القادمة (2007) لمنع ترجمة هذا الاختلال عبر تغيير في المعادلة السائدة في فلسطين ولبنان والعراق وعلى النطاق الإقليمي في مصلحة قوى المقاومة والممانعة.

ثانياً: الاتحاد الأوروبي:

1. فوز حركة حماس:

يتباين الموقف الأوروبي في اتجاهه العام عن الموقف الأمريكي في مدى حدته أكثر من التباين في مضمونه الأساسي، إذ تدل البيانات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي أو عن أعضائه فرادى على انسجام في التوجه العام مع الموقف الأمريكي والذي يتحدد في مطالبة حماس "بالموافقة على كل الاتفاقات التي وقعتها السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية" ومن ثمّ التخلي عن برنامجها.

ومن الجدير بالذكر أن اللقاءات بين حماس والدول الأوروبية لم تنقطع قبل الانتخابات، وقد أوردت تقارير مجموعة الأزمات الدولية International Crisis Group تفاصيل هذه اللقاءات مع مسؤولين أوروبيين من ألمانيا وبريطانيا وغيرهما[52].

فبعد أيام قليلة من إعلان فوز حماس، دعت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، بعد لقاء لها برئيس الوزراء الإسرائيلي بالوكالة إيهود أولمرت ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، حماس للموافقة على الاتفاقات لضمان "استمرار المساعدات"[53].

وعزز الاتحاد الأوروبي هذا الموقف بالإعلان عن صرف 120 مليون يورو (نحو 142.8 مليون دولار)[54]، لتسديد فواتير المحروقات الفلسطينية المستوردة من "إسرائيل"، ودعم نشاطات وكالة الغوث للاجئين الفلسطينيين "شريطة عدم وصول هذه الأموال إلى الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حماس"[55]. ولكن بالرغم من ذلك يعتبر هذا الموقف مخففاً من وطأة الحصار، لأن الحصار يستهدف أن يكون شاملاً ليضغط على حماس أو ليؤدي إلى انهيار الحكومة.

واتضح موقف الاتحاد الأوروبي بشكل جلي في القرار الذي أصدره مجلس العلاقات الخارجية والشؤون العامة في الاتحاد في 2006/4/10 والذي يقضي "بوقف المساعدات للحكومة الفلسطينية"، وقد جاء ذلك بعد بيان اللجنة الرباعية في 29 آذار/ مارس بضرورة التزام حركة حماس بمبادئ السلام.

فقد أوقف الاتحاد اتصالاته السياسية وعلق مؤقتاً مساعداته المباشرة للحكومة الفلسطينية الجديدة بهدف "حماية المصالح المالية للاتحاد" وفي الوقت نفسه "تعززت الاستجابة للاحتياجات الإنسانية والطارئة للشعب الفلسطيني، ... والاتحاد على استعداد للانخراط ثانية مع الحكومة التي تعكس مبادئ اللجنة الرباعية"[56].

كما تأكد هذا التوجه الأوروبي من خلال الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الفرنسي جاك شيراك في اجتماع اللجنة الرباعية في 2006/5/9 في مقر الأمم المتحدة في نيويورك وبعد اجتماع له مع عباس، ويقضي الاقتراح إنشاء "صندوق إئتماني يديره البنك الدولي لدفع رواتب الموظفين الفلسطينيين"[57]، وهو محاولة لحل المشكلات المعيشية للفلسطينيين دون تسليم الأموال لحكومة حماس، بهدف الضغط عليها لتحقيق الشرط السياسي وهو الموافقة على الاتفاقات الدولية وفي صلبها الاعتراف بـ"إسرائيل".

وتطور اقتراح شيراك ليتحول لموقف أوروبي يقوم على أساس إنشاء ما أطلق عليه اسم "الآلية الدولية المؤقتة" Temporary International Mechanism في حزيران/ يونيو 2006، بهدف إيصال الأموال للفلسطينيين عبر البنوك ولكن دون المرور بالحكومة الفلسطينية[58]، وقد وافقت اللجنة الرباعية على الاقتراح الذي أبدت الحكومة الفلسطينية ردّاً فاتراً عليه، وأوضحت اللجنة أنها ستراجع عمل هذه الآلية خلال ثلاثة شهور[59]. وهنا أيضاً يمكن أن نلحظ محاولة أوروبية للتمايز النسبي عن الموقف الأمريكي – الإسرائيلي في تنفيذ قرار الحصار.



استمرت أمريكا في دعمها القوي والمتواصل لـ"إسرائيل". الصورة لأولمرت يصافح الرئيس بوش في أثناء زيارته لأمريكا في 2006/5/23. (رويترز)



قامت قيادة حماس بجولة واسعة عربية وإسلامية في إثر فوزها في الانتخابات التشريعية، وتمكنت من إحداث ثغرة في الحصار الدولي من خلال زيارتها إلى موسكو. الصورة لوزير الخارجية الروسي يصافح خالد مشعل في 2006/3/3. (رويترز)



الرئيس الأمريكي بوش يلتقي الرئيس عباس في 2006/9/20 في نيويورك، حيث حافظ الأمريكان على علاقتهم بعباس، ودعموا حرسه الرئاسي، وحاولوا دفعه لإقالة حكومة حماس، وعمل انتخابات تشريعية جديدة. (ا ف ب)



حرصت اليابان على الحفاظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع "إسرائيل" والعرب، وعلى عدم الخروج عن الخط السياسي الأمريكي. الصورة لرئيس الوزراء الياباني يزور حائط البراق "حائط المبكى" في 2006/7/13. (رويترز)



امرأة غربية مكتوب على قميصها "أخجل أن أكون بريطانية"، في المؤتمر الصحفي المشترك الذي عقده رئيس الوزراء البريطاني بلير مع الرئيس عباس في رام الله في 2006/9/10. (ا ف ب)

هذا وقد رأى تقرير لمجموعة الأزمات الدولية أن هذا الحل الأوروبي يشكل بديلاً مقبولاً، لكنه أضاف له بُعداً آخر يتمثل في ضرورة إنشاء قناة اتصال دبلوماسية عالية المستوى، تهدف إلى أن يعمل مبعوث الأمم المتحدة من خلالها كوسيط، ليستكشف رغبة حماس بالمساومة ويبلغها عما ستفعله اللجنة الرباعية بدورها[60].

وقد بلغت المساعدات الإنسانية والطارئة الأوروبية "بما يتفق مع توجهات اللجنة الرباعية" عام 2006 ما مجموعه 329 مليوناً و160 ألف يورو (نحو 411 مليوناً و450 ألف دولار) بالإضافة إلى 184 مليون يورو (نحو 230 مليون دولار) مساعدات لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين[61].

كما أخذ الحصار الأوروبي للحكومة الفلسطينية بُعداً دبلوماسياً، حيث امتنعت دول أوروبية هامة عن منح تأشيرات دخول لمسؤولين من حماس إليها كما فعلت فرنسا، بل إن فرنسا انتقدت السويد لمجرد امتناعها عن مجاراة هذه القطيعة الدبلوماسية للحكومة الفلسطينية[62].

ويشير الموقف الفرنسي تحديداً خلال عام 2006 إلى تراجعٍ نسبيٍّ عن الموقف التقليدي الذي ينتهجه الديجوليون تجاه الشرق الأوسط، فإلى جانب تأييد الحصار على الحكومة الفلسطينية والمشاركة مع الولايات المتحدة في تبني سياسات الضغط على سورية وحزب الله، فإنها أصبحت أكثر ميلاً لتسويغ الهجمات العسكرية الإسرائيلية، فعند تقديم المندوب القطري لمشروع قرار يدين الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في تموز/ يوليو عارضته فرنسا إلى جانب الولايات المتحدة[63]، بل ذهب وزير الخارجية الفرنسي فيليب دوست بلازي Philippe Douste-Blazy إلى حد "تفهم" بناء "إسرائيل" الجدار العازل لأسباب أمنية على أراضي الضفة الغربية[64]، وهو أمر حاول الرئيس الفرنسي جاك شيراك تخفيف دلالاته بالقول إنه "لا ينكر حق إسرائيل في بناء الجدار لضمان أمنها، ولكن يجب أن لا يقضم الجدار الأراضي الفلسطينية"[65].

وتواصل الموقف الأوروبي متجسداً في مبادرة السلام التي أعلنتها فرنسا وإيطاليا وإسبانيا في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، ورفضتها "إسرائيل"، والتي تدعو إلى وقف إطلاق النار فوراً بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني، وتبادل الأسرى، وإرسال بعثة دولية إلى قطاع غزة، وإلى "تشكيل حكومة فلسطينية تحظى باعترافٍ دوليٍ"[66]، وهو ما يعني وجود هامش اختلاف، على الرغم من التناغم من حيث الجوهر مع الشروط الأمريكية والإسرائيلية.

من ناحيةٍ أخرى، أبدت الدول الأوروبية تردداً في قبول الموافقة على خطة "إسرائيل" بترسيم الحدود الدائمة بين الفلسطينيين و"إسرائيل" من جانب واحد، وقال سفير الاتحاد الأوروبي لدى "إسرائيل" رميرو سيبريان أوزل Ramiro Cibrian-Uzal "طالما أن الاتحاد لا يعرف تفاصيل الخطة سيكون من الصعب إبداء الموافقة عليها"[67].

ورغم القطيعة الرسمية لعدد من الدول الأوروبية المركزية للحكومة الفلسطينية، فإن بعض

القوى السياسية الأوروبية لم تلتزم بهذا الحصار الدبلوماسي، بل إن الرأي العام الأوروبي كما تعكسه الصحف الأوروبية المختلفة يدل على قدر كبير من التباين بين التيارات السياسية الأوروبية في هذا الجانب[68].

وتشير بعض التقارير إلى أن الموقف الأوروبي لم يكن إجماعياً، حيث عبَّرت بعض الدول الأوروبية مثل السويد وفنلندا وخبراء في المفوضية الأوروبية والمجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي عن ضرورة اتخاذ موقف أكثر مرونة مع الحكومة الفلسطينية، كما أن عضو مجلس الشيوخ البلجيكي بيير جالان Pierre Galand وصف الحصار بأنه "لا يعبر عن مشاعر الأوروبيين"[69].

وقد جرت اتصالات حكومية فلسطينية مع بعض الدول الأوروبية بشكل سري[70]، ومع بعض القوى الحزبية الأوروبية بشكل علني، فمثلاً أجرى جيري أدامز Gerry Adams زعيم الشين فين Sinn Fein (الجناح السياسي للجيش الجمهوري الإيرلندي) لقاءات مع عدد من مسؤولي حركتي حماس وفتح، ودعا إلى عدم وقف المساعدات عن الشعب الفلسطيني، مشيراً إلى "ضرورة تقديم بديل عن العمل العسكري كما حدث في إيرلندا، وتحويل المجتمع المحارب إلى عاملين نشطاء في المنظمات غير الحكومية"[71].

وشارك ممثلو المنظمات اليسارية الأوروبية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006 في مؤتمرٍ في برلين بدعوة من منظمة روزا لوكسمبورج Rosa Luxemburg Foundation اليسارية بإصدار بيان يدعو "لضرورة التفاوض مع الحكومة الفلسطينية"[72].

كما أن عدداً من المنظمات الإنسانية الأوروبية أبقت على مساعداتها للفلسطينيين، لكن تأثير ذلك كان محدوداً للغاية في فكّ الحصار المالي والدبلوماسي عن الحكومة الفلسطينية.

2. الحرب اللبنانية الإسرائيلية:

كان لبعض الدول الأوروبية دورٌ غير مباشر في دعم مسار الحرب، وتمثل ذلك في بعض النشاطات مثل:

أ. استخدام الطائرات العسكرية الأمريكية للمطارات المدنية البريطانية لنقل القنابل الذكية والأسلحة لـ"إسرائيل" خلال الحرب[73].

ب. إسهام الاتحاد الأوروبي في قوات الأمم المتحدة (اليونيفيل) بنحو سبعة آلاف عنصر من عدد من الدول الأوروبية لا سيما إيطاليا وفرنسا[74]، ثم توالى وصول قوات بلجيكية وإسبانية[75]، وهو أمر وصفته المستشارة الألمانية بأنه "مهمة ستسمح بحماية إسرائيل"[76].

ج. مراقبة الشواطئ اللبنانية وتواجد السفن الحربية الأوروبية (من فرنسا وإيطاليا واليونان ومن ثم من ألمانيا) في المياه الإقليمية اللبنانية[77]، بهدف ضمان عدم نقل أسلحة من الخارج للمقاومة اللبنانية.

د. الإسهام في إعمار بعض قطاعات البنى التحتية التي دمرها القصف الإسرائيلي، وهو أمر أعلن عنه رئيس الوزراء البريطاني توني بلير Tony Blair الذي زار بيروت في أعقاب توقف القتال، وأعلن خلال الزيارة عن استعداد بلاده لبناء الجسور التي دمرتها الحرب[78].

هـ. تأييد الدول الأوروبية بيان مجموعة الثمانية في 17 تموز/ يوليو والداعي إلى "وقف حزب الله قصف إسرائيل بالصواريخ وإعادة الجنديين الإسرائيليين اللذين أسرهم"[79]، ومن المهم الإشارة إلى أن أنباء عدة أشارت إلى احتمال أن يربط حزب الله الإفراج عن الجنديين بالإفراج عن سجناء فلسطينيين وعرب إلى جانب السجناء اللبنانيين.

كذلك تم ربط الموضوع الفلسطيني بنتائج الحرب اللبنانية الإسرائيلية من خلال التأكيد على أن نزع الأسلحة في لبنان يشمل المنظمات الفلسطينية، وهو أمر تؤكد فيه أوروبا اتساقها مع توجهات الأمم المتحدة التي عبر عنها تيري رود لارسن الذي قال بأن نزع سلاح المنظمات الفلسطينية "جزء اساسي من القرار 1559"[80].

وما يميز الموقف الأوروبي عن الموقف الأمريكي هنا أن الأوروبيين أكثر ميلاً لفكرة أن القضية الفلسطينية هي المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في المنطقة، وهو أمر تعزز بعد الحرب اللبنانية الإسرائيلية.

فقد أكد توني بلير أن الأولوية في الشرق الأوسط "ليست لسورية أو لإيران بل علينا أن نبدأ بإسرائيل وفلسطين، هذا هو لب المشكلة"[81]، وأكد رئيس الحزب الاشتراكي الفرنسي French Socialist Party فرانسوا هولاند Francois Hollande "طالما أن الفلسطينيين ليس لهم دولة ولا حقوق، فلن يكون هناك استقرار في المنطقة"[82].

إن العرض السابق يعني أن الموقف الأوروبي خلال سنة 2006 كان مشاركاً في الحصار المالي والدبلوماسي للحكومة الفلسطينية مع هامش اختلاف عن الموقف الأمريكي، ولكن قوى المجتمع المدني الأوروبي كانت أقل حدة من ذلك، غير أن الموقف الأوروبي من الناحية السياسية كان أقرب إلى أولوية الموضوع الفلسطيني على غيره من قضايا الشرق الأوسط، كما اتسم ببعض النقد للمواقف الإسرائيلية، كما حدث من قِبَل بعض القوى في البرلمان الأوروبي في الموقف من الهجوم الإسرائيلي على سجن أريحا، والهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة.

ثالثاً: روسيا

تشكل المسافة السياسية بين الموقف الروسي والموقف العربي بشكل عام المسافة الأقصر قياساً للمسافات السياسية بين القوى الأخرى والموقف العربي في الموضوع الفلسطيني.

وقد شكلت دعوة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لوفد من قيادة حركة حماس عقب فوز



الحركة في الانتخابات اختراقاً مُهماً لمواقف الدول الكبرى، ووصل الوفد بالفعل إلى روسيا في مطلع شهر آذار/ مارس 2006 وعقد اجتماعاً مع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف Sergey Lavrov ومع رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الروسي (المجلس الأعلى) إضافةً للقاء مع بطريرك روسيا ورئيس المجلس الروسي للمفتين المسلمين في روسيا[83]، وهو الأمر الذي انتقدته عدة دول كبرى على رأسها الولايات المتحدة.

وإذا استثنينا الخروج الروسي على توجهات أمريكا وأوروبا من جهة ضرب الحصار الدبلوماسي على الحكومة الفلسطينية الجديدة، فإن هذا الموقف في توجهاته السياسية عموماً لم يشكّل اختلافاً نوعياً عن المواقف الأمريكية – الأوروبية، إذ يلاحظ على نشاط الوفد الفلسطيني في روسيا ما يلي:

1. عدم لقاء الرئيس الروسي بوتين مع الوفد الفلسطيني.
2. تأكيد وزير الخارجية الروسي للوفد على ضرورة "احترام كل ما أقرته اللجنة الرباعية، ونبذ العنف، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود"، وهي الأفكار نفسها التي كررها بقية المسؤولين الروس، وهو موقف امتدحه الأمريكيون[84].

ورغم اتساق الموقف الروسي مع المطالب الأمريكية تجاه الحكومة الفلسطينية، فإن روسيا تشك في وجود رغبة أمريكية جادة لمعالجة الأزمة في الشرق الأوسط، وهو الموقف الذي عبر عنه لافروف بقوله "إن بعض الدول المتطورة لا تبدي رغبة جادة في معالجة أزمة الشرق الأوسط، كما هو الحال في موقف هذه الدول من الأزمة النووية مع كل من كوريا وإيران"[85].

لكن روسيا بقيت حريصة على الانسجام مع بقية أعضاء اللجنة الرباعية، فقد كررت موقفها المؤيد لبيانات اللجنة الرباعية من ناحية، ولبيانات مجموعة الثمانية من ناحية أخرى، والتي تؤكد على ضرورة "التزام الحكومة الفلسطينية بقرارات اللجنة الرباعية"[86]، الأمر الذي يتطلب قراءة الموقف الروسي بتعقيداته بعيداً عن التبسيط في هذا التأويل أو ذاك.

ذلك يعني أن روسيا اتخذت موقفاً وسطاً في كافة الأبعاد، فهي لم تقاطع الحكومة الفلسطينية دبلوماسياً من ناحية، وأعلنت عن تقديم عشرة ملايين دولار كمساعدة[87]، ولكنها التزمت بشروط اللجنة الرباعية من ناحية ثانية. كما خلت من جهة أخرى، قائمة هيئة وزارة الأمن الفيدرالي الروسية الخاصة بالمنظمات الإرهابية من الإشارة إلى حركة حماس (وحزب الله) كمنظمتين إرهابيتين (يعتبر القانون الروسي المنظمة إرهابية إذا نفذت عملياتها داخل روسيا)، بل ودعت روسيا على لسان وزير خارجيتها لافروف في أيلول/ سبتمبر إلى دمج هاتين الحركتين في عملية السلام في المنطقة[88] من ناحية ثالثة. ولكنها أكدت على لسان مبعوثها إلى الشرق الأوسط كالوجين Alexander Kalugin في شباط/ فبراير 2006 على "أن تلتزم حماس بقرارات اللجنة الرباعية بالاعتراف بإسرائيل، ورفض الإرهاب، والالتزام بكافة الاتفاقيات"[89] من ناحية رابعة.

ويعود هذا الموقف الروسي الوسطي إلى اعتبارات عديدة منها:

1. دوافع الحوار مع حماس: يبدو أن روسيا أرادت استثمار الحوار مع حماس لأغراض داخلية لها صلة بمشكلة الشيشان، فالحوار مع حركة حماس كحركة إسلامية يعزز الفكرة بأن روسيا لا تصارع الشيشان لدوافع دينية مناهضة للإسلام. وذلك على الرغم من أن وزير الدفاع الروسي سيرجي إيفانوف Sergey Ivanov قال في وقت سابق أن "العنف الإسلامي في الشيشان غير منفصل عن العنف الإسلامي في فلسطين"[90]، وهو ما استدعى لاحقاً تغييراً في هذا التوجه، فروسيا أصبحت عضواً مراقباً في منظمة المؤتمر الإسلامي منذ تموز/ يوليو 2005، كما أنها لا تشجع صراع الحضارات الذي يمكن أن ينعكس عليها داخلياً[91]. ثم إن روسيا تريد من حوارها مع حماس أن تؤكد تواجدها السياسي في المنطقة، لا سيما أنه يوجد داخل الإدارة الروسية قوى تضغط بهذا الاتجاه، وتتمثل هذه القوى فيما يسمى بالمستعربين في الخارجية الروسية، وفي أجهزة الأمن، والقوى الشيوعية والقومية، ووكالة بيع الأسلحة الروسية Rosoboronexport.

   إلى جانب ذلك قد يكون لتوجهات الرأي العام بعض الأثر في مواقف السلطة الروسية، فقد دَلَّت استطلاعات الرأي العام الروسية على انخفاض التأييد لـ"إسرائيل" رغم أنه ما زال مرتفعاً، وتزايد هذا الانخفاض في أعقاب الحرب اللبنانية الإسرائيلية بنسبة 9%[92].

2. دوافع التمسك بشروط اللجنة الرباعية: تتمثل هذه الدوافع في رغبة روسيا في الاتساق بقدر كاف مع الموقف الأمريكي نظراً للمصالح المشتركة بين الطرفين من ناحية وضمان مصالحها في "إسرائيل" التي تمثل الشريك التجاري الثاني لروسيا في الشرق الأوسط بعد تركيا من ناحية ثانية، وقد ارتفع حجم التبادل التجاري بين الطرفين خلال عام 2006 بحوالي 6.7%[93]. ومن الناحية الإسرائيلية تريد "إسرائيل" ضمان تدفق اليهود المهاجرين من روسيا وعرقلة تصدير الأسلحة للمنطقة العربية، ومنع وصول التجهيزات النووية إلى إيران، وتوظيف روسيا كقناة اتصال مع سورية.

خلاصة القول أن روسيا حاولت أن تُميّز نفسها عن القوى الأوروبية والأمريكية في تكتيك سلوكها تجاه الحكومة الفلسطينية، لكنها أكدت انسجامها مع توجهات القوى الدولية الأخرى فيما يتعلق بشروط التعامل مع هذه الحكومة.

رابعاً: الصين

من غير الممكن فهم السياسة الصينية تجاه الحكومة الفلسطينية الجديدة وفوز حركة حماس بمعزل عن الاتجاه العام الذي اتخذته السياسة الصينية منذ التحول الكبير الذي أصاب بنيتها السياسية والاقتصادية في أعقاب الإعلان عن برنامج التحديثات الأربعة عام 1978 والذي صبغ السياسة الخارجية الصينية بصبغة براجماتية إلى حدٍ كبير.

وتتمثل محددات السياسة الصينية المعاصرة تجاه الشرق الأوسط في الآتي[94]:

1. الحاجة المتزايدة للنفط، ويغطي النفط العربي حوالي 44% من الاحتياجات النفطية الصينية[95].
2. الحاجة للعلاقة مع "إسرائيل" (والتي بدأت منذ الاعتراف الصيني بـ"إسرائيل" عام 1992) لتحقيق الوصول للتكنولوجيا الغربية عبر مشاريع مشتركة، ولرأس المال اليهودي للاستثمار، ولضمان تأييد اللوبي اليهودي في الكونجرس الأمريكي في القضايا الخلافية مع الولايات المتحدة، وذلك بالرغم من أن هذه العلاقة كانت تتعرض لبعض الهزات، كما حدث في إلغاء بعض الصفقات أو مشاريع التعاون العسكري بين الصين و"إسرائيل"، أو بسبب ما أثارته الزيارة التي قام بها الزعيم الديني للتيبت الدلاي لاما Dalai Lama إلى "إسرائيل" في شهر شباط/ فبراير 2006[96].
3. الحساسية الصينية من تنامي الحركة الدينية في المنطقة العربية، وانعكاسات ذلك على المقاطعات الغربية الصينية ذات الأغلبية المسلمة، والتي تشهد بعض التوترات.
4. عدم الرغبة في الانخراط في تنافس استراتيجي مع القوى الأخرى على الأقل في المدى المنظور، والتركيز على توسيع العلاقات التجارية مع المنطقة العربية للوصول بهذه العلاقات إلى حوالي 100 مليار دولار عام 2010، علماً بأنها وصلت مع نهاية عام 2006 إلى 71 مليار دولار[97].

اتساقاً مع هذه المعطيات، عملت الصين على انتهاج سياسة متوازنة تجاه فوز حركة حماس، فقد رحبت بنتائج الانتخابات الفلسطينية، ودعت وزارة الخارجية الصينية في شباط/ فبراير المجتمع الدولي إلى "عدم اتخاذ إجراءات قد تزيد أوضاع الشعب الفلسطيني سوءاً بعد فوز حركة حماس"[98]، وبالرغم من إعلان الحكومة الصينية في آذار/ مارس بأنها ستستمر في تقديم المساعدات "غير المشروطة" للشعب الفلسطيني ولا تحبِّذ "العزل السياسي أو الحصار الاقتصادي"[99]، إلا أن موقفها حاول بطريقة دبلوماسية عدم إظهار التعارض مع موقف القوى الدولية الكبرى الأخرى من حيث الجوهر، وهو ما يتضح في المؤشرات التالية[100]:

1. إعلان رئيس الوزراء الصيني وين جياوبو Wen Jiabao في القاهرة في حزيران/ يونيو تأييد خريطة الطريق.
2. توقيع الصين اتفاقاً وزارياً عربياً صينياً في حزيران/ يونيو 2006 على "التعاون الثنائي لمقاومة الإرهاب" وذلك خلال الاجتماع الوزاري الثاني لمنتدى التعاون العربي الصيني، الذي تم إنشاؤه في بكين عام 2004.
3. إعراب الصين عن "أملها في أن لا تؤدي مشاركة وزير الخارجية الفلسطيني محمود الزهار في الاجتماع الوزاري العربي الصيني في أوائل حزيران/ يونيو إلى التأثير على العلاقات الصينية الإسرائيلية".

4. التأكيد على الطابع "الإنساني" للمساعدات للفلسطينيين، وهو الذي أكده المندوب الصيني في المؤتمر الدولي الذي عقد في استوكهولم في أوائل أيلول/ سبتمبر لدعم الشعب الفلسطيني[101].

ويمكن قراءة هذه المؤشرات ضمن الإبقاء على هامش التمايز، وتجنّب الدخول في معارك مع أمريكا في المرحلة الراهنة، كسباً للوقت، فالصين تعلم أن العداء الأمريكي قد يتّجه إليها لاحقاً.

وفيما يتعلق بالعلاقة مع الحكومة الفلسطينية، يُلاحظ أن الدبلوماسية الصينية أبقت الحوار متواصلاً مع جهات فلسطينية مختلفة، مثل حركة فتح التي جرى اجتماع بين عدد من قادتها ومسؤولين من الحزب الشيوعي الصيني في شهر تموز/ يوليو 2006، أو اللقاء الحزبي الذي جرى في 23 آذار/ مارس بين نائب رئيس اللجنة الدائمة في مجلس الشعب الصيني إسماعيل آمات Ismail Amat ورئيس حزب الشعب الفلسطيني بسام الصالحي في بكين[102].

أما العلاقة مع حركة حماس، فمن الواضح أن الحكومة الصينية لم تُوجّه دعوة صريحة للحكومة الفلسطينية أو لأي من أعضائها بشكل مباشر، واكتفت بالتعامل مع الحكومة الفلسطينية في الحدود الدنيا ومن خلال اتصالات تتم في نطاق أوسع من الطابع الثنائي، كما حدث في المؤتمر الوزاري الذي أشرنا له سابقاً.

بل إن قدراً من الارتباك رافق زيارة وزير الخارجية الفلسطيني لبكين، فقد نفت وزارة الخارجية الصينية في 16 نيسان/ أبريل دعوته في البداية، لتعود في 18 أيار/ مايو لتعلن أنه سيحضر في نطاق دعوة لحضور المنتدى العربي الصيني المشار إليه. وتأكد هذا الموقف الخجول من خلال التصريحات الصينية ذات الصلة بالزيارة:

– قال بيان للخارجية "نحن لا نتفق بالضرورة مع سياسة حماس، ولكن يجب احترام اختيار الشعب الفلسطيني"[103].

– وقال بيان آخر للخارجية "لم نبحث مع الزهار المساعدات الاقتصادية بل المساعدات الإنسانية"[104]، وهو إشارة إلى أن الصين لا تريد مواجهة مع التوجهات الأمريكية – الأوروبية – الإسرائيلية بالرغم من أنها ليست ضمن اللجنة الرباعية.

ذلك يعني أن السياسة الصينية استمرت في براجماتيتها من ناحية، وفي محاولة الاحتفاظ "بخصوصية" لا تخرج في محتواها العام عن التوجهات الدولية السائدة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي ترسمها الولايات المتحدة بشكل أساسي من ناحية ثانية. ولكن يجب إعطاء أهمية أكبر للتمايز من دون المراهنة عليه أو تضخيمه.

خامساً: اليابان

تتسم السياسة اليابانية في الشرق الأوسط بشكل عام بسمات أربع:

1. عدم الانغماس في التنافس الاستراتيجي المباشر في المنطقة.
2. تغليب البعد "الميركانتيلي" (التجاري) Mercantilism في علاقاتها الدولية، والاستمرار في دبلوماسية "جميع الاتجاهات" التي انتهجتها اليابان منذ 1973، والتي تعني التعامل مع جميع الدول والاتجاهات السياسية بغض النظر عن تباينات هذه القوى أو الدول فيما بينها.
3. التأكيد على التسوية السياسية لصراعات المنطقة.
4. عدم إغضاب أو استفزاز الولايات المتحدة.

في إطار هذه السمات تعاملت اليابان مع القضية الفلسطينية، فهي لم تجر أي تعامل رسمي مع منظمة التحرير الفلسطينية إلا في كانون الأول/ ديسمبر 1988، عندما جرى أول لقاء رسمي بين وزير الخارجية الياباني سوسوكي أونو Sosuke Uno وممثل لمنظمة التحرير، بعد أقل من ثمان ساعات على إعلان الولايات المتحدة استعدادها للتحاور مع المنظمة[105].

واتساقاً مع السمات السابقة للسياسة الخارجية اليابانية في المنطقة نرصد تحركها خلال عام 2006:

1. عدم الانغماس المباشر في التنافس الاستراتيجي في المنطقة، ولعل التغطية المحدودة جداً في وسائل الإعلام اليابانية للحرب اللبنانية الإسرائيلية تدل بشكل واضح على ذلك[106]، كما أن انقطاع رؤساء وزراء اليابان عن زيارة المنطقة التي تعتمد بلادهم على بترولها بنسبة 90% لمدة تفوق 15 عاماً (منذ 1991 وحتى كانون الثاني/ يناير 2006) يؤكد هذا التوجه. ولم تتخذ الدبلوماسية اليابانية البعد "الميركانتيلي" (التجاري) إلا في بعض الجوانب الثقافية كمنتدى الحوار الذي عقد دورته الرابعة في تونس في كانون الثاني/ يناير 2006 للبحث في الحوار بين الحضارة اليابانية والحضارة الإسلامية[107].
2. الدبلوماسية "الميركانتيلية" (التجارية) ودبلوماسية جميع الاتجاهات، فمراجعة البيانات اليابانية حول مشكلات المنطقة، تشير إلى التذكير الدائم في هذه البيانات بالمساعدات اليابانية للمنطقة ومن بينها الشعب الفلسطيني، إلى جانب الإشارة إلى المشاريع والاستثمارات لها في المنطقة، وقد تجسدت هذه الدبلوماسية منذ عام 1999 بتبني اليابان بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة سياسة "الأمن الإنساني" Human Security والتي تعني الاعتناء بتوفير الحاجات الضرورية للإنسان الفلسطيني.

وبمراجعة النشاطات اليابانية في المنطقة وبخاصة في الجانب الفلسطيني، نلاحظ أن الحضور الياباني في المشروعات السياسية يتوارى وراء الموقف الأمريكي في أغلب الأحيان، ولكنه يكون أكثر ظهوراً في المشروعات ذات الطابع الاقتصادي.

في إطار هذه الملامح العامة للسياسة اليابانية يمكن تتبع الموقف الياباني من الحكومة الفلسطينية المنتخبة، والتي كان فريق ياباني يرأسه نائب وزير الخارجية الياباني شنتارو إتو Shintaro Ito قد شارك في مراقبة انتخابها، وأصدرت الخارجية اليابانية في 2006/1/26 بياناً رحبَّ بالانتخابات الفلسطينية، و"دعا لاحترام الاتفاقات الموقعة بين الطرفين ومن ضمنها خريطة الطريق وضبط المتطرفين". وأخذ التوجه العام للسياسة اليابانية يتّضح اعتباراً من 3 شباط/ فبراير حين أعلن المبعوث الياباني الخاص بالشرق الأوسط تاتسو أريما Tatsuo Arima بأنه سيزور المنطقة "ولن يلتقي بمسؤولين من حماس"[108].

واتساقاً مع الموقف الأمريكي من الحكومة الفلسطينية، قام رئيس الوزراء الياباني جونيشيرو كويزومي Junichiro Koizumi بزيارة السلطة الفلسطينية في 13 تموز/ يوليو وتعهد بتقديم الدعم "للسلطة الفلسطينية وتحسين عمل مكتب الرئيس برفع قيمة المساعدة إلى 1.3 مليون دولار"[109]، دون الإشارة إلى الحكومة الفلسطينية.

وفي الملاحظات التي قدمها المبعوث الياباني للشرق الأوسط تاتسو أريما أمام المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بالشرق الأوسط بتاريخ 2006/5/21 أكد موقف حكومته بضرورة[110]:

أ. "أن تواصل حكومة حماس جهود السلام وأن يعقد لقاء بين عباس وأولمرت".
ب. أن لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية خطوات تؤثر في الوضع في المفاوضات النهائية.
ج. أن تفرج "إسرائيل" عن العوائد الضريبية الفلسطينية.
د. دعم الحوار بين مجموعات نخبوية فلسطينية وإسرائيلية استمراراً لاجتماعات النخب التي عقدت في اليابان عام 2003، وأسهمت في الوصول إلى ما عرف بمبادرة جنيف.
هـ. التذكير بأن اليابان تحتل المرتبة الثانية (بعد الولايات المتحدة) في المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، حيث بلغت هذه المساعدات خلال الفترة 1993–2006 حوالي 840 مليون دولار، وهو ما يشكل 9.9% من إجمالي المساعدات الدولية للفلسطينيين[111].

وأشارت وزارة الخارجية اليابانية في موقعها على الانترنت إلى أن اليابان زادت من مساعداتها لوكالة غوث اللاجئين في عام 2006 بمبلغ ثلاثة ملايين و720 ألف دولار، كما قدمت مساعدات للضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي 42 مليوناً و110 آلاف دولار[112]، واقترح نائب وزير الخارجية الياباني شنتارو إتو خلال زيارته للشرق الأوسط في 2006/7/29 إنشاء ما أسماه "ممر السلام والازدهار"، ويقوم على إنشاء تعاون إقليمي تشارك فيه اليابان في منطقة وادي الأردن، وتم خلال الزيارة الاتفاق على إنشاء "وحدة استشارية" من الأردن وفلسطين و"إسرائيل" واليابان[113]، كما أعلن عن تقديم مبلغ مليوني دولار ليقوم البنك الدولي بدراسات خاصة بالقناة التي يراد إنشاؤها لتربط البحر الأحمر بالبحر الميت.

3. التأكيد على التسوية السلمية للصراعات في المنطقة. وتتضح هذه السياسة من خلال سلسلة

بيانات تحتفظ الحكومة اليابانية من خلالها بالمسافة ذاتها بينها وبين كل من "إسرائيل" والطرف الفلسطيني، وهو أمر يمكن تسميته بيانات المسافة المتساوية.

وتدل البيانات التي تلت زيارة المبعوث الياباني الخاص للشرق الأوسط تاتسو أريما في الفترة 5–11 تشرين الثاني/ نوفمبر لكل من "إسرائيل" وفلسطين وسورية على هذا التوجه.

ويمكن ملاحظة ذلك في البيانات التي عالجت الهجوم الإسرائيلي على منطقة بيت حانون في تشرين الثاني/ نوفمبر من عام 2006، حيث أبدت اليابان "قلقاً عميقاً" تجاه العمليات الإسرائيلية في بيت حانون لا سيما ضرب منازل المدنيين، ودعت "إسرائيل" لإجراء تحقيق في هذا الأمر، وفي المقابل دعت الفلسطينيين إلى "ضبط الهجمات" على "إسرائيل" من قطاع غزة. ثم رحبت بوقف إطلاق النار بين الطرفين ودعت للقاء يجمع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ورئيس السلطة الفلسطينية[114].

وتتكرر بيانات المسافة المتساوية في بيان وزارة الخارجية في 30 حزيران/ يونيو الخاص باختطاف حركة حماس لأحد الجنود الإسرائيليين في 25 حزيران/ يونيو، حيث أشار إلى "ضرورة إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي... وإبداء القلق على اعتقال إسرائيل لأعضاء في الحكومة الفلسطينية"[115].

ويرى بعض المحللين اليابانيين أن موقف اليابان من حركة حماس يأخذ في أحد أبعاده اعتبار أن يؤثر تنامي دور القوى الإسلامية في العالم في المنطقة القريبة منها والتي تضم مسلمين مثل إندونيسيا وماليزيا وتايلند والفلبين[116].

ذلك يعني أن اليابان التزمت خلال عام 2006 بالتوجه السياسي للقوى الكبرى الأخرى، ولكنها تحاول أن تخفف من وقع هذه السياسة على الشارع العربي بالتذكير المستمر بحجم مساعداتها للفلسطينيين بشكل خاص. ويجدر رصد الاهتمام المتزايد لليابان بالمنطقة، وعدم التقليل من أهمية مدِّ خطوط التواصل معها بطرق مباشرة وغير مباشرة، وتشجيعها على تبني سياسات أكثر استقلالاً عن السياسة الأمريكية.

سادساً: المواقف الدولية:

1. المنظمات الدولية:

أ. الأمم المتحدة:

يفترض أن تتشكل إرادة الأمم المتحدة بفعل إرادة الدول الأعضاء فيها، لكن الأمانة العامة استتبعت نفسها لإرادة القوى المركزية في مجلس الأمن لا سيما أمريكا وأوروبا، وقد تناغم موقف المنظمة الدولية مع مواقف هذه القوى في الموضوع المركزي لعام 2006 وهو الحصار المالي والدبلوماسي.

لقد كان أول بيان لمجلس الأمن خلال التحضير للانتخابات الفلسطينية هو "الدعوة لاحترام الاتفاقات الموقعة... وخريطة الطريق، كما أبدى المجلس قلقه من توسعة المستوطنات ومن الخط الذي يسلكه الجدار العازل"[117].

واتساقاً مع الموقف الدولي بالحصار، فرضت الأمم المتحدة قيوداً على الاتصالات بالحكومة الفلسطينية، وقالت الأمم المتحدة بأن "الاتصالات السياسية مع الحكومة الفلسطينية ستتحدد على أساس كل حالة بمفردها"[118]، وكرر الأمين العام للأمم المتحدة دعواته في مناسبات مختلفة الحكومة الفلسطينية إلى الالتزام بالاتفاقيات الدولية بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل".

وقد نصحت الأمم المتحدة موظفيها "تجنب الاتصال بقيادات سياسية من حماس أو وزراء من الحكومة الفلسطينية والاقتصار على الاتصال بالتكنوقراط ولأغراض إجرائية"، كما نصحت وكالاتها الإنمائية "بتجنب الاتصال السياسي" وقال الناطق باسم الأمم المتحدة ستيفان دوجارك Stephane Dujarric "إن الاتصالات لأغراض إجرائية من قِبَل وكالات الأمم المتحدة ومسؤوليها مسموح بها لأغراض إنسانية وسيتم التعامل مع القضايا السياسية عند بروزها"[119].

وذكرت بعض المصادر أن "إدارة بوش أبلغت مسؤولي الأمم المتحدة ووكالاتها والمنظمات غير الحكومية بضمان عدم وصول أية أموال أمريكية عبر الأمم المتحدة للحكومة الفلسطينية أو وزاراتها أو إداراتها المحلية، وضمان عدم اتصال العاملين في مشاريع أمريكية مع الأمم المتحدة بمسؤولي الحكومة الفلسطينية"[120].

أما في مجال الصراع الميداني في فلسطين، فقد واصلت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ القرارات التي تدين "إسرائيل"، فاتخذت قراراً في 2006/11/17 دانت فيه الهجوم الإسرائيلي على بيت حانون، لكن مجلس الأمن فشل مرتين في إدانة "إسرائيل" بسبب الفيتو الأمريكي الذي أشرنا له سابقاً.

وحذر الأمين العام المساعد للأمم المتحدة للشؤون السياسية السيد تولياميني كالومو Tuliameni Kalomoh من خطورة الحلول أحادية الجانب التي تعتزم "إسرائيل" القيام بها لأن "الحل في إطار دولتين سيصبح ضعيفاً بسبب الأفعال أحادية الجانب"[121].

وفي الأزمة العراقية، لفت بيان للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في شهر آذار/ مارس إلى المخاطر التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق وعمليات القتل التي طالت بعضهم نتيجة العنف الدائر هناك[122]، وهو الأمر الذي استدعى إصدار المرجع الشيعي آية الله السيستاني فتوى "بحماية الفلسطينيين وممتلكاتهم في العراق"، وقد لقي ذلك ترحيب الأمم المتحدة[123].

ويجب التنويه إلى أن قضية الفساد التي أثيرت ضدّ كوفي عنان قد أضعفته بشكل أكبر أمام الإرادة الأمريكية، ولم يتحرر نسبياً إلا في الشهرين الأخيرين من ولايته عندما انتقد الموقف

الأمريكي من الحرب على العراق واعتبره غير شرعي.

ب. المنظمات الدولية الأخرى:

انسجاماً مع الموقفين الأمريكي والأوروبي، استبعد الأمين العام لحلف شمال الأطلسي من البداية وقبل تشكيل الحكومة الفلسطينية أية اتصالات مع حماس، مردداً الشروط التي حددتها دول الحلف بنبذ العنف، والقبول بالاعتراف بـ"إسرائيل"، وقبول الاتفاقات الموقعة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية[124].

وقال الأمين العام للحلف جاب دوهوب شوفير Jaap de Hoop Scheffer في 2006/2/10، "لا يمكن الدخول في حوار مع حماس ما لم تف بالشروط... بل إن ذلك مستحيل"[125].

في المقابل ندد وزراء خارجية دول عدم الانحياز في مؤتمرهم الذي عقدوه في ماليزيا في أواخر أيار/ مايو باستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية[126]، وكررت المنظمة موقفها الداعي لوقف الاعتداءات الإسرائيلية على الشعب الفلسطيني في مؤتمر قمتها في هافانا في أيلول/ سبتمبر 2006، والذي انتقد وقف الدعم عن الحكومة الفلسطينية، ودعا أعضاء المنظمة (118 عضواً) إلى "تقديم المساعدة الاقتصادية والمالية العاجلة للشعب الفلسطيني لتخفيف حدة الأزمة المالية الحالية"[127].

ودان بيان صحفي للاتحاد الإفريقي الهجوم الإسرائيلي على بيت حانون، ودعا البيان مجلس الأمن لاتخاذ الخطوات المطلوبة لوقف الانتهاكات الإسرائيلية، كما طالب اللجنة الرباعية بِحَثِّ الأطراف في الشرق الأوسط على العودة إلى طاولة المفاوضات[128].

ومعلوم أن أربع دول إفريقية من خارج المجموعة العربية، ما تزال لا تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل" وهي تشاد وغينيا ومالي والنيجر.

في المقابل فإن موقف منظمة الدول الأمريكية أصبح أكثر اعتناء، ولو في حدود نسبية بالمنطقة منذ مؤتمر القمة العربي الأمريكي اللاتيني في البرازيل في أيار/ مايو 2005، بالرغم من عدم المشاركة العربية الفاعلة فيه من قبل أغلب الرؤساء والملوك العرب، وكان قد حدد موقف هذه المنظمة من الموضوع الفلسطيني بالدعوة إلى القبول بشروط اللجنة الرباعية. لكن تغييرات ملحوظة أخذت تجتاح منظمة الدول الأمريكية مع التغييرات المهمة ضدّ السياسات الأمريكية في عدد من دول أمريكا اللاتينية، مع تنامي التأييد للقضايا العربية والإسلامية، والنهوض العام ضد العولمة وآثارها المدمرة على شعوب أمريكا اللاتينية. وهو ما عكسته إدانة المنظمة على لسان أمينها العام خوسيه ميجيل إنسولزا Jose Miguel Insulza للهجوم الإسرائيلي على بلدة قانا اللبنانية في 31 تموز/ يوليو، كما دان قتل عدد من مراقبي الأمم المتحدة في الجنوب اللبناني من قِبَل الجيش الإسرائيلي في الفترة نفسها.

غير أن إنسولزا أكد في خطاب له في 2006/5/7 أنه يحتفظ بعلاقات ودية مع اللوبي اليهودي منذ كان وزيراً لخارجية تشيلي، كما أكد وقوفه ضد "الإرهاب" ومناهضته العداء للسامية[129].

وعلى المستوى الآسيوي، عقد المنتدى البرلماني الرابع عشر لحوض الهادئ Asia Pacific الذي يضم في عضويته 23 دولة منها واحدة بصفة مراقب إلى جانب بنك التنمية الآسيوي، اجتماعاً له في 2006/1/20، وأصدر بياناً رحب فيه "بعقد الانتخابات الفلسطينية... ويأمل أن يساعد ذلك على التقدم للأمام بخريطة الطريق"[130].

وفي أوروبا عُقد مؤتمر دولي في استوكهولم في أوائل أيلول/ سبتمبر 2006 لتقديم الدعم للشعب الفلسطيني، وحضر المؤتمر 35 دولة و20 منظمة دولية[131].

أما المنظمات الدولية غير الحكومية كمنظمة العفو الدولية، فقد حذرت من مخاطر الحصار وتداعياته الإنسانية في المناطق الفلسطينية، ودعت المنظمة "حكومات الدول التي تشكل أطرافاً متعاقدة أصلية في اتفاقية جنيف الرابعة إلى اتخاذ إجراءات لمنع حدوث مزيد من التدهور في أوضاع الحقوق الإنسانية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة"[132].

غير أن هذه المنظمات لا تستطيع طبقاً لما ذكره مبعوث اللجنة الرباعية جيمس ولفنسون James Wolfensohn (الذي استقال من منصبه في 30 نيسان/ أبريل بسبب القيود على دوره) أن تحل (بسبب الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية) محل المساعدات الدولية التي انقطعت عن الفلسطينيين.

2. القوى الدولية الأخرى:

اتسق الموقف الدولي في مجمله مع موقف القوى الكبرى وموقف اللجنة الرباعية التي تشكل الأمم المتحدة أحد أطرافها، وقد كان واضحاً من بيان اللجنة الرباعية الذي صدر في اليوم التالي لإعلان نتائج الانتخابات بفوز حماس، فقد أشار إلى أن "هناك تناقضاً أساسياً بين نشاطات الجماعات المسلحة وبناء الدولة الديموقراطية، وعلى جميع أعضاء الحكومة الفلسطينية القادمة أن يكونوا ملتزمين بعدم العنف"[133].

ويقدر إجمالي الدعم الدولي للفلسطينيين بحوالي 1.6 مليار دولار سنوياً[134].

وقد كانت كندا من أوائل الدول التي توقفت عن دعم الحكومة الفلسطينية بعد فوز حماس[135]، وأكد وزير الخارجية الكندي بيتر ماكاي Peter MacKay أن بلاده ستواصل دعم الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني "من خلال مكتب الرئيس عباس وأعضاء المجلس التشريعي غير المنتمين لحماس والمسؤولين ذوي المستويات الوسطى في السلطة الوطنية من غير الموالين لحماس... وأن التزام حماس بمبادئ المجتمع الدولي شرط أساسي لاستئناف المساعدات المباشرة"[136].

وانتقد مندوب غانا في مجلس الأمن خطف الجنود من قِبَل حماس وحزب الله، ولكنه انتقد في

المقابل إيذاء المدنيين من قِبَل "إسرائيل"[137].

وربطت سويسرا تعاونها مع الجانب الفلسطيني بوجود "قيادة فلسطينية تبني أعمالها على الحوار والطرق السلمية"[138].

في المقابل أبدت بعض الدول موقفاً مسانداً بشكل واضح للمواقف العربية والفلسطينية، وبلغ الأمر حد استدعاء فنزويلا لسفيرها في "إسرائيل" احتجاجاً على العدوان الإسرائيلي على لبنان، كما وصف الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز Hugo Chavez الهجوم الإسرائيلي على لبنان بأنه "على النمط الهتلري"[139].

خاتمة

يمكن وصف عام 2006 بأنه من بعض أوجهه عام الحصار الدولي للديموقراطية الفلسطينية، وشكلت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الرافعة المركزية لهذا الحصار، وتمثل الهدف المحوري من هذا الحصار في انتزاع تنازلات سياسية أبرزها الاعتراف بـ"إسرائيل" والقبول بكافة الاتفاقات التي عقدتها منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية مع "إسرائيل". وفي الوقت نفسه، فإن المحور الإسرائيلي – الأمريكي واجه خلال سنة 2006 العديد من الاختلالات التي أضعفت هيبته وقبضته، وخصوصاً فشل العدوان على لبنان، والفشل في إسقاط حكومة حماس، وكذلك تَعمُّق المأزق الأمريكي في العراق.

لم يؤدِّ الحصار إلى انتزاع هذه التنازلات المطلوبة من الناحية السياسية لكنه أدى إلى ضائقة اقتصادية حادة، لم تتمكن الحكومة الفلسطينية من اختراقها إلا في حدود ضيقة للغاية كما أكدت كافة التقارير من المنظمات الدولية الاقتصادية وغيرها، كما أدى الحصار إلى توتر سياسي داخلي بين حركتي حماس وفتح تحديداً، وبين الرئاسة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية من ناحية ثانية، ويقف أغلب المجتمع الدولي إلى جانب الرئاسة على حساب الحكومة.

من ناحية أخرى، تزايدت التوجهات السياسية، لا سيما من الطرف الأوروبي، التي ترى أن تسوية الصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" هي المدخل لحل مشكلات المنطقة، وهو ما أكده توني بلير في أكثر من مناسبة[140]، وتعزز مع ظاهرتين هما استمرار العنف في العراق والحرب اللبنانية الإسرائيلية.

غير أن الطرف الأمريكي ما زال أقلّ ميلاً نحو هذا التوجه، ويميل نحو جعل التسوية للصراع "الفلسطيني الإسرائيلي" هي خاتمة المطاف لا بدايته، وهو أمر ألح إليه جيمس وولفنسون مبعوث اللجنة الرباعية الدولية في تقريره الأخير في شهر أيار/ مايو 2006 (والذي استقال بعده) حيث دعا اللجنة إلى "عدم إرجاء العمل على وضع حد لهذا الصراع"[141]. وتأمل الولايات المتحدة أن تؤدي التغييرات في البُنْيات السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة العربية بفعل الدور

الأمريكي إلى تصفية تدريجية للموضوع الفلسطيني، حيث بدأت مع اتفاقيات أوسلو ثم تبني الموقف الإسرائيلي بعدم عودة اللاجئين ثم القبول بالحل من طرف واحد الذي بدأه شارون ويكمله أولمرت والذي يتضمن رسم الحدود الإسرائيلية بقضم الجزء الأكبر من الضفة الغربية بما فيها القدس، وهو المخطط الذي ينتظر اكتماله عام 2010.

وتشير الكثير من التقارير والتحليلات السياسية إلى تناغم **أغلب** توجهات القوى الدولية خلال سنة 2006 مع هذا التوجه بشكل أو بآخر.

هوامش الفصل السادس

[1] **الخليج**، 2006/1/27.
[2] **الأيام**، فلسطين، 2006/1/6.
[3] عرب 48، 2006/1/23.
[4] *The Atlantic* magazine, Washington, vol. 279, issue 5, June 2006.
[5] *The Christian Century* magazine, Chicago, vol. 123, issue 11, 30/5/2006.
[6] **النهار**، 2006/1/31.
[7] *Economist* magazine, USA, vol. 380, issue 8495, 16/9/2006.
[8] *The New York Times*, 30/1/2006.
[9] *Time* magazine, USA, vol. 186, issue 6, 7/8/2006.
[10] **السفير**، 2006/9/14.
[11] *The Christian Science Monitor*, Boston, 5/9/2006.
[12] *The New Republic* magazine, Washington, vol. 235, issue 5, 31/7/2006; *The New Republic*, vol. 235, issue 5, 24/7/2006; and see also: *U.S. News & World Report* magazine, USA, vol. 141, issue 4, 31/7/2006.
[13] Ed. Blanche, "US Dirty Tricks," in *The Middle East Journal*, Washington, Middle East Institute, issue 373, December 2006.
[14] *Economist*, vol. 381, issue 8503, 11/11/2006.
[15] جريدة **الأهرام**، القاهرة، 2006/3/31.
[16] **النهار**، 2006/5/25.
[17] **السفير**، 2006/6/29.
[18] **السفير**، 2006/7/7.
[19] **الحياة الجديدة**، 2006/11/12؛ وانظر: www.Palestine-Info.co.uk
[20] **الحياة**، 2006/1/21.
[21] *USA Today* newspaper, 24/5/2006.
[22] **الأهرام**، 2006/2/23.
[23] **السفير**، 2006/1/30.
[24] **الأهرام**، 2006/5/12.
[25] **الوطن**، السعودية، 2006/1/7.
[26] *Washington Report on Middle East Affairs(WRMEA)*, vol. 25, issue 5, July 2006.
[27] Erica Silverman, "Sanctioned Chaos," in *Foreign Policy,* issue 155, July/August 2006, p.18.
[28] *Newsweek* magazine, USA, vol. 147, issue 19, 8/5/2006.
[29] Silverman, *op.cit.*, p. 18.
[30] **النهار**، 2006/3/16.
[31] *Economist,* vol. 381, issue 8504, 18/11/2006.
[32] James Wall, "Give Hudna a Chance," in *The Christian Century*, vol. 123, no. 24, 28/11/2006.
[33] **الشرق الأوسط**، 2006/12/17؛ وانظر: www.Palestine-Info.co.uk
[34] *The Christian Century*, vol.123, issue 19, 19/9/2006.
[35] *National Catholic Reporter* magazine, USA, issue 36, 11/8/2006, pp. 5–8.
[36] Seymour Hersh, "Watching Lebanon," in *The New Yorker*, 21/8/2006.
[37] عرب 48، 2006/1/12.
[38] Nicholas Burns, "Nato and the Greater Middle East," in United States Mission to Nato, 18/5/2004.
[39] **الشرق الأوسط**، 2006/4/8.
[40] **الخليج**، 2006/11/30.
[41] *America: The National Catholic Weekly*, USA, vol.195, issue 3, 31/7/2006.

[42] USA Today, 19/7/2006.

[43] حول هذه الأحداث يمكن العودة للصحف اللبنانية والإسرائيلية خلال هذه الفترة خاصة صحف **النهار** و**الحياة** و**السفير** وهآرتس.

[44] *Maclean's* magazine, Canada, vol. 119, issue 31/32, 14/8/2006.

[45] *Economist*, vol. 380, issue 8492, 26/8/2006.

[46] *Time*, vol. 168, issue 4, 24/7/2006.

[47] *National Journal* magazine, Washington, vol. 38, issue 30, 29/7/2006.

[48] James A. Baker III and Lee H. Hamilton, *The Iraq Study Group Report* (New York: Vintage Books, 2006).

[49] John Mearsheimer and Stephen Walt, "The Israel Lobby," in *London Review of Books*, vol. 28, no. 6, March 2006.

[50] *Ibid.*

[51] Jimmy Carter, *Palestine:Peace not Aparthied* (New York: Simon&Schuster, 2006).

[52] Enter Hamas: The Challenges of Political Integration, Middle East Report No. 49, International Crisis Group, 18/1/2006, in: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=1&id=3886

[53] **الشرق الأوسط**، 2006/1/31.

[54] حسب سعر صرف اليورو لشهر شباط/ فبراير 2006 وهو 1.19 دولار لليورو الواحد.

[55] **السفير**، 2006/2/28.

[56] See: 2723rd Council Meeting: General Affairs and External Relations, European Union, Luxembourg, 10–11/4/2006, in: http://www.consilium.europa.eu/ueDocs/cms_Data/docs/pressData/en/gena/89219.pdf

[57] **الشرق الأوسط**، 2006/4/29؛ وانظر أيضاً: *WRMEA*, vol. 25, issue 5, July 2006.

[58] *Economist*, vol. 381, issue 8498, 7/10/2006.

[59] **الاتحاد**، 2006/7/21.

[60] Israel/Palestine/Lebanon: Climbing Out of the Abyss, Middle East Report No. 57, International Crisis Group, 25/7/2006, in: http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?l=1&id=4282

[61] See: http://ec.europa.eu/comm/external_relations/gaza/intro/index.htm،
ملاحظة: تم هنا اعتماد المعدل العام لسنة 2006 لسعر صرف اليورو وهو نحو 1.25 دولار لليورو الواحد.

[62] *WRMEA*, vol. 25, issue 5, July 2006.

[63] **السفير**، 2006/7/7.

[64] **عكاظ**، 2006/10/20.

[65] **الخليج**، 2006/11/24.

[66] **الحياة**، 2006/11/17.

[67] **القدس العربي**، 2006/5/15.

[68] *WRMEA*, vol. 25, issue 3, April 2006.

[69] **الحياة**، 2006/4/24؛ و**الأهرام**، 2006/4/24.

[70] **الخليج**، 2006/5/2.

[71] *Economist*, vol. 380, issue 8494, 9/9/2006.

[72] وفا، 2006/11/6.

[73] **النهار**، 2006/8/2.

[74] **الشرق الأوسط**، 2006/8/27.

[75] **السفير**، 28–2006/9/29.

[76] **النهار**، 2006/9/17.

[77] **النهار**، 2006/9/9.

[78] **الشرق الأوسط**، 2006/9/12.

[79] *USA Today*,17/7/2006.

[80] **عكاظ**، 2006/3/20.

[81] **المستقبل**، 2006/11/14.

[82] وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، 2006/10/27.

[83] *Mosnews.com*, Moscow, 3/3/2006, see: http://www.mosnews.com/news/2006/03/03/lavrovhamas.shtml

[84] *Ibid.*

[85] Russian News and Information Agency (Novisti), 13/7/2006, in: http//en.rian.ru

[86] *Weekly Compilation of Presidential Documents*, vol. 42, issue 29, 24/7/2006, pp.1352–1354.

[87] الموقع العربي لوكالة الأنباء الروسية (نوفوستي)، 2006/4/14.

[88] **الشرق الأوسط**، 2006/9/7.

[89] **الخليج**، 2006/2/13.

[90] Robert O. Freedman, "Russia Policy Toward the Middle East Under Yeltsin and Putin," in *Jerusalem Letter*, JCPA, vol. 461, 2/9/2001.

[91] http://vremya.ru/2006/97/5/153636 html; and see also: Marina Belenkaya, Moscow will not refuse talks with Hamas Leadership, 20/2/2006: www.rain.ru

[92] نوفوستي، 2006/8/11.

[93] نوفوستي، 2006/11/29.

[94] وليد عبد الحي، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2000)، ص 183–186.

[95] **الحياة**، 2006/6/2.

[96] **الرأي**، 2006/2/16.

[97] **السفير**، 2006/6/1.

[98] People's Daily Online, China, http://english.people.com.cn

[99] Ibid.

[100] Ibid.

[101] Ibid.

[102] Ibid.

[103] http://news.xinhuanet.com/english/2006

[104] Ibid.

[105] Alan Dowty, "Japan and the Middle East: Signs of Change," in *Middle East Review of International Affairs (MERIA)*, Israel, The Global Research in International Affairs Center (Gloria), vol. 4, no. 4, December 2000.

[106] *Asia Weekly*, 27/8/2006.

[107] *Diplomatic BlueBook 2006*, The Ministry of Foreign Affairs of Japan, p. 102, see: http://www.mofa.go.jp/policy/other/bluebook/2006/index.html

[108] See: Taro Aso, Statement on the Elections for the Palestinian Legislative Council, The Ministry of Foreign Affairs of Japan, 26/1/2006, in: http://www.mofa.go.jp/announce/announce/2006/1/0126-2.html ; and: Press Conference 3 February 2006, The Ministry of Foreign Affairs of Japan, in: http://www.mofa.go.jp/announce/press/2006/2/0203.html#1

[109] Ibid.

[110] Ibid.

[111] *Diplomatic BlueBook 2006*, p. 112.

[112] *Ibid.*

[113] *Ibid.*

[114] انظر البيانات الصادرة عن وزارة الخارجية اليابانية بتاريخ 2006/11/9 وتاريخ 2006/11/27 على موقع وزارة الخارجية على الانترنت المشار له أعلاه.

[115] بيان وزراة الخارجية اليابانية في 30 حزيران/يونيو، انظر موقع الوزارة على شبكة الإنترنت المشار له أعلاه.

116 See: Kim Beng Phar, "Beware of the Implications of the Middle East on East Asia," in *Asahi* newspaper, Japan, 22/7/2006: http://www.asahi.com/english/index.htm1

117 **الشرق الأوسط**، 5/2/2006.

118 **عكاظ**، 12/4/2006.

119 ABC News Online, 12/4/2006, in: http://www.abc.net.au/news/newitems/200604/s1614229.htm

120 Ibid.

121 **الخليج**، 1/4/2006.

122 **الخليج**، 5/3/2006.

123 **البيان**، الإمارات، 4/5/2006.

124 **الحياة الجديدة**، 11/2/2006.

125 De Hoop Scheffer, Press Conference, Italy, 10/2/2006.

126 **النهار**، 31/5/2006.

127 www.freerepublic.com/focus/f.news

128 Africa Union, Executive Council, Tenth Ordinary Session, Ethiopia, 25-26/1/2007, in: http://www.africa-union.org/root/UA/Conferences/2007/janvier/SUMMIT/Doc/Decisions/Decisions%20-%2010th%20Ordinary%20Session%20of%20the%20Executive%20Council.doc

129 www.oas.org; and also see: www.un.org/webcast

130 People's Daily Online, 20/1/2006.

131 Ibid.

132 مركز الإعلام والمعلومات، فلسطين، 26/4/2006.

133 *International Debates* journal, USA, vol. 4, issue 6, September 2006.

134 *Time*, vol. 168, issue 6, 7/8/2006.

135 *Maclean's*, vol. 119, issue 30, 7/8/2006.

136 وفا، 4/5/2006.

137 *International Debates*, vol. 4, issue 6, September 2006.

138 **الخليج**، 21/2/2006.

139 *The New York Times*, 20/8/2006.

140 **المستقبل**، 14/11/2006.

141 *Haaretz*, 2/5/2006.

الفصل السابع

الأرض والمقدسات

الأرض والمقدسات

مقدمة

أظهرت سنة 2006 إصرار الشعب الفلسطيني على حقِّه في أرضه ومقدساته، على الرغم من كل صنوف القهر والحرمان والمعاناة تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي الوقت نفسه كشفت هذه السنة عن إمعان الاحتلال الصهيوني في خطواته لتهويد الأرض والمقدسات. لقد شهدت هذه السنة المزيد من الاستيطان والسير قدماً في مشروع تهويد القدس وإفراغها من أهلها، والاعتداء على الأوقاف الإسلامية والمسيحية. كما استمرت "إسرائيل" في فرض الأمر الواقع، فصادرت الأراضي لبناء الجدار الفاصل، وعزلت القرى والمدن الفلسطينية، وهدمت المنازل، واقتلعت الأشجار، ودمرت الأراضي الزراعية، وسرقت المياه. وفي الوقت الذي كانت تقوم فيه بتلك الممارسات، نجحت في إشغال العالم في اعتراف حماس شرطاً لرفع الحصار، بينما عجز العالم العربي والإسلامي والدولي عن مواجهة الانتهاكات الإسرائيلية. ويركز هذا الفصل على منطقة القدس وباقي الضفة الغربية، لكنه يشير حسب المعلومات المتوفرة إلى بعض الممارسات الإسرائيلية التعسفية في قطاع غزة وفلسطين المحتلة سنة 1948.

أولاً: القدس والمقدسات

إن الهدف الأساس لحكومات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس هو الاستيلاء على المدينة بأكملها وتهويدها، وذلك من خلال سياسة التغيير الديموغرافي (والطبوغرافي أيضاً)، أي جعل السكان اليهود في المدينة هم الأغلبية، والعرب فيها أقلية، وذلك من خلال الإجراءات والسياسات الإسرائيلية الحكومية وغير الحكومية، التي تمارسها وزارة الداخلية الإسرائيلية وبلدية القدس، ومؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلية، وكذلك وزارة المالية الإسرائيلية ضد سكان القدس العربية، بحيث يشكل ذلك ضغطاً وعبئاً كبيراً على كاهل المقدسيين حتى يغادروا ويتركوا المدينة، علماً بأن الإحصائيات الرسمية الإسرائيلية تشير إلى أن خريطة الكثافة السكانية في البلدة القديمة تشمل 89,042 من المسلمين، و8,042 من المسيحيين الأرمن، و9,625 من المسيحيين في حارة النصارى، و8,232 من اليهود في حارة الشرف (أو ما يسمى حارة اليهود).

أما القدس الشرقية فبلغ عدد سكانها سنة 2006 ما مجموعه 413 ألفاً منهم 231 ألف فلسطيني، و182 ألف مستوطن يهودي[1]. وإذا ما تم احتساب أعداد سكان القدس الشرقية والغربية، فإن مجموع سكان القدس في أوائل سنة 2007 يصل إلى 720 ألفاً، بينهم 475 ألف يهودي، بنسبة 66%، و245 ألف عربي بنسبة 34%[2]. وتسعى المخططات الإسرائيلية إلى أن تحصر نسبة الفلسطينيين في القدس بشقّيها الشرقي والغربي فيما لا يتجاوز خمس أو ربع سكانها.

وكان من ضمن السياسات والإجراءات الإسرائيلية لتهويد القدس والمساس بقدسيتها:

1. تهجير المقدسيين بسحب حق الإقامة في القدس:

إن سياسة التهجير – الترانسفير الهادئ – أي تجريد الكثير من العائلات المقدسية من حق المواطنة، قد بدأت منذ العام 1967، وهي متواصلة حتى الآن. ففي الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير 1995 وحتى آذار/ مارس 2000 مارست "إسرائيل" ومن خلال وزارة الداخلية أسلوباً جديداً لتقليص عدد المقدسيين، وذلك بسحب بطاقة المواطنة من كل مقدسي لا يتمكن من إثبات مكان سكناه في الماضي والحاضر في مدينة القدس، وإجباره على مغادرة المدينة إلى الأبد، وفي هذه الحالة يفقد حقوقه كاملة.

كما عمدت سلطة الاحتلال إلى سحب الهويات الإسرائيلية من أولئك المقدسيين الذين انتقلوا للعيش في مدن الحدود المصطنعة لبلدية القدس، أي في مدن الضفة الغربية المحيطة بمدينة القدس، وذلك على اعتبار أن تلك الضواحي هي خارج "إسرائيل"، مستندةً إلى الفقرة (1) من المادة (11) من قانون الدخول إلى "إسرائيل" الصادر عام 1974، وهذا القانون يحصر الحالات التي يجوز فيها سحب بطاقة الهوية في ثلاث حالات:

أ. إذا تواجد الشخص خارج "إسرائيل" فترة سبع سنوات على الأقل.
ب. إذا حصل الفرد على إقامة في دولة أخرى.
ج. إذا حصل على جنسية دولة أخرى بواسطة التجنس.

وبذلك يحرم المقدسيين من حقوقهم في الإقامة خارج الوطن للدراسة أو العمل أو ازدواج الجنسية، والأمر المهم في ذلك هو جمع شمل العائلات المقدسية وتسجيل الأولاد، فمنذ العام 2000 قررت الحكومة الإسرائيلية تجميد جميع طلبات لَمّ الشّمل، وفي 2003/7/31 أُصدر قانون أطلق عليه قانون المواطنة والدخول إلى "إسرائيل"، يُحَظِّر على المقدسيين والفلسطينيين حاملي الجنسية الإسرائيلية (فلسطينيو الـ48) ممن تزوجوا من سكان الضفة الغربية، لَمّ الشّمل ويفرض عليهم العيش منفصلين. وقد صادقت عليه محكمة العدل العليا في 2006/5/14، ومُدد مؤخراً. وعلى الرغم من أن "إسرائيل" قد سمحت بمشاركة أهالي القدس في الانتخابات التشريعية التي جرت في 2006/1/25، إلا أن وزير الداخلية الإسرائيلي روني بار– أون Ronnie Bar-On، أصدر في 2006/5/29 أمراً بسحب حق الإقامة من نواب القدس في المجلس التشريعي الفلسطيني، إذا لم يقدموا استقالاتهم من المجلس خلال مدة شهر[3].

وتشير الإحصاءات المتوفرة إلى أن عدد المقدسيين الذين سحبت هوياتهم منذ 1967 وحتى سنة 2004 قد بلغ نحو 6,396 مقدسي، وقد ذكر النائب في المجلس التشريعي محمد طوطح، في مقابلة له نُشرت في صيف 2006 أن عدد المقدسيين الذين سحبت هوياتهم بلغ أكثر من سبعة آلاف مواطن مقدسي[4].

وقد شهدت سنة 2006 حملة واسعة لسحب هويات المقدسيين؛ فحسب إحصائية أعدها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان "بتسيلم"، ذكر أن قوات الاحتلال الإسرائيلي سحبت حق المواطنة من 1,363 مقدسياً خلال سنة 2006، وهو أعلى معدل لسحب الهويات منذ احتلال القدس، والتي بلغت منذ سنة 1967 وحتى نهاية 2006 نحو 8,269، وفيما يلي جدول يوضح التسارع في تحقيق جانب من الاستراتيجية الإسرائيلية بإفراغ المدينة المقدسة من سكانها العرب[5].

جدول 7/1: سحب الهويات المقدسية 2003-2006[6]

السنة	عدد الفلسطينيين الذين تم تجريدهم من مواطنتهم
2003	272
2004	16
2005	222
2006	1,363
المجموع	**1,873**

ومن أجل تحقيق الهدف المنشود، وهو تقليص الوجود العربي في مدينة القدس إلى أقل عدد ممكن، عمدت بلدية القدس إلى التهرب من تقديم الخدمات البلدية لأهالي القدس الأصليين. وانطلاقاً من قانون منح الهوية الإسرائيلية لسكان القدس، أصبح واجباً على سكان القدس من الفلسطينيين دفع كامل المستحقات للبلدية والدولة، كضريبة الدخل وضريبة الأرنونا والتأمين الوطني، وكذلك ضريبة الأملاك، وذلك على الرغم من انخفاض دخلهم وتدني مستوى الخدمات التي يتلقونها مقارنة باليهود، مما زاد وضع أهالي القدس العرب سوءاً.

لا يبدو أن السياسة الإسرائيلية متجهة نحو تخفيف الضغوط عن سكان القدس، خاصةً فيما يتعلق بموضوع سحب الهويات، حيث أنها لا تزال تمارس كل سياسات القمع؛ ويعطي انضمام حزب "إسرائيل بيتنا"، العنصري المتطرف والداعي لتهجير العرب، إلى الحكومة الإسرائيلية في آخر تشرين الأول/ أكتوبر 2006، مؤشراً على مزيد من التشدد ضد الأرض والإنسان الفلسطيني[7].

2. رفض منح رخص بناء للمقدسيين:

تضاعفت مساحة القدس العربية أكثر من عشرة أضعاف مما كانت عليه منذ الاحتلال سنة 1967، في حين أن المستفيد الوحيد من هذه المساحة كان الاحتلال الإسرائيلي، فكل أراضي القدس ابتلعتها إما وزارة الإسكان، أو وزارة المالية الإسرائيلية، أو ما يسمى ببلدية القدس، فبُنيت عليها المستوطنات التي أخذت تُطوِّق القدس العربية من كل الاتجاهات، أو أنها أُبقيت أراضٍ "محمية"، أو صودرت تحت ذريعة استخدامها لأهداف عامة، لمنع الفلسطينيين من البناء عليها[8].

إن إمكانية حصول المقدسي على رخصة بناء تكاد تكون أمراً مستحيلاً، فتكاليف الرخصة قد تصل إلى 30 ألف دولار، إضافةً إلى طول فترة إصدار الرخصة، كما أن الأرض نفسها يجب أن تكون مسجلة (طابو) باسم صاحب الرخصة، وإنْ ورثها عن أبيه فالمشكلة تصبح أعقد كثيراً.

إن مخططات التنظيم والبناء في القدس وُجدت من أجل الحد من النمو السكاني والعمراني للمقدسيين، مما اضطر المقدسيين للبناء بدون تراخيص فعرَّضوا بيوتهم لخطر الهدم.

هذه الإجراءات حملت آلاف المقدسيين لترك القدس والرحيل للسكن وتكوين أسرة في الضفة الغربية، أو حتى الهجرة خارج البلاد، مما أفقدهم حق المواطنة في المدينة، لكن هناك من فضّل البقاء والعيش مع أسرته في أوضاع سكنية غير لائقة، بل ومأساوية حفاظاً على بقائه في المدينة.

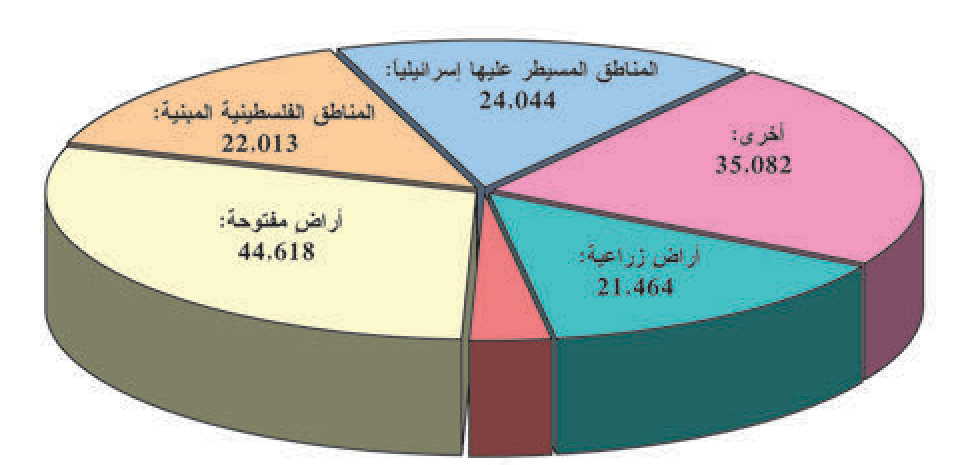
3. آثار الجدار العنصري على مدينة القدس:

تشكل مساحة الأراضي التي سيعزلها جدار الفصل العنصري في نهاية المشروع الإسرائيلي في منطقة القدس ما مساحته 151,974 دونماً أي نحو 43% من محافظة القدس، وبحسب التقارير التي تبحث في تأثيرات الجدار فإن 231 ألف فلسطيني أي نحو 56% من سكان القدس سيتأثرون سلباً بإقامة الجدار. والجدول التالي يوضح تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار حسب نوع الأرض ومساحتها:

جدول 7/2: تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار في محافظة القدس[9]

نوع الأرض	المساحة بالدونم (الدونم= 1000 م^2)
أراضٍ زراعية	21,464
غابات	4,753
أراضٍ مفتوحة	44,618
المناطق الفلسطينية المبنية	22,013
المناطق المسيطر عليها إسرائيلياً	24,044
أخرى	35,082
المجموع الكلي	**151,974**

تصنيفات الأراضي التي يعزلها الجدار في محافظة القدس (المساحة بالدونم)



وفي سنة 2006، قام الاحتلال الإسرائيلي ببناء مقاطع جديدة من جدار الفصل العنصري حول القدس، حيث أكمل بناء نحو 89 كم، أي نحو 55% من إجمالي طول الجدار المقرر بناؤه، أما ما لم يُبنَ من الجدار حولها، فهو إما جارٍ العمل به، أو مُصادق على بنائه.

جدول 7/3: تطوّر وتقدّم عملية إنشاء الجدار في القدس[10]

	الطول بالكيلومتر	النسبة من طول المسار
أكملت إقامته	89	%54.9
تحت البناء	16	%9.9
لم تتم إقامته بعد	57	%35.2
المجموع	**162**	**%100**

وقد أوضح المكتب الوطني للدفاع عن الأراضي في فلسطين أن استكمال بناء الجدار في منطقة القدس سيترتب عليه آثار خطيرة، لأن الهدف الواضح من بناء الجدار في حدود ما يسمى القدس الكبرى، هو خفض نسبة السكان الفلسطينيين من 35% كما هو الحال في القدس الموسعة إلى 22%، الأمر الذي يكشف بوضوحٍ مشروعَ تهويد المدينة المقدسة، وسيترتب على ذلك آثار سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة على الفلسطينيين. وفي دراسة ميدانية أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع مركز بديل للمواطنة وحقوق اللاجئين في الفترة بين 15 أيار/ مايو – 10 حزيران/ يونيو 2006، أظهرت أن 72.1% من الأسر المقدسية اضطر أفرادها للتعطيل لعدة أيام عن الجامعة/ الكلية بسبب إغلاق المنطقة، مقابل 69.4% للأسر التي لديها أفراد ملتحقون بالتعليم الأساسي/ الثانوي، اضطر أفرادها للتعطيل عن المدرسة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن

34.5% من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس قد تم تعويقها عن الحصول على الخدمات الصحية (5.8% داخل الجدار و88.3% خارج الجدار). كما شكل عدم قدرة الكادر الطبي عن الوصول إلى التجمعات الفلسطينية عائقاً لـ31.3% من الأسر (4.4% داخل الجدار و81.8% خارج الجدار).

وأظهرت نتائج الدراسة أن 21.4% من الأسر الفلسطينية أو أحد أفرادها في محافظة القدس انفصلت عن الأقارب (15.5% داخل الجدار و32.6% خارج الجدار). كما بينت النتائج أن 18% من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصل عنها الأب (14.3% داخل الجدار و26.2% خارج الجدار)، و12.7% من الأسر الفلسطينية في محافظة القدس انفصلت عنها الأم (12.9% داخل الجدار و12.3% خارج الجدار).

وتشير المعطيات إلى أن 32.9% من المقدسيين الفلسطينيين قد غيروا مكان إقامتهم السابقة، منهم 53.9% غيروا مكان إقامتهم السابقة لأول مرة بسبب بناء الجدار منذ عام 2002، كما أن 63.8% من الأفراد الذين يبلغون 16 سنة فأكثر، يفكّرون في الانتقال بسبب الجدار والإجراءات الإسرائيلية الأخرى، 86.7% منهم يحتاجون إلى توفير الخدمات المناسبة لتحفيزهم للبقاء في أماكن سكناهم، وخاصة العمل والضمان الاجتماعي.

ومن الجدير بالذكر أن 94.7% من الأسر أفادت بأن الوقت الذي تقضيه في المرور على الحواجز العسكرية يشكل عائقاً كبيراً لها. كما أن 84.6% من الأسر أفادت بأن علاقاتها الاجتماعية وزيارتها للأقارب قد تأثرت بالجدار، إضافةً إلى أن 40% من الأسر تأثرت مقدرتها على أداء الشعائر الدينية في دور العبادة، كما أن 69.4% من الأسر أصبح لديها مانع من زواج أحد الأفراد من شريك الحياة المقيم في الجهة الأخرى من الجدار، على الرغم من أن هذه النسبة كانت حوالي 31.6% قبل بناء الجدار[11].

وتعدُّ بلدة العيزرية شرقي القدس مثالاً حياً لآثار جدار الفصل العنصري على القدس. فقد ذكر خالد العزة مدير عام مواجهة الاستيطان في وزارة الحكم المحلي أن حلقة الجدار حاصرت البلدة الواقعة على بعد أربعة كيلومترات شرقي مدينة القدس وعلى طريق القدس – أريحا الرئيسي.

وأضاف العزة أن بناء الجدار سيعزل المقبرة الوحيدة في البلدة، ومئات من الدونمات من أراضٍ يملكها السكان بالإضافة إلى أراضٍ أخرى تابعة للوقف المسيحي، وسيحول دون وصول السياح إليها وإلى أماكنٍ أثرية أخرى.

كما سيتم إغلاق الطريق الوحيد المؤدي إلى القدس، ولن يسمح لأصحاب الأرض والمنازل الدخول والخروج عبر الجدار إلا بتصريح أمني من السلطات الإسرائيلية، يخضع عادةً لاعتبارات كثيرة.

وعندما يكتمل بناء الجدار فإن هذا المخطط، الذي ينفذ في العيزرية سيفصلها عن قرى وبلدات

مجاورة مثل الطور والزعيم والعيسوية. وتقع بجوار العيزرية إحدى أكبر المدن الاستيطانية في الضفة الغربية وهي معاليه أدوميم، والتي تسعى حكومة "إسرائيل" إلى ضمها ومستوطنة أخرى هي كيدار إلى حدود بلدية القدس، متجاوزة بذلك بلدة العيزرية، ولذلك لجأت إلى تغيير مسار الجدار الفاصل، ليضمن ضم المستوطنين وخنق العيزرية وبلدة أبو ديس، التي يخترقها جدار الفصل، ويمزق أجزاءها.

وكان رئيس الوزراء الفلسطيني السابق أحمد قريع سعى لبناء مقر للمجلس التشريعي في أبو ديس التي طرحت في بعض المرات لتكون بمثابة "قدس فلسطينية"، ولكن الجدار جاء ليضم هذا المبنى خلفه حتى قبل أن يكتمل.

وفي تقرير صدر عن جمعية الإغاثة الزراعية، أوضح أن تنفيذ المخطط العنصري في محيط القدس، سيتسبب في عزل 50 ألف مواطن مقدسي على الأقل، وآلاف البدو، خارج جدار الفصل في جنوب القدس، إضافةً إلى اقتلاع آلاف الأشجار.

ومن آثار الجدار أيضاً عزل أحياء مقدسية من قرى محافظة القدس في واد الحمص، ودير العامود، والمنطار، والسلالم في منطقة صور باهر، حيث تبلغ مساحة هذه المنطقة 1,661 دونماً، ويسكن هذه الأحياء ألف مواطن، من بينهم 150 طالباً جميعهم يحملون الهوية المقدسية. كما يعزل الجدار جزءاً من قرية الشيخ سعد التي تتبع بلدية القدس. ويمتد العزل ليخترق منطقة وادي أبو علي المليء بأشجار الزيتون، ويشمل ما يقارب 1,500 نسمة يحمل جميعهم هويات مقدسية[12].

4. الحفريات والاعتداءات على الأماكن المقدسة:

تعرضت الأراضي العربية المحتلة إلى إجراءات التعدي الإسرائيلي على التراث الديني والثقافي والحضاري بهدف الإمعان في محو شخصية فلسطين وشعبها وإتمام عملية التهويد. وكان الحظ الأوفر في ذلك من نصيب القدس. لما تمثله القدس بأماكنها المقدسة وآثارها وشخصيتها الحضارية من تحد للمشروع الصهيوني، وتأكيد على الحق الفلسطيني.

أ. الحفريات تحت المسجد الأقصى:

عمدت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بعد احتلال القدس القديمة إلى عملية سطو منظم على ما استطاعت سرقته من الآثار والتراث الديني والثقافي، بما في ذلك، نقل مخطوطات لاشيش الأثرية النادرة، ومخطوطات البحر الميت، أهمُّ كنوز المتحف الفلسطيني، إلى المتحف الإسرائيلي.

على أن أخطر ما يجب التوقُّف عنده يتمثل بمخطط الحفريات تحت أسوار المسجد الأقصى، فقد كشف الشيخ رائد صلاح في 2006/1/3 في مؤتمر صحفي عن وجود كنيسٍ يهودي أسفل المسجد الأقصى مكوّنٍ من طابقين، الأول مصلى للنساء، والثاني للرجال وتقام فيه الصلوات ويأتي بجوار قبة الصخرة على بعد 97 م عن مركزها، كما أضاف صلاح أنه تم إقامة سبع غرف أسفل الأقصى،

وأن الحفريات متواصلة[13].

وفي 2006/3/13 افتتح رئيس كيان الاحتلال الإسرائيلي موشيه كتساف Moshe Katsav، بحضور رئيس بلدية القدس أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski والحاخامين الرئيسيين في الدولة العبرية، غرفةً جديدة للصلاة في ساحة البراق وتقع هذه الغرفة تحت المبنى المشهور باسم مبنى المحكمة في القدس. وقد دعا كتساف خلال الافتتاح إلى حفر طريق يربط "ساحة المبكى" بـ"حوض داوود"، وهو ما يعني المزيد من الحفريات تحت المسجد الأقصى. وفي 2006/6/30 ذكرت صحيفة هآرتس أن سلطة الآثار ستبدأ بعمل حفريات وإزالة السواتر الترابية، المؤدية إلى جسر باب المغاربة، أحد أبواب المسجد الأقصى. وقد قامت سلطات الاحتلال في 2006/8/13 بطرح مناقصة لهدم طريق باب المغاربة[14]، ورصدت حكومة الاحتلال 1.1 مليون دولار ميزانية لتنفيذ ذلك[15]. كما يوجد مخطط شبه جاهز لإقامة نفق يوصل سلوان بالمصلى المرواني تمهيداً لتحقيق حلمهم بإقامة كنيس فيه[16].

كل ذلك يندرج تحت مخطط الإعداد لتقسيم المسجد الأقصى، وذلك من خلال تطبيق خطة كلينتون الداعية إلى أن ما فوق الأرض للمسلمين وما أسفله لليهود، وهذا فعلاً ما يجري على أرض الواقع، ولقد حذرت مؤسسات وشخصيات إسلامية من مغبة ذلك[17].

وتنشط جمعيات صهيونية في إقامة مشاريع تهويدية في القدس، فقد كُشف في 2006/6/21 عن اتفاق تمت بلورته بين جمعية عطيرات كوهنيم Ateret Kohanim الاستيطانية وبلدية القدس، لفتح نفق يصل ما بين مغارة سليمان في باب العمود وأحد البيوت، التي تسيطر عليها الجمعية منذ 20 عاماً، خلف مدرسة الميلوية[18]، وأن هذا النفق إذا تم فإنه سيتم السيطرة على الحي الإسلامي في المدينة القديمة، وتحديداً حارة السعدية والمئذنة الحمراء، مع الإشارة إلى أن هذا المشروع يندرج تحت مشروع القدس 2020 لتهويد البلدة القديمة[19]. ولعل ما يُعزز ذلك المخطط الذي أعدته شركة إعمار وتطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة، والذي يهدف لبناء موقف سيارات مكون من أربعة طوابق جنوبي الحرم القدسي، شاملاً لأماكن تجارية وفنادق، وستبلغ مجمل مساحته 18 ألف متر مربع[20].

هذا وقد حدد القادة الإسرائيليون، بناءً على إرشاد رجال الدين وعلماء الآثار، أهداف الحفريات في القدس ضمن الخطوط التالية:

1. الكشف الأثري على الحائطين الجنوبي والغربي للحرم الشريف وعلى امتداد طوله 485 م توطئة لكشف ما يسمونه بحائط المبكى.
2. هدم وإزالة جميع المباني الإسلامية الملاصقة، من معاهد ومساجد وأسواق ومساكن قائمة فوق منطقة الحفريات وملاصقة، أو مجاورة لهذا الحائط وعلى طول امتداده.
3. الاستيلاء بعدها على الحرم الشريف وإنشاء الهيكل الكبير. وقد كانت الحفريات الأثرية

منذ أكثر من قرن قد فشلت في العثور على إثباتات علمية مقنعة عن آثار الهيكل، أو آثار مدينة داوود عليه السلام أو العهد الذي حكم فيه سليمان عليه السلام.

والملاحظ في هذه الحفريات، بالرغم من استخدامها الأساليب التقنية والمنهج الأثري، أنها موجهة لخدمة أغراض التعصب الصهيوني والاحتلال الإسرائيلي، وليس لمعرفة الحقيقة الموضوعية، لأن ما يريده القائمون على الحفريات إثبات حق اليهود في العودة إلى الأراضي المقدسة، والتجاهل المتعمد للحضارات الأخرى، وذلك باستخدام نتائج التنقيب الأثري لدعم الادعاءات والأقاويل الدينية والتاريخية. ويضاف إلى ذلك ما يرافق هذه الحفريات من عمليات نهب بغرض الاتجار بالمكتشفات الأثرية التي هي ملك ثقافي إسلامي عربي، يحظر نقله من المنطقة المحتلة[21].

ويلاحظ أن هذه الحفريات قد قامت في البلدة القديمة (تقوم حفريات كذلك خارج البلدة القديمة في جبل صهيون وأسفل جبل الزيتون، ولكنها ليست بالأهمية نفسها) وفي منطقة الحرم الشريف بوجه خاص. والحفريات ما زالت مستمرة متحدية جميع قرارات منظمة اليونسكو UNESCO والأمم المتحدة التي دانتها. وتجري الحفريات بذريعة الاستكشاف العلمي، ولكنها تُتخذ فعلاً وسيلةً لتصديع ما فوقها من أبنية سكنية وتجارية ودينية وحضارية والتسبب في انهيارها، ثم هدمها وإجلاء سكانها وهو الجزء الأساسي من أطماع "إسرائيل". وقد ثبت أن الحفريات تشكل تهديداً خطيراً لعدد من المباني التاريخية العظيمة الأهمية لما تحدثه من انهيارات وتشققات مثل رباط الكرد، والمدرسة الجوهرية، والمدرسة العثمانية، وباب القطانين، ومئذنة قايتباي، وأساسات المسجد الأقصى وأروقته السفلية وغيرها.

ب. الاعتداء على الأوقاف والمقدسات في القدس:

لم تكن سنة 2006 أفضل حالاً للأماكن المقدسة حيث طال الاعتداء الصهيوني في القدس مقبرة "مأمن الله"؛ حيث شرعت بلدية القدس، برعاية سلطة التطوير، في إقامة متحف على أرض المقبرة التاريخية التي تقع غربي مدينة القدس القديمة على بعد كيلومترين من باب الخليل، وهي أكبر مقبرة إسلامية في القدس، وتقدر مساحتها بـ 200 دونمٍ. وقد قُدرت تكاليف مشروع المتحف الذي دُعي "متحف التسامح" بنحو 200 مليون دولار. وقام مركز سيمون ويزنتال Simon Wiesenthal Center في لوس أنجلوس بتمويل المشروع[22]. ومن الجدير بالذكر أن المقبرة وقف إسلامي مسجل في الطابو، وتضم رفاة عدد من الصحابة والتابعين، وآلاف العلماء والشهداء، بما في ذلك شهداء الحملة الصليبية. ويشير تاريخ المقبرة الحديث إلى أنه:

- في نيسان/ أبريل 1947: استولى الجيش البريطاني على مقبرة مأمن الله وأقام فيها، كما قام بهدم أجزاء من سور المقبرة.
- في أواخر عام 1985: أنشأت وزارة المواصلات موقفاً للسيارات على قسم كبير منها.
- في أعوام 1985–1987: تم القيام بالحفريات لتمديد شبكات مجاري وتوسيع موقف السيارات.

- في 2000/1/15: قامت شركة الكهرباء الإسرائيلية بأعمال حفريات في المقبرة، وذلك بحجة تمديد أسلاك كهرباء في باطن الأرض.
- في أيلول/ سبتمبر 2002: أعلن عن النية بإقامة مبنى للمحاكم الإسرائيلية في منطقة مقبرة مأمن الله.
- في شباط/ فبراير 2004: أعلنت الصحف الإسرائيلية نية الحكومة الإسرائيلية افتتاح مقر ما يسمى "مركز الكرامة الإنساني – متحف التسامح في مدينة القدس" على ما تبقى من أرض مقبرة مأمن الله.
- في كانون الثاني/ يناير 2005: بدأت عمليات الحفر في المقبرة لإقامة ما يسمى بمتحف التسامح.
- في 2006/2/23: أصدرت المحكمة العليا أمراً احترازياً بمنع العمل في مقبرة مأمن الله، وتستثني أعمال سلطة الآثار من هذا القرار[23].

كما شملت الاعتداءات الإسرائيلية الأوقاف المسيحية، حيث تم تحويل كنيسة إلى كنيس يهودي في القدس الشرقية، وقد ذكرت صحيفة معاريف أن الصفقة أثارت أزمة دبلوماسية حادة مع الفاتيكان وألمانيا الراعية للكنيسة، فقد ثبت أن جهات يهودية اشترت الكنيسة وحولتها لكنيس لليهود، وهذا بحد ذاته يدخل ضمن مسلسل صفقات البيع والشراء غير القانونية، والسرية في القدس[24].

وفي محاولة لإيجاد موطئ قدم لليهود في الأماكن المقدسة في القدس، فقد طرح طاقم من الخبراء في معهد القدس لأبحاث "إسرائيل" Jerusalem Institute for Israel Studies (JIIS)، مبادرة اعتبروا فيها أن خير وسيلة لحل الصراع على القدس هي تدويل الأماكن المقدسة والتاريخية[25].

وقد رفضت الحركة الإسلامية في الداخل الفلسطيني هذه الفكرة وأكدت في بيان لها أن "إسرائيل" تحاول إبعاد الأذهان عن حقيقة أن القدس والبلدة القديمة والمسجد الأقصى، واقعة تحت الاحتلال، وأوضح البيان أن ادعاء اليهود بأن لهم حقاً دينياً في بيت المقدس والمسجد الأقصى تنفيه الحقيقة العلمية والتاريخية[26]. أما الشيخ عكرمة صبري فرفض بدوره فكرة التدويل، وأكد على أن الحرم القدسي غير خاضع للمفاوضات أو المساومات والتنازلات[27].

وفي السياق نفسه اقترحت السلطات الإسرائيلية بمؤازرة بلدية القدس إقامة نظام عربات معلقة (قطار كهربائي) لنقل السواح والزوار إلى حائط البراق، الأمر الذي رفضه الشيخ عكرمة صبري موضحاً أن ذلك سيسمح للمتطرفين اليهود بالمس بالمسجد الأقصى[28].

ج. الاعتداء على الأماكن المقدسة:

من الملاحظ أن هناك تناغماً بين المؤسسة الصهيونية الرسمية والشعب الإسرائيلي في عملية التعدي على الأماكن المقدسة، ففي 2006/5/15 أقدمت مجموعة من المستوطنين من النساء والرجال

وحتى الأطفال على إضرام النار في مسجد المنشية في مدينة عكا، في المقابل قام حزب "كاديما" في آذار/ مارس 2006 بتحويل المسجد الأحمر التاريخي الموجود في صفد إلى مقر لإدارة حملته الانتخابية[29].

أما الحرم الإبراهيمي فنصيبه من الممارسات الإسرائيلية كان ولا يزال كبيراً، بسبب الوجود الاستيطاني الكثيف في قلب مدينة الخليل، ولعل من آثار ذلك تدنيس الحرم من خلال منع رفع الأذان فيه أكثر من مرة، وذلك بحجة إقامة حفلات زواج فيه، هذه الحفلات تصحبها الموسيقى الصاخبة وشرب الخمرة والرقص، كل ذلك يتم تحت حماية الجيش الإسرائيلي[30]. كما مضت السلطات الإسرائيلية في عملية تهويد الخليل، فقد أبرم اتفاق بين الجيش والمستوطنين، وما هو إلا عبارة عن صفقة تهدف إلى إضفاء مراحل جديدة من التهويد للمدينة، تتمثل في إخلائهم لسوق الخضار (الحسبة)، الذي استولوا عليه قبل أربع سنوات، على أن يعودوا إليه بعقود إيجار لإضفاء الشرعية على وجودهم فيه، علماً أن الأملاك التي كانت تستخدم كسوق للخضار هي أملاك بلدية الخليل منذ العام 1960[31].

لم تقتصر الاعتداءات الإسرائيلية على الأوقاف الإسلامية فحسب بل تعرضت المقدسات المسيحية لاعتداءات من قبل المستوطنين، ففي 2006/3/3 أقدم مستوطن يهودي مع زوجته وابنته على الاعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة بالقنابل الغازية والمفرقعات، وذلك في أثناء صلاة الصوم حيث كان يتواجد العشرات من المصليين داخل الكنيسة[32]، الأمر الذي أدى لإحراق أجزاء من الكنيسة وبالتحديد قاعة الصلاة، مما استدعى هَبَّةَ جميع شرائح المجتمع الفلسطيني دفاعاً عن الكنيسة، لا بل ونظم الفلسطينيون الغاضبون مظاهرات احتجاجية وقع خلالها بعض الجرحى[33]. وكان موقف الفاتيكان أمراً مُلفتاً، إذ صفح عن الفاعلين على لسان مندوب الفاتيكان في البلاد، والذي أبلغهم أن رسالته كرجل دين هي رسالة سلام[34].

كما قام الاحتلال الإسرائيلي ببناء كنيس في بيت لحم على بعد كيلومتر واحد من كنيسة المهد (بالقرب من قبة راحيل)، بعدما ادعت السلطات الإسرائيلية أنها اشترت المنزل المنوي إقامة كنيس فيه من صاحبه العربي، الأمر الذي نفاه صاحب المنزل، لكن الجرافات باشرت عملها هناك[35].

والجدير بالذكر أن الاحتلال الإسرائيلي اتخذ من الاعتداء على المقدسات سياسة ممنهجة، حيث قامت قوات الاحتلال منذ إنشاء الكيان الصهيوني بتدمير 76 دار عبادة للمسلمين كما حولت 18 مسجداً إلى كُنُس (دور عبادة يهودية)، بالإضافة إلى 17 مسجداً حولتها إلى حظائر للحيوانات[36].

ثانياً: الجدار العنصري العازل

تسعى "إسرائيل" من خلال بناء جدار الفصل العنصري إلى تحقيق عدة أهداف سياسية واقتصادية وأمنية واجتماعية، يأتي في مقدمتها نسف القاعدة المادية لقيام دولة فلسطينية قابلة

للحياة، وتمزيق نسيج الشعب الفلسطيني وسجنه في معازل منفصلة عن بعضها بعضاً، ومصادرة الأراضي بمساحاتها الشاسعة ونهب الجانب الأعظم من مصادر المياه لتدمير البنية الاقتصادية، ومنع التواصل بين مقومات الحياة الاجتماعية والمدنية والإنسانية الفلسطينية.

أقرت الحكومة الإسرائيلية في حزيران/ يونيو 2002 مشروع بناء جدار الفصل العنصري، وقد أجريت عدة تعديلات على مسار الجدار في الضفة الغربية منذ البدء في بنائه، حيث كان من المقرر أن يقضم الجدار ما مساحته 1,024 كم²، ولكن بعد التعديلات العديدة على مسار الجدار وصلت مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار إلى 555 كم² (أي 9.8% من مساحة الضفة الغربية)، وذلك حسب التعديل الأخير المقر في 2006/4/30.

جدول 7/4: تطور مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية[37]

التاريخ	المساحة المقتطعة لصالح الجدار	النسبة من مساحة الضفة الغربية	طول الجدار	على الخط الأخضر
حزيران/ يونيو 2002	1,024 كم²	18%	734 كم	--
حزيران/ يونيو 2004	633 كم²	11.7%	645 كم مع بعض الاستثناءات	83 كم
شباط/ فبراير 2005	565 كم²	10%	683 كم	138 كم
نيسان/ أبريل 2006	555 كم²	9.8%	703 كم	128 كم

ويمتد جدار العزل العنصري كما جاء في التعديل الأخير مسافة 703 كم على طول الضفة الغربية، من الشمال إلى الجنوب، منها 128 كم فقط، أي أن ما نسبته 18.2% من الطول الكلي للجدار، يقع على خط الهدنة (الخط الأخضر).

وعلى الرغم من أن التعديلات التي طرأت على مسار الجدار قد خفضت من مساحة الأراضي التي سيعزلها الجدار، إلا أنها زادت من عدد التجمعات الفلسطينية المتأثرة به من 76 تجمعاً في سنة 2003، إلى 159 تجمعاً في سنة 2006[38]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الجدار سيضم 99 مستوطنة إسرائيلية يقطنها 408 آلاف مستوطن، أي ما نسبته 85% من عدد المستوطنين المقيمين في الضفة الغربية[39]. وتشير إحصاءات مركز بتسيلم، إلى اكتمال بناء 408 كم، أي ما نسبته 58% من الطول الكلي للجدار.



استمرت الحملة الإسرائيلية المنظمة النشطة لتهويد القدس طوال سنة 2006. (رويترز)



تابع الإسرائيليون مصادرة الأراضي، وإقامة جدار الفصل العنصري. الصورة تعكس جانباً من الاحتجاجات الفلسطينية في قرية أم سلمونة قرب بيت لحم، في 26/12/2006. (ا ف ب)



تسبب جدار الفصل العنصري بمعاناة هائلة لمئات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني، بما في ذلك أطفال المدارس.



الجدار العازل يتلوى كالأفعى في الأرض الفلسطينية، يصادر الممتلكات، ويدمّر الاقتصاد، ويمزّق النسيج الاجتماعي الفلسطيني.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدد الأوامر العسكرية التي تم إصدارها من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ بداية العمل في الجدار في حزيران/ يونيو 2002 وحتى نهاية 2006، قد بلغت نحو 264 أمراً عسكرياً كان أغلبها في محافظات القدس وبيت لحم ورام الله[40].

جدول 7/5: إنجاز الجدار الفاصل[41]

	الطول بالكيلومتر	النسبة من طول المسار
أكملت إقامته	408	%58
تحت البناء	63	%9
لم تتم إقامته بعد	232	%33
المجموع	**703**	**%100**

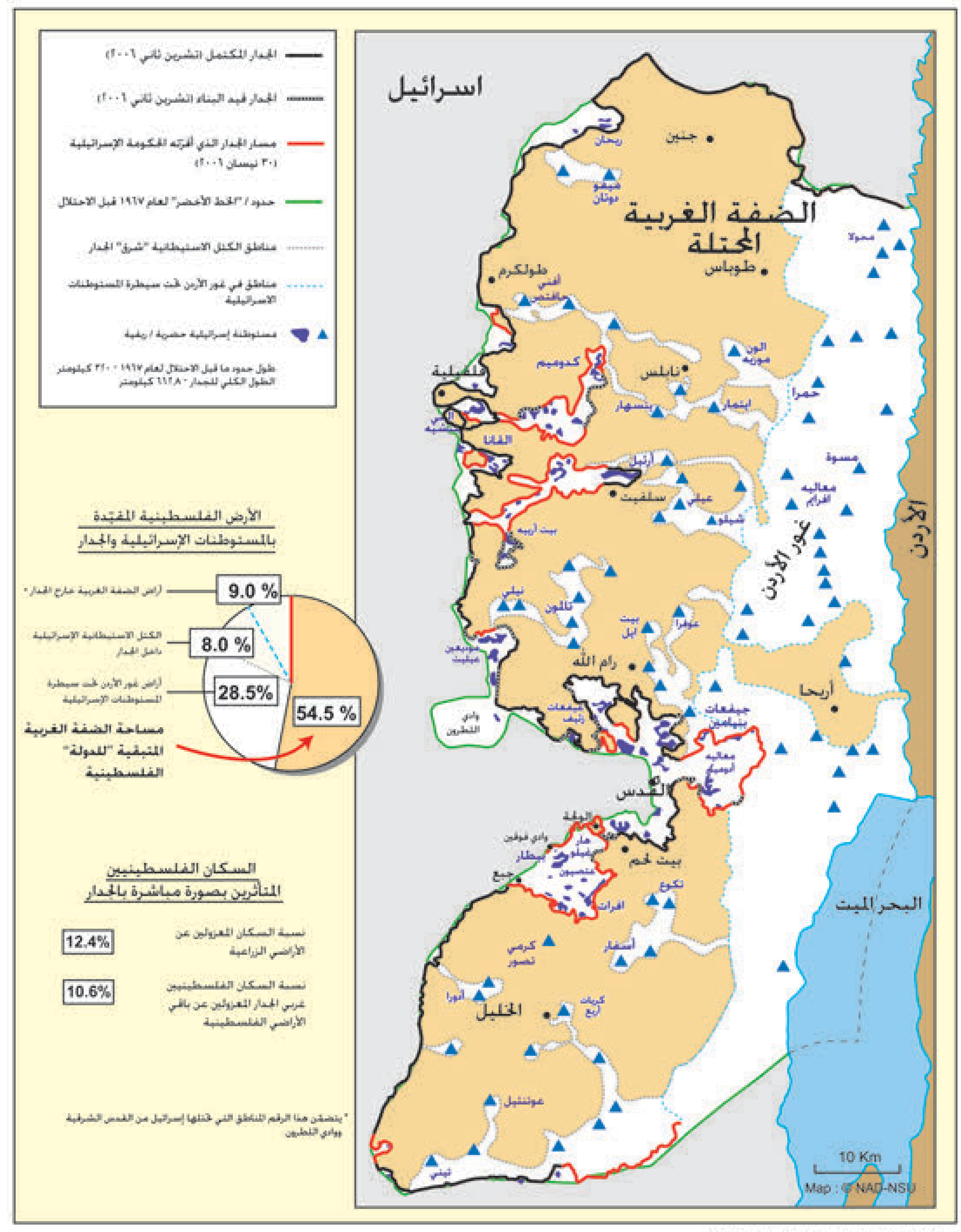
إن أخطر ما يمثله الجدار الفاصل هو جملة الحقائق التي أوجدها على أرض الواقع والتي ستقف في وجه قيام دولة فلسطينية؛ فلقد جعل من أراضي الضفة الغربية جيوباً متقطعة الأوصال محاصرة.

وحسب دراسة أعدها مركز بمكوم الإسرائيلي Bimkom، وهو مركز يُعنى بحقوق الإنسان في مجال التخطيط، فقد شكل جدار الفصل ما لا يقل عن 21 جيباً مغلقاً تتحكم "إسرائيل" في الدخول والخروج بها، ويحاصر الجدار في هذه الجيوب نحو 248 ألف فلسطيني، فضلاً عن محاصرة نحو 250 ألف فلسطيني في القدس بفعل الجدار الفاصل، وبذلك سيحاصر الجدار بشكل مباشر نحو نصف مليون فلسطيني[42].

ويطرح تقرير بمكوم أنواعاً من الجيوب التي أفرزها جدار الفصل العنصري حسب الاحتياجات والتصورات الأمنية التي فرضها الجيش الإسرائيلي على مسار الجدار، أحدها يُسمى جيب تماس: يعيش الفلسطينيون في الجانب الإسرائيلي من الجدار، أي أن الجدار يفصل بينهم وبين المنطقة الفلسطينية، ولا جدار يفصلهم عن "إسرائيل"، لكن لا يُسمح لهم بالطبع باجتياز الخط الأخضر بلا تصاريح خاصة، من السلطات العسكرية الإسرائيلية.

وهناك جيوب سكانية محاطة من الجهات الأربع بالجدار، ولا يوجد لها إلا منفذ خروج واحد، وذلك مثل جيب قرى بيت حنينا التحتا والجيب والجديرة وبير نبالا، وهي قرى كانت بالأمس القريب جزءاً من القدس الشرقية، ويربطها حالياً نفق مع محيطها الفلسطيني تم تشييده أسفل الطريق الاستيطاني الذي يربط القدس بتل أبيب، ويتمركز على هذا المنفذ الوحيد لسكان تلك القرى قوة عسكرية إسرائيلية وأبراج مراقبة في الجانبين، إضافةً إلى حاجز عسكري يمنع الدخول إلا بتصريح للمواطنين الفلسطينيين، الذين ليسوا من سكان هذه القرى.

الجدار والمستوطنات الاسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة



الخريطة: إعداد وحدة دعم المفاوضات - دائرة شؤون المفاوضات

الجدار والمستوطنات الاسرائيلية المحيطة بالقدس المحتلة

10 km

- حدود ١٩٦٧ (الخط الأخضر)
- مدن وقرى وأحياء فلسطينية
- مناطق مخطط لها أن تقع تحت السيطرة الفلسطينية
- المستوطنات الإسرائيلية
- المستوطنات الإسرائيلية قيد الإنشاء
- مناطق التوسع الاستيطاني المخطط لها
- مناطق تحت السيطرة الإسرائيلية
- معسكرات إسرائيلية
- مسار الجدار المبني أو قيد البناء
- مسار الجدار المخطط
- طرق استيطانية اسرائيلية
- طرق استيطانية اسرائيلية مخطط لها
- أنفاق تحت السيطرة الإسرائيلية للاستخدام من قبل الفلسطينيين
- طرق وشوارع فلسطينية
- طرق وشوارع فلسطينية بديلة مخطط لها اسرائيلياً
- حواجز عسكرية إسرائيلية

الخارطة إعداد دائرة شؤون المفاوضات ـ وحدة دعم المفاوضات©

وتُنشىء الجيوب في جدار الفصل نفسه تعرجاتٍ خانقةٍ، ومثال ذلك الوضع في مدينة قلقيلية شمال الضفة الغربية، والتي يبلغ عدد سكانها نحو 44 ألف نسمة، حيث يحيطها الجدار من ثلاث جهات، ويُبقي لها منفذاً واحداً ضيقاً فقط نحو الشرق، يشرف عليه أيضاً حاجزٌ للجيش الإسرائيلي، يخنقها ويعزلها عن باقي الضفة الغربية.

وبعد استكمال الجدار، سيجد 46 ألف فلسطيني، من سكان غرب مدينتي رام الله والقدس في قرى بيت لقيا، وبيت سوريك و12 قرية أخرى جنوبي شارع مستوطنة موديعين، أنفسهم سجناء بين جدار الفصل، الذي سيحيط بهم من الجنوب ومن الشرق ومن الغرب، وبين الشارع السريع الذي يحظر عليهم السير فيه، ولا يمكن قطعه إلا في نقطة واحدة فقط.

كما أن سكان قرى برطعة، وخربة جبارة شمال الضفة الغربية، حيث يعيش نحو سبعة آلاف فلسطيني، سيواجهون حياةً معقدة جداً، حيث يحتاجون إلى تصاريح مؤقتة من جيش الاحتلال والسلطات الإسرائيلية للبقاء في بيوتهم وأراضيهم التي يملكونها[43].

أقيم في جدار الفصل العنصري 65 بوابة، وذلك للتنقل إلى أجزاء الضفة الغربية التي عزلت عنها، منها 38 فقط صالحة لاستخدام السكان الفلسطينيين. وهناك 27 بوابة مفتوحة تنقسم إلى قسمين:

1. معابر يومية يستخدمها السكان للمرور من مكان سكنهم إلى مناطق أخرى في الضفة الغربية. ويفتح جزءٌ من هذه البوابات لمدة 12 ساعة متواصلة يومياً، وجزءٌ يفتح مرتين في اليوم في ساعات محددة، وهناك معابر قليلة محصّنة بالجنود مدة 24 ساعة.
2. بوابات زراعية يومية، يتم فتحها مرتين أو ثلاث مرات في اليوم أمام المزارعين، أصحاب الأراضي الموجودة في الجانب الثاني للجدار الفاصل، والتي تستلزم عناية يومية. ويشترط على المزارعين الحصول على تصاريح من الإدارة المدنية. والتصريح يُمكّن صاحبه من المرور عبر بوابة معينة فقط. وهناك 11 بوابة زراعية موسمية يتم فتحها في مواسم زراعية معينة فقط (مثل موسم الزيتون وموسم القطاف) أمام المزارعين أصحاب الأراضي القائمة في الجانب الثاني للجدار الفاصل.

جدول 7/6: البوابات في الجدار الفاصل حسب المناطق[44]

المنطقة	البوابات المفتوحة	البوابات الموسمية	البوابات المغلقة
قلقيلية	12	3	9
سلفيت	1	0	1
طولكرم	8	2	6
بيت لحم	0	0	4
الخليل	0	0	1
طوباس	1	0	0
جنين	0	6	6

الآثار السلبية للجدار:

1. القطاع الزراعي:

تشير إحصاءات معهد الأبحاث التطبيقية في القدس "أريج" إلى أن الجدار سيعزل مليوناً و52 ألفاً و880 دونماً من الأراضي الزراعية أي ما يمثل 37.4% من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، حيث يعزل الجدار نحو 189 ألف دونماً في المنطقة الغربية من الجدار، فضلاً عن عزل 863,879 دونماً في المنطقة الشرقية من الجدار، مما سيحرم الكثير من المزارعين الفلسطينيين بشكل مباشر من أرضهم، وبالتالي يحرمهم من مصدر رزقهم الوحيد.

أما بالنسبة للغابات والأراضي العشبية، فيعمل الجدار على عزل 128,404 دونماً من الغابات والأراضي العشبية في المنطقة الغربية من الجدار، بالإضافة إلى عزل 110,274 دونماً في المنطقة الشرقية من الجدار، وهو ما يمثل 37.7% من مجموع الأراضي العشبية والغابات في الضفة الغربية. فيما سيعزل الجدار ما نسبته 53% من مساحة الأراضي المفتوحة في الضفة الغربية وهي مقسمة إلى 264 ألف دونماً في المنطقة الغربية من الجدار و610,723 دونماً في المنطقة الشرقية[45].

2. قطاع المياه:

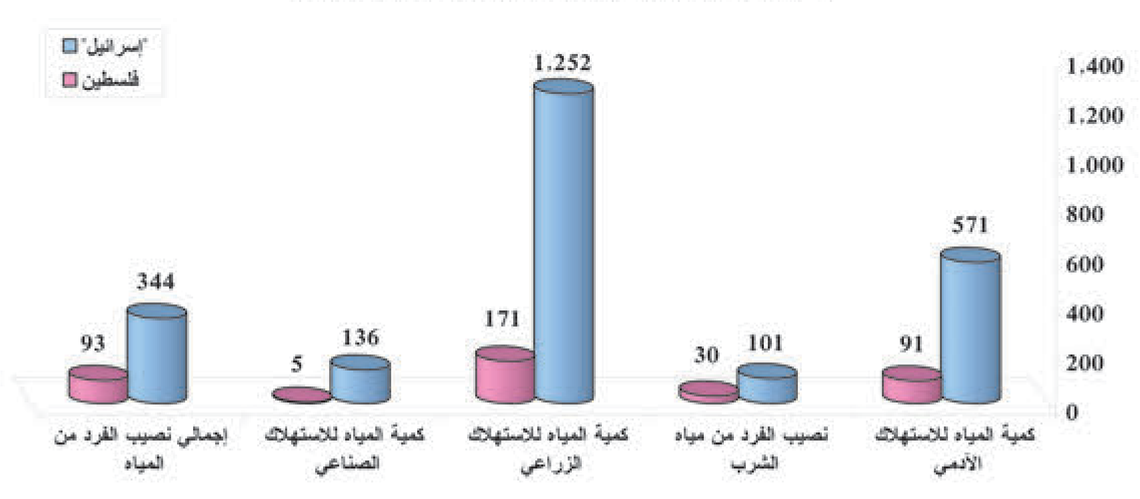
استناداً لاتفاقات أوسلو تم تأجيل البحث في موضوع المياه بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي إلى مباحثات الوضع النهائي، ولكن من الملاحظ أن "إسرائيل" تسعى من خلال بناء الجدار العازل إلى سرقة مصادر المياه، وذلك بضمها إلى سيطرتها وعزلها عن الفلسطينيين. ومن خلال دراسة لمعهد أريج يمكن تقدير كمية المياه التي سيتسبب الجدار الفاصل في عزلها على الشكل التالي:

- في المنطقة الشرقية العازلة والتي تقع شرقي وادي الأردن هناك مخزون مائي سنوي يقدر بنحو 172 مليون م^3. أما المنطقة الغربية المعزولة والتي تمتد من الشمال الغربي إلى الشمال، فتحتوي على مخزون مائي جوفي، يقدر بنحو 507 ملايين م^3.
- إن مجموع عدد الآبار التي يستخدمها السكان الفلسطينيون في المنطقة العازلة هي 134 بئراً، مع معدل ضخ سنوي يصل إلى حدود 44.1 مليون م^3.
- إن عدد الينابيع المعزولة في المنطقة الغربية يصل إلى 62 ينبوعاً، وهي تستطيع أن توفر سنوياً نحو 31 مليون م^3.
- يعزل الجدار من المسطحات المائية والأنهار الداخلية في المنطقة الغربية نحو 221 دونماً، بالإضافة إلى عزل نحو 685 دونماً في المنطقة الشرقية، والتي تشكل مجتمعةً 99% من مجموع مجاري المياه في الضفة الغربية[46].

وفيما يلي جدول مقارنة يوضح كمية استخدام المياه في الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، مع الإشارة إلى أن "إسرائيل" تعمل على ضخ كميات كبيرة من احتياجاتها من أراضي السلطة الفلسطينية:

جدول 7/7: معدل الاستهلاك المائي للفرد الفلسطيني والإسرائيلي[47]

الكمية (م³ / سنويا)	"إسرائيل"	فلسطين
كمية المياه للاستهلاك الآدمي	571	91
نصيب الفرد من مياه الشرب	101	30
كمية المياه للاستهلاك الزراعي	1,252	171
كمية المياه للاستهلاك الصناعي	136	5
إجمالي نصيب الفرد من المياه	344	93



وببناء الجدار الفاصل تكون "إسرائيل" قد قطعت شوطاً طويلاً في مصادرة المخزون الجوفي من مياه الشعب الفلسطيني، وهذا ما أكدته سلطة المياه الفلسطينية بأن "إسرائيل" ببنائها الجدار العنصري ستحرم الشعب الفلسطيني من 12 مليون م³ من مياه الحوض الغربي، أهم الأحواض المائية في الضفة الغربية، وأكدت السلطة أن نصيب الفلسطينيين من هذا الحوض كان يبلغ 22 مليون م³، وببناء الجدار ستتقلص هذه الكمية إلى عشرة ملايين متر مكعب[48]. وتقوم "إسرائيل" بانتزاع أكثر من 85% من المياه الفلسطينية من الطبقات الجوفية، أي حوالي 25% من استخدام "إسرائيل" للمياه[49].

ومما يلفت الانتباه أن "إسرائيل" تعمل على سرقة المياه من مناطق السلطة الفلسطينية، لتعود وتبيعها للفلسطينيين، فوفق بيانات سلطة المياه الفلسطينية حول أهم المؤشرات المتعلقة بالمياه في أراضي السلطة الفلسطينية، تبيَّن أن السلطة الفلسطينية قد اشترت نحو 40 مليون م^{3} من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت"، وذلك فقط في الضفة الغربية. بينما بلغت كمية المياه التي استغلتها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية خلال سنة 2006 نحو 2.2 مليون م^{3}. في المقابل أظهرت بيانات مسح البيئة المنزلية في الضفة والقطاع لسنة 2006، أن 70,103 أسرة فلسطينية تقيم في مساكن غير متصلة بشبكة المياه العامة. ومن الجدير بالذكر أن حصة المستوطن اليهودي من المياه تعادل تسع مرات ونصف حصة الفرد الفلسطيني، كما ويعادل استهلاك "إسرائيل" الكلي من المياه سبع مرات ونصف مما تستهلكه أراضي السلطة الفلسطينية[50].

ثالثاً: التوسع الاستيطاني الإسرائيلي

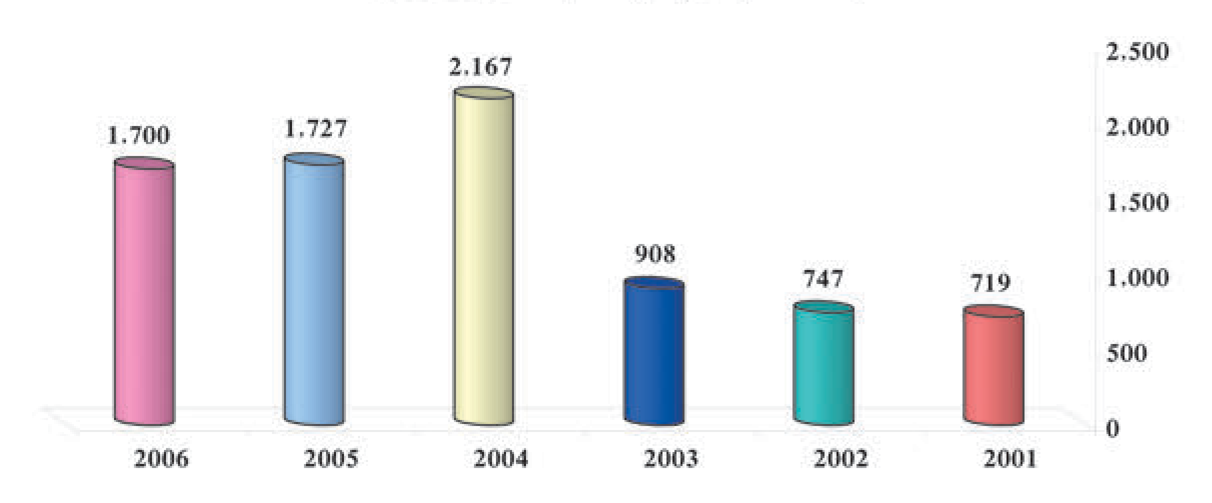
استمرت "إسرائيل" في مشروعها الاستيطاني، فعملت على زيادة أعداد المستوطنين وبناء المزيد من الوحدات السكنية؛ وذلك في عملية توسيع المستوطنات لتلتهم بذلك مساحات شاسعة من الأراضي الفلسطينية.

ويستدل من معطيات نشرتها الإدارة المدنية للاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية ازداد بنسبة 5.8% خلال سنة 2006، وحسب هذه المعطيات وصل عدد المستوطنين في الضفة الغربية مع نهاية عام 2006 إلى 268,379 مستوطن يهودي يعيشون في الضفة الغربية مقابل 253,748 في عام 2005[51]، وهم موزعون على 155 مستوطنة فضلاً عن 116 بؤرة استيطانية. غير أن الاحتلال الإسرائيلي لا يُدخل في إحصائياته المستوطنين في منطقة القدس البالغ عددهم نحو 185 ألفاً، مما يرفع عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية إلى 453 ألفاً.

كما ذكر تقرير منظمة السلام الآن الإسرائيلية Peace Now أن عدد المستوطنين في البؤر الاستيطانية قد ارتفع إلى ألفي مستوطن[52]. كما تواصلت أعمال البناء في المستوطنات بنفس وتيرة 2005، فحسب معطيات دائرة الإحصاء الإسرائيلية شهدت سنة 2006 المباشرة بنحو 1,700 عملية بناء في مستوطنات الضفة الغربية، وهي مشابهة لوتيرة البناء في سنة 2005، حيث بوشر ببناء 1,727 وحدة سكنية، كما نشرت في سنة 2006 مناقصات لبناء 952 وحدة سكنية مقارنة بـ 1,182 وحدة سكنية في سنة 2005[53].

جدول 7/8: عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات[54]

السنة	عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات
2001	719
2002	747
2003	908
2004	2,167
2005	1,727
2006	1,700



ولا تزال "إسرائيل" تعمل على توسيع مستوطنة معاليه أدوميم كبرى المستوطنات القائمة في الضفة الغربية، والهدف المنشود هو رفع عدد سكان المستوطنة إلى 60 ألف مستوطن بينما يبلغ مجموعهم حالياً نحو 32 ألف مستوطن[55].

وقد أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على أن مساحة الأراضي المبنية في المستوطنات بلغت 187,100 دونماً، أي 3.3% من أراضي الضفة. وقال إن أكبر مساحة من الأراضي المبنية في المستوطنات هي في محافظة القدس، حيث بلغت 44.4 كم^2، أي ما نسبته 12.9% من أراضي المحافظة، ثم رام الله والبيرة، حيث بلغت 30.3 كم^2، أي ما نسبته 3.5% من أراضي المحافظة[56]. ويُشار إلى أن جميع الأراضي التي تقام عليها المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية هي أراضٍ يملكها الشعب الفلسطيني. وفضلاً عن الأراضي التي تعدُّ أراضي الدولة أو أراضٍ أميرية، فإن 40% من هذه الأراضي يملكها أشخاص أو عائلات ملكية شخصية[57].

ولا يقتصر الاستيطان فقط على أراضي الضفة الغربية والقدس، ففي سنة 2006 صادق المجلس القُطري الإسرائيلي على إقامة مشروع استيطاني في النقب، حيث يقضي هذا المشروع بإقامة 30 مستوطنة وزيادة عدد السكان في النقب من 535 ألف نسمة إلى 900 ألف نسمة، بالإضافة إلى استغلال الأراضي الشاسعة التي تعود في الأصل إلى سكان النقب العرب[58].

كما لا تزال الأغوار عرضة لمشاريع التهويد، حيث أكد وكيل وزارة الزراعة الفلسطينية، أن "إسرائيل" رصدت 200 مليون شيكل لتطوير ودعم الاستيطان الزراعي في الأغوار خلال الأعوام الثلاثة المقبلة[59]. ولا تزال المخاوف قائمة من محاولات إسرائيلية لضمها في حال فرضها لأية تسوية مستقبلية، أو قيامها بانسحاب أحادي الجانب وقد صرح الخبير المقدسي خليل التوفكجي أن ضم الأغوار يحقق لـ "إسرائيل" خمسة أهداف هي:

1. السيطرة على حوض المياه الجوفي الشرقي.
2. القضاء على إمكانية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.
3. منع التواصل الجغرافي بين الضفة والأردن.
4. القضاء على إمكانات التوسع العمراني والزراعي والصناعي.
5. حرمان الفلسطينيين من الوصول للبحر الميت[60].

رابعاً: هدم المنازل

إن هذه السياسة التي تعتمدها الحكومات الإسرائيلية على اختلافها سواء كانت يسارية أو يمينية تأخذ وجوه عدة، فهدم البيوت كعمل سياسي يهدف إلى إيجاد حقائق ثابتة على أرض الواقع تحسباً لأي مفاوضات مستقبلية قد تبحث فيها موضوعات الحل النهائي؛ وعلى ذلك تقوم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم البيوت المحاذية للطرق الالتفافية التي تشقها "إسرائيل" والمخصصة للمستوطنين والجيش، كما تهدم البيوت القريبة من المستوطنات لاعتبارات كثيرة منها توسيع المستوطنات، بالإضافة إلى هدم البيوت من المساحات التي ترغب "إسرائيل" في الاحتفاظ بها مستقبلاً، وذلك استباقاً لأي مطالبة فلسطينية بها في المفاوضات على اعتبار أنها مأهولة بالفلسطينيين.

أما هدم البيوت كعملية انتقامية فقد مارسها الاحتلال الإسرائيلي كوسيلة ردع وضغط على المقاومة الفلسطينية، ففي الفترة ما بين تشرين الأول/ أكتوبر 2001 وحتى نهاية كانون الثاني/ يناير 2005، هدمت إسرائيل 668 بيتاً لغرض العقاب[61]. وفي سنة 2006 اتبعت سلطات الاحتلال أسلوباً جديداً في إبلاغ أصحاب المنازل المراد هدمها وذلك عبر الاتصال بهم هاتفياً وإبلاغهم بوجوب إخلاء منازلهم، لأنه سيتعرض للقصف الجوي، واستمر الحال على ذلك إلى أن قامت المقاومة الفلسطينية بوضع الدروع البشرية لحماية المنازل؛ حيث كان أهالي المنطقة يتجمعون على أسطح المنازل المراد هدمها.

وعلى الرغم من أن هناك 401,867 أسرة فلسطينية تحتاج إلى بناء وحدات سكنية إضافية خلال العقد القادم، وعلى الرغم من ضعف القدرة المادية لدى جموع الشعب الفلسطيني لبناء هذه المساكن؛ حيث إن 29% فقط من مجموع المحتاجين إلى مساكن لديهم القدرة المادية على البناء، إلا أن سياسة الهدم الإسرائيلية لا تزال مستمرة، فحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن هناك 29,314 أسرة فلسطينية تعرض مسكنها للهدم الكلي أو الجزئي خلال الفترة من 2000/9/28 وحتى 2006/6/15، منها 317 أسرة في الضفة الغربية، و28,997 أسرة في قطاع غزة[62].

وحسب إحصائيات معهد أريج فقد هدمت آليات الاحتلال الإسرائيلي 160 منزلاً فلسطينياً ومحلاً تجارياً خلال سنة 2006، مما خلَّف أكثر من 500 شخص بلا مأوى وتسبب في فقدانهم لمصادر رزقهم أيضاً. وقد تركز العدد الأكبر من الهدم في محافظات نابلس، وقلقيلية، والخليل، وبيت لحم والقدس، هذا بالإضافة إلى هدم ما يزيد عن 200 منزلٍ في قطاع غزة[63].

وبحسب تقارير مركز أبحاث الأراضي في القدس فقد قامت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدم 78 مسكناً في محافظة القدس خلال سنة 2006. كما كان نصيب منطقة بيت حنينا حوالي 40% من إجمالي الهدم، يعقبها جبل المكبر بحوالي 14% من مجموع الهدم. أما مجمل ما هُدم في الفترة الواقعة بين 2000–2005 فهو 622 مسكناً منها 120 في سنة 2005[64].

خامساً: تجريف الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار

كان العام 2006 مسرحاً للانتهاكات الإسرائيلية المتعددة بحق المدنيين الفلسطينيين وممتلكاتهم في جميع محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة لأجل أهداف إسرائيلية متعددة، كان أهمها مصادرة الأراضي الفلسطينية الزراعية والمفتوحة من أجل بناء جدار العزل العنصري وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية. وقد بلغ مجموع الأراضي المصادرة سنة 2006 في جميع محافظات الضفة الغربية 7,313 دونماً تعود لمواطنين فلسطينيين، وتعتبر مصدر الدخل الوحيد للعديد منهم بعد فقدانهم لأماكن عملهم داخل "إسرائيل"، هذا بالإضافة إلى مصادرة وتجريف نحو خمسة آلاف دونماً من الأراضي الزراعية في شمال قطاع غزة[65]. وفي محافظة القدس وحدها تم مصادرة نحو 1,556 دونماً وذلك حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006[66]. كما وتشير الإحصاءات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي التي تم تجريفها منذ اندلاع الانتفاضة في 2006/9/28 وحتى 2006/7/31 قد بلغت 80,712 دونماً وذلك في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما بلغ عدد الأشجار التي اقتلعتها "إسرائيل" مليوناً و357 ألفاً و296 شجرة في الضفة الغربية وقطاع غزة[67].

هذا وقد اتسع نطاق الانتهاكات الإسرائيلية لتستهدف القطاع الزراعي، الذي يشكل ركيزة أساسية في الاقتصاد الفلسطيني، حيث كانت عملية اقتلاع الأشجار المثمرة وتدمير المحاصيل الزراعية من أشد الانتهاكات الإسرائيلية، التي شهدها الشعب الفلسطيني في العام 2006. وتبعاً لإحصائية أعدها معهد أريج، تبين أن ما مجموعه 20,300 شجرة مثمرة تم إما اقتلاعها أو تجريفها أو مصادرتها خلال العام 2006، كان معظمها في محافظات الشمال والجنوب مثل قلقيلية، ونابلس، وبيت لحم والخليل، وكان لهذا الانتهاك الإسرائيلي تأثير كبير على القطاع الزراعي، وخصوصاً أن معظم الأشجار التي تم اقتلاعها هي من أشجار الزيتون، والتي تشكل مصدر دخل أساسي للعائلة الفلسطينية. ولا تقتصر الآثار السلبية الناجمة عن مصادرة الأراضي الزراعية واقتلاع الأشجار المثمرة على قطاع الزراعة والمزارعين فحسب، وإنما يترتب على ذلك أضرار بيئية خطيرة منها ارتفاع نسبة التلوث في الهواء، وانجراف التربة وزيادة نسبة التصحر.

ومنذ عام 1993 وحتى منتصف 2004 اقتلع الاحتلال الإسرائيلي أكثر من 1.6 مليون شجرة، وخلال الانتفاضة دمر الكثير من المشاتل وجرف حوالي 77 ألف دونم من الأراضي الزراعية، وتعرضت للأضرار نتيجة الممارسات الإسرائيلية أكثر من 26% من الممتلكات الزراعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وقد بلغ مجموع الخسائر المباشرة وغير المباشرة للقطاع الزراعي منذ بداية الانتفاضة وحتى الآن أكثر من 1.3 مليار دولار، الأمر الذي أدى إلى تراجع إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 55%[68].

ويمكن أن نأخذ نموذجاً لفترة زمنية من 35 يوماً من سنة 2006، تعرضت فيها الزراعة للاعتداءات الإسرائيلية، فحسب بيان لوزارة الزراعة الفلسطينية، فإن خسائر القطاع الزراعي خلال الفترة من 2006/6/26 وحتى 2006/7/30، قد بلغت حوالي 27 مليون دولار، نتيجة تدمير المزارع المختلفة. وقد شمل التدمير الإسرائيلي:

- أكثر من ألفي دونماً مزروعة بالأشجار.
- 279 دونماً ودفيئات زراعية.
- 1,391 دونماً مزروعة بالخضار المكشوفة.
- 169 دونماً محاصيل حقلية.
- 14 مخزناً زراعياً.
- 49,255 م طولياً من خطوط المياه.
- 21,590 م طولياً من الجدران.
- 35 بركة مياه.
- 22 بئر مياه بملحقاتها.
- 2,529 دونماً من شبكات مياه الري[69].

خاتمة

تابعت "إسرائيل" خلال سنة 2006 زيادة مشاريع التهويد في القدس والنقب والأغوار، كما زادت من وتيرة بناء جدار الفصل العنصري، لِتُقطِّع به أوصال الضفة الغربية ولتعزل الفلسطينيين في جيوب متناثرة، ولتزيد من معاناة الشعب الفلسطيني. كما استمرت في فرض المزيد من الحقائق على الأرض، ضاربة بعرض الحائط بالقرارات والشرعية الدولية وبالاتفاقات الموقعة مع السلطة الفلسطينية. وهو ما يثبت أن "إسرائيل" ماضية في سياسة المماطلة في المفاوضات، لمنع تحقيق أي تقدم في عملية التسوية مع الفلسطينيين، وذلك ريثما تُثبت الحدود النهائية للكيان الإسرائيلي.

وفي ظل غياب لأي دور للعالمين العربي والإسلامي في الدفاع عن الأرض والمقدسات، واستمرار الدعم الغربي والأمريكي للكيان الإسرائيلي، لا يبدو أن السياسة الإسرائيلية ستشهد أي تغيير إيجابي تجاه الأرض والمقدسات، بل من المتوقع أن نشهد المزيد من مصادرة الأراضي لصالح الجدار والمستوطنات، والمزيد من الحفريات تحت المسجد الأقصى، والمزيد من الاعتداءات على الأوقاف الإسلامية والمسيحية.

هوامش الفصل السابع

[1] عرب 48، 2006/5/25.
[2] عرب 48، 2007/2/21.
[3] **السفير**، 2006/5/30.
[4] مقابلة مع محمد طوطح، مجلة **عين على القدس**، عدد 45، تموز/ آب 2006، ص 11.
[5] مركز بتسيلم، انظر:
http://www.btselem.org/arabic/Jerusalem/Revocation_Statistics.asp
[6] المصدر نفسه.
[7] **القدس العربي**، 2006/10/31.
[8] صادرت "إسرائيل" 40% من أراضي القدس واعتبرتها مناطق خضراء، إضافة لمصادرة 35% من الأراضي ووضعتها تحت تصرف البلدية ووزارة الإسكان بهدف التوسع العمراني وإقامة المستوطنات عليها.
[9] Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), Geopolitical Status in Jerusalem Governorate, see: http://www.arij.org/pub/Geopolitical_Jerusalem/Jeruslem_Fact_Sheet.pdf
[10] حول تطور بناء الجدار، انظر دراسة بتسيلم في:
http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
[11] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، **مسح أثر جدار الضم والتوسع وتبعاته على النزوح القسري للفلسطينيين في القدس**، حزيران 2006، رام الله، فلسطين، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/wallimpact_a.pdf
[12] علي سمودي، "جدار القدس استمرار للأطماع الإسرائيلية في المدينة المقدسة،" في **القدس**، 2005/7/30، انظر موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين): www.amin.org
[13] **الغد**، 2006/1/4.
[14] مركز بيت المقدس للدراسات التوثيقية، انظر:
http://www.aqsaonline.info/palestine.aspx?id=1055&pid=9
[15] **الخليج**، 2006/8/10.
[16] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/6/30، (باشرت السلطات الإسرائيلية في البدء في 2007/2/6).
[17] **القدس العربي**، 2006/9/14.
[18] مساحة المغارة 13 دونماً.
[19] وفا، 2006/6/21.
[20] **الغد**، 2006/6/16.
[21] عن مراحل الحفريات، انظر: وزارة الخارجية الأردنية، القدس عربياً وإسلامياً، مقدمة لمؤتمر إسلام أباد، 1980.
[22] موقع مؤسسة الأقصى، انظر:
http://www.islamic-aqsa.com/ar/modules.php?name=News&file=article&sid=917؛ وانظر أيضاً: تقرير أعده مركز أبحاث الأراضي، تدمير إسرائيل مقبرة "مأمن الله" في القدس هو عملية تطهير عرقي للموتى، 2006/2/20، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=781
[23] المصدر نفسه.
[24] **السفير**، 2006/2/3.
[25] **السفير**، 2006/1/18.
[26] **عكاظ**، 2006/1/21.
[27] وفا، 2006/1/27.
[28] **الخليج**، 2006/3/14.
[29] جريدة **اللواء**، عمّان، 2006/3/13.
[30] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/5/18.
[31] جريدة **أخبار الخليج**، البحرين، 2006/3/8.
[32] **البيان**، الإمارات، 2006/3/4.
[33] **الخليج**، 2006/3/5.
[34] **السفير**، 2006/3/7.

[35] **القدس العربي**، 2006/2/22.
[36] **عكاظ**، 2006/4/29.
[37] جاد اسحق وآخرون، الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، 2005/9/24، انظر:
http://www.arij.org/pub/pubarabic/Paper_2006/index-1.htm
[38] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/Land_a.pdf
[39] جاد اسحق وآخرون، الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية.
[40] انظر التقرير الذي أعدّه معهد أريج بعنوان، أريج ترصد الانتهاكات الاسرائيلية في الضفة الغربية و قطاع غزة خلال العام 2006، 2007/1/29، في: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=993
[41] حول تطور بناء الجدار، انظر دراسة بتسيلم في:
http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
[42] حول تقرير بمكوم، انظر: وليد عوض، "جدار الفصل العنصري يحاصر نصف مليون فلسطيني،" في **القدس العربي**، 2007/1/24.
[43] **المصدر نفسه**.
[44] حول تطور بناء الجدار، انظر دراسة بتسيلم في:
http://www.btselem.org/Arabic/Separation_Barrier/Statistics.asp
[45] ARIJ, Geopolitical Status in Jerusalem Governorate.
[46] Ibid.
[47] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/resources/dangerouse1.html#file1
[48] **الأيام**، فلسطين، 2003/9/5.
[49] انظر تصريح رئيس سلطة المياه فضل كعوش في **الحياة الجديدة** بتاريخ 2006/12/24 نقلا عن وفا.
[50] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بعنوان مواجهة ندرة المياه، 2007/3/31، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/NewsScrollArabic/newsscrollView.aspx?ItemID=340&mID=11171
[51] **الدستور**، 2007/1/10.
[52] عرب 48، 2007/2/21.
[53] المرجع نفسه.
[54] **السفير**، 2006/1/18.
[55] **الغد**، 2007/1/16.
[56] **البيان**، الإمارات، 2006/3/30.
[57] تقرير طاقم متابعة المستوطنات، مخالفة تجر مخالفة: بناء المستوطنات على أراضٍ ذات ملكية فلسطينية خاصة، حركة السلام الآن، ترجمة مؤيد غنايم، ص 3؛ انظر: http://arabic.aad-online.org/hebrew/12/9/25/a1.pdf
[58] **القدس العربي**، 2006/5/13.
[59] **البيان**، الإمارات، 2006/6/4.
[60] **الحياة**، 2006/2/15.
[61] مركز بتسيلم، انظر: http://www.btselem.org/arabic/Punitive_Demolitions/Statistics.asp
[62] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، انظر:
http://pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/cond_06a.pdf
[63] انظر تقرير أريج حول الانتهاكات الإسرائيلية في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=993
[64] تقرير أعده مركز أبحاث الأراضي، هدم المنازل في محافظة القدس لسنة 2006، في:
http://www.lrcj.org/Arabic/APage.htm
[65] انظر تقرير أريج حول الانتهاكات الإسرائيلية في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=993
[66] ARIJ, Geopolitical Status in Jerusalem Governorate.

[67] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2006.html

[68] نظام عطايا، دائرة البحث والإعلام التنموي، الإغاثة الزراعية 2005/12، ص 1، عن موقع: www.pal-arc.org

[69] بيان وزارة الإعلام الفلسطيني، وفا، 2006/8/6، في: http://www.wafa.ps/body.asp?id=97164

الفصل الثامن

المؤشرات السكانية الفلسطينية

المؤشرات السكانية الفلسطينية

مقدمة

انقضى عام 2006 عام الحصار على الشعب الفلسطيني، وما زال تحت حراب الاحتلال الصهيوني يلقى فنوناً جديدة من الحصار والتجويع والتمييز العنصري، وما زال جدار الضم والتوسع يمتد من شمال الضفة الغربية إلى جنوبها مبتلعاً مزيداً من الأراضي، عازلاً سكانها، قالباً لحياة الناس اليومية رأساً على عقب في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، محولاً إياها إلى حياة مريرة لا تطاق بهدف ترحيله عن أرضه.

انقضى هذا العام الذي قامت فيه "إسرائيل" بعدة اجتياحات لقطاع غزة، مع إحكام الحصار البري والجوي والبحري وإغلاق المعابر الحدودية بصورة متقطعة، الأمر الذي حوّلَ القطاع إلى سجن ليس بالكبير كثيراً.

انقضى هذا العام وما زالت "إسرائيل" مستمرة بكل الأساليب القديمة والحديثة من القتل والتهجير واعتقال المواطنين الفلسطينيين، ومصادرة الأراضي وتجريفها، وقلع الأشجار والمحاصيل الزراعية، وفصل التجمعات والمناطق السكنية وتحويلها إلى كانتونات معزولة، ووضع الحواجز العسكرية الدائمة والمؤقتة على الطرقات وعلى مداخل التجمعات السكانية، والتي تحد وتعيق من حركة السكان وانتقالهم إلى أعمالهم ومزارعهم، كل ذلك بهدف إذلال الشعب الفلسطيني وكسر شوكته لفرض الأمر الواقع للقبول بحلول جزئية من قبل الإسرائيليين، إضافةً إلى تهجير الفلسطينيين إلى الخارج للبحث عن الأمان والاستقرار ولقمة العيش، وللتأثير على التوازن الديموغرافي الذي يتجه لصالح الجانب الفلسطيني بهدف الحد من التزايد الديموغرافي داخل فلسطين.

انقضى هذا العام وما زال أكثر من خمسة ملايين فلسطيني في الشتات يحلمون بالعودة إلى وطنهم، لا يثنيهم الزمان ولا المكان عن حقهم في العودة إليه، وما زال الشعب الفلسطيني في فلسطين، صامداً على أرضه، ثابتاً على عدم التنازل عن حقوقه، رغم كل سياسات التهجير والحصار والتجويع، ويزداد ثباتاً ويقيناً في أن الاستقرار والسلام في المنطقة لا يتحقق إلا بحصوله على حقوقه الوطنية والعودة إلى موطنه.

أولاً: تعداد الفلسطينيين في العالم

تشير التقديرات المنقحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في العالم في نهاية عام 2006 قد بلغ حوالي 10.1 مليون نسمة، يقيم أكثر من نصفهم 50.4% في فلسطين التاريخية، ويشكلون حوالي خمسة ملايين و90 ألف نسمة، والباقي

حوالي خمسة ملايين وعشرة آلاف نسمة يقيمون في الشتات كلاجئين أو نازحين ومهجرين ومهاجرين أو مشردين، يحرمهم الكيان الصهيوني من حق العودة إلى أوطانهم، رغم كل القرارات الدولية التي تضمن لهم هذا الحق[1].

يتوزع السكان الفلسطينيون المقيمون في فلسطين التاريخية إلى حوالي مليون و134 ألف نسمة يقيمون في الأراضي الفلسطينية التي احتلت عام 1948، أو ما أصبح يُسمى "إسرائيل"، وحوالي ثلاثة ملايين و952 ألف نسمة يقيمون في الأراضي التي احتلت عام 1967، والتي تضم قطاع غزة والضفة الغربية، بما في ذلك منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، ولا بد من الإشارة هنا إلى أن "إسرائيل" تضم عدد سكان القدس إليها بصورة غير قانونية، كما تضم عدد السكان السوريين المقيمين في هضبة الجولان السورية المحتلة إلى عدد سكانها.

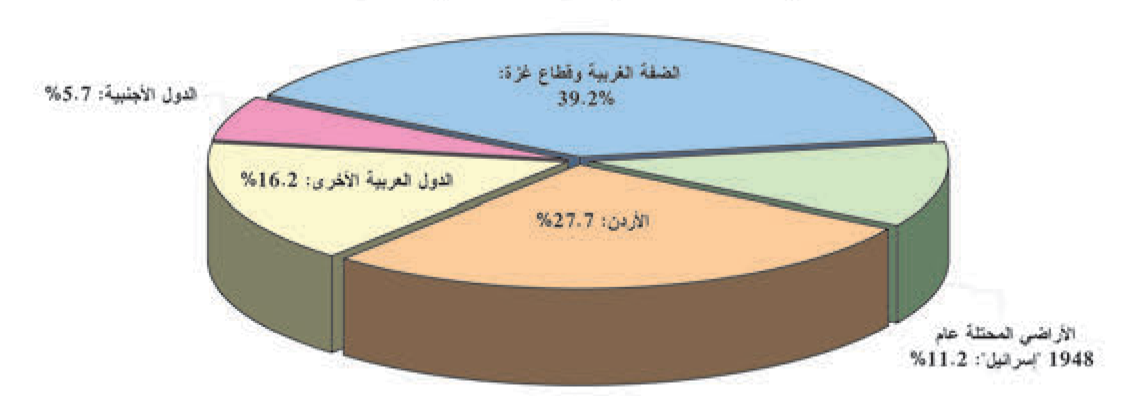
أما فلسطينيو الشتات فيتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة وخاصة الأردن، إذ يقدر عدد الفلسطينيين في نهاية عام 2006 فيها حوالي 2.8 مليون نسمة، بمعنى آخر فإن أكثر من ربع الفلسطينيين في العالم يقطنون في الأردن، وغالبيتهم العظمى يحملون الجنسية الأردنية.

أما باقي الفلسطينيين المقيمين في الدول العربية الأخرى، فيشكلون ما نسبته 16.2% من مجموع الفلسطينيين في العالم، يتركز معظمهم في الدول العربية المجاورة: لبنان، وسورية، ومصر.

أما الفلسطينيون في الدول الأجنبية فيقدر عددهم بحوالي 573 ألف نسمة أي ما نسبته 5.7% من مجموع الفلسطينيين في العالم، ويتركزون في الولايات المتحدة الأمريكية وأمريكا اللاتينية وكندا وبريطانيا وألمانيا والدول الأوروبية الأخرى. والجدول التالي يمثل توزيع السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة.

جدول 8/1: عدد السكان الفلسطينيين في العالم حسب الإقامة في نهاية عام 2006[2]

مكان الإقامة	عدد السكان (بالألف نسمة)	النسبة المئوية %
الضفة الغربية وقطاع غزة	3,952	39.2
الأراضي المحتلة عام 1948 "إسرائيل"	1,134	11.2
الأردن	2,799	27.7
الدول العربية الأخرى	1,636	16.2
الدول الأجنبية	573	5.7
المجموع	**10,094**	**100**



ينبغي الإشارة هنا إلى ان تقدير السكان في الدول الاجنبية والدول العربية الاخرى يصعب التحقق منه، وغالباً ما يتوقع أن يكون أكبر من هذا الرقم كما تشير العديد من الدراسات، وذلك لأن عدداً كبيراً من الفلسطينيين قد غادروا البلاد قبل حرب عام 1967، أو حتى قبل حرب 1948، وحصلت هذه الحروب وهم بالخارج، أو حصلوا على جنسيات تلك الدول هم وأبناؤهم وأحفادهم بعد ذلك، وتحولت جنسيتهم هم وأحفادهم من الجنسية الفلسطينية أو الأردنية إلى الجنسيات الأخرى.

كما أن العديد من الفلسطينيين حصلوا على جنسيات الدول العربية التي يقيمون بها، وخاصة في الأردن لأسباب طبيعية في حينه، وذلك لكون الضفة الغربية كانت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية حتى فك الارتباط عام 1988، إضافةً إلى العلاقات الاجتماعية والعائلية المتميزة والمتداخلة بين القاطنين على ضفتي نهر الأردن، وعلى جانبي الحدود بين قطاع غزة ومصر.

ثانياً: الخصائص الديموغرافية للفلسطينيين:

1. الضفة الغربية وقطاع غزة:

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد السكان المقدر في نهاية عام 2006 بلغ حوالي ثلاثة ملايين و952 ألف نسمة، يتوزعون إلى حوالي مليوني نسمة من الذكور، وحوالي مليون و950 ألف نسمة من الإناث بنسبة 102.8 ذكر لكل 100 أنثى[3].

كما يتوزع السكان جغرافياً في الضفة الغربية وقطاع غزة في نهاية عام 2006 إلى حوالي مليونين و480 ألف نسمة في الضفة الغربية أي بنسبة 63%، وحوالي مليون و470 ألف نسمة في قطاع غزة، يشكلون ما نسبته 37% من مجموع السكان.

أما حسب المحافظات فيتوزع السكان في 16 محافظة، منها خمس محافظات في قطاع غزة، و11 محافظة في الضفة الغربية، حيث تعتبر محافظة الخليل أكبر المحافظات من ناحية عدد السكان، إذ يقدر سكانها في نهاية عام 2006 بحوالي 552 ألف نسمة، يليها محافظة غزة، والتي يقدر عدد سكانها بحوالي 515 ألف نسمة، وتأتي في المرتبة الثالثة محافظة القدس، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 412 ألف نسمة في السنة نفسها.

أما أقل المحافظات من حيث عدد السكان فهي محافظات أريحا وطوباس وسلفيت، إذ يقدر عدد سكانها بحوالي 44 ألف نسمة و49 ألف نسمة، و65 ألف نسمة على التوالي.

يمتاز المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بأنه مجتمع فتي، إذ يشكل السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة حوالي 45.7% في نهاية عام 2006، الأمر الذي يبقي معدلات الإعالة العمرية مرتفعة نسبياً، والتي وصلت إلى حوالي 94.2 في نهاية عام 2006، مع ملاحظة أن معدلات الإعالة العمرية تتناقص مع الزمن، إذ بلغت عام 1997 حوالي 101.3 ثم انخفضت إلى حوالي 100 عام 2001. وهذا يعود بصورة أساسية إلى الانخفاض التدريجي والبطيء لمعدلات الخصوبة في الضفة والقطاع، الأمر الذي يقلل من نسبة السكان دون 15 سنة.

أما على مستوى المنطقة فإن هناك اختلافاً ملحوظاً بين نسبة السكان أقل من 15 سنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث بلغت 43.9% في الضفة الغربية و48.8% في قطاع غزة. هذا الأمر يجعل معدلات الإعالة العمرية في قطاع غزة مرتفعة مقارنة بالضفة الغربية مما يضيف أعباء أكبر على المعيلين في القطاع، ومع ذلك فإن معدلات الإعالة متناقصة في كلا المنطقتين، حيث كانت معدلات الإعالة العمرية في الضفة الغربية 94.7 عام 1997 وانخفضت إلى 88.5 عام 2006، بينما انخفضت من 114.5 إلى 104.5 في قطاع غزة للفترة نفسها، وهذا يعود أساساً لارتفاع معدلات الخصوبة والإنجاب في قطاع غزة بصورة ملحوظة مقارنة بالضفة الغربية.

أما من ناحية الزواج والطلاق في الضفة والقطاع فتشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد عقود الزواج قد ازداد من 23,492 عقداً خلال عام 1997 ليصبح 28,876 عقداً خلال عام 2005، بمقدار زيادة سنوية بلغت خلال الفترة بـ673 عقداً في السنة، إلا أن معدلات الزواج الخام قد انخفضت من 8.4 عقداً لكل ألف من السكان عام 1997 لتصل إلى 7.7 عقداً لكل ألف من السكان عام 2005، مع العلم أيضاً أن عقود الزواج خلال سنوات الانتفاضة قد انخفضت بصورة ملحوظة، وقد بلغ أدنى حدٍ لها عام 2002، إذ كانت 22,611 عقداً فقط.

أما عدد حالات الطلاق فقد بلغت 3,449 حالة عام 1997 لتصل إلى 4,211 حالة عام 2005. كما بلغت معدلات الطلاق الخام حوالي 1.2 حالة لكل ألف من السكان عام 1997، وانخفضت إلى 1.1 حالة لكل ألف من السكان عام 2005[4].

ووفقاً للتقرير السنوي لمكتب قاضي قضاة فلسطين عن سنة 2006، فقد بلغ مجموع عقود

الزواج 28,452 عقداً، وبمقابل ذلك سجلت حالات الطلاق 3,796 حالة أي ما نسبته 13.34%[5].

ومن ناحية التركيب الأسري، تُظهر النتائج أن نسبة الأسر النووية في ازدياد مستمر على حساب الأسر الممتدة في الغالب، حيث تشير نتائج التعداد السكاني 1997 إلى أن معظم الأسر أي 73.2% هي أسر نووية، في حين أصبحت حسب نتائج المسح الصحي الديموغرافي 2004 حوالي 83% من الأسر. بينما كانت حوالي 23% من الأسر الممتدة عام 1997، وأصبحت 12.6% عام 2004، أما الباقي في كلا العامين فهي أسر من شخص واحد أو مركبة والتي لم تشكل التغيرات فيها قيماً ملحوظة[6].

كما بلغ متوسط حجم الأسرة حوالي 6.4 فرداً عام 1997 ليصل إلى حوالي ستة أفراد عام 2006، لذلك فانه على الرغم من انخفاض معدلات الخصوبة إلا أن معدلات التكوين الأسري بقيت مرتفعة نسبياً بسبب انخفاض متوسط حجم الأسرة.

2. فلسطين المحتلة سنة 1948 "إسرائيل":

تشير تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبالاستناد إلى مصادر إسرائيلية إلى أن عدد السكان الفلسطينيين في الكيان الصهيوني يقدر بحوالي مليون و134 ألف نسمة، هذا الرقم لا يشمل عدد السكان العرب في هضبة الجولان السورية، كما لا يشمل عدد السكان في منطقة جـ1 (J1) من محافظة القدس، إضافةً إلى العرب اللبنانيين الذين انتقلوا للإقامة المؤقتة في "إسرائيل"، حيث إن "إسرائيل" تحصي جميع هذه الفئات ضمن سكانها وضمن العرب ككل[7].

كما تشير الإحصاءات المتوفرة عن الفلسطينيين في "إسرائيل" إلى أن نسبة الجنس لعام 2005 تقدر بحوالي 103.7 ذكر لكل 100 أنثى، وأن 40.6% منهم دون سن الـ 15، بينما بلغت نسبة كبار السن والذين تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر 3.2%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.7 مولوداً لكل امرأة عام 2003، ومعدل المواليد الخام 28.6 مولوداً لكل ألف من السكان عام 2005. كما بلغ متوسط حجم الأسرة الفلسطينية حوالي خمسة أفراد.

أما معدل الوفاة الخام فقد بلغ 2.8 حالة وفاة لكل ألف من السكان عام 2005، في حين بلغ معدل وفيات الأطفال الرضع حوالي ثمان حالات وفاة لكل ألف مولود حي. أما نسبة الأمية بين الفلسطينيين في عُمْر 15 سنة فأكثر في "إسرائيل" فقد بلغت 6.2%، بينما بلغت نسبة الحاصلين على شهادة بكالوريوس فأعلى 7.4%.

3. الأردن:

يقدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد السكان الفلسطينيين في الأردن يبلغ حوالي 2.8 مليون نسمة، وذلك بناءً على افتراض أن نسبة الفلسطينيين تقدر بحوالي نصف عدد السكان في الأردن، وبناء على بيانات دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، وكذلك بناءً على أن معدل النمو السنوي يبلغ 2.3%[8].

وحسب إحصاءات وكالة الأونروا، فإن هناك مليوناً و858 ألفاً و362 لاجئاً فلسطينياً وذلك حتى تاريخ 31/12/2006[9]. مع ملاحظة أن هناك عدداً كبيراً من الفلسطينيين في الأردن غير مسجلين كلاجئين لأسباب مختلفة حيث إن 13% من سكان المخيمات في الأردن غير مسجلين لدى وكالة الغوث وأن حوالي 95% من الفلسطينيين المقيمين في الأردن يحملون الجنسية الأردنية.

تبلغ نسبة السكان دون 15 سنة حوالي 41.7% من مجموع السكان الفسطينيين، بينما تبلغ نسبة الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر حوالي 4.2%، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للفلسطينيين في الأردن 4.6 مولود لكل امرأة، وبلغت نسبة الإعالة للفلسطينيين في الأردن 85.4 عام 2000.

4. سورية:

يبلغ عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في سورية والمسجلين لدى الأونروا كلاجئين 442,363 نسمة، وذلك حتى 31/12/2006، وهم يشكلون 106,062 عائلة[10].

وتشير مصادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 95.6% من سكان المخيمات غير مسجلين لدى وكالة الغوث كلاجئين، وأن نسبة الأفراد دون 15 سنة لعام 2006 تقدر بحوالي 33.1%، وأن 4.3% من السكان تبلغ أعمارهم 65 سنة فأكثر، وبلغ معدل المواليد الخام 18 مولوداً لكل ألف من السكان الفلسطينيين، وبلغ معدل الخصوبة الكلي للنساء الفلسطينيات في سورية 3.5 مولوداً لكل امرأة عام 2001. كما تشير هذه المصادر إلى أن متوسط حجم الأسرة الفلسطينية في سورية يُقدر بحوالي 4.9 فرداً.

5. لبنان:

تشير إحصاءات وكالة الغوث[11] إلى أن عدد السكان الفلسطينيين المسجلين كلاجئين ويقيمون في لبنان بتاريخ 31/12/2006 بلغ 408,438 فرداً، يشكلون حوالي 105,041 عائلة، وأن متوسط حجم الأسرة المعيشية للفلسطينيين في لبنان بلغ 3.9 فرداً.

كما بلغت نسبة الجنس للفلسطينيين في لبنان حوالي 98.5 ذكر لكل 100 أنثى، وأن نسبة الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة تساوي 33%، بينما بلغت نسبة الأفراد الذين أعمارهم 65 سنة فأكثر 5.5% وهي نسبة عالية من كبار السن مقارنة بباقي الفلسطينيين في المناطق الأخرى، وبلغ معدل المواليد الخام 16.3 مولوداً لكل ألف من السكان للعام 2006، وبلغ معدل الخصوبة الكلي 3.5 مولوداً لكل امرأة للعام 1999.

6.مقارنات عامة بين الفلسطينيين:

الجدول المقارن التالي يمثل ملخصاً لأهم المقارنات الرئيسة لبعض المؤشرات الديموغرافية بين الفلسطينيين لعام 2006 (ما لم يذكر خلاف ذلك بين قوسين):

جدول 8/2: ملخص لبعض المؤشرات الديموغرافية للفلسطينيين حسب مكان الإقامة[12]

المؤشر	الضفة الغربية	قطاع غزة	مجموع الضفة وغزة	"إسرائيل"	الأردن	سورية	لبنان
نسبة الأفراد 15 سنة فأقل %	43.9	48.8	45.7	40.6 (2005)	41.7 (2000)	33.1	33
نسبة الأفراد 65 سنة فأكثر %	3.3	2.6	3	3.2 (2005)	4.2	4.3	5.5
نسبة الإعالة % (لكل مائة من الأفراد 15–64 سنة)	88.5	104.7	94.2	77.9	84.9 (2000)	59.7	62.6
نسبة الجنس % (ذكر لكل 100 أنثى)	102.8	102.7	102.8	103.7 (2005)	–	102.3 (2002)	98.5
معدل المواليد الخام (مولود لكل ألف من السكان)	33.7	41.7	36.7	28.6 (2005)	–	23.3 (2001)	16.3 (1999)
معدل الوفاة الخام (حالة وفاة لكل ألف من السكان)	4	3.8	3.9	2.8 (2005)	–	3.3 (2001)	–
معدل الخصوبة الكلي (مولود لكل امرأة)	4.1 (2003)	5.8 (2003)	4.6 (2003)	3.7 (2003)	4.6 (2000)	3.5 (2001)	3.5 (1999)
معدل الزيادة الطبيعية %	3	3.8	3.3	2.6 (2005)	–	2 (2002)	–
متوسط حجم الأسرة (فرد لكل أسرة معيشية)	5.7	6.6	6	5 (2005)	6.2 (2000)	4.9	3.9

من خلال الجدول السابق، وعلى الرغم من اختلاف الإسناد الزمني لبعض المؤشرات، إلا أنه يمكن ملاحظة عدة أمور أهمها:

أ. أن المجتمع الفلسطيني مجتمعٌ فتيٌّ، إلا أن توزيعه العمري يختلف حسب الإقامة اختلافاً واضحاً، حيث يتبين أن نسبة الأفراد الذين تبلغ أعمارهم 15 سنة فأقل في قطاع غزة تشكل أعلى نسبة تليها الضفة الغربية، الأمر الذي يجعل نسبة الإعالة فيهما أعلى نسبة، ويضيف أعباء اقتصادية كبيرة على معيلي أفراد الأسر في هذه المناطق في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، بينما تشكل كل من سورية ولبنان أدنى نسبة إعالة، يرافق ذلك أن أعلى نسبة لكبار السن 65 سنة فأكثر تتواجد في لبنان وأدنى نسبة في قطاع غزة.

ب. أن نسبة الجنس في جميع مناطق إقامة الفلسطينيين تزيد عن 100 باستثناء لبنان، الأمر الذي قد يعود لهجرة الذكور بنسبة أكبر من هجرة الإناث، ولارتفاع معدلات الوفيات بين الذكور خلال العقود الماضية.

ج. أن معدلات المواليد الخام هي أعلى ما يكون في قطاع غزة والضفة الغربية، وأدناها في لبنان وسورية، الأمر الذي يشكل ضغوطاً سكانية على قطاع غزة بالذات، وهي المنطقة الجغرافية ذاتها التي تُعدُّ الكثافة السكانية فيها من أعلى المناطق في العالم، إذ تبلغ هذه الكثافة في قطاع غزة في نهاية 2006 نحو 4,032 نسمة لكل كيلومتر مربع، في الوقت نفسه فإن هذا يعني أنه إذا استمرت المعطيات على ما هي عليه، فإن الكثافة السكانية في قطاع غزة ستزداد بصورة مستمرة وبصورة تزيد الوضع تعقيداً، الأمر الذي يضيف أسباباً جديدة تستدعي ضرورة عودة اللاجئين إلى أوطانهم، والذين يشكلون ما نسبته 69.2% من مجموع سكان القطاع، وضرورة تطبيق حق العودة لجميع اللاجئين من شتى المناطق إلى أوطانهم الأصلية.

د. إن ارتفاع معدلات المواليد في قطاع غزة يؤدي أيضاً إلى ازدياد نسبة السكان فيها من مجموع السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي يستدعي مراعاة ذلك من قبل المخططين ومتخذي القرار في هذه المناطق. ففي عام 1997 كانت نسبة سكان قطاع غزة تساوي 35.7%، بينما أصبحت في نهاية عام 2006 تقدر بحوالي 37.2%.

هـ. أن معدلات الوفاة الخام متقاربة، إلا أن أعلاها في الضفة الغربية وقطاع غزة وأدناها في "إسرائيل"، ويعود ذلك بصورة أساسية إلى الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته وسياساته العنصرية المتعاقبة لعدة عقود، وخاصة عمليات القتل التي يمارسها، إضافةً إلى التحسن الملحوظ في الخدمات الصحية في "إسرائيل" مقارنة بمثيلاتها في المناطق الأخرى، وعدم الاهتمام بالنواحي الصحية من قِبَل "إسرائيل" في الضفة الغربية وقطاع غزة بصورة مشابهة لما تقوم به لمواطنيها، بل وبالعكس هناك عدة مؤشرات تدل على ممارستها وبصورة مستمرة لكل الوسائل من التنظيف العرقي ضد العرب في فلسطين، بما فيها الترانسفير والإجراءات التي تجبر الفلسطينيين على الهجرة الطوعية، أو عدم قدرتهم على العودة، أو حتى من خلال التأثير على القدرة الفسيولوجية على الإنجاب للنساء الفلسطينيات[13].

و. أن متوسط حجم الأسرة يبقى مرتفعاً في الضفة والقطاع، وخاصة في قطاع غزة، إضافةً إلى الفلسطينيين في الأردن، إلا أن أدنى متوسط يكون في سورية ولبنان و"إسرائيل".

ز. إن معدلات الزيادة الطبيعية ستبقى مرتفعة نسبياً بين الفلسطينيين مقارنة بالمجتمعات المجاورة، وستبقى أعلى من 2.5% خلال العقد القادم.

ثالثاً: اللاجئون الفلسطينيون

يشكل مفهوم اللجوء وقياسه معضلة أساسية لأي باحث يحاول الولوج إليه عن الفلسطينيين[14]، ذلك يعود أساساً لعوامل كثيرة جداً منها تعدد الحروب والصراعات التي اجتاحت المنطقة خلال القرن الماضي وخاصة حرب عام 1948، وحرب عام 1967، وما أعقبهما من احتلال كل فلسطين والانتفاضة الفلسطينية (1987–1990)، وانتفاضة الأقصى (2000–2005)، وتعدد الجهات

المسيطرة على المناطق الفلسطينية منذ الانتداب البريطاني، وتبعية الضفة الغربية للأردن خلال الفترة 1948–1967، والسيطرة المصرية على قطاع غزة خلال الفترة نفسها، وتعدد أسباب الهجرة والتحرك السكاني للفلسطينيين في كل فترة من الفترات، وتعدد الإجراءات والسياسات الإسرائيلية المتعاقبة لترحيل الفلسطينيين وتهجيرهم قصراً أو طوعاً، أو لتنوع المضايقات المستمرة التي تلزم بعض الأسر الفلسطينية للبحث عن مناطق أكثر أمناً في الخارج، أو للبحث عن مصدر للرزق، إضافةً إلى تنوع الإجراءات التي اتبعتها الدول المستضيفة للاجئين بخصوص الجنسية والإقامة والعمل وغيرها من الإجراءات والأسباب.

تشمل أعداد الفلسطينيين في الخارج أيضاً أفراداً وأسر غادروا فلسطين قبل عام 1948، أو خلال الفترة 1948–1967 بصورة طوعية، ولأسباب طبيعية، كما ينتقل الأفراد من كل الدول سواء لطلب العلم أو العمل أو غيرها من الأسباب، إلا أنهم لم يعودوا نتيجة الاحتلال.

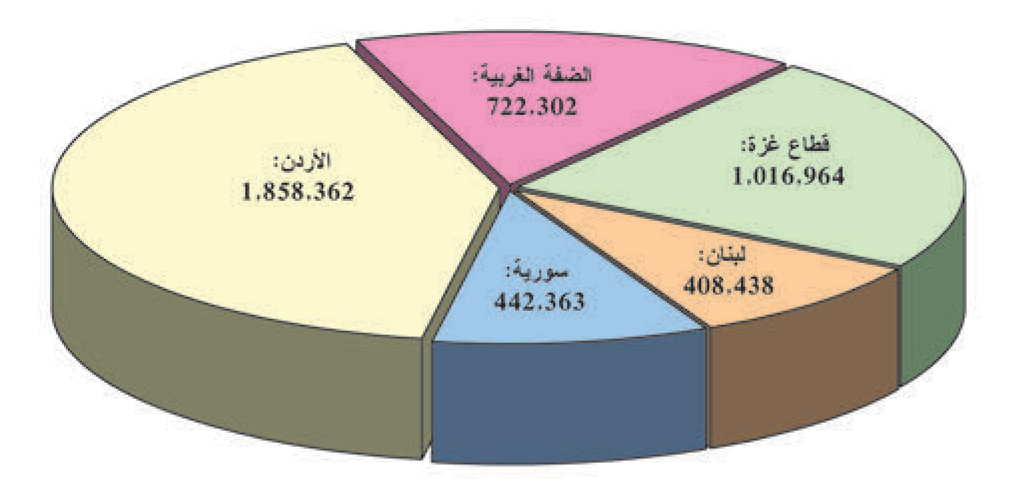
كما ينظر البعض إلى أن اللاجئين هم من غادروا البلاد عام النكبة 1948 فقط، وهذا لا يكفي، لأن مفهوم اللجوء يشمل أيضاً الذين هُجِّروا عام النكسة 1967، أو أن اللاجئين هم من يتواجدون في الخارج فقط، وهذا أيضاً لا يكفي، لأنه يشمل أيضاً اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وهُجِّروا من أراضيهم، كما ينظر البعض إلى أن اللاجئين هم المتواجدون في المخيمات فقط، وهذا أيضاً لا يكفي، لأنه يشمل أيضاً اللاجئين خارج المخيمات.

وإذا افترضنا أن جميع الفلسطينيين في الخارج هم لاجئون، ثم أضفنا عدد اللاجئين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[15]، فإن عدد اللاجئين يصل إلى حوالي ستة ملايين و740 ألف نسمة (في الخارج خمسة ملايين وسبعة آلاف و918 ، وفي الداخل مليون و732 ألفاً و801) بمعنى أن حوالي 66.7% من الفلسطينيين في العالم هم لاجئون، وهناك حاجة ملحة للعودة إلى ديارهم وأوطانهم التي كانوا يسكنون بها أو يسكن بها آباؤهم أو أجدادهم سواء في المناطق المحتلة عام 1948 أو عام 1967 .

أما بالنسبة لعدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، حتى تاريخ 2006/12/31 فيبينهم الجدول التالي، مع ملاحظة أن هذه المعلومات ترتكز على سجلات الأفراد التي تُسجل بانتظام، غير أن التسجيل لدى الوكالة اختياري، ولا تمثل هذه الأرقام سجلاً دقيقاً للتعداد السكاني.

جدول 8/3: عدد اللاجئين الفلسطينيين من الأفراد والمواليد والعائلات المسجلين في الأونروا حسب المنطقة حتى 2006/12/31[16]

المنطقة	عدد الأفراد الكلي	عدد المواليد	عدد العائلات	عدد المخيمات	عدد الأفراد في المخيمات	نسبة الأفراد المقيمين في المخيمات %
الضفة الغربية	722,302	7,802	180,003	19	186,479	25.8
قطاع غزة	1,016,964	24,287	220,495	8	478,272	47
لبنان	408,438	2,964	105,041	12	215,890	52.9
سورية	442,363	8,688	106,062	10	119,055	26.6
الأردن	1,858,362	22,620	362,528	10	328,076	17.7
المجموع	**4,448,429**	**66,361**	**974,129**	**59**	**1,327,772**	**29.8**



يلاحظ من الجدول السابق أن عدد اللاجئين المسجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمسة يقدر بحوالي أربعة ملايين و448 ألف نسمة، يقيم حوالي 41.8% منهم في الأردن، و39.1% منهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 (موزعين إلى 22.9% في قطاع غزة و16.2% في الضفة الغربية) والباقي 19.1% مسجلون في سورية ولبنان.

ولا بد من التنويه هنا إلى أن الدخول في تقديرات للسكان الفلسطينيين في كل دولة من دول العالم الأخرى يشوبها العديد من جوانب القصور والاعتبارات والعوامل، والتي يصعب التنبؤ بها بدقة مقبولة، الأمر الذي يعرضها للتغيّر من فترة لأخرى بصورة تفقدها الهدف المرجو منها.

أما إذا نظرنا إلى عدد اللاجئين المسجلين خلال 35 سنة سابقة 1970–2005 فنجد أن عددهم كان

مليوناً و425 ألفاً و219 لاجئاً مسجلاً في منتصف عام 1970، وبلغ عددهم أربعة ملايين و283 ألفاً و892 لاجئاً مسجلاً في منتصف عام 2005، فيمكن حساب معدل النمو السنوي الثابت للسكان اللاجئين المسجلين خلال الفترة المذكورة باستخدام النموذج الأسي اللوغرتمي الطبيعي، حيث وجد أنه يساوي 3.14% سنوياً، وباستخدام هذا المعدل وبافتراض ثباته للمستقبل لأنه محسوب لفترة طويلة جداً، فإن عدد اللاجئين المسجلين سيتضاعف خلال حوالي 22 سنة.

رابعاً: اتجاهات النمو السكاني

تشير جميع المعطيات حول معدلات النمو السكاني للفلسطينيين بأنها مرتفعة نسبياً، مقارنة بمعدلات النمو السكاني لمعظم الشعوب الأخرى، إلا أنها متناقصة بصورة بطيئة مع الزمن نتيجة للعوامل الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتداخلة.

إن البحث في اتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين في العالم من المواضيع الشائكة لاختلاف هذه المعدلات باختلاف الموقع الجغرافي والمستوى المعيشي للسكان الفلسطينيين فيها، واختلاف مصادر البيانات ومنهجياتها واختلاف الإسناد الزمني، إضافةً إلى الاختلاف في الشمول وبعض المفاهيم الجغرافية، لذلك سيتم التركيز هنا على اتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين في العالم بشكل عام، وفي الضفة والقطاع وفلسطين التاريخية بشكل خاص.

تعتبر الخصوبة والوفيات والهجرة العناصر الأساسية للتغيُّر والنمو السكاني في أي دولة أو منطقة. فمن ناحية الهجرة فإنها لا تؤثر على تقديرات مجموع السكان الفلسطينيين في العالم، بل تؤثر على توزيعهم المكاني ومكان إقامتهم، لذلك تنحصر العوامل المؤثرة على اتجاهات النمو السكاني الحقيقية على معدلات الخصوبة والوفيات واتجاهاتها.

تشير البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن معدلات الخصوبة في الضفة الغربية وقطاع غزة قد انخفضت في العقد الأخير من القرن الماضي، حيث بلغ معدل الخصوبة الكلية 6.04 مولوداً بالاستناد إلى بيانات التعداد السكاني 1997 ثم أصبح 4.6 مولوداً عام 2003 بناءً على نتائج المسح الديموغرافي الصحي 2004.

أما على مستوى الضفة الغربية وقطاع غزة، فيلاحظ أن هناك فروقاً ملحوظة في معدلات الخصوبة بينها، حيث تشير المصادر السابقة نفسها إلى أن معدل الخصوبة الكلية في الضفة الغربية قد انخفض من 5.6 مولوداً عام 1997 ليصبح 4.1 مولوداً عام 2003، بينما انخفض في قطاع غزة من 6.9 مولوداً إلى 5.8 مولوداً للفترة نفسها. كما بلغ متوسط عدد الأطفال الذين سبق إنجابهم للنساء اللاتي سبق لهن الزواج عام 2004 حوالي 4.5 طفل موزعين إلى 4.3 طفل في الضفة الغربية و4.9 طفل في قطاع غزة.

أما معدلات الزيادة الطبيعية السنوية للسكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقد انخفضت من 3.8% إلى 3.3% خلال الفترة 1997–2006، رافق ذلك انخفاضٌ في معدلات المواليد الخام من 42.7 مولوداً لكل ألف من السكان ليصبح 36.7 مولوداً لكل ألف من السكان خلال الفترة نفسها.

إلا أن جزءاً بسيطاً من تأثير انخفاض معدلات الخصوبة يتم تعويضه من خلال الانخفاض الذي حصل في الفترة نفسها في معدلات الوفيات الخام، والتي انخفضت من 4.9 متوفى لكل ألف من السكان عام 1997 لتصبح 3.9 متوفى لكل ألف من السكان سنة 2006. إضافةً إلى أن ذلك يترافق أيضاً مع ارتفاع معدلات البقاء على قيد الحياة خلال الفترة نفسها ولكلا الجنسين، وذلك من 70.2 سنة إلى 71.7 سنة للذكور ومن 71.7 سنة إلى 73.2 سنة للإناث. مع ملاحظة وجود اختلاف بين الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث بلغ توقع البقاء على قيد الحياة عام 2006 في الضفة الغربية 71.9 سنة للذكور و73.6 للإناث، في حين بلغ هذا العمر 71.4 سنة للذكور و72.5 سنة للإناث في قطاع غزة.

إن محصلة ذلك هو انخفاض في معدلات النمو السكاني السنوية، والتي يتوقع أن تنخفض بمعدلات طفيفة سنوياً. حيث كانت عام 1997 حوالي 4% وانخفضت لتصل إلى 3.3% عام 2006، ثم يُتوقع أن تصل إلى 2.8% عام 2015. هذه المعطيات تشير إلى أن معدلات النمو خلال السنوات 1997–2006 انخفضت بقيمة 0.7%، وبمعدل انخفاض سنوي يقدر بحوالي 0.077% سنوياً، وحتى إذا افترضنا أن هذا الانخفاض سيستمر بالاتجاه نفسه خلال العقد القادم فإن معدلات النمو السنوي تبقى مرتفعة (نسبياً)، وقيمتها أكثر من 2.5% سنوياً.

أما على مستوى الضفة الغربية، وبافتراض أن صافي الهجرة هو صفر، فإن معدلات النمو السكاني السنوية قد انخفضت خلال الفترة 1997–2006 من 3.6% إلى 3% بانخفاض سنوي يقدر بقيمة 0.066% سنوياً، بينما انخفضت المؤشرات نفسها في قطاع غزة من 4.1% إلى 3.8%، أي بانخفاض يقدر بقيمة 0.033% سنوياً.

هذا الأمر يمكننا من القول بأنه وعلى الرغم من تناقص معدلات النمو السكاني السنوية المتوقعة إلا أن هناك استمراراً لتزايد السكان والكثافة السكانية في قطاع غزة بصورة أكبر نسبياً منها في الضفة الغربية، بمعنى ازدياد نسبة السكان في قطاع غزة (على افتراض أن صافي الهجرة يساوي صفر).

أما الفلسطينيون في العالم الذين يقدر عددهم حوالي 10.1 مليون نسمة نهاية عام 2006 منهم حوالي 50.4% في فلسطين التاريخية، فانه يتوقع استمرار زيادة عددهم بصورة ملحوظة سنوياً، وبصورة أعلى من زيادة اليهود، إلا أن معدلات النمو السنوي ستتناقص بصورة بطيئة خلال العقدين القادمين (بمعنى زيادة عدد السكان لكن بمعدلات نمو سنوية متناقصة)، وبافتراض

معدل وسطي للنمو السكاني السنوي للفلسطينيين في العالم يساوي 2.8% فإن عدد السكان المقدر في نهاية عام 2015 سيكون حوالي 13 مليون نسمة، وعددهم في نهاية عام 2020 سيكون نحو 15 مليون نسمة، ويُتوقع أن يتضاعف السكان الفلسطينيون في العالم بناءً على هذه الفرضية المتواضعة عام 2030 ليصبح حوالي 20 مليون نسمة[17].

خامساً: الجدل حول تقدير عدد السكان الفلسطينيين داخل حدود فلسطين التاريخية خاصة في الضفة والقطاع

مما لا شك فيه أن الحديث في مثل هذه المواضيع يُؤخذ بنوع من التحفّظ والحذر، لأن صحة التوقعات تعتمد على مدى ما يتحقق من الفرضيات التي يتم البناء عليها في المستقبل، أما بالنسبة إلى الوضع الفلسطيني فانه يتميز بالتقلبات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية غير المنظورة في كثير من الأحيان، وتعتمد على سياسات وإجراءات الاحتلال على أرض الواقع، والتي تتعدد أشكالها في كل مرحلة.

ضمن الحوارات التي تدور في بعض الأحيان إعلامياً، تُثار مسألة اتجاهات النمو السكاني للفلسطينيين والفترة اللازمة لكي يتساوى عدد اليهود مع عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية من البحر إلى النهر، ضمن إطار الصراع الديموغرافي الذي يعشعش في أذهان مفكري أقطاب الكيان الصهيوني.

يتوقع معهد راند Rand Corporation ذي الصيت الكبير، في دراسة له انخفاض معدلات زيادة السكان الفلسطينيين من 4% في العام إلى 2.2% وذلك بعد ربع قرن (حتى عام 2030) ويتوقع أن يصبح عدد السكان الفلسطينيين في الضفة والقطاع حوالي خمسة ملايين نسمة خلال خمس سنوات، وهو قريب جداً مما نشره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني[18].

وتشير الدراسة أيضاً إلى أنه لا توجد طريقة تستطيع "إسرائيل" بها أن تسيطر على خمسة ملايين إنسان، وأن تقرر مصيرهم، وأن تمكث على حدودهم، وتمنعهم حقوق المواطنة الكاملة بغير أي صلة بعدد اليهود المتنبأ به في نهاية العقد، ولا يوجد أي خطة متخيلة ومعقولة لاستمرار الاحتلال. وأن الخطة المتخيلة الوحيدة هي الانسحاب إلى حدود يقبلها الفلسطينيون والعالم أيضاً. يقول سيفر بلوتسك نقلاً عن يديعوت أحرونوت "عندما يكون الفلسطينيون ذوي استقلال في دولتهم سيكون من الواجب عليهم أن يتجندوا لمهام التطوير والبناء، وسيكتشفون ضرورة خفض نسبة الولادة وتقييد الهجرة إليهم (عدم عودة اللاجئين) وصرف الاهتمام إلى رفع مستوى الحياة لمواطني الدولة الجديدة... اذكروا خمسة ملايين فلسطيني بعد خمس سنوات... الزمن

يعمل لغير صالحنا"[19]. في الوقت نفسه نجد أن الساسة الإسرائيليين من اليمين واليسار يقلقهم الاستقرار الفلسطيني، أكثر من قلقهم على السلام والأمن المنشود.

وضمن الحوارات والنقاشات التي دارت في الاجتماعات في الأيام الدراسية التي عقدت في النصف الأول من عام 2005 بناءً على أفكار طاقم الخبراء الإسرائيلي والأمريكي، كانت تُعرض بعض الإشارات إلى أن عدد الفلسطينيين سيتجاوز سنة 2020 عدد اليهود في فلسطين من البحر إلى النهر[20]، هذه الفئة من اليمين تطالب بالقيام بعمليات طرد جماعي سريع (ترانسفير) للفلسطينيين من فلسطين.

من جهة أخرى، هناك من يرى من أطراف اليمين أيضاً أن عدد الفلسطينيين لن يتفوق على عدد اليهود قبل عام 2050 وتطالب هذه الفئة بتهدئة القلق الإسرائيلي، وأنه لا حاجة لأي انسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالإمكان الاستمرار في الوضع القائم المتمثل باستمرار الاحتلال للأرض والإنسان، مع ملاحظة أنه على الرغم من إتمام عملية الانسحاب من غزة إلا أن "إسرائيل" جعلتها سجناً، واستمرت في الاجتياحات وعمليات القتل فيها طوال عام 2006.

أما المنتمين إلى اليسار الإسرائيلي ممن يعتقدون بحدوث التفوق الديموغرافي الفلسطيني في فترة قريبة، فيدعمون اتجاهات التوصل إلى حل دائم والانسحاب من الضفة الغربية بهدف المحافظة على الأغلبية اليهودية، حتى إن جزءاً منهم يطالب بضم بعض مناطق 1948 مثل منطقة المثلث (ذات الكثافة السكانية العربية العالية) إلى الضفة الغربية وضم كتل استيطانية كبيرة من الضفة الغربية لـ"إسرائيل".

أما في الجانب الفلسطيني فتشير أحدث التقديرات المنقّحة للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية في نهاية عام 2006 يساوي حوالي خمسة ملايين و90 ألف نسمة، وأن عدد اليهود فيها حوالي 5.3 مليون نسمة وسيتساوى العددان بحلول نهاية عام 2010 ليبلغ 5.7 مليون نسمة لكل منهما[21].

وبحلول عام 2020 سيبلغ عدد الفلسطينيين في فلسطين التاريخية حوالي 7.6 مليون فلسطيني مقابل 6.4 مليون يهودي، أي أن نسبة الفلسطينيين ستصبح حوالي 54% من سكان فلسطين التاريخية (هذا بافتراض ثبات العوامل الأخرى).

ويشكل الصراع الديموغرافي اليهودي – الفلسطيني منذ إنشاء "إسرائيل" شكلاً من أشكال المساجلات والمماطلات والجدل بين أطراف إسرائيلية من اليمين واليسار، والذي يبدو في كثير من الحالات عقيماً، لأنه يخلط ما بين السياسة والمهنية الإحصائية، ويخلط ما بين الأهداف الظاهرة المعلنة وما بين الأهداف المبطنة المخفية لكل طرف، ويخلط ما بين الحقائق وأنصاف الحقائق، ويخلط ما بين الاستنتاجات العلمية المبنية على معطيات صحيحة وما بين الاستنتاجات المبنية على

معطيات منقوصة، أو تلك التي لا أساس لها من الصحة، حتى لكأنّ البعض يتخيل أحياناً أن هناك طرفاً إسرائيلياً يعمل للمصلحة الفلسطينية!!

في الوقت نفسه تتباين الاتجاهات والافتراضات والسياسات على أرض الواقع، حسب المرحلة والهدف المعلن والهدف المبطن في كل مرحلة من مراحل الصراع الفلسطيني، لأن الصراع يشكل لكل من اليسار واليمين الإسرائيلي سلاحاً ذا حدين، كلاهما ينبع من منطلقات الفكر الصهيوني، وإقامة دولة "إسرائيل" ذات الأغلبية اليهودية على أرض فلسطين من البحر إلى النهر.

بهذا السياق سادت في "إسرائيل" خلال النصف الأول من عام 2005 سلسلة من النشاطات والاجتماعات والأيام الدراسية والحوارات والمناقشات الساخنة حول ما يسمى "بالخطر الديموغرافي في إسرائيل"، والمتعلق بعدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد شاركت وسائل الإعلام فيها بكثافة. هذه المناقشات بنيت على دراسة نشرت في كانون ثاني/ يناير 2005 بعنوان: "السكان العرب في الضفة الغربية وغزة: فجوة المليون والنصف فرد" Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and a Half Person Gap؛ قام بإعدادها فريق من الخبراء الأمريكيين والإسرائيليين على رأسهم بينت تسيمرمان Bennett Zimmerman ويورام ايتنغر Yoram Ettinger، وتقع الدراسة في أكثر من مائة صفحة، تبدأ بفكرة أن الفرضية القائلة بأن العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة يشكلون تهديداً ديموغرافياً لـ"إسرائيل" هي فرضية غير معقولة، ولا بدَّ من إعادة النظر فيها بصورة جوهرية. ذلك لأن الرقم المتعلق بعدد السكان المقدر لعام 2004 من قِبَل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والبالغ 3.8 مليون نسمة يساوي فعلاً 2.4 مليون نسمة فقط أي بنقص مقداره 1.4 مليون نسمة [22].

ونحن هنا لسنا بصدد الرد على كل التفاصيل المذكورة في الدراسة، إلا أنه وبشكل عام فإنها تفتقر إلى المنهجية العلمية السليمة، كما تفتقر إلى عدم لجوئها إلى المصادر المختصة، ولكنها تلجأ إلى مصادر انتقائية، وتُقحم نفسها في قضايا مهنية إحصائية بحتة لتمرير مواقف سياسية، جاءت في حينها قبل عملية الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، بهدف تعطيل عملية الانسحاب، أو على الأقل عدم التفكير بعملية انسحاب مماثلة في الضفة الغربية في المستقبل، يتم من خلالها تفكيك مستوطنات في الضفة الغربية، وذلك من منطلق أن الفلسطينيين لا يشكلون مشكلة ديموغرافية لـ"إسرائيل"، وخاصة إذا تم عزلهم في كانتونات صغيرة تسيطر "إسرائيل" على معظم الأراضي، وتسمح بإنشاء خطوط مواصلات بين الكانتونات المعزولة، مع إمكانية إعادة رسم الحدود الافتراضية، بحيث تبقى "إسرائيل" ذات أغلبية يهودية.

في الوقت نفسه فإن الجهات المروّجة لهذه الأفكار من اليمين تدعم في أوقات أخرى فرضية أن الفلسطينيين يهددون ديموغرافياً الدولة اليهودية، وبالتالي ليس هناك من خيارات سوى التهجير بالقوة "الترانسفير".

وقد قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ممثلاً برئيسه السيد لؤي شبانه بالرد على أقوال الصحف، وخاصة مقال شاحر ايلان Shahar Ilan المنشور في صحيفة هآرتس، الذي أثار مجموعة من القضايا الحساسة حول الموضوع، بحيث لم يترك الرد مجالاً لتصديق هذه الافتراءات حول فجوة المليون والنصف[23].

وحتى نلخص نتائج الجدل الدائر بين فرقاء إسرائيليين حول عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، نشير إلى ما نشرته الصحف العبرية تحت عنوان "الفلسطينيون على حق ونحن على خطأ في الحسابات الديموغرافية" من خلال الوثيقة التي أعدها مكتب الإحصاء الإسرائيلي، وقدمها للجنة رقابة الدولة التابعة للكنيست بناء على طلبها، لتفسير التعارضات بين الإحصائيات الفلسطينية وتلك الإسرائيلية خلال العقد الأخير، إضافةً إلى مواجهة ادعاءات الوثيقة الجديدة التي أعدها طاقم الخبراء الإسرائيلي الأمريكي برئاسة بينت تسيمرمان ويورام ايتنغر، والتي تدعي أن عدد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة هو حوالي 2.4 مليون نسمة فقط في سنة 2004.

وتشير وثيقة مكتب الإحصاء الإسرائيلي بصراحة إلى أن معطيات الإحصاء الذي أجراه الفلسطينيون في عام 1997 موثوقة وتوقعاتهم بصدد "النمو السكاني في العقد الأخير معقولة ومنطقية... وأن افتراضات الزيادة الطبيعية للمكتب الفلسطيني معقولة وملائمة... أما افتراضاته بصدد ميزان الهجرة الإيجابي فتبدو مبالغاً فيها جداً في فترة الانتفاضة والأزمة الاقتصادية". وهذا ما حدث بالفعل إذ قام المكتب الفلسطيني بتصحيح تقديراته حول الهجرة وخفض عدد السكان من 3.8 إلى 3.6 مليوناً، ... وكان مكتب الإحصاء الإسرائيلي قد اعتمد على معايير وتقديرات خاطئة، وعلى إحصاء قديم منذ عام 1967، ولذلك كان منقوصاً، ... وعلى هذا فإن الإحصاء الفلسطيني جرى حسب المعايير الدولية المتعارف عليها، وعملية الإحصاء ذاتها كانت صحيحة[24]. وأضاف شاحر ايلان في تعليقه:

> يذهب أعضاء الطاقم الإسرائيلي الأمريكي من جهة سيرجيو دي لا فرغولا [Sergio della Pergola]، أرنون سوفير [Arnon Sofer] وأعضاء لجنة الإحصاء المركزية من جهة ثانية في الأسبوعين الأخيرين من حدث إلى حدث، من اجتماع إلى اجتماع، من يوم نظري إلى يوم نظري، الجدل بينهم مقترن بالكثير من التعابير اللاذعة. دي لافرغولا يقول عن عمل الطاقم... "كأنه عمل علمي. إنهم لا يعرفون ماذا يكتبون إنهم يكذبون بدون خجل". ويقول البروفيسور سوفير "يبدأون بإعطاء نصائح لمكتب الإحصاء الإسرائيلي الخاص بنا وكأنها الأفضل في العالم"[25].

الموضوع من ناحية فنية ومهنية إحصائية بحتة لا يستحق التعليق كثيراً، حتى يتم إثبات خطئه بوجود هذه الفجوة الكبيرة والمقدرة بالمليون والنصف، لكن لا بد من الإشارة إلى أن هذه الفجوة حسب رأي مُعدِّي الدراسة تستند في جزء منها على قيام الإحصاء الفلسطيني باحتساب 325 ألف فلسطيني مقيم بالخارج في التعداد الفلسطيني لسنة 1997، وهذا غير سليم حيث لم يتم إدراج أي فرد منهم ضمن نتائج التعداد الإجمالية ولا ضمن الإسقاطات، إضافةً إلى شمول الإسقاطات

الفلسطينية للفلسطينيين المقيمين في القدس في الأراضي التي احتلت عام 1967 رغم أن "إسرائيل" تَعدُّهم ، وهذا الأمر صحيح لأن القدس ضمن الأراضي المحتلة عام 1967، و"إسرائيل" لا يجوز لها ضمهم إليها، أما من ناحية افتراضات صافي الهجرة الإيجابية فقد كان الإحصاء الفلسطيني قد أعد إسقاطات سكانية بعد تنفيذ تعداد 1997، تفترض حزمة من الافتراضات من ضمنها عودة حوالي 45 ألف فلسطيني سنوياً خلال السنوات 2001–2010[26]، وذلك ضمن أجواء العملية السلمية والتوقعات الإيجابية الحذرة وغير المبالغ بها في حينه، إلا أن العدوان الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني خلال انتفاضة الأقصى، أدى إلى عدم تحقق هذه الفرضية لهذه السنوات، وهو ما أدى لقيام الإحصاء الفلسطيني بتنقيح الإسقاطات، ليصبح عدد السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، في سنة 2004 قيد النقاش، هو 3.6 مليون نسمة بدلاً من 3.8 مليون نسمة، وليس كما أشارت الدراسة إلى أن عددهم هو 2.4 مليون نسمة. في الوقت نفسه فإن التوقعات السابقة تكون متدنية جداً، إذا سادت بدائل أخرى من الاستقرار السياسي، وحصل اللاجئون الفلسطينيون المتواجدون في الشتات على حقِّهم في العودة إلى ديارهم.

سادساً: الضغوط والإجراءات الإسرائيلية للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر وفي الضفة والقطاع

ما فتئت "إسرائيل" ومنذ إنشائها تقوم بكافة أشكال الضغوط والإجراءات للتأثير على الحالة الديموغرافية الفلسطينية عبر الخط الأخضر، حتى إن الجدل والخلاف حول عدد الفلسطينيين واليهود في فلسطين التاريخية المشار إليه سابقاً، كان ينتقل فيه الجدل والخلاف تلقائياً إلى الفترة التي يستغرقها تساوي الفلسطينيين واليهود فيها، وإلى عدد السكان الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر، وكيف ستبقي "إسرائيل" التي لا حدود لها ذات أغلبية يهودية على جانبي هذا الخط، والذي تعيد رسمه على الواقع وفي أذهان الخبراء والساسة في "إسرائيل" كل يوم، خاصةً وأن هناك فلسطينيين من غير اليهود يُعدُّون ضمن "إسرائيل" أو داخل الخط الأخضر، إضافةً إلى مستوطنين يهود يقيمون في الأراضي المحتلة عام 1967 ويُعدُّون ضمن "إسرائيل".

هذا الموضوع يعيد النظر في كل فترة بأهمية الصراع الديموغرافي لدى اليمين واليسار الإسرائيلي، واختلافهم في اتباع وسائل قديمة وحديثة لتهجير الفلسطينيين من أرضهم، وإعادة رسم الحدود المفترضة على جانبي الخط الأخضر للتأثير على الوضع الديموغرافي، وبحجة تقديم تنازلات مؤلمة على حد زعمهم.

وبالإضافة إلى عمليات القتل والتهجير والاضطهاد وتضييق سبل العيش للفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم، وحصارهم عسكرياً وسياسياً واقتصادياً تقوم "إسرائيل" بسياسات وإجراءات قمعية عنصرية يومية على جانبي الخط الأخضر، تؤدي إلى مصادرة الأراضي الفلسطينية، وعزل التجمعات وتحويلها إلى كانتونات وسجون، وتحويل حياة الفلسطينيين اليومية إلى جحيم، يجبر بعضهم على الرحيل إلى مناطق أخرى بالداخل أو الخارج.

هذه الإجراءات تترافق مع طرح مواضيع لها علاقة بتوزيع السكان العرب على جانبي الخط الأخضر، تؤثر على نسيجهم الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، أو الحديث عن العرب في "إسرائيل" وضمهم أو ترحيلهم إلى مناطق 1967، ضمن كانتونات معزولة، بحيث تُصادر معظم الأراضي، لتصبح مدن الضفة الغربية وبعض ما حولها سجوناً غير كبيرة، يُشَكِّل كل منها منطقة معزولة، حتى إن توفر تواصل بين الطرق سيكون تحت مسؤولية "إسرائيل"، وستكون هذه الطرق معرضة لحواجز تسميها "حواجز أمنيّة"، تَحدُّ من حركة السكان، والهدف منها إذلالهم والتضييق على كل أعمالهم وطموحاتهم في العيش الكريم في أرضهم، لإجبارهم على تركها، بحيث يصبح عدد كبير من السكان الفلسطينيين مقيمين على أقل مساحة من الأراضي، وغير تابعين لما يسمى "بالدولة اليهودية".

هجرة الفلسطينيين إلى الخارج ونزيف الأدمغة والكفاءات الفلسطينية:

مما لا شك فيه أن هناك تأثيرات سلبية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية القمعية خلال سنوات انتفاضة الأقصى، رافقها في السنة الأخيرة 2006 فرض الحصار على الشعب الفلسطيني والاختلافات السياسية الفلسطينية الداخلية بين الأخوة، ضمن ضغوط دولية خارجية على خياره الديموقراطي، بهدف إيجاد الفتنة الداخلية المفتعلة بين الأشقاء، بحيث يعطَى العدو الصهيوني ومن يحالفه بعض الذرائع الوهمية للتغطية على فشلهم في حل القضية الفلسطينية، وفشل سياساتهم في المنطقة. إضافةً إلى المماطلة في الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، والاستمرار في الاحتلال ومصادرة الأراضي وتفريغ الأرض من أهلها "طوعاً" حسبما يخططون.

من هذه الآثار لجوء بعض المواطنين ومن ضمنهم بعض الكفاءات الفلسطينية إلى مغادرة البلاد طلباً للأمان، أو للبحث عن سبل العيش، أو للتعلّم في الخارج، أو لزيارة الأهل والأقارب والإقامة عندهم لفترات طويلة، وغيرها من الأسباب.

في البداية لا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الظاهرة هي ظاهرة طبيعية في ظل أي احتلال، فكيف بمحتل يجثم على الشعب الفلسطيني وأرضه ومُقدّراته منذ ستة عقود، وما ترك من إجراءات ووسائل وأدوات وقوانين ظالمة، ظاهرة وباطنة إلا ومارسها على أعين العالم.

ففي مقال حول خطر الهجرة والتفريغ في فلسطين، تشير نتائج الاستطلاع الذي أجرته جامعة بيرزيت إلى أن 30% من الفلسطينيين يتطلعون إلى الهجرة، غالبيتهم من الشباب بسبب الأحوال

السائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي لم تقتصر على قسوة الاحتلال الإسرائيلي، بل وصلت إلى الصراعات بين القيادات السياسية الفلسطينية؛ الأمر الذي يصب في خدمة الهدف الاستراتيجي الصهيوني المتمثل بتفريغ الأرض[27].

وفي تقرير آخر حول ظاهرة الهجرة الخطيرة في الضفة والقطاع، وتفاقم نزف الكفاءات، نشرت صحيفة الحياة عن نية 44% من الشباب الفلسطيني الهجرة، وأن هناك 50 ألف طلب هجرة فلسطيني قدمت إلى مختلف القنصليات الأجنبية، وأنَّ عشرة آلاف شاب فلسطيني حصلوا على تأشيرة الدخول إلى تلك الدول، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتشيلي، وتضم هذه الحالات مختلف المناطق الفلسطينية وجميع الطوائف، ولكنها تتعاظم نسبياً بين المسيحيين إلى حد كبير وخطير، وذلك كما أشارت الصحيفة نقلاً عن المطران رياح أبو العسل، وأردفت الصحيفة قولها أنه "بات من الممكن إحصاء عدد العائلات (المسيحية) في كل قرية فلسطينية دون عناء"، كما أشارت الصحيفة نقلاً عن مصادر أردنية إلى أنه خلال السنوات الخمس الأولى لانتفاضة الأقصى دخل إلى الأراضي الأردنية حوالي 300 ألف فلسطيني ولم يعودوا[28].

كما حذر مسؤولون فلسطينيون من تنامي ظاهرة الهجرة في صفوف الفلسطينيين، لا سيما بين صفوف أصحاب الكفاءات العلمية والعملية، محذرين من تداعيات ذلك على المجتمع الفلسطيني، حيث أشير إلى أن بعض الكفاءات المتميزة في القطاع الحكومي لجأت إلى البحث خارج فلسطين عن مصدر رزق، مع تأكيد هذه المصادر على ضرورة إحداث الاستقرار السياسي والاقتصادي، ليكون الخطوة الأساسية للتخفيف من حدة هذه الهجرة المعاكسة ورحيل الكفاءات[29].

إن الأرقام في هذا المجال لا يمكن حصرها، في الوقت نفسه لا يمكن غض الطرف عنها بهدف التوعية بها وللحد من آثارها المستقبلية السلبية على الصراع الديموغرافي في المنطقة، ولا بدّ للقادة الفلسطينيين والمعنيين بالأمر من القيام باتخاذ كل الإجراءات الكفيلة بمنع هذه الظاهرة أو الحد من آثارها. في المقابل لا بد من ضرورة عدم تضخيمها، وخاصةً أن قياس حجم هذه الظاهرة وأسبابها بصورة علمية ومن مصادر رسمية غير متوفر، وأن ما ذكر سابقاً هو للدلالة على وجود الظاهرة وليس لقياسها. في الوقت نفسه لا بدّ من التنويه إلى أن الاعتماد على الفرق بين المغادرين والقادمين في فترة من الزمن لا يمثل هجرة حقيقية دائمة، بل غالباً ما تكون مؤقتة، تزول بزوال أسبابها، مع العلم أيضاً أن الفلسطينيين الذين يغادرون للخارج ويتجنسون بجنسيات أخرى يحتفظون بإقاماتهم في الضفة والقطاع، حتى ولو أقاموا في الخارج لفترات طويلة، وذلك من أجل عودتهم أو عودة أبنائهم وأحفادهم.

سابعاً: فلسطينيو الخارج وحق العودة

رغم كل القرارات الدولية المتعلقة بحق عودة اللاجئين وتعويضهم

منذ قرار التقسيم رقم 194 لسنة 1947، الصادر عن الأمم المتحدة[30]، إلا أن مواطناً فلسطينياً واحداً لم يعد بناءً على هذه القرارات، بل إن "إسرائيل" تابعت بوسائل مختلفة وضع باقي الفلسطينيين تحت ظروف صعبة لإجبارهم على الهجرة. في الوقت نفسه واجه الشعب الفلسطيني كل التحديات ليبقى ثابتاً على أرضه، غير متنازلٍ عن حقوقه في تقرير مصيره وحقه في العودة.

ففي استطلاع الآراء السياسية للاجئين الفلسطينيين في لبنان، نفذه مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات عام 2006، أظهرت نتائجه أن حوالي 82% من الفلسطينيين في لبنان متأكدون من عودتهم إلى فلسطين بشكل أو بآخر، وأن 13% لا يعتقدون أن عودتهم ممكنة، والباقي لا يعرفون، وأن أكثر من 98% منهم لا يجدون في التعويض والتوطين في لبنان حلاً لقضيتهم، وأن حوالي 80% منهم لا يقبلون إلا العودة إلى بلداتهم وقراهم الأصلية التي أخرجوا منها، وحوالي 5% يقبلون بالعودة إلى الأراضي المحتلة عام 1967، وغالبية المتبقين يقبلون بتسوية في لبنان أو خارجه. في الوقت نفسه يؤيد 83% منهم موقف حماس من عدم الاعتراف بـ"إسرائيل" رغم الضغوط المختلفة[31].

وأفاد استطلاع آخر لمركز مدى الكرمل في حيفا، بأن 80% من فلسطينيي الـ 48 يناصرون حق اللاجئين في العودة إلى أوطانهم أو تلقي التعويضات، وأن 42% من المستجوبين يرون ضرورة الجمع بين العودة والتعويض بشكل مشترك، فيما يدعو 29% منهم إلى تخيير اللاجئين الفلسطينيين بين العودة وبين التعويض. وكشف الاستطلاع إلى أن 87% من الفلسطينيين نادوا بضرورة المطالبة بممارسة حق العودة، وبأن تجعل القيادات المحلية من حق العودة موضوعاً سياسياً مهماً[32].

وتضمّن البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيي أوروبا الرابع، والذي عقد في مدينة مالمو السويدية في أيار/ مايو 2006، العديد من القرارات البناءة والمفيدة لمستقبل الشعب الفلسطيني، والتي على رأسها أن الفلسطينيين وحدة واحدة أينما وجدوا، وضرورة حصولهم على حق العودة، والتحذير من مغبة المساس بهذا الحق أو تجاوزه أو المساومة عليه، وضرورة "تمكين الفلسطينيين أينما كانوا من العودة إلى أرضهم وديارهم التي هُجِّروا منها قسراً، مع التعويض إلى جانب ذلك عن كافة الخسائر والأضرار المعنوية والمادية التي لحقت بهم وبأجيالهم جراء ذلك التهجير وطوال سنوات اللجوء والشتات"[33].

كما أن موضوع عودة اللاجئين قد شهد عام 2006 حوارات ومناقشات محلية وإقليمية ودولية، نابعة من استمرار معاناة الفلسطينيين في الشتات، وخاصة ما جرى ويجري من اعتداءات صارخة من قِبَل قوات الاحتلال في قطاع غزة والضفة الغربية، ومن سَنّ قوانين وإجراءات عنصرية على المواطنين الفلسطينيين المقيمين في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1948، وخاصةً من ناحية مصادرة الأراضي وترحيل البدو الفلسطينيين في النقب جنوب فلسطين، والإجراءات المتعلقة بترحيل الفلسطينيين من القدس، والنتائج المتوقعة من بناء جدار الضم والتوسع، وسَنّ قوانين

تمنع الزوج أو الزوجة "الفلسطينيين فقط" من الإقامة في "إسرائيل" فيما إذا كان أحدهما فلسطيني من الضفة أو غزة، مما يتسبب في تفكيك الأسر، ويؤثر سلباً على نسيج الحياة الاجتماعي الذي كان سائداً في الفترة السابقة على جانبي الخط الأخضر.

هذا بالإضافة لما يحدث من عمليات قتل وتشريد وتهديد للفلسطينيين في العراق، ومعاناتهم على الحدود الأردنية والسورية، وما يجري في لبنان من المعاناة القاسية والمستمرة للمقيمين في المخيمات المكتظة بالسكان من عدم توفر الخدمات أو سوئها، ومن البطالة والفقر المدقع بسبب القوانين التي تمنعهم من العمل في أكثر من 70 مهنة، وعدم حصولهم على حقوقهم الاجتماعية والمدنية كما تشير تقارير الأونروا، وما قامت به الحكومة من وقف إجراءات سحب وثيقة سفر اللاجئ المقيم في لبنان في حال كان يحمل جواز سفر أجنبي، وإعادتها للذين سحبت سابقاً، والاعتراف بجواز السفر الفلسطيني الصادر عن السلطة الفلسطينية، والجدل بين اللبنانيين حول توطين الفلسطينيين أو ترحيلهم إلى دول عربية أو أجنبية مجاورة لحين عودتهم إلى أوطانهم، أو حتى تهجيرهم إلى دول أجنبية مثل كندا واستراليا، وعلاقة ذلك بالمخططات الصهيونية الأمريكية للقفز على حق عودة اللاجئين، على حد قول مصدر من الجامعة العربية[34].

وفي مقال نشرته القدس العربي عن هآرتس بعنوان مشكلة "إسرائيل" ليست الاحتلال ولكن اللاجئين، لمردخاي كيدار Mordechai Kedar يقول في آخره:

> الاستنتاج هو أن التوصل للسلام مع جيران إسرائيل العرب لا يرتبط بسيطرتنا على المنطقة، وإنما بالموافقة على عودة لاجئي 1948 مع أحفادهم إلى بيوتهم في داخل إسرائيل، ودفع إسرائيل بذلك للقضاء على نفسها ككيان صهيوني. بعد أن نقوم بإخلاء الجولان كاملاً، وحتى بعد أن ننسحب من كل أراضي يهودا والسامرة، سنكتشف أن جوهر المشكلة بين إسرائيل وجيرانها لم يحلّ (عودة اللاجئين)، وأنها ستبقى بعد ذلك بؤرة للصراع في المستقبل كذلك. الحقيقة – مهما كانت مرة – أفضل من الوهم اللذيذ والواهن. لقد آن الأوان لفهم جيراننا وأن نتوقف عن الإصغاء لأنفسنا فقط[35].

الخلاصة مما ذكر، أنه لا يوجد حل للمشاكل السابقة التي يعانيها اللاجئون في شتى بقاع الأرض سوى عودتهم إلى ديارهم.

خاتمة

إن المتفحص لمشاكل منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، والمشاكل والصراعات الدولية بشكل عام، خلال النصف الثاني من القرن الماضي، يجد أن معظمها ينبع من إنشاء الكيان الصهيوني عام 1948، وعدم قيام المجتمع الدولي بوضع وتنفيذ حلول عادلة تضمن حصول الشعب الفلسطيني على حقوقه المشروعة، بما فيها حقه الكامل بالعودة، واستعادة أرضه ومقدساته ومُقدّراته، وسيادته الكاملة عليها دون مماطلة ولا مساومة. ومن الواضح أيضاً أن المنطقة بأكملها لن ترى الأمن والسلام المنشود، دون تحقيق الشعب الفلسطيني لآماله وتطلعاته المتعلقة بالحرية الكاملة والاستقلال على التراب الفلسطيني.

وأمام تشعب الصراع ليصبح الصراع الديموغرافي اليهودي – الفلسطيني أحد أهم أشكاله، ومن توقع تساوي عدد الفلسطينيين وعدد اليهود في فلسطين التاريخية في نهاية عام 2010، فليس أمام المجتمع الدولي و "إسرائيل" وراسمي السياسات فيها من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار سوى التفكير الجدي بحل القضية الفلسطينية بصورة عادلة، تضمن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على الأرض والإنسان والمقدسات والمقدرات الفلسطينية، وعودة جميع اللاجئين إلى ديارهم وديار آبائهم وأجدادهم التي هُجِّروا منها.

هوامش الفصل الثامن

[1] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2006، رام الله، فلسطين، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/end-year06a.pdf

[2] المرجع نفسه.

[3] المرجع نفسه.

[4] الفلسطينيون في نهاية عام 2006.

[5] **الخليج**، 2007/3/7.

[6] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي 1999، رام **الله**، فلسطين، ص 146؛ وانظر أيضاً: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المسح الصحي الديموغرافي – 2004، التقرير النهائي، رام **الله**، فلسطين.

[7] الفلسطينيون في نهاية عام 2006.

[8] منظمة التحرير الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، المكتب المركزي للإحصاء والمصادر الطبيعية، **المجموعة الإحصائية الفلسطينية**، العدد 9، دمشق، 1993/1994.

[9] http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[10] Ibid.

[11] Ibid.

[12] الجدول من تجميع الباحث (الفلسطينيون في نهاية عام 2006، وكتاب فلسطين الإحصائي السنوي 1999)،
ملاحظة: العلامة (–) تعني غير متوفر.

[13] محسن صالح وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005** (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006)، ص 175.

[14] **المرجع نفسه**، ص 168؛ وانظر أيضاً: النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، في: http://www.mic-pal.info/nkba/world/10.doc

[15] الفلسطينيون في نهاية عام 2006، ص 31.

[16] حول إحصاءات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، انظر:
http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE3.PDF; and
http://www.un.org/unrwa/arabic/Refugees/pdf/TABLE1.PDF

[17] تقديرات الباحث.

[18] The Rand Palestinian State Study Team, *Building a Successful Palestinian State* (USA: Rand Corporation, 2005), p. 87.

[19] **الحياة**، 2006/5/4؛ وانظر أيضاً:
http://www.ynetnews.com/articles/0,7340,L-3080831,00.html; and
http://www.bahethcenter.net/A.W/alsahafa/sahafat_al3adow/5-5-2005/3-5-2005.htm

[20] المشهد الإسرائيلي، 2005/6/14.

[21] الفلسطينيون في نهاية عام 2006.

[22] See: "Arab Population in the West Bank and Gaza: The Million and a Half Person Gap," in American – Israel Demographic Research Group (AIDRG), published by the Begin – Sadat for Strategic Studies in Israel, 10/1/2005, in: www.padernographics.com

[23] **الحياة**، 2005/6/11؛ و**القدس**، 2005/6/8.

[24] **الحياة الجديدة**، 2005/6/8.

[25] **الأيام**، فلسطين، 2005/6/8.

[26] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سكان التجمعات الفلسطينية 1997–2010، رام الله، فلسطين، ص 17.

[27] **البيان**، الإمارات، 2006/10/27.

[28] **الحياة**، 2006/12/11.

[29] **الدستور**، 2006/10/30.

[30] http://www.un.org/unrwa/arabic/Roll/index.htm

[31] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، استطلاع رأي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بيروت، أيار/ مايو 2006.

[32] **الخليج**، 2006/1/5.

[33] مركز العودة الفلسطيني، البيان الختامي لمؤتمر فلسطينيِّي أوروبا الرابع، لندن، 2006/5/8، في:
http://www.prc.org.uk/data/aspx/d3/2813.aspx

[34] **الوطن**، السعودية، 2006/5/10؛ وجريدة **الديار**، بيروت، 2006/5/12؛ ووفا، 2006/6/15؛ و**المستقبل**، 2006/11/2.

[35] **القدس العربي**، 2006/11/17؛ وانظر أيضاً:
http://omedia.org/Show_Article.asp?DynamicContentID=1861&MenuID=727&ThreadID=1014017

الفصل التاسع

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

الوضع الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة

مقدمة

منذ بدء الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967، عملت سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبشكل مبرمج ومخطط على إلحاق الاقتصاد الفلسطيني في هاتين المنطقتين إلحاقاً تاماً بالاقتصاد الإسرائيلي، بحيث أصبح هذا الاقتصاد تابعاً وخاضعاً وضعيفاً وغير قادر على المنافسة، ويتركز نشاطه الأساسي في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي بكل تفاصيله.

وقد أدت سياسات وممارسات الاحتلال إلى إيجاد تشوهات واختلالات هيكلية في البنية الاقتصادية للمناطق الفلسطينية، حيث أصدرت سلطات الاحتلال الإسرائيلي عدداً كبيراً من الأوامر والتعليمات العسكرية التي هدفت إلى الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض والموارد الاقتصادية الفلسطينية، وتوجيه الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية بهدف الاستحواذ عليها ووضعها تحت تصرف الاقتصاد والسياسة الإسرائيلية، والإبقاء على المناطق المحتلة كسوق محمي لصالح المنتجين الإسرائيليين.

كما عانى الاقتصاد الفلسطيني كثيراً من السياسات والإجراءات العديدة التي تعرض لها خلال سنوات الاحتلال الطويلة، فيما يتعلق بانفتاح السوق الفلسطينية على السوق الإسرائيلية؛ فقد كان لهذه السياسات تأثيرها السلبي على مستويات الاستثمار والإنتاج في الاقتصاد الفلسطيني.

وتشير النتائج إلى نجاح سلطات الاحتلال الإسرائيلي في تحقيق أهدافها، وذلك رغم حدوث بعض الارتفاع في مستويات المعيشة للمواطنين الفلسطينيين، والذي نجم في جزء منه عن ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وليس عن نمو حقيقي في القطاعات الاقتصادية الفلسطينية.

وجاء التوقيع على البروتوكول الاقتصادي (بروتوكول باريس) عام 1994 على إثر اتفاقية إعلان المبادئ (اتفاقية أوسلو) عام 1993، ليحدد وينظم طبيعة العلاقات الاقتصادية بين الاقتصاد الفلسطيني والاقتصاد الإسرائيلي، وإلى حدٍ ما مع اقتصادات الدول العربية والدول الأخرى. وفي الحقيقة، فإن التجربة أثبتت أن البروتوكول الاقتصادي لم يغير في الواقع تركيبة العلاقات الاقتصادية التي فرضها الاحتلال إلا من ناحية الشكل، فقد استمرت "إسرائيل" في سيطرتها على المعابر من ناحية دخول وخروج الواردات والصادرات من البضائع والمواد الخام، كما أن الترتيبات المالية الناجمة عن اتفاق باريس الاقتصادي مكّنَت السلطات الإسرائيلية من التحكم بالموارد المالية للسلطة الفلسطينية، وخاصةً الحق في تحصيل إيراداتها بشكل مباشر. هذا بالإضافة إلى عملية إقفال المعابر المختلفة بشكل مزاجي وانتقامي، فقد استخدمت المعابر كورقة ضغط سياسية واقتصادية، مما أدى إلى إحداث أضرار كبيرة بالاقتصاد الفلسطيني نتيجةً لذلك.

يعتمد الوضع الاقتصادي للسلطة الفلسطينية على علاقتها بـ"إسرائيل"، حسب بروتوكول باريس الاقتصادي، خصوصاً فيما يتعلق بأموال الضرائب التي تُحصلها "إسرائيل" ثم تعيدها إلى السلطة الفلسطينية، وتشكل حوالي 60% من إجمالي الضرائب التي تجمعها السلطة الفلسطينية، كما يعتمد على علاقة السلطة بالدول المانحة العربية والغربية، والتي مولت العديد من المشاريع والبنية التحتية، بالإضافة إلى دورها في تمويل الموازنة العامة للسلطة.

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة في عام 2006، وفي أعقاب الانتخابات التشريعية التي أعطت لحركة حماس أغلبية شكلت بموجبها الحكومة الفلسطينية، حصاراً شاملاً غير مسبوق من قِبَل "إسرائيل" ودول العالم الأخرى، وهو الأشد والأكثر قسوة منذ الاحتلال الإسرائيلي في عام 1967، فقد استخدم الحصار كعقاب جماعي للشعب الفلسطيني في الداخل وكانت له نتائج كارثية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث خسر هذا الاقتصاد حوالي خُمس الناتج المحلي الإجمالي المتحقق عام 2005، وبناء عليه تراجع نصيب الفرد من الدخل القومي وارتفعت نسبة البطالة والفقر وتعمقت حالة الركود الاقتصادي التي كان يعاني منها سابقاً.

لقد مرَّ الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة بظروف صعبة قبل الانتخابات التشريعية الأخيرة وتشكيل حركة حماس لحكومتها في العام 2006، حيث تعمقت وزادت صعوبتها منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، فقد عملت "إسرائيل" على اتباع سياسة الحصار المطول وفصل المناطق عن بعضها البعض، والتدمير المبرمج للمؤسسات والمنشآت الاقتصادية، ومنع العمال الفلسطينيين من العمل في داخل "إسرائيل"، كما ماطلت في دفع المستحقات الفلسطينية العائدة من الضرائب والرسوم، واستمرت في بناء جدار الضم والعزل، مما أدى إلى إغلاق مساحات واسعة من أراضي الضفة الغربية ووضع عقبات دائمة أمام تنقل المواطنين وتقييد حريتهم في استغلال أراضيهم. ويُقدِّر بعض الاقتصاديين الخسائر المباشرة وغير المباشرة، التي تكبدها الاقتصاد الفلسطيني منذ اندلاع انتفاضة الأقصى بحوالي 15 مليار دولار.

وتعكس الأزمة الاقتصادية التي تعيشها الأراضي الفلسطينية مدى هشاشة الاقتصاد الفلسطيني وعمق انكشافه للخارج واعتماده بشكل أساسي على المساعدات الخارجية، وخاصةً في تمويل موازنة السلطة الفلسطينية وغيرها من المشاريع التي تهم المواطن الفلسطيني في الداخل وتعمل على رفع مستوى معيشته.

وتجدر الإشارة هنا إلى صعوبة الحصول على بيانات دقيقة، يمكن الاعتماد عليها، عن المؤشرات الاقتصادية لعام 2006، بسبب تعقيدات الوضع الداخلي في الأراضي الفلسطينية، وعدم انتظام عمل مؤسسات السلطة الفلسطينية، بحيث يصعب إنتاج بيانات دقيقة عما يدور في الداخل الفلسطيني في هذا التوقيت. ومع ذلك، فإن البيانات الأولية الصادرة تشير إلى تراجع في معظم هذه المؤشرات.

أولاً: الحسابات القومية

تشير التقديرات الأولية للحسابات القومية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني للعام 2006، إلى استمرار التراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال الربع الرابع من العام 2006، فقد بلغت نسبة التراجع ما مقداره 11.6% عن الربع الذي سبقه، وكان الربع الثالث من العام نفسه قد سجّل تراجعاً بنسبة 6.9% عن الربع الثاني من العام 2006. كما سجّل الربع الرابع من العام 2006 تراجعاً عن مثيله من العام 2005 بلغت نسبته 21.2%. وتشير التقديرات الأولية إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي من 4,442.7 مليون دولار في العام 2005 إلى 4,150.6 مليون دولار في العام 2006، أي بما نسبته 6.6% تقريباً.

وقد حدث تراجع في معظم الأنشطة الاقتصادية كالتعدين، والصناعة التحويلية وإمدادات الكهرباء والماء، ونشاط الإنشاءات، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات، والأنشطة العقارية والإيجارية، وأنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، ونشاط المطاعم والفنادق، ونشاط التعليم، ونشاط الصحة والعمل الاجتماعي، ونشاط الإدارة العامة والدفاع.

ثانياً: القطاعات الاقتصادية

طبقاً للتقديرات الأولية المتوفرة عن أداء القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه والربع المقابل له من العام 2005، فقد تذبذبت القيمة المضافة الحقيقية لكافة القطاعات الاقتصادية بين ارتفاع وانخفاض وبنسب متفاوتة.

1. الزراعة وصيد الأسماك:

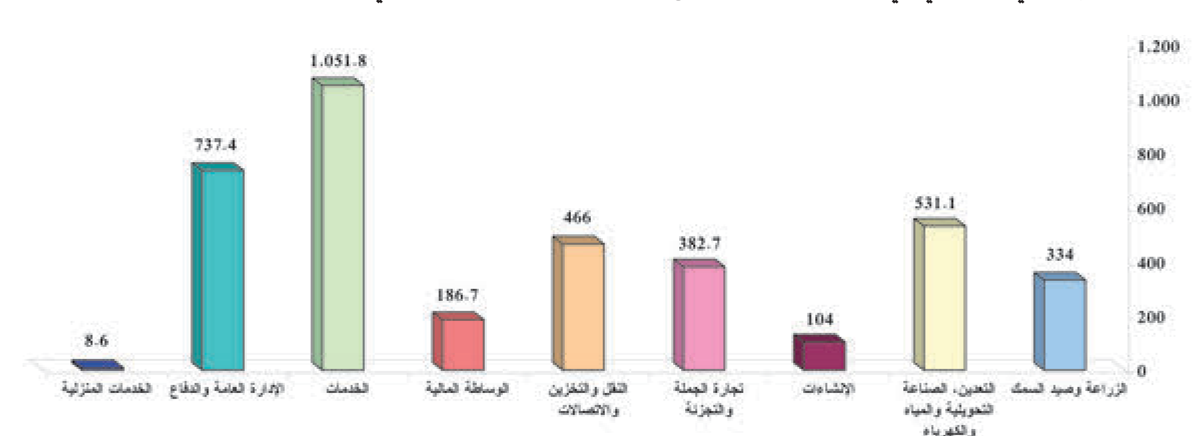
تشير التقديرات الأولية المتوفرة إلى أن إجمالي القيمة المضافة لنشاط الزراعة وصيد الأسماك قد سجّل نمواً مهماً خلال الربع الرابع من العام 2006 بنسبة وصلت إلى 14.8% عن الربع الثالث من العام نفسه، فقد ارتفع من 80.9 مليون دولار إلى 92.9 مليون دولار؛ حيث يبدو أن إضراب العاملين في القطاع الحكومي قد أدى إلى توجه بعضهم للعمل المؤقت في الزراعة، فقد كان الإنتاج الزراعي وخاصةً محصول الزيتون جيداً. وسجّل إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع خلال الربع الرابع من العام 2006 نمواً نسبته 20.6% بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005، حيث ارتفع من 77 مليون دولار إلى 92.9 مليون دولار. وتشير التقديرات الأولية إلى ارتفاع القيمة السنوية لقطاع الزراعة وصيد الأسماك في العام 2006 إلى 334 مليون دولار بعد أن كانت 312.6 مليون دولار في العام 2005، أي بارتفاع قدره 6.8%. ومثّلت مساهمة هذا القطاع 8% من إجمالي الناتج المحلي.

جدول 9/1: الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي للأرباع الخاصة بعام 2006 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالمليون دولار)

النشاط الاقتصادي	القيم السنوية	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
الزراعة وصيد السمك	**334**	**71.1**	**89.1**	**80.9**	**92.9**
التعدين، الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	**531.1**	**119.3**	**134.6**	**144.2**	**133**
– التعدين واستغلال المحاجر	18	4	4.6	4.9	4.5
– الصناعة التحويلية	444	99.8	112.5	120.5	111.2
– إمدادات المياه والكهرباء	69.1	15.5	17.5	18.8	17.3
الإنشاءات	**104**	**27.5**	**27.2**	**24.7**	**24.6**
تجارة الجملة والتجزئة	**382.7**	**92.3**	**93.9**	**102.8**	**93.7**
النقل والتخزين والاتصالات	**466**	**121.7**	**114.5**	**115.8**	**114**
الوساطة المالية	**186.7**	**46.9**	**46.2**	**46.8**	**46.8**
الخدمات	**1,051.8**	**291.5**	**296.4**	**254.2**	**209.7**
– الأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية	447.8	107.4	107.8	120.3	112.3
– أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية	43.3	11.1	11	10.8	10.4
– المطاعم والفنادق	67	17.2	23.5	14.6	11.7
– التعليم	311.2	98.2	96.7	69.4	46.9
– الصحة والعمل الاجتماعي	182.5	57.6	57.4	39.1	28.4
الإدارة العامة والدفاع	**737.4**	**220.9**	**202.4**	**184.1**	**130**
الخدمات المنزلية	**8.6**	**2.2**	**2.2**	**2.1**	**2.1**
ناقص: خدمات الوساطة المالية المقاسة بصورة غير مباشرة	–138.4	–34.4	–34	–34.7	–35.3
زائد: الرسوم الجمركية	183.6	59.2	44.8	39.8	39.8
زائد: صافي ضريبة القيمة المضافة على الواردات	303.1	93.4	85.9	66.8	57
الناتج المحلي الإجمالي والربعي	**4,150.6**	**1,111.6**	**1,103.2**	**1,027.5**	**908.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي سنة 2006 (بالمليون دولار)



2. التعدين، والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة التعدين والصناعة التحويلية وإمدادات المياه والكهرباء في الضفة الغربية وقطاع غزة، خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، تراجعاً بما نسبته 7.8%، فقد تراجعت قيمة هذا القطاع من 144 مليون دولار لتصل إلى 133 مليون دولار. كما تراجع إجمالي القطاع في الربع الرابع من العام 2006 عن الربع المقابل له في العام 2005 تراجعاً طفيفاً نسبته أقل من 1%، فقد تراجع من 134 مليون دولار إلى 133 مليون دولار. وحسب التقديرات الأولية فقد تراجعت القيمة السنوية لهذا القطاع من 564.8 مليون دولار في العام 2005 إلى 531.1 مليون دولار في العام 2006، أي بنسبة 6% تقريباً. هذا ومثّلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 12.8%. وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع، فقد كان الحجم الأكبر لقطاع الصناعات التحويلية الذي شكل ما نسبته 83.6% من إجمالي نشاط التعدين والصناعة التحويلية والمياه والكهرباء، وبما قيمته 444 مليون دولار من إجمالي القطاع، ومثّل قطاع إمدادات المياه والكهرباء ما نسبته 13% من إجمالي القطاع وبقيمة قدرها 69 مليون دولار، تبعه قطاع التعدين بنسبة مشاركة تساوي 3.4% من إجمالي القطاع وقيمة قدرها 18 مليون دولار.

3. الإنشاءات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لقطاع الإنشاءات تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4% خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجعت القيمة من 24.7 مليون دولار إلى 24.6 مليون دولار، في حين حقق هذا القطاع تراجعاً نسبته 14.3% بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005، حيث تراجعت القيمة من 28.7 مليون دولار إلى 24.6 مليون دولار، كما تراجعت القيمة السنوية من 119.4 مليون دولار في العام 2005 إلى 104 ملايين دولار في العام 2006، أي

بنسبة 12.9% تقريباً. هذا ومثّلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 2.5%.

4. تجارة الجملة والتجزئة:

سجّل إجمالي القيمة المضافة لنشاط تجارة الجملة والتجزئة تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بما نسبته 8.9% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجعت القيمة من 102.8 مليون دولار إلى 93.7 مليون دولار، كما شهد هذا القطاع تراجعاً طفيفاً في الربع الرابع من العام 2006 عن الفترة نفسها من العام 2005، وبما نسبته 0.4%، حيث تراجع من 94.1 مليون دولار إلى 93.7 مليون دولار. وبشكل عام فقد ازدادت القيمة السنوية لهذا القطاع بنسبة 2.4%، حيث ارتفعت من 373.9 مليون دولار في العام 2005 إلى 382.7 مليون دولار في العام 2006، وبمساهمة نسبتها 9.2% من إجمالي الناتج المحلي.

5. النقل والتخزين والاتصالات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين والاتصالات تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بما نسبته 1.6% بالمقارنة مع الربع الثالث من العام ذاته، حيث تراجعت القيمة من 116 مليون دولار إلى 114 مليون دولار، كما شهد هذا القطاع نمواً طفيفاً في قيمة مساهمته بالناتج المحلي الإجمالي نسبته 1%، حيث نمت هذه القيمة من 461 مليون دولار في العام 2005 إلى 466 مليون دولار في العام 2006. ومثّلت مساهمة هذا القطاع في إجمالي الناتج المحلي ما نسبته 11.2%.

6. الوساطة المالية:

سجّل اجمالي القيمة المضافة لأنشطة الوساطة المالية ثباتاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه، حيث وصلت القيمة إلى 46.8 مليون دولار، في حين تمَّ تسجيل تراجع نسبته 8.4% بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005. أما القيمة الإجمالية لهذا القطاع فقد تراجعت تراجعاً طفيفاً بنسبة 0.4% تقريباً خلال العام 2006 بالمقارنة مع العام 2005، حيث بلغت 186.7 مليون دولار بعد أن كانت 187.4 مليون دولار، وبمساهمة نسبتها 4.5% من إجمالي الناتج المحلي.

7. الخدمات:

شهد إجمالي القيمة المضافة لأنشطة الخدمات المختلفة تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه بلغت نسبته 18%، حيث تراجعت قيمته من 254 مليون دولار إلى 210 ملايين دولار، كما تراجعت قيمة هذا القطاع في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الرابع من العام 2005 بما نسبته 27%، حيث تراجعت القيمة من 287 مليون دولار إلى 210 ملايين دولار. أما القيمة السنوية لهذا القطاع فقد تراجعت من 1,100 مليون دولار في نهاية العام 2005 إلى 1,052 في العام 2006 أي بما نسبته 4.5%. ومثّل قطاع الخدمات ما نسبته 25.3%

من إجمالي الناتج المحلي لعام 2006.

وبالإشارة إلى الأنشطة المكونة لهذا القطاع، فقد كان للأنشطة العقارية والإيجارية والتجارية النصيب الأكبر، حيث ساهمت بما نسبته 42.6% من قطاع الخدمات في العام 2006، وبقيمة إجمالية قدرها 448 مليون دولار مثّلت 10.8% من إجمالي الناتج المحلي للعام نفسه. كما تراجعت قيمة هذا القطاع خلال الربع الرابع من العام 2006 عن الربع الثالث من العام نفسه بما نسبته 6.7%، حيث تراجعت هذه القيمة من 120 مليون دولار إلى حوالي 112 مليون دولار. أما القيمة السنوية لهذا القطاع فقد حققت نمواً طفيفاً بنسبة 0.2%، حيث ارتفعت من 446.8 مليون دولار في العام 2005 إلى 447.8 مليون دولار في العام 2006.

واحتل نشاط التعليم المركز الثاني في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، حيث ساهم بما نسبته 29.6% من قطاع الخدمات، وبقيمة إجمالية قدرها حوالي 311 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه. وقد تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 عما كانت عليه في الربع الثالث من العام نفسه تراجعاً كبيراً بلغت نسبته 32%، وبقيمة قدرها 22.5 مليون دولار. وبمقارنة قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 مع الربع المقابل له من العام 2005 نجد أن هناك تراجعاً كبيراً بلغت نسبته 48.6%، حيث تراجعت من 91 مليون دولار إلى 47 مليون دولار. كما أن القيمة السنوية لهذا النشاط تراجعت من 342 مليون دولار في العام 2005 إلى 311 مليون دولار في العام 2006، أي بما نسبته 9%.

واحتل نشاط الصحة والعمل الاجتماعي المركز الثالث في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، حيث بلغ إجمالي قيمته السنوية حوالي 182 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 17% من القيمة السنوية لقطاع الخدمات، كما مثّلت ما نسبته 4.4% من إجمالي الناتج المحلي لعام 2006. وقد تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 عما كانت عليه في الربع الثالث من العام نفسه بما نسبته 27.4%، إذ تراجعت قيمته من 39.1 مليون دولار إلى 28.4 مليون دولار. كما تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع نفسه من العام 2005 بما نسبته 51.9%، حيث تراجعت من 59.1 مليون دولار إلى 28.4 مليون دولار. وبمقارنة القيمة السنوية لهذا النشاط في نهاية العام 2006 مع قيمته في نهاية العام 2005 نجد أنها تراجعت بما نسبته 8.6%، حيث تراجعت من 199.6 مليون دولار إلى 182.5 مليون دولار.

واحتل قطاع المطاعم والفنادق المركز الرابع في الأهمية النسبية لقطاع الخدمات، حيث بلغ إجمالي قيمته السنوية حوالي 67 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 6.4% من القيمة السنوية لقطاع الخدمات، كما مثّلت ما نسبته 1.6% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006. وقد شهد هذا النشاط تراجعاً في قيمته في الربع الرابع من العام 2006 عن الربع الثالث من العام نفسه، حيث تراجعت قيمته من 14.6 مليون دولار إلى 11.7 مليون دولار أي بما نسبته 20%. كما تراجعت قيمة

هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع المقابل له من العام 2005، وبما نسبته 34.6%، حيث تراجعت قيمته من 17.9 مليون دولار إلى 11.7 مليون دولار. أما القيمة السنوية لهذا النشاط فقد تراجعت بما نسبته 1.5%، أي من 68 مليون دولار في العام 2005 إلى 67 مليون دولار في العام 2006.

النشاط الأخير في قطاع الخدمات هو أنشطة الخدمة المجتمعية والاجتماعية والشخصية، التي بلغت قيمتها السنوية حوالي 43 مليون دولار في العام 2006، مثّلت ما نسبته 4% تقريباً من قطاع الخدمات، كما مثّلت ما نسبته 1% من الناتج المحلي الإجمالي للعام نفسه. وقد كانت قيمة هذه الأنشطة في الربع الرابع من العام 2006 مساوية تقريباً لقيمتها في الربع الثالث من العام نفسه، حيث كانت هذه القيمة حوالي عشرة ملايين دولار. كما أن قيمة هذه الأنشطة في العام 2006 كانت مساوية تقريباً لقيمتها في العام 2005.

8. الإدارة العامة والدفاع:

سجّل إجمالي القيمة المضافة لنشاط الإدارة العامة والدفاع تراجعاً خلال الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع الثالث من العام نفسه نسبته 29.4%، فقد تراجع من 184 مليون دولار إلى 130 مليون دولار. كما تراجعت قيمة هذا النشاط في الربع الرابع من العام 2006 بالمقارنة مع الربع نفسه من العام 2005 بما نسبته 43.8%، حيث تراجعت من 231.2 مليون دولار إلى 130 مليون دولار. وقد بلغت القيمة السنوية لهذا القطاع في العام 2006 حوالي 737 مليون دولار، مثّلت ما نسبته 17.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2006. وشهد هذا القطاع تراجعاً في قيمته السنوية في العام 2006 عما كان عليه الوضع في العام 2005 بلغت نسبته 7.5%، حيث تراجع من 796 مليون دولار إلى 737 مليون دولار في نهاية العام 2006. وقد رافق هذا التراجع تعطل نسبي لأنشطة الحكومة وبالأخص في الضفة الغربية.

ثالثاً: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

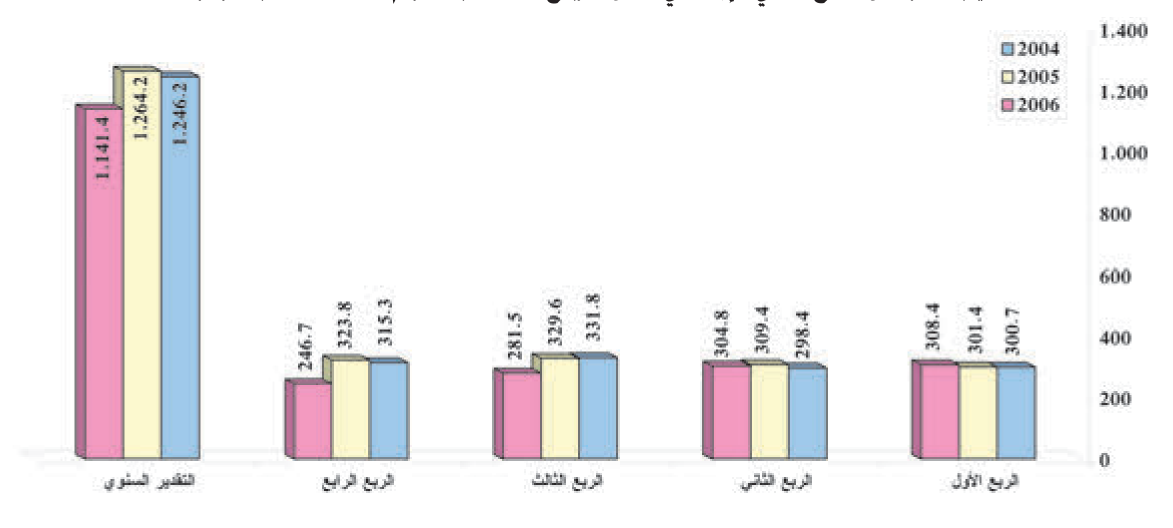
يشير جدول 9/2 إلى التغير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال الأعوام 2004–2006 بالأسعار الثابتة، وكانت سنة الأساس هي 1997. وحسب التقديرات الأولية لعام 2006 فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2006 تراجع عما كان عليه في العام 2005 بما نسبته 9.7%، حيث تراجع من حوالي 1,264 دولاراً إلى 1,141 دولاراً تقريباً.

جدول 9/2: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الخاصة بالأعوام 2004-2006 بالأسعار الثابتة: سنة الأساس 1997 (بالدولار)

الربع / السنة	2004	2005	2006
الربع الأول	300.7	301.4	308.4
الربع الثاني	298.4	309.4	304.8
الربع الثالث	331.8	329.6	281.5
الربع الرابع	315.3	323.8	246.7
التقدير السنوي	**1,246.2**	**1,264.2**	**1,141.4**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الأرباع الخاصة بالأعوام 2004-2006 (بالدولار)



رابعاً: المالية العامة

أدت التطورات السياسية المتلاحقة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 إلى تحولات جذرية على كافة بنود الموازنة العامة، حيث لم يسبق أن شهدت الأراضي الفلسطينية بوجود السلطة الفلسطينية حصاراً اقتصادياً ومالياً كالذي عاشته خلال عام 2006. فقد تسبب الحصار في الوصول إلى أزمة مالية خانقة، عكست نفسها على حياة وعمل الأفراد والمؤسسات في الأراضي الفلسطينية وأثرت مباشرة على المالية العامة للسلطة. ويمكن ملاحظة ذلك عند تحليل العناصر المكونة لموازنة السلطة من إيرادات ونفقات وتمويل داخلي وخارجي.

جدول 9/3: التطورات المالية للسلطة الفلسطينية خلال سنتي 2005-2006 (بالمليون دولار)

البيان	2005		فعلي 2006	
	الموازنة	فعلي	الربع الأول	الربع الثاني
إجمالي الإيرادات	**1,026.1**	**1,290.65**	**167.43**	**63.85**
الإيرادات المحلية	**384.06**	**476.36**	**98.75**	**63.85**
– الإيرادات الضريبية	202.7	230.55	73.59	41.66
– الإيرادات غير الضريبية	181.36	245.81	25.16	22.19
إيردات المقاصة	**642.04**	**814.29**	**68.68**	**0**
رديات ضريبية (–)	**0**	**-82.07**	**0**	**-5.39**
صافي الإيرادات	**1,026.1**	**1,208.58**	**167.43**	**58.46**
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**2,153.08**	**1,924.7**	**431.05**	**404.04**
إجمالي النفقات	**2,027**	**1,649.84**	**370.25**	**374**
الرواتب والأجور	**907.79**	**1,000.96**	**277.1**	**288.77**
– مدنيون	547.97	626.05	163.41	168.25
– عسكريون	359.82	374.91	113.69	120.52
نفقات جارية ورأسمالية أخرى	**859.29**	**614.2**	**92.38**	**83.76**
نفقات تطويرية	**259.92**	**34.68**	**0.77**	**1.47**
صافي الإقراض	**126.08**	**274.86**	**60.8**	**30.04**
الرصيد	**-1,126.97**	**-716.12**	**-263.63**	**-345.59**
التمويل الخارجي	**1,162**	**348.53**	**157.76**	**102.27**
الرصيد بعد التمويل الخارجي	**35.03**	**-367.59**	**-105.87**	**-243.32**

المصدر: وزارة المالية/ السلطة الوطنية الفلسطينية.

جدول 9/4: خلاصة الإيرادات والنفقات خلال سنة 2006، تقديرات أولية
(بالمليون دولار)

إجمالي الإيرادات	**357.83**
الإيرادات المحلية	**289.15**
– الإيرادات الضريبية	205.26
– الإيرادات غير الضريبية	83.89
إيرادات المقاصة	**68.68**
رديات ضريبية (–)	**-6.23**
صافي الإيرادات	**351.6**
إجمالي النفقات وصافي الإقراض	**1,728.04**
إجمالي النفقات	**1,573.62**
الرواتب والأجور	**1,181**
– مدنيون	678.19
– عسكريون	502.81
نفقات جارية ورأسمالية أخرى	**384.14**
نفقات تطويرية	**8.48**
صافي الإقراض	**154.42**
الرصيد	**-1,376.44**
التمويل الخارجي	**721.71**
مصادر تمويل أخرى	**588.74**
تحويل مقاصة من المتأخرات السابقة	0
تمويل من البنوك التجارية	–100.3
صندوق الاستثمار الفلسطيني	184.24
تأمينات نقدية / صندوق الاستثمار الفلسطيني	11.05
صافي التغير في المتأخرات	493.75

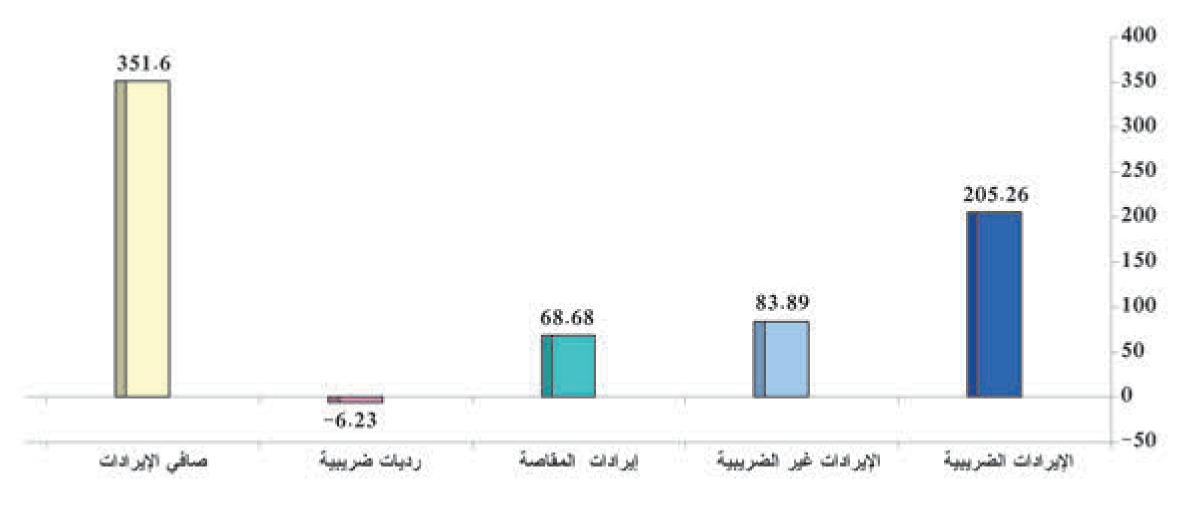
المصدر: وزارة المالية / السلطة الوطنية الفلسطينية.



1. الإيرادات العامة:

يتضح من خلال البيانات الأولية المنشورة حول الأداء المالي للعام 2006 استمرار التراجع في حجم الإيرادات العامة التي تم توريدها لحساب وزارة المالية، حيث بدأ هذا التراجع في الربع الأول من العام 2006، وازدادت حدته في الربع الثاني من العام نفسه. فقد تراجع صافي الإيرادات العامة من 167.4 مليون دولار في الربع الأول إلى 58.5 مليون دولار في الربع الثاني من العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 65.1%، وبالمقارنة مع الربع الثاني من العام 2005 فإن نسبة التراجع تكون قد وصلت إلى حوالي 75%. أما بالمقارنة مع أرقام العام 2005 للإيرادات، نجد بأن صافي الإيرادات تراجع من 1,208.6 مليون دولار إلى 351.6 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 70.9%. وبتحليل المصادر الرئيسية للإيرادات العامة، نجد أن السبب الرئيسي لهذا التراجع يعود إلى توقف السلطات الإسرائيلية عن تحويل إيرادات المقاصة الشهرية إلى وزارة المالية الفلسطينية، فقد تراجعت إيرادات المقاصة من 814.3 مليون دولار في العام 2005 إلى 68.7 مليون دولار في العام 2006، أي بنسبة تراجع قدرها 91.6%. أما الإيرادات الضريبية فقد تراجعت من 230.6 مليون دولار في العام 2005 لتصل إلى 205.3 مليون دولار أي بما نسبته 11% تقريباً. كما تراجعت الإيرادات غير الضريبية من 245.8 مليون دولار في العام 2005 إلى 83.9 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 65.9%.

خلاصة الإيرادات خلال سنة 2006 (بالمليون دولار)



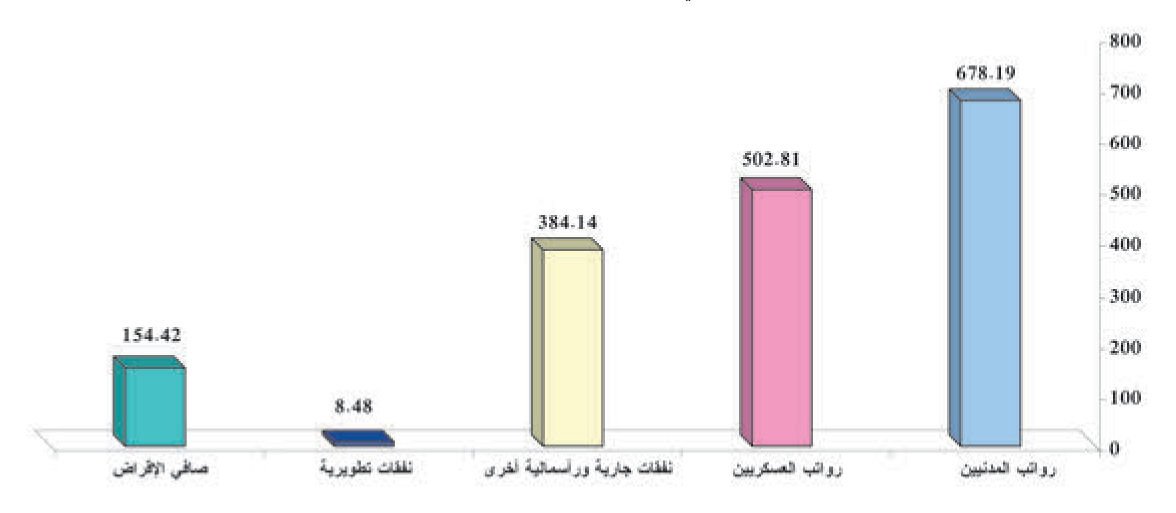
2. النفقات العامة:

واصلت النفقات العامة تراجعها خلال عام 2006 عما كان عليه الوضع في العام 2005، فقد تراجعت النفقات تبعاً لتراجع الإيرادات من 1,650 مليون دولار في العام 2005 إلى 1,574 مليون دولار في العام 2006، وبنسبة تراجع قدرها 4.6%. وقد مثّلت الرواتب والأجور ما نسبته 75%

من إجمالي النفقات (1,181 مليون دولار)، وهذا يشير إلى أن السلطة هي الموظف الرئيسي للقوى العاملة، كما يشير إلى عدم مرونة بند النفقات العامة في ميزانية السلطة. كما أن النفقات الجارية والرأسمالية الأخرى انخفض حجمها من 614 مليون دولار في العام 2005 إلى 384 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع قدرها 37%. أما بند النفقات التطويرية فقد تراجع من حوالي 35 مليون دولار في العام 2005 إلى حوالي 8.5 مليون دولار في العام 2006 أي بنسبة تراجع 76% تقريباً، ويشير الانخفاض في قيمة هذا البند من الموازنة إلى عدم الاهتمام أو عدم كفاية الأموال الموجهة إلى مشاريع وخطط التطوير. وقد تراجع بند صافي الإقراض من 275 مليون دولار في العام 2005 إلى 154 مليون دولار في العام 2006 أي بما نسبته 44% تقريباً.

وبذلك فإن ميزانية عام 2006 تظهر عجزاً قبل التمويل قدره 1,376 مليون دولار في مقابل عجز مقداره 716 مليون دولار في العام 2005. وذلك على الرغم من تراجع حجم النفقات العامة بما نسبته 4.6%، ويعود السبب في ذلك إلى تراجع الإيرادات بنسبة أكبر بكثير من تراجع النفقات.

خلاصة النفقات وصافي الإقراض خلال سنة 2006 (بالمليون دولار)



3. عوائد السلطة:

بلغت عائدات الضرائب المستحقة للفلسطينيين والتي تجمعها "إسرائيل" سنة 2006 نحو 733 مليون دولار، لم تسلِّم منها للسلطة سوى 68 مليوناً قبل تشكيل حكومة حماس؛ كما تراجع النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فقد تراجعت الإيرادات العامة للسلطة الفلسطينية بنسبة 72.3% لتصل إلى حوالي 357.8 مليون دولار في العام 2006 بعد أن كانت 1,290.7 مليون دولار في العام 2005.

وفي الوقت الذي توقفت فيه "إسرائيل" عن دفع أموال السلطة المحتجزة لديها، توقفت أيضاً مساعدات الدول المانحة، مما أوقع الحكومة الفلسطينية في عسر مالي خانق اضطرها إلى التوقف

عن دفع رواتب موظفي القطاع العام وعن تقديم الخدمات العامة للمواطنين.

وخلال النصف الأول من العام 2006 لم تستلم الحكومة الفلسطينية إلا القليل من المساعدات، أما في النصف الثاني من العام فقد انتهجت سياسة بديلة لإيصال المساعدات إلى الشعب الفلسطيني، تمثّلت في قيام الاتحاد الأوروبي بإيصال المساعدات بشكل مباشر ودون المرور بقنوات الحكومة الفلسطينية، ولتحقيق ذلك أسست ما يسمى بالآلية الدولية المؤقتة التي نفذت عن طريق بنك HSBC، حيث قام الاتحاد الأوروبي بتحويل ما مقداره 140 مليون دولار لتمويل الخدمات الصحية وتسديد جزء من ديون السلطة لـ"إسرائيل" الناتجة عن مشترياتها من البترول، بالإضافة إلى دفع جزء من رواتب موظفي القطاع العام.

جدول 9/5: مساعدات الدول المانحة خلال سنتي 2005-2006

الدول	2005	2006
المجموع (بالدولار)	1,189,151,934	718,767,116
الدول العربية	%14	%36
الاتحاد الأوروبي	%46	%33
أمريكا الشمالية	%20	%12
بلدان الشرق الأقصى	%7	%9
البلدان الأخرى	%13	%9

المصدر: تم حساب هذه النسب باستعمال أرقام وزارة التخطيط الفلسطينية.

وجدول 9/5 يظهر مساعدات الدول المانحة للسلطة الفلسطينية خلال العامين 2005 و2006. وبمقارنة حجم المساعدات بين العامين المذكورين، نجد أن إجمالي المساعدات انخفض في العام 2006 عما كان عليه الحال في العام 2005 بما نسبته 40% تقريباً، من حوالي 1,189 مليون دولار إلى 718 مليون دولار تقريباً. كما يظهر من الجدول أن نسبة مساهمات الدول المانحة قد اختلفت بين العامين المذكورين، فقد ارتفعت مساهمات الدول العربية من 14% من إجمالي المساعدات في العام 2005 إلى ما نسبته 36% في العام 2006، وفي المقابل انخفضت مساهمات الاتحاد الأوروبي من 46% من إجمالي المساعدات في العام 2005 إلى ما نسبته 33% في العام 2006. وفي السياق نفسه انخفضت نسبة المساعدات الأمريكية من 20% من إجمالي المساعدات في العام 2005 إلى ما نسبته 12% في العام 2006. ويلاحظ بأن الأهمية النسبية للبلدان المشاركة في تقديم المساعدات للسلطة الفلسطينية انتقلت من الاتحاد الأوروبي إلى الدول العربية خلال عام 2006. كما أن نسبة مهمة من هذه المساعدات اتجهت إلى قنوات غير حكومية.

وبشكل عام، فإن الإحصائيات المتعلقة بالدعم الخارجي يجب أن تؤخذ بالكثير من الحذر،

حيث لا يخلو الأمر من التضارب بين المصادر المختلفة. ويرجع ذلك أساساً إلى أن الحصار الذي فرضته "إسرائيل" وأمريكا وحلفائهما على الشعب الفلسطيني وحكومة حماس استلزم إيجاد آليات بديلة لإيصال الدعم، بحيث لا تصل معظم المبالغ إلى وزارة المالية الفلسطينية. وتجد الكثير من هذه المبالغ طريقها إلى وكالات ومؤسسات غير حكومية، وهو ما يجعل من الصعب التأكد من حجمها، كما يفتح أبواب الفساد المالي.

إن مبلغ 1,189 مليوناً المشار إليه أعلاه باعتباره مساعدات الدول المانحة يتضمن المساعدات التي قدمت مباشرة لدعم ميزانية السلطة سنة 2005 وهي تقدر بنحو 350 مليون دولار، أما المبلغ المتبقي فيشمل المساعدات غير المباشرة التي قدمت لدعم المشاريع والبنية التحتية. غير أن المبلغ المشار إليه للدعم سنة 2006 والذي يُقدر بنحو 718 مليون دولار، قد وُجِّه لدعم ميزانية السلطة. وهو ما يُفسر حديث البنك الدولي والأمم المتحدة عن أن مبلغ الدعم الذي حصلت عليه السلطة قد تضاعف سنة 2006، مع ملاحظة أن صندوق النقد الدولي يقدر المبلغ الذي حصلت عليه السلطة بنحو 747 مليون دولار. ووفق أرقام الصندوق فقد حصلت الحكومة الفلسطينية على 234 مليوناً، منها 181 مليوناً جاءت من البلاد العربية، ووصل إلى مكتب الرئيس عباس 294 مليوناً، منها 275 مليوناً من البلاد العربية، ووصل عن طريق الآلية الدولية المؤقتة 172 مليوناً، كما وصل 49 مليوناً عن طريق الإغاثة الانتقالية الطارئة التي تديرها المفوضية الأوروبية.

وقد يُسهم في توضيح الصورة حول المبالغ التي قُدِّمت، من دون أن تمر من بوابة الحكومة أو رئاسة السلطة، أن المصادر الأوروبية (انظر مثلاً الموقع الإلكتروني للخارجية البريطانية) تذكر أن الاتحاد الأوروبي قدم دعماً للشعب الفلسطيني يبلغ 680 مليون يورو (نحو 815 مليون دولار) خلال سنة 2006. كما أن هناك مبالغ كبيرة تم الحصول عليها من إيران ومن الشعوب العربية والإسلامية، ومن خلال مؤسسات العمل الخيري، حيث كان يتم من خلالها دعم صمود الشعب الفلسطيني وإقامة المشاريع المختلفة. ولذلك فليس من المستغرب أن يعطي سلام فياض (وزير المالية في حكومة الوحدة الوطنية) تقديراً لحجم المساعدات الخارجية لسنة 2006 يصل إلى 1,350 مليوناً. وقد عوّضت هذه المساعدات، إلى حدٍ ما، عدم تسديد "إسرائيل" لأموال الفلسطينيين التي تجمعها من الضرائب، وقلّلت من حالة الانهيار الكارثية التي كانت مرتقبة بسبب الحصار. وعلى هذا فإن الكثير من المساعدات كانت تُصرف في الجوانب الإنسانية، ولم تكن تأخذ طريقها إلى ميزانية السلطة أو مشاريعها. وهذا يفسر كيف أن 16% من المساعدات الأوروبية كانت مساعدات إنسانية سنة 2005، بينما بلغت النسبة 56% سنة 2006. ويُفهم في ضوء ذلك أيضاً أن إنفاق الحكومة على المشاريع قد انخفض سنة 2006 من 330 مليوناً إلى 180 مليوناً فقط.

4. مديونية السلطة:

بلغت الديون على السلطة حتى نهاية العام 2006 حوالي 1,772 مليون دولار، منها 1,061 مليون دولار ديون خارجية، و66 مليون دولار فوائد وأقساط البنوك، و550 مليون دولار حسابات مكشوفة للبنوك، و95 مليون دولار نفقات أخرى، وما سدد من الديون كان حوالي 150 مليون دولار.

ومن المعروف أن ديون البنوك غير قابلة للاستدامة، وتشكل خدمة هذه الديون عبئاً إضافياً على خزينة السلطة. ونتيجة لذلك، فقد عمدت بعض البنوك إلى احتجاز جزء من الإيرادات التي كان يتم إيداعها لديها لتخفيض هذه المديونية، مما فاقم من أزمة السيولة.

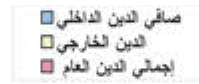
كما بلغت قيمة الرواتب المستحقة السداد للعاملين في السلطة الفلسطينية قرابة 500 مليون دولار حتى نهاية العام 2006. وبلغت مستحقات هيئة التأمين والمعاشات حوالي 311 مليون دولار يعود معظمها إلى الفترات السابقة، حيث لم يكن يتم تسديدها بانتظام.

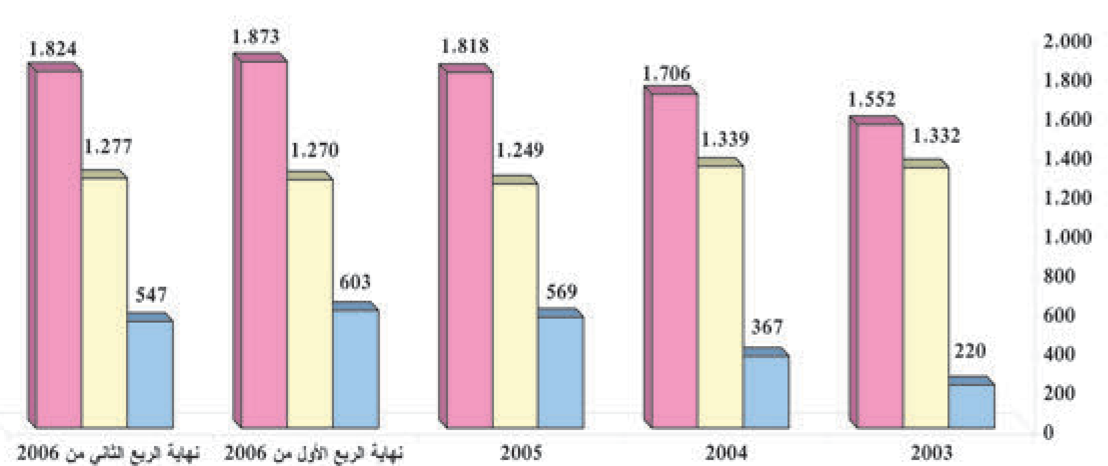
جدول 9/6: تطور الدين العام خلال الفترة 2003-2006 (بالمليون دولار)

البيان	2003	2004	2005	الأرصدة في نهاية الربع الأول من 2006	الأرصدة في نهاية الربع الثاني من 2006
1. صافي الدين الداخلي	220	367	569	603	547
2. الدين الخارجي	1,332	1,339	1,249	1,270	1,277
3. إجمالي الدين العام (1+2)	**1,552**	**1,706**	**1,818**	**1,873**	**1,824**

المصدر: وزارة المالية/ السلطة الوطنية الفلسطينية.

تطور الدين العام خلال الفترة 2003-2006 (بالمليون دولار)





خامساً: التطورات المصرفية (القطاع المصرفي الفلسطيني)

على الرغم من الظروف الصعبة والحصار المالي والاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن وضع الجهاز المصرفي هناك يتميز بكونه سليم ومستقر. فقد حافظت موجودات المصارف على قيمتها ولم تتراجع عنها، فقد بلغت نحو 5,570 مليون دولار في نهاية أيلول/ سبتمبر 2006. ويُعد بقاء الموجودات على المستوى نفسه دون أي انخفاض مؤشراً إيجابياً في ظل الأوضاع الراهنة.

وقد بلغ إجمالي الودائع لدى البنوك العاملة ما مجموعه 4,560 مليون دولار، منها 394 مليون دولار ودائع ما بين البنوك. كما بلغ إجمالي التسهيلات المقدمة حوالي 1,890 مليون دولار. وبقي عدد المصارف العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006 كما هو في عام 2005، حيث بلغ عددها 21 مصرفاً لها 146 فرعاً.

جدول 9/7: تطور عدد المصارف العاملة وفروعها في فلسطين خلال الفترة 2004-2006

السنة	عدد البنوك العاملة	عدد الفروع
2004	22	135
2005	21	141
2006	21	146

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، بيانات غير منشورة.

وكانت سلطة النقد الفلسطينية قد بدأت عملها في العام 1995 للإشراف على البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية ولإدارة السياسة النقدية للسلطة الفلسطينية. ونظراً لعدم وجود عملة فلسطينية واستخدام ثلاث عملات لدول أخرى (الدولار الأمريكي، الدينار الأردني، الشيكل الإسرائيلي) وعدم قدرتها على وضع وإدارة سياسة نقدية خاصة بالأراضي الفلسطينية، فقد تعطل هذا الجزء من مهام سلطة النقد؛ وبالتالي فقد انحصر عملها في الإشراف والرقابة على البنوك العاملة هناك، ولم تتمكن من عمل أي إجراء فيما يتعلق بوضع أو بإدارة السياسة النقدية. وقد حاولت سلطة النقد الفلسطينية، وفي حدود قدراتها، العمل على تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي، واتخذت التدابير الكفيلة بالارتقاء بكفاءة وفعالية أداء هذا الجهاز وفقاً للمعايير الرقابية والمحاسبية الدولية.

وقد واجهت البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية في عام 2006 مأزقاً اقتصادياً وأمنياً بسبب ظروف الحصار، والتهديد المستمر بفرض عقوبات أمريكية ودولية على البنوك التي تتعامل مع

الحكومة الفلسطينية بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مما أجبرها على الانصياع لهذه التهديدات وعدم التعامل مع الحكومة أو قبول حوالات واردة لها من الخارج.

جدول 9/8: الودائع والتسهيلات في البنوك العاملة في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة 2001-2006 (بالمليون دولار)

السنة	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الودائع	3,398	3,430	3,624	3,957	4,331	4,166
التسهيلات	1,220	950	1,065	1,420	1,712	1,890

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

ويشير جدول 9/8 إلى تطور الودائع والتسهيلات في الجهاز المصرفي في الأراضي الفلسطينية. ويبين الجدول الزيادة في حجم الودائع لدى الجهاز المصرفي من 3,398 مليون دولار في العام 2001 إلى 4,166 مليون دولار في العام 2006، أي بنسبة زيادة قدرها 22.6%، وذلك على الرغم من الظروف الصعبة التي عاشتها الأراضي الفلسطينية خلال تلك الفترة.

أما التسهيلات المصرفية فقد بلغ الرصيد القائم منها في منتصف العام 2006 حوالي 1,890 مليون دولار بزيادة عن رصيدها في العام 2005 نسبتها 10% تقريباً، وفي حالة مقارنة الرصيد مع مثيله في عام 2001 فإن نسبة الزيادة تكون حوالي 55%.

وبتوزيع التسهيلات المصرفية الممنوحة حسب الجهة المقترضة، يتضح أن القطاع العام حصل على حوالي 27% من إجمالي التسهيلات، في حين شكلت التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 72% من إجمالي التسهيلات.

وبتقسيم التسهيلات المصرفية حسب نوع الائتمان الممنوح، يتضح أن القروض شكلت الجزء الأكبر من تلك التسهيلات وبنسبة 63% تقريباً؛ تلاها تسهيلات الجاري مدين التي شكلت ما نسبته 36%. وقد حظيت التسهيلات الممنوحة بالدولار الأمريكي بالجزء الأكبر من حجم التسهيلات وبنسبة 70% تقريباً من إجمالي التسهيلات، وحصل الشيكل الإسرائيلي على المرتبة الثانية بعد الدولار بحصة نسبتها 17% تقريباً، وحلَّ الدينار الأردني في المرتبة الثالثة وبنسبة قدرها 12% من إجمالي التسهيلات.

سادساً: الأسعار وغلاء المعيشة

أعلن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن جدول غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية لعام 2006، حيث سجّلت أسعار المستهلك ارتفاعاً مقداره 3.76% خلال عام 2006 مقارنة بعام 2005، إذ ارتفع الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (سنة الأساس 1996=100) إلى 152.31 مقارنة

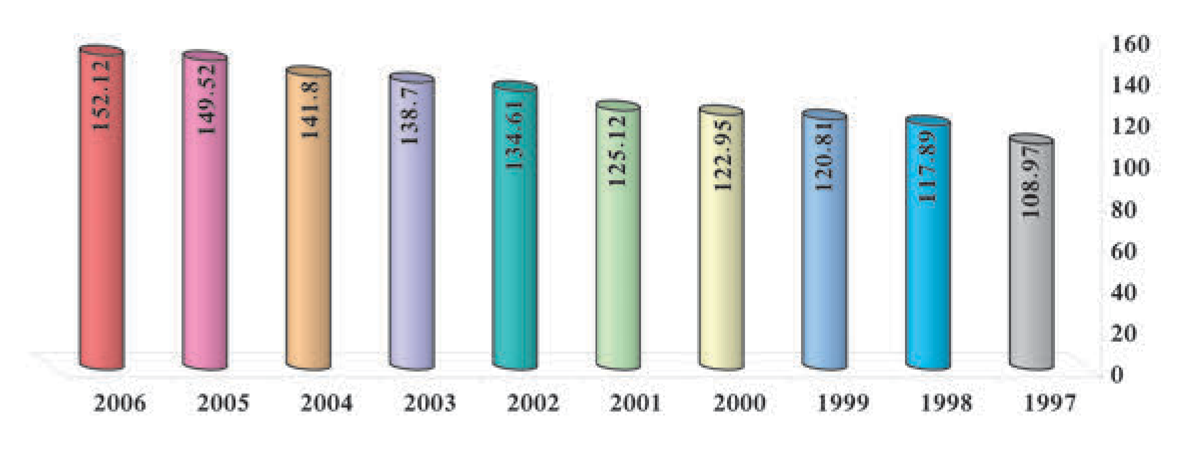
بـ 146.79 خلال العام السابق. وهذا الارتفاع يعتبر أكبر مما كان عليه في العام 2005 الذي شهد ارتفاعاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلك مقداره 3.47% مقارنة مع العام 2004.

وأوضح جهاز الإحصاء أن السبب الرئيسي لهذا الارتفاع يعود لارتفاع أسعار السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 5.6%، وأسعار النقل والاتصالات بنسبة 5.57%، وأسعار المواد الغذائية بنسبة 4.86%، وأسعار المشروبات والتبغ بنسبة 3.29%، وأسعار المسكن ومستلزماته بنسبة 3.27%، وأسعار خدمات التعليم بنسبة 1.55%، وأسعار الرعاية الصحية بنسبة 1.51%، وأسعار الأثاث والسلع والخدمات المنزلية بنسبة 1.4%، ويلاحظ أن أسعار مجموعات المواد الغذائية والنقل والاتصالات وأسعار السلع والخدمات المتنوعة تعتبر السبب المباشر وراء هذا الارتفاع.

جدول 9/9: الاتجاه العام لحركة أسعار المستهلك خلال شهر تشرين الأول / أكتوبر من كل عام في الفترة 1997-2006

السنة	الأرقام القياسية
1997	108.97
1998	117.89
1999	120.81
2000	122.95
2001	125.12
2002	134.61
2003	138.7
2004	141.8
2005	149.52
2006	152.12

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.



سابعاً: مستويات المعيشة

تشير البيانات الأولية إلى حدوث تدهور كبير في الأوضاع المعيشية والاقتصادية خلال العام 2006، فقد عانى الفلسطينيون من حصارٍ غير مسبوق من قبل السلطات الإسرائيلية بسبب احتجاز أموال السلطة الفلسطينية لديها وإقفال المعابر وإعاقة حركة التجارة من وإلى الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى الحصار الخارجي المتمثل أساساً في منع وصول أية أموال إلى الشعب الفلسطيني في الداخل، سواء أكانت مساعدات أم منح أم قروض، حيث قامت الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول الأوروبية بإجبار البنوك والمؤسسات المالية العاملة في الأراضي الفلسطينية على عدم تحويل أية أموال إلى الداخل الفلسطيني، تحت تهديدها بوقف كل تعاملاتها وأعمالها مع البنوك المركزية والبنوك التجارية في أمريكا وأوروبا وبقية دول العالم وبالتالي شل حركتها، مما أجبر هذه البنوك على عدم التعامل مع السلطة الفلسطينية، كما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على الدول التي كان لديها نية لتقديم المساعدة بعدم القيام بذلك. وقد أدى ذلك إلى عجز الحكومة عن توفير رواتب موظفي القطاع العام والأجهزة الأمنية، وبالتالي انخفاض مستويات المعيشة للجزء الأكبر من المواطنين الفلسطينيين. كما أن الحصار المفروض ساهم في هجرة رؤوس الأموال الفلسطينية وإغلاق المصانع والمنشآت التجارية والصناعية، مما أدى إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية والمعيشية في الأراضي الفلسطينية. وقد تأثر بالتالي الاستثمار الأجنبي سلباً بالتطورات التي وقعت على الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006، حيث ازداد إحجامه عن العمل وإنشاء المشاريع والصناعات التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوظيف العمالة المتعطلة ورفع مستويات المعيشة للمواطن الفلسطيني في الداخل.

لقد عملت الأسباب السابقة وغيرها على خفض مستويات المعيشة وازدياد نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية (حسب دخل الأسرة) خلال العام 2006 مقارنة مع العام 2005، حيث ارتفعت معدلات الفقر وازداد عدد العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر، وأظهرت البيانات ارتفاع نسبة العائلات التي تعيش تحت خط الفقر من 50% في شهر آذار/ مارس من العام 2006 إلى 68% في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر من العام نفسه. كما أظهرت البيانات أن الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة ازدادت سوءاً بدرجة أكبر من الضفة الغربية، حيث وصلت نسبة أهالي قطاع غزة الذين يعيشون تحت خط الفقر إلى 79%، منهم 51% يعيشون في فقر شديد، أما في الضفة الغربية فبلغت نسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر 61%، منهم 28% يعيشون في فقر شديد.

ثامناً: أزمة الرواتب

نتج عن الحصار المالي والاقتصادي للأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 أن عجزت الحكومة الفلسطينية عن توفير رواتب العاملين في القطاع العام. وقد وصلت قيمة الرواتب والأجور وأشباه الرواتب إلى حوالي 120 مليون دولار شهرياً (حصة الرواتب منها قرابة 100 مليون دولار، والنفقات التي تعتبر بحكم الرواتب

قرابة 20 مليون دولار)، وقد شكلت الرواتب خلال العام 2006 ما نسبته 75% من إجمالي النفقات مقابل 60% في العام 2005، حيث بلغت قيمة الرواتب والأجور في العام 2006 ما مجموعه 1,181 مليون دولار مقابل 1,000 مليون دولار في العام 2005. وتعزى الزيادة في الرواتب والأجور إلى زيادة في أعداد الموظفين من حوالي 140,500 موظف بنهاية شهر حزيران/ يونيو 2005 إلى ما يزيد عن 160,000 موظف بنهاية شهر حزيران/ يونيو 2006، أي بزيادة نسبتها 14% تقريباً، تم توظيفهم في نهاية عهد الحكومة السابقة لحكومة حماس.

وقد قامت الحكومة الفلسطينية بدفع قيمة الرواتب المستحقة على دفعات حتى شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 2006. وبلغت الرواتب غير المسددة والمستحقة للعاملين في السلطة الفلسطينية قرابة 500 مليون دولار، جرى الاتفاق مع نقابة العاملين في الوظيفة الحكومية على سدادها على أربع دفعات متتالية عند توفر التمويل اللازم.

وقد أفاد نحو نصف الأسر الفلسطينية (51.6%) بأنها تأثرت بهذه الأزمة بشكل مباشر أو غير مباشر (26.6% تأثرت بها بشكل مباشر و25% بشكل غير مباشر). وتفوق نسبة الأسر المتضررة من أزمة الرواتب في قطاع غزة (72.7%) مثيلتها في الضفة الغربية (40.6%). وتنسجم هذه النتائج مع الاختلاف بين المنطقتين في درجة اعتماد العاملين الفلسطينيين على التوظيف في القطاع العام.

جدول 9/10: أعداد موظفي السلطة الفلسطينية لفترات مختلفة 2005-2006

البيان	المدنيون	العسكريون	عسكريون تحت الاختبار	المجموع بدون العسكريين تحت الاختبار	المجموع متضمناً العسكريين تحت الاختبار
شهر 2005/1	75,766	57,067	5,469	132,833	138,302
شهر 2005/6	78,744	57,067	4,676	135,811	140,487
شهر 2005/12	79,705	57,067	13,966	136,772	150,738
شهر 2006/1	79,722	57,067	20,839	136,789	157,628
شهر 2006/2	80,786	57,067	20,584	137,853	158,437
شهر 2006/3	81,043	57,067	20,793	138,110	158,903
شهر 2006/4	81,007	57,611	20,712	138,618	159,330
شهر 2006/5	81,079	58,388	19,816	139,467	159,283

المصدر: وزارة المالية/ السلطة الوطنية الفلسطينية.



تاسعاً: سوق العمل

تشير بيانات القوى العاملة الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء إلى حدوث ارتفاع في نسبة المشاركين في القوى العاملة بزيادة مقدارها 1% في الفترة ما بين الربعين الثاني والثالث 2006، حيث ارتفعت النسبة من 40.9% إلى 41.3%. كما ارتفعت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل من 13.7% في الربع الثاني 2006 إلى 13.9% في الربع الثالث 2006، بزيادة مقدارها 1.5% (ما يعادل ثلاثة آلاف امرأة).

وتشير البيانات إلى أنه وفقاً للتعريف الموسع للبطالة، ارتفعت نسبة الأفراد الذين لا يعملون (سواء أكانوا يبحثون عن عمل أم لا يبحثون عن عمل) من 28.6% في الربع الثاني 2006 إلى 30.3% في الربع الثالث 2006. كما أشارت البيانات إلى أن نسبة البطالة في الضفة الغربية ارتفعت من 18% في الربع الثاني إلى 19.1% في الربع الثالث من العام 2006، وفي قطاع غزة ارتفعت النسبة من 34% في الربع الثاني إلى 36% في الربع الثالث. وتركزت أعلى نسبة للبطالة بين فئات الشباب، حيث سجّلت الفئة العمرية 20–24 سنة أعلى نسبة للبطالة، حيث وصلت إلى 38.7% (بواقع 32.3% في الضفة الغربية و53.7% في قطاع غزة)، يليها الفئة العمرية 15–19 سنة، حيث بلغت النسبة 32.6% (بواقع 28% في الضفة الغربية و49.2% في قطاع غزة)، يليها الفئة العمرية 25–29 سنة، حيث بلغت النسبة 25.9% (بواقع 20.5% في الضفة الغربية و37.1% في قطاع غزة).

وأشارت البيانات إلى ارتفاع في عدد العاملين ما بين الربعين الثاني والثالث في العام 2006، حيث ارتفع العدد بمقدار ألفي عامل، ليصبح العدد 664 ألف عامل في الربع الثالث. وكان عدد العاملين قد ارتفع في الضفة الغربية بمقدار ثمانية آلاف عامل، مقابل انخفاض العدد في قطاع غزة بمقدار ستة آلاف عامل، ليصبح العدد في الضفة الغربية 497 ألف عامل وفي قطاع غزة 167 ألف عامل، فيما انخفض عدد العاملات الفلسطينيات في الأراضي الفلسطينية من 116 ألف إلى 110 آلاف عاملة. وأشارت بيانات الجهاز المركزي للإحصاء إلى أن القطاع العام يشغل 22.6% من إجمالي العاملين في الأراضي الفلسطينية (بواقع 44% في قطاع غزة و15.4% في الضفة الغربية).

وحول الأجور، أظهرت البيانات ارتفاع القيمة الاسمية بشكل طفيف لمعدل الأجر اليومي الصافي للمستخدمين بأجر في الضفة الغربية ما بين الربعين الثاني والثالث خلال العام 2006، حيث ارتفعت من حوالي 17 دولار إلى 17.5 دولار، في حين انخفضت في قطاع غزة خلال الفترة نفسها من 15.6 دولار إلى 15.4 دولار.

عاشراً: السوق المالي

أثّرت التطورات السياسية التي حدثت في الأراضي الفلسطينية سلباً على أداء سوق فلسطين للأوراق المالية خلال العام 2006، فمن 1,128 نقطة في افتتاح جلسة التداول الأولى في 2006/1/2، تراجع المؤشر العام للسوق "القدس"، ليصل إلى 1,073 نقطة في نهاية تعاملات جلسة 2006/1/24، وفي جلسة التداول الأخيرة

في البورصة قبل الانتخابات التشريعية.

هذا النزيف دفع هيئة سوق رأس المال، وسوق فلسطين للأوراق المالية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات التي كان أبرزها خفض التذبذب السعري من 5% إلى 3% اعتباراً من جلسة التداول في 2006/3/21، لكنها أعيدت كما كانت في السابق اعتباراً من جلسة التداول في 2006/8/14 بعد أن أظهر مؤشر القدس استقراراً نسبياً.

ومع ظهور النتائج الأولية للانتخابات بفوز "حماس" صباح 2006/1/26، حيث عقدت أول جلسة تداول في البورصة الفلسطينية بعد الانتخابات، خسر مؤشر القدس أكثر من 51 نقطة في يوم واحد، وتوالت خسائره في الأيام التالية بالحد الأقصى المسموح به في جلسة واحدة، وباتت التطورات السياسية هي المتحكم الأول في حركته صعوداً أو هبوطاً طوال العام، دون التفات للإفصاحات الدورية للشركات المدرجة، التي أظهرت أن معظمها استمر في تحقيق أرباح، ولو بقدر أقل من الفترات المقابلة في العام 2005.

وبموازاة التطورات السياسية، مرت البورصة الفلسطينية بمحطات مهمة عدة في العام 2006، شكلت مفاصل تاريخية في حركة مؤشر القدس، وكانت بمجملها تدفعه إلى الهبوط. فقد استمر المؤشر في الانخفاض بشكل متسارع ليصل إلى 495 نقطة في 16 تموز/ يوليو، بعد أربعة أيام من بدء الحرب الإسرائيلية على لبنان. وعلى أثر توقف الحرب الإسرائيلية على لبنان وظهور بوادر انفراج في الساحة الفلسطينية، عاد إلى الارتفاع ليتخطى حاجز الـ600 نقطة صعوداً. وكانت حصيلة خسارة مؤشر القدس خلال عام 2006 ما مقداره 523 نقطة وبنسبة انخفاض بلغت 46% مقابل نسبة نمو قدرها 306% في عام 2005.

وعلى صعيد حجم التداول الكلي، تراجع معدل الأسهم المتداولة بنسبة 39% ليصل إلى 0.92 مليون سهم يومياً في العام 2006، مقارنة بـ1.5 مليون سهم يومياً في العام 2005، كما تراجع معدل قيمة التداول بنسبة 48% إلى 4.41 مليون دولار يومياً في العام 2006، مقارنة بـ 8.5 مليون دولار يومياً في العام 2005.

وبالإجمال، فقد تراجع عدد الأسهم المتداولة من 370 مليون سهم في العام 2005 إلى 223 مليون سهم في العام 2006، كما تراجعت قيمة التداولات إلى حوالي مليار دولار مقارنة بملياري دولار في العام 2005.

وعلى صعيد القطاعات، استأثر قطاع الخدمات بحوالي 455 مليون دولار، تشكل نسبة 43% من إجمالي قيمة التعاملات في البورصة. واحتل قطاع الاستثمار المرتبة الثانية من حيث حجم التداول، إذ وصل إلى ما مقداره 417 مليون دولار، أي ما نسبته 39% من الإجمالي. كما احتل قطاع البنوك المرتبة الثالثة بقيمة تداول وصلت إلى حوالي 121 مليون دولار، وشكلت ما نسبته 11% من إجمالي

قيمة التداول في البورصة. وكان نصيب قطاع الصناعة من حجم التداول 55 مليون دولار وبنسبة قدرها 5% من حجم التداول الكلي. وحصل قطاع التأمين على 2% من إجمالي قيمة التعاملات في البورصة وبما مقداره 20 مليون دولار.

أحد عشر: التجارة الخارجية

يستحوذ قطاع التجارة الخارجية في الاقتصاد الفلسطيني على أهمية كبيرة، فالتجارة الخارجية بمكوناتها من الصادرات والواردات تؤثر تأثيراً مباشراً على كافة القطاعات الاقتصادية وعلى ميزان المدفوعات ومستويات الأسعار ومستويات التوظيف، وتعمل على توفير احتياجات ومستلزمات السوق المحلية من بضائع جاهزة ومواد خام وتصريف المنتجات الفلسطينية في الأسواق الخارجية.

ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، ارتبط قطاع التجارة الخارجية بالأوضاع والتطورات المتعلقة بالاقتصاد والسياسة والأمن في "إسرائيل". فقد تحول الاقتصاد الفلسطيني نتيجة الممارسات والإجراءات الإسرائيلية إلى اقتصاد تابع، وأصبحت السوق الفلسطينية سوقاً استهلاكية مفتوحة للمنتجات الإسرائيلية. فالإجراءات الإسرائيلية تؤثر على طبيعة وقيمة التجارة الخارجية بين الأراضي الفلسطينية ودول العالم الأخرى.

ويعاني الميزان التجاري بشكل كبير من الخلل الهيكلي في تركيبة قطاع التجارة الخارجية، والمتعلق بعدم قدرة الصادرات الفلسطينية على تغطية الواردات، حيث تمثّل الصادرات في العادة أقل من 20% من قيمة الواردات. وقد استحوذت التجارة مع "إسرائيل" على حوالي 80% من حجم التجارة الخارجية للأراضي الفلسطينية. وهذا يعكس حجم وسيطرة الاقتصاد الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني، فقد بلغت نسبة الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلية حوالي 92% من مجموع الصادرات الفلسطينية، وهي في معظمها موجهة لخدمة الصناعة الإسرائيلية. كما شكلت الواردات الفلسطينية من السوق الإسرائيلية ما يزيد عن ثلاثة أرباع مجمل الواردات الفلسطينية، وهي تشكل حوالي 10% من مجموع الصادرات الإسرائيلية إلى العالم الخارجي.

وقد كان للحصار الشامل المفروض على الأراضي الفلسطينية خلال العام 2006 أثراً كبيراً على حركة التجارة الخارجية والبينية، حيث تأثرت القطاعات الاقتصادية المرتبطة بحركة التجارة الخارجية، وخصوصاً قطاعي الزراعة والصناعة.

والجدول التالي الذي أصدره الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يظهر النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية مع دول العالم للعام 2005.

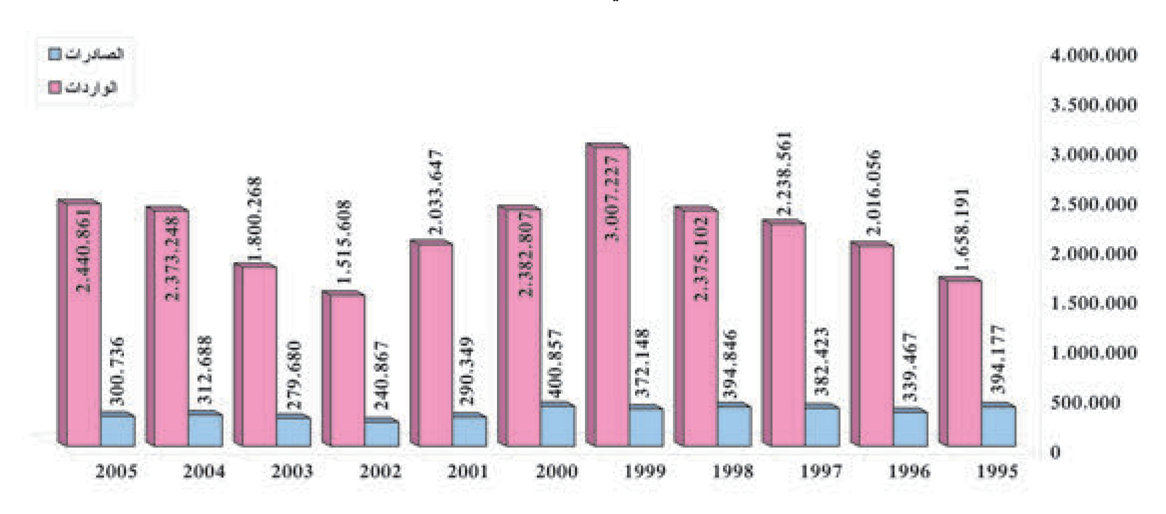
جدول 9/11: إجمالي قيمة الصادرات والواردات وصافي الميزان وحجم التبادل التجاري للضفة الغربية* وقطاع غزة 1995-2005 (بالألف دولار)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات	إجمالي قيمة الواردات	صافي الميزان التجاري	حجم التبادل التجاري
1995	394,177	1,658,191	–1,264,014	2,052,368
1996	339,467	2,016,056	–1,676,589	2,355,523
1997	382,423	2,238,561	–1,856,138	2,620,984
1998	394,846	2,375,102	–1,980,256	2,769,948
1999	372,148	3,007,227	–2,635,079	3,379,375
2000	400,857	2,382,807	–1,981,950	2,783,664
2001	290,349	2,033,647	–1,743,298	2,323,996
2002	240,867	1,515,608	–1,274,741	1,756,475
2003	279,680	1,800,268	–1,520,588	2,079,948
2004	312,688	2,373,248	–2,060,560	2,685,936
2005	300,736	2,440,861	–2,140,125	2,741,597

*باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.

بيانات أولية/ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 1995-2005 (بالألف دولار)



ويظهر أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني قد اتبع في إحصائيات سنة 2006 منهجية مختلفة في احتساب الصادرات والواردات، فأعطى أرقاماً لا يمكن مقارنتها بالسنوات السابقة بسبب اختلاف المعايير وطرق عمل التقديرات. ولذلك فقد جاءت أرقامه الأولية لسنة 2006 مقاربة للأرقام التي يذكرها صندوق البنك الدولي، والتي تختلف بشكل كبير عن الأرقام التي كانت تذكرها المصادر الفلسطينية في السنوات السابقة. ولا بد من الاعتراف بمدى الصعوبات التي تواجهها الجهات الإحصائية الفلسطينية، بسبب وجودها تحت الاحتلال الإسرائيلي، وبسبب عدم قدرة السلطة ومؤسساتها على التحكُّم الكامل بالحدود والمعابر، وما يدخل إليها وما يخرج منها. وعلى أي حال، فإن الأرقام الأولية لجهاز الإحصاء الفلسطيني لسنة 2006، تشير إلى أن قيمة الصادرات قد بلغت 581 مليون دولار أما الواردات فبلغت 3,631 مليون دولار. أما أرقام صندوق النقد الدولي للسنة نفسها فتشير إلى أن الصادرات قد بلغت 534 مليون دولار، وأن الواردات قد بلغت 3,479 مليون دولار. ولأن الصندوق قد اتبع المنهجية نفسها في السنوات السابقة، فإننا نضع هنا جدوله للفترة 1999–2006 على سبيل المقارنة.

جدول 9/12: إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية* وقطاع غزة وفق أرقام صندوق النقد الدولي 1999-2006 (بالمليون دولار)

السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الصادرات	892	867	560	465	465	535	588	534
الواردات	3,805	3,404	2,704	2,536	2,844	3,279	3,597	3,479

*باستثناء منطقة شرقي القدس التي ضمتها "إسرائيل" إليها.

إجمالي قيمة الصادرات والواردات للضفة الغربية وقطاع غزة وفق أرقام صندوق النقد الدولي 1999-2006 (بالمليون دولار)



اثنا عشر: إمكانيات التنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية

يتفق معظم المهتمين بالشأن الاقتصادي الفلسطيني على صعوبة قيام تنمية اقتصادية حقيقية ومستدامة في الأراضي الفلسطينية في ظل وجود الاحتلال الإسرائيلي، ولكن هذا لا يعني عدم العمل على إيجاد استراتيجية اقتصادية، ناهيك عن الاستراتيجية السياسية وغيرها من الاستراتيجيات الهادفة إلى مقاومة الاحتلال والصمود داخل الوطن.

ويمكننا القول بأن وجود خطط فاعلة للتنمية الاقتصادية يعني رفعَ مستوى المعيشة للمواطنين الفلسطينيين، عن طريق إنشاء المشاريع الاستثمارية التي تعمل على زيادة الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة، مما يؤدي إلى تعزيز وزيادة عوامل الصمود والثبات وزيادة القدرة على المقاومة. فقد ثبت أن عوامل النجاح في تحقيق أهداف التنمية تعتمد أساساً على سلامة الرؤية التنموية، وصلاح الحكم وحسن الإدارة التنموية ونزاهتها. وسلامة الرؤية التنموية في الأراضي الفلسطينية تستند إلى الفهم والتحليل العلمي الصحيح للبنية التنموية ومواطن القوة والضعف فيها. وفي الحالة الفلسطينية، فإنه من الصعب الوصول إلى رؤية تنموية دون الأخذ في الحسبان الواقع السياسي والأمني الذي تعيشه الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة للممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تعمل وبشكل مبرمج على تدمير إمكانيات التنمية الفلسطينية، فاتباع سياسة الحصار المطول وفصل المناطق الفلسطينية بالجدار وغيره، أدى إلى ارتفاع مستويات الفقر وزيادة البطالة وتراجع مستويات الدخل الحقيقية.

كان من المؤمل بعد توقيع اتفاقيات أوسلو في العام 1993، وإنشاء السلطة الفلسطينية على إثر ذلك، العمل على إيجاد خطط اقتصادية وتنموية تضع الاقتصاد الفلسطيني على طريق التنمية المستدامة. ولكن الواقع كان مخالفاً لذلك، فقد اتسمت الرؤية التنموية في الأراضي الفلسطينية بعد العام 1994 بالتخبط والعشوائية وفقدان الرؤية، الأمر الذي أدى إلى عدم نجاحها في تحقيق الأهداف التنموية الرئيسية، سواء فيما يتعلق ببناء القدرة الذاتية، وإزالة أو التخفيف من حدة التشوهات الاقتصادية والاجتماعية التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال الطويلة، أو تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي والعمل على ربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصادات العربية.

ويجب عند وضع رؤية تنموية مستدامة للأراضي الفلسطينية الارتكاز على نقاط القوة، والتي تتمثّل بوجود خصائص جيدة للسكان وقوة العمل الفلسطينية، التي تتميز بارتفاع في مهارتها وفي مستوى تعليمها، يؤهلها للانخراط في الصناعات الجديدة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة، أي أن هناك قاعدة جيدة لرأس المال البشري الفلسطيني، يمكن الاعتماد عليها في تنفيذ هذه الرؤية التنموية. هذا بالإضافة إلى ما يتمتع به المجتمع المدني الفلسطيني من حيوية ونشاط، خصوصاً على صعيد العمل التنموي وخدمة المجتمع.

كما أن وجود ما يزيد عن خمسة ملايين فلسطيني يعيشون في الشتات لديهم خبرات ورؤوس أموال، يمكن استغلالها في دعم التنمية في الأراضي الفلسطينية، يعتبر أحد نقاط القوة التي يمكن أن ترتكز عليها الرؤية التنموية الفلسطينية، إذا ما تم اجتذاب وتوظيف إمكانيات رأس المال المادي والبشري لفلسطينيي الشتات في مشاريع التنمية الفلسطينية.

وقد أدى غياب وجود دولة وطنية في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ الاحتلال الإسرائيلي لهما في العام 1967، إلى بروز القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية للعمل كقاطرة رئيسية للتنمية، وذلك على الرغم من كل المعيقات التي وضعتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتعطيل نهوض القطاع الخاص الفلسطيني، وقيامه بالاستثمار في المشاريع الصناعية والزراعية والخدماتية، التي ساهمت في تنمية اقتصاديات الأراضي الفلسطينية المحتلة.

أما نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني والتي يجب أن تأخذها الرؤية التنموية بعين الاعتبار، فتتركز في ضعف القطاع الحكومي المتمرس والقادر على تقديم الخدمات الحكومية بمستوى لائق من الكفاءة والفاعلية. حيث لم تهتم السلطة الفلسطينية ببناء مؤسساتها بشكل سليم وعلى أسس علمية نزيهة، مما أدى إلى الابتعاد عن تطبيق المفاهيم الحديثة للإدارة الحكومية. كما أن استمرار سيطرة سلطات الاحتلال الإسرائيلي على مفاتيح التحكم بالاقتصاد الفلسطيني يعتبر من أبرز نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، فقد استمرت "إسرائيل"، وحتى بعد نشوء السلطة الفلسطينية، في تعطيل كافة المشاريع الهامة، ومنعت إنشاء المشروعات الاستراتيجية، كالميناء والمطارات، وإنتاج الطاقة الكهربائية، وحفر آبار المياه، وإنشاء وتأهيل الطرق السريعة داخل الأراضي الفلسطينية، هذا بالإضافة إلى سياسات الإغلاق والحصار والسيطرة على المعابر بهدف إحباط وشل حركة تنقل المواطنين والبضائع، بهدف قطع الاقتصاد الفلسطيني عن العالم وإضعاف النشاط الاقتصادي وتعطيل أي خطط للتنمية. ويتبع ذلك ما سببته سياسات الاحتلال الإسرائيلي من تشوهات هيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، كان من أبرزها إضعاف البنية التحتية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني وفعالياته في خدمة الاقتصاد الإسرائيلي.

ومن نقاط الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، أن الضفة الغربية وقطاع غزة تعدّان من المناطق الفقيرة بمواردهما الطبيعية، من حيث الاتساع الجغرافي ونقص مصادر المياه وعدم وجود ثروات طبيعية أو معدنية يمكن استغلالها والاستفادة منها في عملية التنمية.

ويجب أن تهدف الرؤية التنموية الفلسطينية المطلوب الوصول إليها، إلى إيجاد اقتصاد متقدم، يشكل فيه رأس المال البشري ثروته الرئيسية ومحرك نموه، وإلى بناء اقتصاد قادر على استيعاب هذه الثروة في مختلف قطاعاته، وعلى مراكمة القدرات للارتقاء بالانتاجية والجودة لإنتاج منتجات تعتمد على العمل الماهر وذات قدرة تنافسية مرتفعة، وإلى بناء قواعد راسخة للارتقاء نحو اقتصاد المعرفة، اقتصاداً يكون مندمجاً مع العمق العربي، ومنفتحاً على الأسواق الإقليمية والدولية.

ثالثة عشر: فك ارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي

اتخذت السيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية أشكالاً عديدة تتشابه في بعضها مع تلك التي شهدتها البلدان المستعمرة سابقاً، وتتميز في بعضها الآخر بخصوصية محددة. فمن جهة، قامت السياسة الإسرائيلية سابقاً على استغلال اليد العاملة الفلسطينية (مثل الاستعمار التقليدي)، كما فرضت الثنائية على المناطق المحتلة على صعيد التبادل التجاري، وذلك في ضوء ما تشكله هذه المناطق من سوق طبيعية للاقتصاد الإسرائيلي. ومن جهة أخرى، تقوم "إسرائيل" بالسيطرة على الأرض والمياه (خصوصية السيطرة)، عبر مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات واستغلال المياه وفرض القيود على المزارعين والمواطنين الفلسطينيين في استخدامهم للمياه.

وتهدف سياسة السيطرة الإسرائيلية (الاحتلال الاقتصادي)، القائمة على دمج وتدمير اقتصاديات الأراضي الفلسطينية، إلى إزالة الواقع الفلسطيني. ويتطلب مثل هذا الوضع مواجهة السياسة الإسرائيلية على الصعيد الاقتصادي، بوضع استراتيجية اقتصادية قادرة على الدفاع عن الاقتصاد الفلسطيني وعن الوجود والهوية الفلسطينية.

وكان من المفترض بعد توقيع اتفاق أوسلو في العام 1993، وبروتوكول باريس الاقتصادي الذي تلا ذلك، أن يسير الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة خطوات نحو الانفكاك من التبعية إلى الاقتصاد الإسرائيلي. إلا أن الحقيقة كانت غير ذلك، فقد أبقى الاتفاق السيطرة لسلطات الاحتلال على استخدامات نحو 60% من مساحة أراضي الضفة الغربية و40% من قطاع غزة، وسيطرة على معظم مصادر المياه، كما أبقى سلطات شاملة على حركة المواطنين والتجارة الداخلية والخارجية. وسمح بروتوكول باريس الاقتصادي لـ"إسرائيل" بالاستمرار في الاستئثار بمقومات الاقتصاد الفلسطيني والسيطرة عليه، وتقييد صلاحيات السلطة الفلسطينية وإمكانيات النمو الاقتصادي للشعب الفلسطيني في الداخل.

وزاد في الطين بلَّة، إخفاق السلطة الفلسطينية في الإفادة من الفرص المحدودة المتاحة، وعدم امتلاكها لرؤية وخطة وبرنامج للعبور الآمن لمرحلة جديدة، تؤسس لاقتصاد فلسطيني مستقل نسبياً عن الاقتصاد الإسرائيلي. فقد تقاعست عن لعب دور إيجابي فاعل ومستقل في دعم عملية الإعمار وإعادة البناء، ولم تقم بانتهاج سياسات تنموية مواتية تعمل على تعزيز القدرة الذاتية، لتقوية المناعة المجتمعية الفلسطينية، وربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي.

ومع تسليمنا بصعوبة فك ارتباط وتبعية الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فإنَّ ذلك لا يلغي وجود فرص حقيقية للبدء في تحقيق هذا الهدف بشكل تدريجي ومبرمج. وقد تكون نقطة البداية هي تطوير قدرات المواطنين الفلسطينيين الذاتية وخصوصاً الاقتصادية منها، وتطوير رأس

المال البشري بما يحقق الرؤية التنموية الفلسطينية، والبدء في إزالة التشوهات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، وتطوير بنية اقتصادية اجتماعية قادرة على امتلاك المعرفة وتوطين التكنولوجيا، وإعادة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية على أسس مهنية، وتطوير البيئة الاستثمارية المحفزة للاستثمارات المحلية والأجنبية، وبدء العمل على إدماج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي والاستفادة من السوق الكبيرة المتاحة. كما أن على السلطة الفلسطينية العمل وبشكل سريع على تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع عام 1994، بحيث يتم تغيير البنود الواردة في ذلك البروتوكول التي تقيد عمل الاقتصاد الفلسطيني، باتجاه إنهاء تبعية وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي وإلحاقه بالاقتصاد العربي والإقليمي والدولي.

خاتمة

لا زال الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة يعاني من مشاكل مُعقدة، تكمن أسبابها الجوهرية في الاحتلال الإسرائيلي البشع وسياساته وممارساته العدوانية، التي جعلت من الضفة والقطاع سجنين كبيرين؛ والتي تستطيع بسهولة إفشال أية خطط تنموية أو إصلاحات اقتصادية، كما تستطيع تدمير المشاريع والبنى التحتية؛ فضلاً عن سيطرتها على المنافذ والمعابر البرية والبحرية والجوية.

وفي سنة 2006 استغل الاحتلال الإسرائيلي كافة إمكاناته، لتشديد الحصار على الشعب الفلسطيني، سعياً لكسر إرادته، ومعاقبة له على خياره الديموقراطي. ولذلك، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي عن السنة السابقة بنحو 6.6%، وتراجعت عملية تحصيل الإيرادات الحكومية بنحو 72%، وتراجعت النفقات التشغيلية والرأسمالية بنسبة 37.5%، كما تراجعت النفقات التطويرية بنسبة 75.5%، ولم تتمكن الحكومة إلا من دفع نصف رواتب الموظفين تقريباً.

إنه لا يمكن المراهنة على تحسين الاقتصاد الفلسطيني ما دام تحت هيمنة مُعادية؛ غير أن هذا لا يعطي العذر للتقصير في محاربة أشكال الفساد المالي، التي ظهرت في السنوات الماضية؛ ولا يعطي العذر للتقصير في الاستفادة من الإمكانات البشرية المتميزة، التي يزخر بها الشعب الفلسطيني. كما يجب أن يدفع ذلك إلى انشغال الفلسطينيين في كيفية بناء اقتصاد مقاوم، يستطيع العمل بأفضل الأشكال المتاحة في أجواء الاحتلال.

سوف تستمر معركة كسر إرادة الشعب الفلسطيني وتطويعه، من خلال محاربة الإسرائيليين له في لقمة عيشه، وسوف يستمر صراع الإرادات ما دام الاحتلال قائماً. وبالتالي تقع على القيادة الفلسطينية مسؤولية كبرى في حسن توظيف الإمكانات والموارد المتاحة، والاستفادة القصوى من التبرعات والدعم الخارجي، وذلك دعماً لصمود الشعب الفلسطيني، وكسراً للحصار، وتحقيقاً للتحرير.

مراجع الفصل التاسع

1. مجلة **المراقب الاقتصادي**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 6، كانون الأول/ ديسمبر 2006.

2. مجلة **المراقب الاقتصادي**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العدد 4، كانون الثاني/ يناير 2006.

3. النشرة الشهرية للشرق الأدنى للاستشارات، "الانطباعات الفلسطينية حول الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية الفلسطينية،" شباط/ فبراير 2007.

4. حمدي الخواجا وكامل المنسي، **الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في فلسطين**. غزة: مركز الديموقراطية وحقوق العاملين، 2001.

5. عبد الفتاح نصر الله، **التجارة الخارجية الفلسطينية: تحليل ورؤية نقدية**، حزيران/ يونيو 2003.

6. وزارة المالية الفلسطينية، التقارير الشهرية لعام 2006:

- تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من كانون الثاني/ يناير حتى كانون الأول/ ديسمبر 2006، تم نشره في 2007/2/21 (أولي).
- تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من تشرين الأول/ أكتوبر حتى كانون الأول/ ديسمبر 2006، تم نشره 2007/2/21 (أولي).
- تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من نيسان/ أبريل حتى حزيران/ يونيو 2006، تم نشره في 2007/2/21 (أولي - نسخة معدلة).
- تقرير النفقات والإيرادات ومصادر التمويل من كانون الثاني/ يناير حتى آذار/ مارس 2006، تم نشره في 2007/2/21 (أولي - نسخة معدلة).

7. محسن صالح وآخرون، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2005**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2006.

8. أنطوان منصور، **اقتصاد الصمود**، ترجمة حنا الغاوي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1948.

9. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **النتائج الأولية للتجارة الخارجية الفلسطينية للسلع لعام 2005**، 2007/1/10.

10. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **جدول غلاء المعيشة الفلسطيني: مؤشر غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية**، 2006/11/14.

11. Palestine National Authority, Palestinian Central Bureau of Statistics, Press Release, Preliminary Estimates of Quarterly National Accounts (Fourth Quarter 2006), 25/2/2007.

12. فضل النقيب، **مفهوم رأس المال الاجتماعي وأهميته بالنسبة للأراضي الفلسطينية المحتلة**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2006.

13. سمير عبد الله وآنا أجلند، **نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**. القدس ورام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005.

14. ورشة عمل: الاقتصاد الفلسطيني في ظل انتفاضة الأقصى، تنظيم: الهيئة العامة للاستعلامات، 2003/11/19، نقلاً عن: موقع رؤية، السلطة الفلسطينية، 2005/5/26، ونشره موقع مفتاح، انظر:

http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=3109&CategoryId=3

15. تطوير القطاع الخاص الفلسطيني مرتبط بحل المشكلات السياسية والاقتصادية، في الشبيبة، مال وأعمال، 2006/3/12.

16. وسام عفيفة، الانتعاش الاقتصادي في قطاع غزة بعد الانسحاب: الواقع والأحلام، في **مجلة العصر**، 2006/8/12، انظر:

www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&content ID=6941

17. سلام فياض، "نحن تحت الحصار منذ حوالي 6 أعوام وحماس لم تأت لتخرب الطبخة،" ندوة بطولكرم، في **القدس**، 2007/1/31.

18. ورشة عمل: مستقبل الاقتصاد الفلسطيني بعد الانسحاب الإسرائيلي أحادي الجانب من قطاع غزة ومستوطنات في شمال الضفة الغربية، تنظيم: السلطة الوطنية الفلسطينية، الدائرة الاقتصادية، مركز التخطيط الفلسطيني، 2005/10/1.

19. أرشيف معلومات حول الوضع الاقتصادي الفلسطيني 2006، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

20. السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، موقف حساب تبرعات دعم صمود الشعب الفلسطيني وحساب دعم موازنة السلطة الفلسطينية.

21. جبريل محمد، "الحصار الاقتصادي على الشعب الفلسطيني،" في موقع الإسلام اليوم، 2/10/2006، انظر:

http://www.islamtoday.net/articles/show_articles_content.cfm?id=98&catid=99&artid=7989

22. عامر راشد، "الأوضاع الاقتصادية الصعبة الخاصرة الرخوة لحكومة حماس،" في موقع مفتاح، 26/6/2006، انظر:

http://www.miftah.org/Arabic/Display.cfm?DocId=5446&CategoryId=2

23. World Bank, The Impending Palestinian Fiscal Crisis: Potential Remedies, 7/5/2007.

24. نبيل السهلي، "التحديات التي ستواجه الحكومة الفلسطينية القادمة،" في شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 15/2/2006.

25. ورشة عمل: الاقتصاد الفلسطيني وإشكالات التنمية الاقتصادية في فلسطين 2006–2008، تنظيم: مركز دراسات الشرق الأوسط، في شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين).

26. الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط الفلسطينية: /http://www.mopic.gov.ps

27. الموقع الإلكتروني لمعهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية:

http://www.ndparking.com/palecon.org

28. الموقع الإلكتروني لسلطة النقد الفلسطينية: /http://www.pma-palestine.org

29. الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: http://www.pcbs.gov.ps

30. الموقع الإلكتروني لوزارة المالية الفلسطينية: /http://www.mof.gov.ps



About Us:

Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations is an independent licensed corporation established in Beirut, Lebanon in 2004.

Overview:

Al-Zaytouna Centre conducts strategic and futuristic studies on the Arab and Muslim worlds. It emphasizes on the Palestine issue, and the conflict with Israel as well as related Arab, Islamic and international developments.

In active cooperation with scholars, experts, and specialists, the Centre drives to publish scholarly studies, and issues its own refereed journal. The Centre is also concerned with organizing conferences, seminars, lectures and brain storming sessions. The Centre strives to raise the local, regional and international awareness level as to the realities and repercussions of the events in the region.

The Centre's General Policies:

1. Al-Zaytouna is an independent and nongovernmental scientific centre that is not affiliated to any place or group.
2. Studies and consultations are conducted solely to serve knowledge and consolidate the national, Arab and Islamic rights.
3. Academic objectivity, accuracy of information and qualitative research will be strictly observed and pursued.
4. Collaboration and integration with similar centres and institutions is a priority of the Centre.
5. The opening up to all ideas and new intellectual and political trends is a prime concern of the Centre.
6. The Centre does not accept any preconditioned funds, in cash or kind that may adversely affect its mission and objectives.

The Palestinian Strategic Report 2006

Editor:
Dr. Mohsen Moh'd Saleh

Consultants:
Prof. Dr. 'Abdelwahab Elmessiri
Prof. Dr. Anis Sayigh
Mr. Munir Shafiq

Writers:
Prof. Dr. 'Abdullah al-Ahsan
Mr. 'Abdullah 'Abd al-'Aziz Najjar
Dr. Ahmad Mash'al
Prof. Dr. Ahmad Sa'id Nufal
Dr. Basheer Musa Nafi'
Prof. Dr. Hassan al-Sayyid Naf'aa
Prof. Dr. Ibrahim Hasan Abu Jabir
Dr. Mohamed Noureddine
Dr. Mohsen Moh'd Saleh
Dr. Talal 'Atrissi
Prof. Dr. Walid 'Abd al-Hay

◆ ◆ ◆

First published in 2007

◆ ◆ ◆



Al-Zaytouna Centre for Studies and Consultations
Tel: +961 1 30 36 44 **Tel-Fax:** +961 1 30 36 43
P.O. Box: 14-5034 Beirut – Lebanon
Website: www.alzaytouna.net **E-mail:** info@alzaytouna.net

The Palestinian Strategic Report 2006

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006



هذا التقرير

يسُرُّ مركز الزيتونة أن يُقدّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2006، والذي يصدر للعام الثاني على التوالي، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية، كما يفرد فصلاً خاصاً عن العدوان الإسرائيلي على حزب الله ولبنان.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من المستشارين الكبار.

وقد سعى مركز الزيتونة إلى الالتزام بخطه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون التقرير إضافة جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية، وأن يتم الارتقاء بمستواه عاماً بعد عام؛ وأن ينمو وينضج من خلال تفاعلات الباحثين والمتخصصين والمهتمين ومراجعاتهم وانتقاداتهم.

د. محسن صالح





ISBN 978-9953-0-0993-3



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب.: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: 644 303 1 961+ | تلفاكس: 643 303 1 961+

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

توزيع

الدار العربية للعلوم - ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc.

www.asp.com.lb

ص.ب: 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت – لبنان

تلفون: 107/8 785 1 961+ | فاكس: 230 786 1 961+

البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb



Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations - Beirut